



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

اللغة و النحو و الصرف

بُغية الطالب و زلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب

لمحمد بن أحمد أمير المؤمنين الحسن بن داوود اليميني (ت ١٠٦٢ هـ)

تحقيق و دراسة

الجزء الثالث

من باب المعرفة والتكثرة إلى باب الفعل المتعدّي و غير المتعدّي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد

هند بنت حامد بن وصل الحازمي

الرقم الجامعي : ٤٢٩٨٠٣٨٤

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبدالله نجدي عبد العزيز عبدالله

أستاذ النحو و الصرف بالكلية

٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

القدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فمما لاشك فيه أن تراثنا العربي، ضخماً ثري، عظيمُ الفائدة، تحتفظ به مكتبات العالم، ولا يزال بعض ما تركه الأوائل مخطوطاً حبيس الأدرج، آثرت فيه الأيام والسنون، تنتظر من يخرجها من الظلام إلى النور.

ولا ينكر ما لتحقيق النصوص من قيمة عظيمة، فهي خدمة علمية يقدمها المحقق إلى المكتبة العربية، وعرفانا وشكراً لما قام به الأوائل، وفائدة علمية كبيرة تعود على المحقق. فعدة سنوات يعيشها المحقق في ضبط النص وتوثيق الآراء، ومعايشة الكتب الأصيلة، قراءة ونقداً وحسن استنباطٍ كفيلة بصقل عقلية المحقق وإحاطته بأغلب المسائل النحوية . ولقد عرضتُ على الأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي اهتمامي بتحقيق النصوص، وأهدافي ورغبتني الشديدة في ذلك، فأرشدني إلى مخطوط (بغية الطالب و زلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب) لليمني، والذي تحتفظ به مكتبة شيخنا الكريم الأستاذ الدكتور محسن العميري ، وقد تفضل بتزويدي بهذه النسخة مشكوراً، من باب المعرفة والنكرة حتى باب الفعل المتعدي وغير المتعدي .

وبعد اطلاعي على النسخة المصورة، استخرت الله وقدمت خطة البحث للقسم. وتكمن أسباب اختياري للموضوع فيما يلي:

١. خدمة لتراث أمتنا .
٢. قيمة الكافية العلمية الكبيرة، وشهرة شروحاتها المختلفة الكثيرة.
٣. إبراز شخصية الشارح، وإيضاح منزلته العلمية .
٤. بيان منهجه وأسلوبه وفكره وموقفه من النحويين السابقين.
٥. استكمال تحقيق المخطوط؛ فقد حقق القسم الأول الأخ طلال الحساتي، وحقق القسم الثاني الأخ خالد السلمي، وعملت على تحقيق القسم الثالث، وما زال تحقيق القسم الرابع مستمرا مع الزميلة نادية الشبيتي .

وعقدت العزم، وسألت الله المعونة والتوفيق. وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمّة؛ فنسخة المخطوط وحيدة لا ثالثة لها، وهي نسخة فيها حواشي جانبية كثيرة وتصحيحات ، بالإضافة إلى جهل ناسخها بالنحو، ويظهر هذا من أخطاء في التراكيب النحوية ومسائلها، وأيضا عدم وجود

مؤلفات أخرى لليمني تعين على الاعتماد عليه.
ومن الصعوبات أيضا شخصية الشارح المغمورة، مما دفعني إلى الكشف عنه وعن مذهبه النحوي،
وإنزاله منزلته المناسبة بين العلماء، إذ كانت مصادر ترجمته قليلة جدا مقابل غيره من النحاة.
كل هذا دفعني إلى مراسلة مكتبة صنعاء ومكتبة الأحقاف باليمن لعلني أظفر بنسخة أخرى، أو
ترجمة وافية عن المؤلف، ولكن لم أحظُ برد.
فاستعنتُ بالله، واعتمدت على الإمكانيات المتاحة لدي، في سبيل النهوض بالنص وخدمته.
ولا أذكر هذه الصعوبات امتنانا، فالعلم خليق أن تبذل له الأوقات، وتشهد له الهمم وإنما أذكرها
اعتذارا عما يعترني العمل من خطأ أو سهو، فالله أسأل التوفيق والتسديد.
وأما خطة البحث فقد قسمتها إلى قسمين؛ قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

أولا: قسم الدراسة وقد اشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.
التمهيد: عرضت فيه بإيجاز ترجمة لابن الحاجب والشارح، والحياة الدينية والسياسية والعلمية في
عصر الشارح.
المبحث الأول: شرح اليمني على الكافية وفيه، موضوع الشرح، ومنهج الشرح، و مصادر
الشرح، وشواهد الشرح.
المبحث الثاني: موقف اليمني من السابقين، وفيه: موافقاته لهم، ومخالفته لهم.
والمبحث الثالث: استدرآكاته وترجيحاته.
الخاتمة: لخصت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.
أما القسم الثاني فقد تضمن النص المحقق مسبقا بمنهج التحقيق، ووصف المخطوط
وتوثيق المخطوط، ونماذج منه متلوا بالفهارس الفنية الشاملة.

وفي نهاية المطاف وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه، كان لزاما علي أن أقف
وقفة تقدير وإجلال واحترام إلى من علماني الخير وغرسا في حب العلم، أعطيتاني ما لا يصفه
القلم، أو يفیه الكلم، والذي الحبيبي ووالدتي الحبيبة.
وإلى نصفي الآخر، الذي تحمل أعباء البحث بالرغم من كثرة أعماله زوجي الغالي.

وإلى أساتذتي بدءاً بالأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي مرشدي وموجهي الأول، والأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد الذي رافقني في مرحلة قراءة المخطوط، و الدكتور حسن عربود الذي رافقني في مرحلة ضبط النص وثوثيقه، و الأستاذ الدكتور عبدالله نجدي الذي رافقني في مرحلة الدراسة ومراجعة البحث وتسليمه .

وإلى الأستاذ الدكتور سعد الغامدي الذي لم يبخل عليّ بعلمٍ أو فائدةٍ خلال مرحلة إعداد البحث، فلكم مني جزيل الشكر والعرفان وأعاني الله على حمل جميلكم على عاتقي ماحييت. وإلى جامعة أمّ القرى ممثلة بعمادتها ورئيس قسمنا الموقر الدكتور محمد دغريري. وإلى لجنة المناقشة الشكر الجزيل على تفضلهما قبول مناقشة هذه الرسالة، والمكونة من علمين بارزين في جامعتنا، شيخي ومعلمي الأستاذ الدكتور محسن العميري، والدكتور سعيد القرني. وإلى المسؤولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الرسمية، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ومنسوبات المكتبة المركزية في جامعة الملك عبدالعزيز فجزاهم الله عني خير الجزاء.

إلى كل هولاء الأفاضل وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من والدي الحبيبين وزوجي الغالي، وأبنائي وإخوتي وزميلاتي بخالص الشكر والثناء. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

قسم الدراسة ويسبقه تمهيد تحدث فيه عن ابن الحاجب وكافيه والشارح اليمني وشرحهم، مع بيان للحالة السياسية والدينية في عصر الشارح أما الدراسة فتشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: شرح اليمني على الكافية وفيه، موضوع الشرح، ومنهج الشرح، و مصادر الشرح، وشواهد الشرح.
- المبحث الثاني: موقف اليمني من السابقين، وفيه: موافقاته لهم، ومخالفته لهم.
- المبحث الثالث: أسند رواياته وتوجيهاته.
- الخاتمة.

التَّحْصِيدُ وقفه مع ابن الحاجب وكتابه الكافية

ابن الحاجب النحوي:

أولاً: اسمه ومولده ونشأته^(١):

"هو أبو عمرو عثمان بن عمر الدؤيني الأصل الإسناي المولد، المقرئ المالكي النحوي الأصولي صاحب التصانيف المنقحة. المعروف بابن الحاجب. ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين هو شك - ياسنا^(٢) من عمل الصعيد."^(٣)

اشتغل بالقاهرة في صغره، وحفظ القرآن، وقرأه بالسبع، ولازم العلماء حتى أتقن الأصول والعربية.^(٤)

ثانياً: شيوخه^(٥):

تتلمذ على عدد كبير من علماء عصره وشيوخه منهم:

١- القاسم بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠هـ).

٢- أبو الفضل الغزنوي (ت ٥٩٩هـ).

٣- أبو الجود النخعي (٦٠٥هـ).

٤- أبو الحسن الأبياري (ت ٦١٨هـ).

ثالثاً: تلامذته^(٦):

١- ابن العماد (ت ٦٥٨هـ).

٢- الرضي القسطنطيني (ت ٦٩٥هـ).

٣- ابن مالك (٦٧٢هـ).

رابعاً: مؤلفاته: قال ابن خالكان: "وكلّ تصانيفه في غاية الحسن والإفادة"^(٧).

(١) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير ٥٥١/١٤، وفيات الأعيان ٢٤٨/٣، والبداية والنهاية لابن كثير ١٧٦/١٣،

وبغية الوعاة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥، والأعلام ٢١١/٤، وغيرها.

(٢) إسنا: بالكسر ثم السكون ونون وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أدفو وأسوان، وهي على شاطئ من

الجانب الغربي معجم البلدان ١٨٩/١.

(٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥٥١/١٤.

(٤) ينظر بغية الوعاة ١٣٤/٢، والبداية والنهاية ١٧٦/١٣، بتصرف.

(٥) ابن الحاجب النحوي ص ٤٢-٤٤.

(٦) المرجع السابق ٤٤-٤٩.

(٧) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣.

منها: مقدمة الكافية في النحو، شرح الكافية ، مقدمة الشافية في الصرف، شرح الشافية،
الوافية نظم الكافية ، الإيضاح شرح المفصل، الأمالي النحوية، وغيرها^(١).

خامسا: وفاته:

توفي في الإسكندرية عام (٦٤٦هـ).^(٢)

الكافية في سطور

هي مقدمة من مقدمات النحو المهمة، تختلف كثيرا عن ما صنّفه النحاة الأوائل كسيبويه
والمبرّد وغيرهما. "تمثلّ طورًا جديدًا من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري"^(٣)
"وقد خطت الدراسات النحوية والصرفية خطوة عظيمة في زمن ابن الحاجب، الذي طوّر
الاتجاه التعليمي، وجمع في (الكافية) بين تطوير المنهج وشمولها لجميع المقاصد النحوية،
فجاءت صغيرة الحجم نتيجة لحذف المناقشات الجانبية التي تجلب الصعوبة والملل للمتعلم؛
لذلك كانت محط أنظار النحاة المعاصرين لمصنّفها والمتأخرين عنه، وقد تناولوها بالشرح
والتعليق."^(٤)

وقسم ابن الحاجب في كافيته أبواب النحو على ثلاثة أقسام: قسم للأسماء، والقسم الثاني
للأفعال، والقسم الثالث: للحروف.

وقد حصر د. جمال مخيمر في تقديمه لشرح ابن الحاجب الشروح ، فبلغت مائة وعشرة
شروح^(٥)، مع تنوع أقاليمهم من مصر والشام واليمن، وما بين أيدينا هو مخطوط يماني شرح
صاحبه متن الكافية.

ومن أشهر شروح الكافية:

١- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٦٤٦هـ).

٢- شرح رضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ).

٣- الفوائد الضيائية للجامي (ت ٨٩٨هـ) .

(١) الأعلام ٢١١/٤، بتصرف.

(٢) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣.

(٣) ذكره د. جمال مخيمر في مقدمته في شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١/٤٤-٥٦.

(٤) ذكره د. موسى بنأي علوان العليبي في مقدمته في شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٦.

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ١/٤٣.

وقفقة مع الشنا رح (١)

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه العقدي:

هو محمد بن أحمد بن حسن بن علي بن داوود الحسني اليمني (٢). يُلقب بجمال الدين (٣).
 وجده الإمام الحسن بن علي، الأمير الملقب بالتناصر (٤).
 وابنه العلامة الأديب علي بن محمد بن أحمد ابن الإمام الحسن بن علي بن داوود
 الحسني (ت ١١٠٧هـ)، كان سيداً سرياً هُماماً أديباً حوى كلّ غريب وأتى بكلّ عجيب، سما بهمته
 علي السّمك (٥) ورقى علي مناكب الأفلاك (٦).
 وأما عن مذهبه العقدي فأغلب الظنّ أنه زيدي المذهب (٧)، ويظهر ذلك من قوله لعلي
 رضي الله عنه (عليه السلام) (٨)، و أيضاً كانت نشأته بصعدة، وكانت حصن الإمامة الزيدية
 الحصين، تُواصل وجودها وتؤكد حقها في الحكم (٩).
 ثانياً: مولده:

لم أقف على تاريخ ولادته فيما وقع تحت يدي من المصادر.

ثالثاً: نشأته:

جاء في خلاصة الأثر أنه: "نشأ علي العلم والصلاح بعد موت أبيه"؛ نتيجة للنهضة الفكرية
 التي كانت موجودة في عصره. ثم يقول المحبي: "وصبر علي مشاق الوقت وقاسى في عنفوان
 شبابه أموراً صبر لها حتى أفضت به إلى محل من الخير لا يدرك. وقرأ بصنعاء وصعدة وكان كثير
 المذكاة وحضرته معمورة بالفضلاء، ومع ذلك فهو يقود المقانب ويشارك في المهمات كأحد أولاد

(١) ترجمت له ترجمة موجزة؛ لأنني مسبوقة بتحقيق قدر من المخطوط.

(٢) ينظر ترجمته في خلاصة الأثر ٣/٣٨٤، وهدية العارفين ٦/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١، ومعجم المؤلفين ٨/٢٥١.

(٣) ينظر تحفة الدهر ١٢٠-١٢١.

(٤) تاريخ اليمن السياسي ص ٣٢٢.

(٥) السّمك: نجم معروف. اللسان (سمك) ٧/٢٥٩.

(٦) ملحق البدر الطالع المجلد الثاني/١٧٧.

(٧) هم أتباع زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم، طمحت نفسه إلى استرداد الخلافة، فخرج علي الخليفة الأموي هشام بن عبد

الملك، ولكن أتباعه خذلوه وتفرّقوا عنه فقتل وصلب، ثم أحرق جسده.

والزيدية أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية، إذ أنها لم تغل في معتقداتها، ولم يُكفّر الأكترون منها أصحاب رسول الله صلى

الله عليه وسلم، ولم ترفع الأئمة إلى مرتبة الإله أو إلى درجة النبيين. التفسير والمفسرون للذهبي ٢/٧-٨.

(٨) ينظر النص المحقق ص ٨٤.

(٩) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ١٧.

القاسم بن محمد وكان لا يعد نفسه إلا منهم ولا يعدونه هم إلا من أجلهم ولم يزل مع السيد الحسن بن الإمام حال خلائق معه وعلا صيته في العلم والجاه والرياسة" (١).

رابعاً: شيوخه وتلاميذه:

لم أجد فيما وقع تحت يدي من المصادر من يصرح بشيوخه ، ولكن يتضح لي من خلال تحقيق الجزء الثالث من شرحه للكافية، أنه لم يتلمذ مباشرة على شيوخ النحو، وإنما كانت دراسته وطلبه للعلم من خلال قراءة كتب النحاة الأوائل ككتاب سيويه ومعاني القرآن للأخفش والفراء ومؤلفات الفارسي، والمتأخرين أمثال ابن مالك والرضي. والذي ساقني لهذه النتيجة أنه لم يصرح بنقل عن أي شيخ له، كما فعل مع النحاة الأوائل في نقله من نصوص لهم.

ولم تصرح المصادر عن تلمذ على يديه. ولكن مجالسه كانت معمورة بالفضلاء كما قال المحبي في خلاصة الأثر "حضرته معمورة بالفضلاء" (٢).

خامساً: مصنفاته:

ترك لنا مصنفين: أحدهما: شرح لكافية ابن الحاجب في النحو، وهو الذي أعمل على تحقيق الجزء الثالث منه. والآخر: شرح الهداية للمرغنياني في فروع الفقه الحنفي (٣) وله نظم جيد في ديوان (٤).

سادساً: مناصبه (٥):

تولي العَدِين (إقليم واسع باليمن) ثم كان من أعيان دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن القاسم، فَوَلَاهُ مع العَدِين إمارة (حيس) (٦) وبندر (المخا) (٧).

سابعاً: ثناء العلماء عليه:

قال المحبي: "وبالجملة فمحاسنه وفضائله كثيرة" (٨).

وذكر صاحب تاريخ اليمن المؤرخ عبدالله الوزير (ت ١١٤٧ هـ) "كان رئيساً كاملاً، وضرغاماً بأسلاً،

(١) ينظر خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٢) خلاصة الأثر ٣/٣٨٤.

(٣) هدية العارفين ٢/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١.

(٤) الأعلام ٦/١١١.

(٥) طبق الحلوى ١/١٣٣.

(٦) حيس: بلد من نواحي زبيد باليمن ، بينها وبين زبيد نحو يوم، وهي أرض واسعة. ينظر معجم البلدان ٢/٣٣٢.

(٧) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر الأحمر. ينظر معجم البلدان ٥/٦٧.

(٨) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٥.

القاسم بن محمد وكان لا يعد نفسه إلا منهم ولا يعدونه هم إلا من أجلهم ولم يزل مع السيد الحسن بن الإمام حال خلائق معه وعلا صيته في العلم والجاه والرياسة" (١).

رابعاً: شيوخه وتلاميذه:

لم أجد فيما وقع تحت يدي من المصادر من يصرح بشيوخه ، ولكن يتضح لي من خلال تحقيق الجزء الثالث من شرحه للكافية، أنه لم يتلمذ مباشرة على شيوخ النحو، وإنما كانت دراسته وطلبه للعلم من خلال قراءة كتب النحاة الأوائل ككتاب سيبويه ومعاني القرآن للأخفش والفراء ومؤلفات الفارسي، والمتأخرين أمثال ابن مالك والرضي. والذي ساقني لهذه النتيجة أنه لم يصرح بنقل عن أي شيخ له، كما فعل مع النحاة الأوائل في نقله من نصوص لهم.

ولم تصرح المصادر عن تلمذ على يديه. ولكن مجالسه كانت معمورة بالفضلاء كما قال المحيي في خلاصة الأثر "حضرته معمورة بالفضلاء" (٢).

خامساً: مصنفاته:

ترك لنا مصنفين: أحدهما: شرح لكافية ابن الحاجب في النحو، وهو الذي أعمل على تحقيق الجزء الثالث منه. والآخر: شرح الهداية للمرغنياني في فروع الفقه الحنفي (٣) وله نظم جيد في ديوان (٤).

سادساً: مناصبه (٥):

تولي العدين (إقليم واسع باليمن) ثم كان من أعيان دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن القاسم، فؤلاه مع العدين إمارة (حيس) (٦) وبندر (المخا) (٧).

سابعاً: ثناء العلماء عليه:

قال المحيي: "وبالجملة فمحاسنه وفضائله كثيرة" (٨).

وذكر صاحب تاريخ اليمن المؤرخ عبدالله الوزير (ت ١١٤٧ هـ) "كان رئيساً كاملاً، وضرغاماً بأسلاً،

(١) ينظر خلاصة الأثر: ٣/٣٨٤.

(٢) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٤.

(٣) هدية العارفين ٢/٢٨٦، والأعلام ٦/١١١.

(٤) الأعلام ٦/١١١.

(٥) طبق الحلوى ١/١٣٣.

(٦) حيس: بلد من نواحي زبيد باليمن ، بينها وبين زبيد نحو يوم، وهي أرض واسعة. ينظر معجم البلدان ٢/٣٣٢.

(٧) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر الأحمر. ينظر معجم البلدان ٥/٦٧.

(٨) خلاصة الأثر: ٣/٣٨٥.

الحياة السياسية والدينية والفكرية في اليمن في عصر المؤلف

أولاً: الحياة السياسية:

بعد سقوط دولة المماليك في مصر عام (٩٢٣هـ)، علم المماليك الموجودون داخل اليمن بسقوط دولتهم، وسارعوا بالاعتراف بالسيادة العثمانية الجديدة على جميع المناطق. وبدأ العثمانيون بالتوسع داخل الأراضي اليمنية، مما أدى إلى وقوع الصدام بينهم وبين حكام اليمن. فاستمرت الحروب بينهم، إلى أن تم جلاء العثمانيين عن اليمن عام (١٠٤٥هـ)، كاستجابة طبيعية لما فرضته عليهم الظروف الخارجية- وهي الخسائر الفادحة في الأموال والأرواح التي تكبدتها القوات العثمانية قرابة قرن من الزمان، وأيضاً ضعفت نفوذهم في مصر وظروف اليمن الداخلية وهي المقاومة العنيفة التي قامت بها قوات الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم ضدهم.

وبجلاء العثمانيين في نهاية عام (١٠٤٥هـ)، دخلت اليمن مرحلة تاريخية جديدة باعتبارها دولة مستقلة.^(١)

ثانياً: الحياة الدينية:

أهل اليمن عموماً من المسلمين؛ غير أنهم ينقسمون إلى قسمين: إلى شيعة هم أتباع المذهب الزيدي، وهم يجتمعون فوق الجبال، وخاصة في شمال الهضبة. وقسم آخر وهم السنة وهم يتبعون المذهب الشافعي، وهم يسكنون السهول والهضبة الجنوبية والوسطى.^(٢)

ولقد ساعد المذهب الزيدي على خلق وحدة بشرية مترابطة في تاريخ اليمن منذ ظهوره، وظهرت أهمية هذا المذهب في فترة الحكم العثماني الأول وما يليها، إذ كان هو التنظيم القوي الذي اصطدم به العثمانيون في اليمن.^(٣)

(١) الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن ص ٣٨-٥٠، بتصرف.

(٢) تكوين اليمن الحديث ص ٢٣.

(٣) العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ١٧.

ثالثاً: الحياة الفكرية:

لقد شاعت العلوم الدينية وبعض علوم اللغة والأدب في هذا العصر، إذ كان دور الإمام القاسم مهماً في النهضة الفكرية، فاهتم بالعلوم الدينية واللغوية وكانت له اليد الطولى في تأليف العديد من المصنّفات.

ونهج أبناء الإمام القاسم نهج والدهم في الاهتمام بالحياة الفكرية، فكان الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم يسعى في نشر العلم بين أبناء اليمن، فبنى المدارس وشجّع الطلاب على البحث والدراسة، ورصد لهم المكافآت المالية، فانتشر العلم وسادت المعرفة.

وكذلك اهتم أخواه الحسن والحسين بالعلم والتأليف، وجاء بعدهم الإمام إسماعيل وانهج نهج أبيه وإخوته^(١).

ولقد اهتم الإمام إسماعيل بن القاسم بتنشيط الحياة الفكرية، ولا ننسى الإشارة إلى أنّ شارحنا كان أحد أعيانه- كما سبق-. وكان يعقد المجالس بين العلماء، على اختلاف مذاهبهم العقدي.

(١) الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن ص ١٤٩-١٥١، بتصرف.

المبحث الأول: شرح اليميني على الكافية

أولاً: موضوع الشرح:

هو كتاب يشرح مقدمة مهمة في النحو، سمّاه: (بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب).

وألفه في القرن الحادي عشر الهجري، والتزم الشارح تقسيم المصنّف لموضوعات الكتاب، و اشتمل هذا الجزء على المبنيات من الأسماء وقسم الأفعال إلى الفعل المتعدّي وغير المتعدّي. وبسبب تلف جزء كبير من اللوحة الأولى والذي يحتوي على مقدمة الكتاب، لم يتسن لي معرفة سبب التأليف؛ ولكن نستطيع استنباط ذلك من عنوان الكتاب وطريقة الشرح، فمن عنوان الكتاب وطريقة الشارح يدل على أن هدفه تعليم النحو لمن يطلبه، فاعتمد في شرحه الشرح التعليمي.

ولهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة؛ إذ جمع بين دفتيه المسائل النحوية الخلافية، باسطة آراء النحاة فيها، واضعاً سيويه نصب عينيه إذ كانت أراؤه تنصدر أغلب المسائل النحوية، معللاً لبعض المسائل فيها، مستشهداً على الأقوال والأحكام بطائفة كبيرة من الشواهد على اختلاف أنواعها للقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره. فأصبح كتابه مرجعاً موضحاً لآراء النحاة، والشواهد النحوية.

ثانياً: منهج المؤلف وأسلوبه:

أولاً: منهجه وسأوضحه في النقاط التالية:

أ. تعامله مع المتن:

التزم في شرحه طريقة واحدة وهي مزج المتن بالشرح؛ يفسّر غريبه إن وجد، يبسط مسأله، يذكر أقوال العلماء فيه، ثم يستشهد له.

ب. الحدود والتعريفات:

اهتم اليميني بالحدود والتعريفات في بداية كل باب، وكان يستدرك على ابن الحاجب في تعريفاته لبعض الأبواب. من ذلك استدراكه على المصنّف في باب اسم الفاعل، حين عرف اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بقوله: فكان الأنسب أن يقول^(١): "لما قام به؛ لأن (من) لما يعقل فيه مما دون (من)". ثم اعتذر اليميني لابن الحاجب فقال: "ولعلّه قصد التغليب".

(١) ينظر النص المحقق ص ١١٠.

ت. التعليلات:

تنقسم العلل إلى قسمين: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً^(١).

وقد أكثر اليمني من القسم الأول، فنجد عنده علة قياس مثل: ما ذكره في باب اسم التفضيل فيمن يحذف همزة (أفعل) فقال^(٢): "ولا تحذف همزة (أفعل)، وقول الأحوص: [من البسيط]

قَد زَادِنِي كَلَّفَا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

شاذ؛ لحذف الهمزة من (أحب)، وكان القياس (وأحب شيء)، ويقال في التعجب: ما أخير زيداً! وما أشره!^(٣)

وعلة نقيض مثل: تسمية المقصور بهذا الاسم لأنه ضد الممدود، فقال: "والمقصور ما لزم آخره ألف مفردة لازمة، ويسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس من الحركات والقصر الحبسي.^(٤)

وعلة تغليب نحو: القمران، للشمس والقمر، والحسنان للحسن والحسين. يقول اليمني: "وأما نحو: القمران للشمس والقمر، والحسنان للحسن والحسين، فجعل القمر اسماً للشمس والحسن اسماً للحسين من باب التغليب للمذكر والمؤنث، والأكبر على الأصغر.^(٥)

وإنما قدّم المذكر على المؤنث لخفته، وأراد بالأكبر أن الحسن أكبر من الحسين سناً. يقول ابن السجري: "أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين، بتغليب أحدهما على الآخر، لخفته أو شهرته، جاء ذلك مسموعاً في أسماء صالحه، كقولهم للأب والأم: الأبوان، وللشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمران، غلبوا القمر على الشمس لخفة التذكير، وغلبوا عمر على أبي بكر، لأن أيام عمر امتدت فاشتهرت.^(٥)

(١) الإصحاح في شرح الاقتراح ص ٢٢٧.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١٣٢.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٧٧-٧٨.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٧٧.

(٥) ينظر الأمالي الشجرية ١/١٩.

ث. الحوار النحوي:

وهو الحوار القائم بين المتكلم والمخاطب، وهذا الأسلوب نجده كثيرا عند الشراح ومنهم شارحنا. يستفهم ثم يجيب، ولا يخفى علينا ما يحدثه هذا الأسلوب من تشويق واستحضار الإجابة في ذهن القارئ. من ذلك قوله في باب نصب الفعل المضارع^(١): "فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر (بأن) المقدّرة فكيف يصح الحمل؟ قيل: على حذف المضاف من الاسم، أي: ما كان صفة الله تعديهم، أو من الخبر، أي: ما كان الله ذا تعديهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم، فلا يجيء في خبر منفي، غير كان ماضيا على الأصح".

ج. التحليل اللغوي:

المتأمل لهذا الشرح يجزم أنّ للشارح اهتماما لغويا كبيرا، وهذا يدل على سعة اطلاعه بالمعاجم اللغوية. فنجده يقف عند بعض الكلمات اللغوية، بينها ويستشهد عليها. من ذلك: قوله في حمار قبان: "حمار قبان لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل."^(٢) ح. التحليل البلاغي:

تظهر لنا ألفاظ بلاغية في شرحه. من ذلك قوله في باب فعل الأمر: "صيغة" يصح أن "يطلب بها الفعل" فشمّل المطلوب من الفعل، إمّا على سبيل الاستعلاء، ك: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، وهو المسمى أمراً عند أهل الأصول، أو على وجه الخضوع، وهو المطلوب من الباري تعالى نحو: (اللهم ارحمني)، أو الالتماس وهو المطلوب من المساوي، وغير المطلوب كالإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الأعراف: ٣١]، والتهديد، نحو: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].^(٣)

خ. الإحالات والاحترازاات:

الإحالات وهي أن يحيل المؤلف القارئ لقضية قد ذكرها في باب قبلها أو سيفصل القول فيها في باب بعده؛ خشية الوقوع في التكرار. وهي إحالات تدل على دقته وإحاطته وربط أجزاء الكتاب ببعض. من ذلك ما قاله في باب النكرة والمعرفة في دخول (أل) على الحال إذ قال: "والحال ك: (الجماء الغفير). والتميز ك: (طبت النفس)، وقد سبق تحقيق الحال والتميز في

(١) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ١٧٧.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٤٤.

(٣) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٢٠٧.

بأيهما^(١).

وأيضاً في باب اسم الفاعل فقال: "والاعتماد عند جمهور البصريين يعني: اعتماد الاسم على أحد ما سنذكر إن شاء الله^(٢)".

أما الاحترازات فهي كثيرة عنده حتى يقى القارئ من الخلط، نحو قوله في باب المذكر والمؤنث: "وإذا أسند إليه الفعل الضمير عائد إلى المؤنث حقيقياً أو غيره، مع فصل أو بغير فصل، فبالتاء للإشعار بأن الفاعل مؤنثاً من أول الأمر، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، يحترز بالظاهر عن المضمّر، وبالْحَقِيقِي عن غير الْحَقِيقِي إن شئت أتيت بها فتقول: طلعت الشمس واشتدت الظلمة، وهو المختار، وإن شئت حذفتها وقلت: طلع الشمس واشتد الظلمة، على غير المختار."^(٣)

د. اللغات:

أورد الشارح كثيراً من لغات القبائل، وكان يرجح الأوضح منها في حال تعارض لغتين، نحو قوله في باب العدد في كسر شين (عشرة): "وتميم تكسر الشين من عشرة للمؤنث هرباً من توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالتيق الذي في آخره فتحة، فعدلوا من فتح وسطها إلى كسره. والحجازيون يسكنون الشين؛ لأنه لما جمع ما ذكر أزالوا التعليل بسكون الوسط هرباً من إزالة ثقيل بثقيل فلذا كانت أفصح^(٤)".

ولا بأس في قبول لغتين على نفس الكلمة؛ لأن تميماً قبيلة شُهد لها بالفصاحة، وكفى بالقرآن شاهداً لها بفصاحتها، فقد قرئت بعض آياته بلغتهم؛ مثل الإدغام في بعض الحروف، وهي من سمات لغتهم، أما الحجازيون فالفك. وبهما جميعاً ورد في التنزيل: فجاء على لغة تميم ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ﴾ [الحشر: ٤].

وعلى لغة الحجاز الفك: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿وَمَنْ يَجِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]. ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]: تعمل ما النافية عمل كان في لغة الحجازيين خلافاً للتميميين الذين لا يعملونها. وعلى لغة الحجازيين (ما هن أمهاتهم) بالنصب. وقرأ

(١) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٣٩.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ١١٢.

(٣) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٦٨.

(٤) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٥٣.

المفضل بن عاصم^(١): "ما هن أمهاتهم" بضم التاء على لغة تميم .
د. التنبهات:

سلك فيها الشارح مسلك الأشموني في شرحه على الألفية، فكان يختم بعض الأبواب بالتنبيهات، واحتوت بعض هذه التنبيهات على استدراقات على ابن الحاجب^(٢)، وترجيحات.

ثانياً: أسلوبه:

أما عن أسلوبه فهو واضح العبارة سهل التركيب، التزم في شرحه أسلوباً وسطاً من غير إطالة مملة ولا إيجاز مخل. و يتضح من خلال بعض ألفاظه مثل: (الاستقراء، والسماع، والقياس). تأثره بألفاظ أصول الفقه، ولا عجب في ذلك إذ له شرح في الفقه الحنفي.

(١) ينظر البحر المحيط، ١٠/١٢١.

(٢) ينظر النص المحقق من الرسالة ص ٨٢.

زائلاً: مصدراً:

- يعدُّ شرح اليميني شرحاً زاخراً بالنصوص القيمة لكثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين، إذ جعل المشهورين منهم نصب عينيه في الشرح.

١- سيويه :

يُعدُّ كتاب سيويه من أول المصادر النحوية الأصيلة؛ إذ تصدرت معظم المسائل من أقواله في الكتاب، أو يذكره لحسم الخلاف في القضية ولا يخفى علينا ما لكتابه من أثر كبير في الدرس النحوي .

وقد تردد ذكره في هذا الشرح كثيراً إذ بلغ في هذا الجزء خمسا وثلاثين مرة^(١). وهو في نقله نصوصاً من الكتاب، ينقل من النحاة الوارد ذكرهم في الكتاب منهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس أيضاً^(٢).

٢- الأخفش والفراء والزجاج:

أكثر اليميني من ذكر آراء أصحاب معاني القرآن، الأخفش والفراء والزجاج، سواء كانت في معانيهم أم نقلها عنهم تلامذتهم؛ ولكن آراء الأخفش زادت عن آراء الفراء والزجاج. فبلغ ذكر الأخفش اثنتي عشرة مرة، وبلغ ذكر الفراء إحدى عشرة مرة، وبلغ ذكر الزجاج أربع مرات.

٣- المبرد:

وكتابه المقتضب ، ولم يصرح بكتابه ، ولكن كان يكتفي بذكر رأيه^(٣)، فبلغ ذكره ست مرات.

٤. الفارسي:

لم يغفل الشارح عن مكتبة أبي علي الفارسي المعمورة، فذكره أربع مرات.

٥. الزمخشري:

وكشافه ومفصله فذكره خمس مرات، وقد صرح بالكشاف^(٤)، ولم يصرح بمفصله.

(١) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ٦٧، ١٢٠.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ١٤٥.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٦٨، ٧٩.

(٤) ينظر النص المحقق ص ١٥٦.

٦. ابن الحاجب:

ومصنفاته كشرح الكافية، وشرح الإيضاح على المفصل، وأماليه. وكان يسميه في شرحه المصنّف فبلغ ذكره في هذا الجزء اثنتي عشرة مرة. وذكره مرة واحدة بابن الحاجب^(١).

٧. ابن مالك:

يلاحظ في شرح اليميني تأثره بمدرسة ابن مالك، فبلغ ذكره ثمان مرات.

٨. شرح الكافية:

تأثر تأثراً واضحاً بشروح الكافية، وفي مقدمتها شرح المصنّف، ويليهِ شرح الرضي، ونقل من الرضي كثيراً، فبلغ ثلاث عشرة مرة، ونجده يصرّح ببعضها^(٢)، ولم يصرّح بأخرى. وكذلك الجامي صاحب الفوائد الضيائية فقد أكثر النقل منه، وصرّح بذلك في موضعين^(٣)، ولم يصرّح بغيرها.

٩. الحماسة:

يعد كتاب الحماسة مصدرًا مهمًا لليمني، فنقل منه بعض الأبيات الشعرية، وقد صرّح بذلك مرة واحدة فقط^(٤)، ولم يصرّح بالباقي.

١٠. المعاجم:

شرحه للألفاظ دليل واضح على سعة اطلاعه بالمعاجم فصرّح ببعضها، منها، الصحاح للجوهري^(٥)، والعباب الزاخر للصاغاني^(٦).

(١) ينظر النص المحقق ص ١٨٩.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٣٦، ٩٤.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٤٦، ٢٠٥.

(٤) ينظر النص المحقق ص ١٦٠.

(٥) ينظر النص المحقق ص ٥٦.

(٦) ينظر النص المحقق ص ٢١٨.

زايماً: شواهد الشرح:

قامت قواعد النحو العربي على القرآن الكريم ، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره. واتخذوها مقياساً لأحكامهم، لذلك اهتموا بهذه الشواهد، وتحروا الدقة فيها. وفي هذا الشرح نجد عدداً لا يستهان به من الشواهد، أوجزها بما يلي:

أولاً: القرآن الكريم

القرآن الكريم هو كلام الله ، الذي اشتمل على اللغة العالية الفصيحة المعجزة، نزل بلسان عربي مبين؛ لذلك كان الاستشهاد به حجة. يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً."^(١)

ولقد اهتم الشارح هنا اهتماماً كبيراً بالقرآن الكريم كأول مصدر سمعي للنحو العربي، وأغلب المسائل النحوية في هذا الشرح يرُدُّها بشاهد من القرآن ، ومجموع شواهد القرآن في هذا الجزء من هذا الشرح شارف على مائة وتسعة وسبعين شاهداً.

من ذلك استدلاله على جواز حذف النون من اسم الفاعل المجموع، فقال: "ويجوز حذف النون مع العمل أي النصب والتعريف باللام تخفيفاً لطول صلة الألف واللام منصوبة على المفعولية، فحذفت كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]."^(٢) والإضافة هنا من إضافة اسم اسم الفاعل إلى مفعوله.

وإذا تأملنا الشواهد القرآنية عنده، فلا نجده يذكر الآية كاملة ، وإنما يكفي بذكر موضع الشاهد. وكان موقفه واضحاً من القراءات القرآنية، فبلغت في هذا الجزء، خمس عشرة قراءة.

من ذلك: "استدل بقراءة حفص ﴿لَعَلَّ أَتْلُجُ الْأَسْبَبِ﴾ (٣٦) **أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلَعَ** ﴿ [عافر ٦٣-٣٧]، بالنصب في قراءة حفص، على جواز النصب في جواب الترجي وإلحاقه بالتمني."^(٣)

(١) متن الاقتراح في كتاب الإصباح ص ٦٧.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١١٩.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٨١.

ثانيا: الحديث الشريف:

وهو كل ما ورد عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، سواء كان متواترا أم مشهورا أم آحادا.

وهو الأصل الثاني من أصول الشريعة، إذ جاءت الأحاديث شارحة لآيات القرآن الكريم، لذلك حرص الصحابة ومن بعدهم على المحافظة على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وتحروا الدقة في رواته، حتى ظهر لنا علم الجرح والتعديل، فصنّف علماءه كتباً في رجال الحديث.

وبسبب تعدد رواية الحديث الواحد، ظهرت قضية الخلاف في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، فحدث خلاف بين النحاة في الاحتجاج بالحديث، فانقسموا في ذلك إلى ثلاثة أقسام: قسم يجهز الاحتجاج به، وقسم يرفض الاحتجاج به، وقسم وسط بين القسمين السابقين.

وشارحنا وقف موقفاً وسطاً، إذ استشهد بالحديث الشريف، اتبع في ذلك ابن مالك، فقد بلغت الأحاديث الشريفة في هذا الجزء أحد عشر حديثاً، منه: استدلاله على تثنية الجمع على معنى الفرقتين، فقال: "وقد يُثنى الجمع على معنى الفرقتين" ثم ذكر بيتاً من الشعر وأردفه بحديث، فقال: وفي الحديث: "مَثَلُ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ"^(١).

وقد يذكر الحديث كاملاً أو جزءاً منه، نحو استشهاده بالحديث في جمع المؤنث السالم: في قوله صلى الله عليه وآله: "في الخضروات صدقة" فإنه قد جمع بالتاء، ولم يجمع مذكّره وهو (أخضر) بالواو والنون، لغلبة الاسمية."^(٢)

(١) ينظر النص المحقق ص ٧٦.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٩٢.

ثالثا: الأثر:

وهو كل ما ورد عن الصحابة وأمّهات المؤمنين رضوان الله عليهم، فقد بلغت عنده خمسة آثار.

مثل قوله في مجيء أحد بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة: وقول أبي عبيدة: "يا رسول الله، أحدٌ خير منّا؟"، أي: (أقوم؟).^(١)

رابعا: أقوال العرب (شعرا ونثرا):

أولا: الشعر:

شواهد الشعر العربي في هذا الجزء مائتان وسبعة وأربعون شاهدا، وهو عدد كبير يدل على سعة حفظه، واهتمامه بالشعر.

أ. شعر من يحتج بهم:

"طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ومُخَضَّرَم - وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام - وإسلامي ومُحَدَّث ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدرج هكذا في الصعود إلى وقتنا هذا."^(٢)

ولقد أكثر شارحنا من شعر الطبقة الأولى والثانية، فهو في ذلك يسير وفق نحاة البصرة، فنجده استشهد بشعر زهير وامرئ القيس وعمر بن ربيعة وطرفة بن العبد، وشعراء هذيل، والمتلمس، وتابط شرا والراعي والفرزدق وجريير والأخطل وابن هرمة وغيرهم كثير.

ب. شعر من لا يحتج بهم:

لم يقتصر استشهاده بالشعر على طبقة معينة، وإنما نجده يستشهد بشعر من لا يحتج بشعرهم كالمتنبي^(٣).

وإذا تأملنا شرحه هذا كثرة الشواهد الشعرية المتنوعة، ونجده يذكر البيت كاملا، وأحيانا يذكر شطرا منه^(٤)، أو يكتفي بذكر موضع الشاهد^(٥).

(١) ينظر النص المحقق ص ٥٢.

(٢) المزمهر ٢/٣٦٩-٣٧٠.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١٣٥.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٣٨.

(٥) ينظر النص المحقق ص ١١٨.

ولم تكن للشارح طريقة معينة في الشواهد الشعرية، فمنها ما ساقها شاهداً لغويًا، من ذلك:

وحمار قبان: لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل. قال الشاعر: [من الرجز]

يَا عَجَبًا قَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حَمَارَ قَبَانَ يَسُوقُ أَرْبَابًا^(١)

ومنها ما ساقها لأمر تعليمية، من ذلك قوله في جموع القلة: "وقد جمعها الشاعر: [من الطويل]

أَلَا إِنَّ أَفْعَالًا مِثَالًا وَأَفْعُلًا وَفِعْلَةً لِلْجَمْعِ الْقَلِيلِ وَأَفْعَالَهُ
كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَقَلَسٍ وَأَقْلَسِ وَفَتِيَّةٍ صِدْقٍ وَالْقَسْدَالِ وَأَقْدَالَهُ
وَمَنْ جَمَعَهُ الْجَمْعَ الْمَصْحَحَ كُلَّهُ كزَيْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ نَحْوُكَ مُقْبِلُهُ^(٢)

ومنها ما ساقها شاهداً نحويًا، وهي في معظمها شواهد نحوية معروفة، وبعضها يذكر قائلها مثل:

قوله في باب المصدر: "ومنه قول الأعشى^(٣):" [من البسيط]

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوَهِّنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

وبعضها لا يذكر القائل منها في باب جمع المذكر السالم في جواز حذف نون الجمع فقال: "ونون الجمع للإضافة، والعلّة ما ذكر في المثنى، وقد تُحذف للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلّة، كقوله^(٤):" [من المنسرح]

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِهِمْ وَكَفُّ

وكان يوجه كثيرا من الشواهد الشعرية، نحو ذكره في باب نصب الفعل المضارع:

"وقول الآخر: [من الرجز]

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ، أَوْ دَوْلَاتَهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ، مِنْ لَمَاتِهَا

فتسريح النفس، من زفراتها

(١) ينظر النص المحقق ص ٤٤-٤٥.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٩٧.

(٣) ينظر النص المحقق ص ١١٣.

(٤) ينظر النص المحقق ص ٩١.

بنصب (فيستريح)، وإنما صرفوا ما بعدها إلى النصب، وكان حقه الرفع، لأن الأغلب فيما بعد فاء السببية الاستئناف؛ لقصد التنصيص على كونها سببية كما سبق^(١).

ويوضح الشاهد أيضا كما فعل في باب اسم الفاعل حين يعمل إن كان محلى بالألف واللام في الماضي والحال والاستقبال فيقول: "لأنه حينئذ يجري مجرى الفعل مطلقاً، لأنها موصولة، وأصلها أن توصل بفعل، إلا أنه عدل عن الفعل إلى الاسم؛ لكراهة إدخالها على الفعل، تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، كما تقول: مررت بالضارب أبوه زيداً الآن أو غداً، ومنه قوله:

[من البسيط]

فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَغَشَّانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رَحْلَةٍ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ غَدًا

فتنصب (غداً) بالظاعنين، وهو مستقبل، وقيل يحتمل أن يكون منصوباً بـ(خوف) أو بـ(رحلة)، فلا يصح به الاستشهاد والأولى أنه منصوب بالظاعنين لكونه يليه.^(٢)

وله وقفات أدبية مع بعض الأبيات يشرحها ويوضحها، نحو قوله في باب جمع المذكر السالم "في قول الشاعر:

[من الوافر]

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَزْمَعِينَ
أَخُو خَمْسِينَ مَجْتَمِعِ أَشْؤَدِّي وَنَجَّذَنِي مَدَاوِرَةَ الشُّؤُونِ

فإن الإعراب لو لم يكن في النون لما كانت مكسورة، بل مفتوحة.

ومعنى البيت، وأي شيء يخيل الشعراء مني. وتلخيصه: وكيف يختلي الشعراء وكيف يطمعون في خديعتي وقد جاوزت الأربعين وناهزت الخمسين، وعرفت طرق الخديعة والمكر. مداورة أي: حيلة، ومداورة الشؤون تغلب في الأمور المختلفة، جمع شأن^(٣).

(١) ينظر النص المحقق ص ١٨١.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١١٥.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٨٥.

ونجدُ عنده بعض اللطائف، من ذلك: قوله في باب اسم التفضيل في المثل: (أَفَلَسُ من ابن المدلق) "الطيفة: ابن المدلق، تروى بالبدال المعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد، لم يجد بيته ليلة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، قال الشاعر في أبيه^(١) [من الطويل]

فَأَنَّكَ إِن تَرْجُو تَمِيمًا وَ نَفْعَهَا كِرَاجِي النَّدى وَالْعَرَفَ عِنْدَ المُدَلِّقِ

ثانيا: النشر:

يقول الأستاذ محمد الطنطاوي: "الشواهد النثرية المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل، فهي منطق العربي في غداواته و روحاته، يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما يتبغي ويريد."^(٢)

والنثر على نوعين أمثال وأقوال، واستشهد اليمني بطائفة من أمثال العرب وأقوالهم المشهورة، فبلغت الأمثال في هذا الجزء عشرة أمثال.

من ذلك ما ذكره في باب النكرة والمعرفة: "وخطئة اسم عنز سوء بها يُضرب المثل "قبح الله معزى خيرها خطئة"^(٣)

وبلغت الأقوال عنده خمسة أقوال، من ذلك قوله في باب اسم الفاعل: ومنه قول بعض العرب: "أظنني مُرتجلاً وسُوَيْرًا فَرَسَخًا"^(٤).

(١) ينظر النص المحقق ص ١٣٤.

(٢) نشأة النحو ص ٧١.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٤٢.

(٤) ينظر النص المحقق ص ١١١.

البحث الثاني: موقف الشارح من السابقين

إذا تأملنا شرح اليميني للكافية، نجده يحتوي على كثير من آراء علماء النحو على اختلاف مدارسهم، وهو في عرضه هذا إما موافقا للنحاة أو مخالفا لهم، أو مستدركا على بعضهم، أو مكتفيا بسرد آراء دون نسبة وهذا كثير.

أولاً: موافقاته للسابقين:

١. وافق البصريين والفراء في عدم إعمال اسم الفاعل مصغراً، فقال: "والأولى أنه لا يعمل مصغراً ولا موصوفاً؛ لخروجه عن وقوعه موقع الفعل لدخول ما هو من خواص الأسماء عليه، وهذا مذهب البصريين والفراء؛ وذهب باقي الكوفيين إلى جواز عمله مصغراً، ومنه قول بعض العرب: "أظنني مُرتجلاً وسُوِّيراً فَرَسْحًا"، فليس بحجة، لأنه إنما أعمل في الظرف، وكذا لا يعمل بعد الوصف." (١)

٣. وافق في باب المتعدي واللازم من يرى جواز تعدي الفعل اللازم بحرف الجر، وعدم حذف الجار إلا مع (أَنَّ وَأَنْ) بشرط تعيين الجار عند حذفه، فيكون موضعهما في محل نصب فقال: "ولا يتعدى إلا بحرف الجر، فلا يجوز حذفه على المختار، إلا مع (أَنَّ وَأَنْ) بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف الجار عن العمل مضمراً، ولهذا شدّد نحو: الله لأفعلن." (٢)

وقد نسب الشارح هذا الرأي لسيبويه، وليس في كتابه ما ينص على هذا الرأي، ولا يوجد ما يفهم من سياق كلامه عليه؛ ولكنه قال: "وتقول لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت أن. ولو قال إنسان إن (أَنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم (٣):

وَبَلَّ بِتَحَسُّبِهِ مَكْسُوحاً

لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو قوله لاه أبوك." (٤)

(١) ينظر النص المحقق ص ١١١.

(٢) ينظر النص المحقق ص ٢١٤.

(٣) البيت لأبي النجم في ديوان الأدب للفارابي ص ٣٤٨.

وهو من شواهد الكتاب ١٢٨/٣.

(٤) ينظر الكتاب ١٢٨/٣.

و نسب للخليل قول الجر وليس كذلك، فقد نص سيويه في الكتاب، أنه سأل الخليل عن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَدْيِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فقال له الخليل: فقال إنما هو على حذف اللام كأنه قال ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون وقال ونظيرها ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] لأنه إنما هو (لذلك فليعبدوا) فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً هذا قول الخليل.^(١)

ووافق المبرّد في المقتضب فقال: تقول: أشهد أن محمداً رسول الله. فكان التقدير: أشهد على أن محمداً رسول الله؛ أي: أشهد على ذلك، أو أشهد بأن محمداً رسول الله، أي: أشهد بذلك. إذا حذفت حروف الجر وصل الفعل فعمل، وكان حذفها حسناً لطول الصلة.^(٢)

ثانياً: مخالفته للسابقين:

١. خالف الكوفيين وابن كيسان في باب جمع المذكر السالم، فقد أجازوا جمع ما فيه علامة تانيث ك(طلحة) بالواو والنون، والكوفيون مع تسكين لام طلحة فيقولون (طلحون)، وابن كيسان بفتحها فيقول: (طلحون)، والقياس فيه جمعه بالألف والتاء فقال اليماني: "وهو مخالف للقياس والاستعمال، أما القياس فإن التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتمعتا علامة تذكير وتانيث، وإن حذفت - كما عملوه - حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه. وأما الاستعمال الوارد عن العرب فإن الوارد عندهم بالتاء، كقوله:

نَصْرَ اللَّهِ أَعْظَمُ دَفْنُوهَُا
بِسِحْسَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ^(٣)

"واحتجوا على جواز جمعه بالواو والنون واحتجوا بالسماع والقياس؛ أما السماع فقولهم في (علانية) للرجل المشهور علانون وفي (ربعة) للمعتدل القامة: ربعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه تكسير وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء. قال^(٤):

وَعَقِبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

(١) الكتاب ١٢٦/٣-١٢٧.

(٢) المقتضب ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر النص المحقق ص ٨٦.

(٤) لم أهتم لقائله، وهو من شواهد الهمع ١٥١/١.

وأجيب عن السماع بشدوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم^(١)

٢. خالف الفراء في باب المصدر ، وذلك أنه لم يجز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون، وحجته عدم سماعه، فقال اليميني:^(٢) " وهو منقوض بقوله: [من الكامل]
 حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاوُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا
 فرفع (أباؤها) بـ (كفرت) ، أي : لبست الدروع ، ورفع (أبناؤها) بـ (تشاجر) / وهو يحتمل أن يكون (أباؤها) مثل (أبناؤها) ويؤيده ، قوله:
 هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمَّيَّةٌ رَأْيَهَا وَأَسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاءُهَا سُفَهَاؤُهَا"

(١) الهمع ١/١٥٠-١٥١ .

(٢) ينظر النص المحقق ١٠٢-١٠٣ .

المبحث الثالث: الاستدراكات والترجيحات

أولاً: الاستدراكات:

١. استدرك الشارح على المصنّف في باب المثني في حذف نون المثني للإضافة، وقد عبّر المصنّف عن ذلك بصيغة المضارع، وعبّر بحذف تاء التأنيث بصيغة الماضي، فقال اليميني في ذلك: "إنّما أتى المصنّف في حذف نون التثنية بالفعل المضارع؛ فقال: "وتحذف نونه"؛ لأن حذف النون قاعدة مستمرة، والفعل المضارع يفيد الاستمرار، بخلاف تاء التأنيث، فإن حذفها ليس له قاعدة، بل وقع على خلاف القياس، في مادة مخصوصة، فأتى فيه بالفعل الماضي."^(١)

٢. استدرك عليه في باب الفعل قوله: "مقترن بأحد الأزمنة" يخرج الاسم "الثلاثة" الماضي والحال والاستقبال، ولا بد في الحدّ من زيادة لفظ (وضعاً) ليخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق، ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: (عسى وكاد)، لاقتران معناها به بحسب الوضع. ويصدق على المضارع بأنه اقتران بأحد الأزمنة، ولا يقال إنه للحال أو الاستقبال، لأنه مقترن بحسب كل وضع لواحد، وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع. والصحيح إنه موضوع للحال، وإنما تصييره للاستقبال حرفاً التنفيس ونحوهما، مما يدل على الاقتران بالمستقبل^(٢).

٣. استدرك على المصنّف في باب نصب الفعل المضارع في قول المصنّف (أسلمت إذن تدخل الجنة) فقال: ^(٣) " مثل المصنّف بمثال، لا يحتمل إلا الاستقبال، بقوله: إذن مبتدأ، وقوله: إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها، وقوله: مثل: إذن تدخل الجنة، خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين، أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

(١) ينظر النص المحقق ص ٨٢.

(٢) ينظر النص المحقق، ص ١٤٩.

(٣) ينظر النص المحقق، ص ١٦٨.

٥ . استدرك عليه في باب فعل ما لم يسم فاعله فقال^(١): فعل ما لم يسم فاعله: "يصح أن يراد يراد بما الفعل نفسه، فيكون فعل مضاف إليه، تقديره فعل الفعل الذي لم يسم فاعله، وهو من باب إضافة العام إلى الخاص، نحو: فعل الماضي، وفعل المضارع، وفعل الأمر؛ والصحيح إضافته إلى المفعول، تقديره: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وأضيف إليه لأنه صيغ له.

(١) ينظر النص المحقق ص ٢١٠.

ثانيا: الترجيحات:

١- رجح الشارح رأي سيويه في أعرف المعارف في باب النكرة والمعرفة، ثم سرد أقوال العلماء فيها فقال: "وأعرفها" يعني أقلها لبساً عند المخاطب، "المضمر المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب" على حسب الترتيب بينهما، ثم العلم، ثم الموصول، ثم ما عرّف باللام، هذا هو الأصح وهو رأي سيويه، وعند السيرافي أن العلم أعرفها ثم على الترتيب. وعن ابن السراج: بل المبهم أعرف من المضمر، ثم على الترتيب. والأول أولى؛ لأنه ليس المراد بالأعرافية إلا كون المعرفة أبعده من اللبس؛ فالمتكلم أبعدها لبساً، وبعده المخاطب؛ فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: (أنا) لم يلبس بغيره، وإذا قلت: (أنت)، جاز أن يلبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب ليس له، وغيرها يطرق اللبس إليه أكثر، فإنه لا يخفى التباس قولك: هو، وكذا سائرهما. (١)

ورجح صاحب الإنصاف رأي الكوفيين، فقال: "والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون." (٢)

قال الرضي في شرحه للكافية: "وكان المتكلم أعرف، لأنه ربما دخل الالتباس في المخاطب، بخلاف المتكلم." (٣)

قال الخضري في حاشيته: (٤) "أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً، ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم، فالمخاطب فالغائب السالم من الإبهام بأن يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف: جاء زيد وعمرو فأكرمه فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل. أما الجنسي، فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر إلا المضاف للضمير فكالعلم لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله، أو دونه."

(١) ينظر النص المحقق، ص ٤٨

(٢) الإنصاف المسألة (١٠١) ٢/٢٢٨.

(٣) شرح الرضي ٣/٣٥٤.

(٤) حاشية الخضري ١/١٠٨.

قال السهيلي في نتائج الفكر ص ٥٣ عن لفظ الجلالة (الله): "أعرف الأسماء كلها وأبينها." وقد نقل السيوطي في همع الهوامع ١/١٨٨، إجماع النحاة على أن اسم الله أعرف المعارف، وأن محل الخلاف بين النحاة في غير اسم الله، فقال: "ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع."

٢- "و" (أو) تنصب الفعل المضارع إذا كانت، (بمعنى إلى أن أو إلا أن) عند سبويه ويحملها نحو: (لألزمك أو تعطيني حقي)، أي: لألزمك إلى أن تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي. وعليه قوله تعالى: (يقاتلونهم أو يسلموا) [الفتح: ١٦] فيمن قرأه بالنصب. والأصح أن (إلى) في مواضع أرجح من (إلا) والعكس. فتقدّر (إلى) فيما كان ينقضي شيئاً فشيئاً، مثل قوله: [من الطويل]

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أرجح. وتقدير (إلا) فيما لم يكن ينقضي شيئاً فشيئاً، في قولك: (لأقبلن الكافر أ و نسلم) [من الطويل]

وكنـت إذا غمـزت فتاة قوم كسـرت كعوبها أو تسـتقيم

أرجح. (١)

خاتمة الدراسة

وبعد هذه الرحلة الطويلة أصل إلى خاتمة البحث وألخص فيها نتائج البحث فيما يلي:

- ١- الشارح من علماء الفقه الحنفي، وهو كذلك من علماء النحو.
- ٢- إن هذا الكتاب يجمع بين الإيجاز غير المخل والإطناب غير الممل، إذا قارناه بشروح الكافية.

٣. نسب الشارح رأياً لغير صاحبه، وذلك في باب المذكر والمؤنث. فقال الشارح: "وحكم الحقيقي إذا فصل بينه وبين الفعل حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز حذف التاء، إلا أنه إن كان الفاصل غير (إلا) فبقاؤها أجود، نحو: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: حضر القاضي [امرأة]، بغير تاء، وردّه المبرّد، فلا يجوز حذف التاء في الحقيقي." فالمبرّد لم يردّه وإنما ذهب إلى أن التذكير لا يجوز إلا لضرورة الشعر، وأشار إلى أن النحويين أجازوه في اختيار الكلام^(١). وكذلك فعل مع سيويه والخليل وقد أوضحت الدراسة ذلك.

- ٤- أنه استشهد بشاهد شعري في غير موضعه، ومثاله: ما ذكره في باب سم التفضيل على جواز استخدام صيغة التفضيل لغير المفاضله، فقال: "أو من كل وصف، ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: من غيرها^(٢). "وكان الصواب أن يقول: أي: عزيزة وطويلة.

- ٥- نقل من شرح الرضي والفوائد الضيائية في عدة مواضع ولم يصرح بذلك.

(١) ينظر المقتضب ٢/١٤٦-١٤٨.

(٢) ينظر النص المحقق ص ١٤٤.

القسم الثاني :

النص المحقق ويشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : منهج التحقيق .
- المطلب الثاني : وصف المخطوط .
- المطلب الثالث : توثيق المخطوط و نماذج من المخطوط .

المطلب الأول: منهج التحقيق

لقد سرتُ في منهج التحقيق على النحو التالي:

- ١- وضع عناوين للأبواب النحوية ، وعناوين جانبية وجعلتها بين قوسين معقوفين.
- ٢- قسمت الصفحة ثلاثة أقسام: أعلى الصفحة وضعت فيها متن الكافية، ووسط الصفحة فيها نص المخطوط، وأدنى الصفحة جعلتها للتوثيق والتعليق.
- ٣- دونت رقم لوحة المخطوط بجوار خط مائل، ورمزت لكل لوحة بـ (أ) وأقصد بها يمين اللوحة، و(ب) وأقصدُ بها يسار اللوحة..
٤. تحرير النص وفق القواعد الإملائية المتبعة.
٥. إضافة كلمات تخدم النص ، ووضعت ذلك بين قوسين معقوفين، هكذا [...].
٦. الضبط بالشكل للشواهد والمفردات اللغوية ما أمكن.
٧. تخريج شواهد القرآن الكريم، وكتابتها برسم المصحف، وذكر اسم السورة ورقم الآية، مع تصحيح الآيات التي ورد فيها تحريف في المخطوط.
٨. تخريج القراءات القرآنية، مع ذكر أصحابها.
٩. تخريج شواهد الحديث الشريف من كتب السنّة الصحيحة أو شروحيها.
١٠. توثيق الآراء والأقوال الواردة في الشرح من مظانها ما أمكن.
١١. نسبة ما أمكن مما لم ينسب من الآراء والأقوال إلى أصحابها، عند النقل من كتبهم .
١٢. تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال.
١٣. تخريج شواهد الشعر، ونسبة البيت إلى صاحبه ، وذلك من ديوان الشاعر إن وجد أو من كتاب سيبويه وكتب النحو الأصيلة أو من كتب اللغة. مع مراعاة ضبط البيت، وإكمال البيت إذا ذكر بعضه، وذكر بحره، وشرح غريبه ما أمكن.
١٤. شرح الكلمات الغامضة بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.
١٥. الإشارة إلى موضع الشاهد الوارد في الأبيات الشعرية.
١٦. التعليق على بعض المسائل النحوية إن دعت الحاجة لذلك.
١٧. الترجمة للأعلام المغمورين الواردة ذكرهم في المخطوط.
١٨. عمل فهرس فنية شاملة.

المطلب الثاني: وصف المخطوط

اعتمدتُ في تحقيق كتاب (بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب) على نسخة وحيدة، موجودة في مكتبة مكة المكرمة بالغزة، وحصلت منها على صورة وقرص معدني. عدد لوحاتها (٢٥١) لوحة، واشتمل القسم الذي عملت على تحقيقه على (٥٣) لوحة. وكل لوحة تشتمل على صفحتين، في كل صفحة منها (٢٥) سطرا تقريبا، وفي كل سطر (١٠) كلمات تقريبا. وفي اللوحة رقم [ب/١٥٦] (٣٠) ثلاثون سطرا، وفي اللوحة رقم [ب/١٧٢] (٢٨) ثمانية وعشرون سطرا، و [ب/١٨١] (٢٧) سبعة وعشرون سطرا. تبدأ بمقدمة الكتاب، وتنتهي بقوله: "والصلاة والسلام على أشرف الخلق سراج الظلام وعلى آله وصحبه".

خطها في مجمله نسخ، يعتره بعض من الخط المغربي. كتب عنوان الكتاب فيها بخط واضح، ولكن تخلو هذه النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

وتعددت المدادات في النسخة، فاعتمد الناسخ المداد الأحمر لمتن الكافية، ونجده ذكر مثلا بهذا المداد كما في اللوحة [أ/١٧٣]، واعتمد المداد الأخضر والبنّي لكتابة اسم الشاعر، أو الاكتفاء بقوله: (قال الشاعر، وقوله)، واعتمد المداد الأسود للشرح. ونلاحظ في المخطوط كثرة الحواشي والتعديلات والتصحيحات في النسخة، مما يدل على وجود أكثر من ناسخ، والدليل الآخر اختلاف الخط في بعض اللوحات، كما في اللوحة [ب/١٥٦].

المطلب الثالث: توثيق المخطوط إلى صاحبه

تاسعا: توثيق نسبة الكتاب لليمني: ينقل لقسم وصف النسخة

نسبة هذا الكتاب لمحمد بن أحمد اليمني لا يتطرق إليه شك للأمور التالية:

١. جاء في الصفحة الأولى: بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، لمحمد بن أحمد بن أمير المؤمنين.

٢. جاء في ترجمته في البدر الطالع، وهدية العارفين وخلاصة الأثر ما يدل على أن الكتاب له.

٣. جاء في كتاب طبّق الحلوى وصحاف المن والسلوى ما ينص على أنّ الكتاب له، فقال:

"وله شرح على كافية ابن الحاجب سماه تحفة الطالب وزلفة الراغب."^(١)

(١) ينظر طبّق الحلوى ١/١٣٣.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأخيار من أمة محمد عليهما

تعبير الطائر - والتميز

التميز هو ما يميز
الشيء عن غيره
بصفة معينة
وهو إما طبيعي
أو صناعي

وهو ما يميز بين
الاشياء والحيوانات
من حيث الصفات
والخلافات
وهو ما يميز بين
الاشياء والحيوانات
من حيث الصفات
والخلافات
وهو ما يميز بين
الاشياء والحيوانات
من حيث الصفات
والخلافات



نموذج مخطوط (٢)



نموذج مخطوط (٣)

[[المعرفة والتكررة]]

المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرة والأعلام والمبهمات ، وما عرّف باللام...

المعرفة والتكررة^(١)، أي: هذا باب بيان المعرفة والتكررة من أقسام الاسم، فـ"المعرفة"^(٢) ما وضع لشيء بعينه يُخرج التكررة، وليس المراد بعينه "قصد الوضع لواحد معيّن؛ لأنه العَلَم - كما سيأتي - بل وَضَعُ (أنا) ونحوه لكل من صلح منه ذلك، وليس بنكرة كـ(رجل)، يتعيّن هذا الموضوع لصاحبه حال التّكلم. فقوله: "ما وَضَع لشيء شامل" للمعرفة والتكررة. وقوله: "بعينه" يُخرج التكررة.

وهي أي: المعرفة ستة أنواع بالاستقراء، وأشار إلى ترتيبها في الذكر إلى ترتيبها بحسب المرتبة، فقال: [الأول] ^(٣): "المضمرة" فإنها موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة مشخّصة باعتبار أمر كليّ، فإن الواضع لاحظ لاحظ أولاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث إنه يحكي عن نفسه مثلاً، وجعله آلة لملاحظة^(٤) أول أفرادها، ووضع لفظ (أنا) بإزاء كلّ واحد من تلك الأفراد بخصوصه، بحيث لا يُفاد ولا يُفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك، فيتعلّق ذلك المشترك آلة للوضع لا؛ لأنه الموضوع له؛ فالوضع كليّ، والموضوع له جزئيّ مشخّص.

[١٤٣/١] "و" الثاني: "الأعلام"/الشخصيّة؛ كما إذا تُصوّر ذات زيد لفظ (زيد) بإزائه، من حيث معلوميته ومعهوديته أو الجنسيّة؛ كما إذا تُصوّر مفهوم الأسد - وهو الحيوان المفترس - ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ (أسامة)؛ فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسيّ ومعرفة، بخلاف ما إذا وَضَع لفظ (الأسد) بإزاء هذا المفهوم الجنسيّ، مع قطع النّظر عن معلوميته ومعهوديته؛ فإنه بهذا الاعتبار نكرة.

"و" الثالث: "المبهمات" - يعني أسماء الإشارة والموصولات - وأتماّ سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم، وكذلك الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام، والموضوع له الخاص، فإنّما موضوعة بإزاء معانٍ معيّنة معلومة معهودة؛ من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعاً عامّاً كليّاً، فإن الواضع إذا تعلّق مثلاً معنى المشار إليه المفرد المذكور وعيّن لفظاً بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عامّاً؛ لأنّ التّصور المعتر في عام، وهو المشترك بين تلك الأفراد، والموضوع له خاص؛ لأنه خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

والرابع: ما عرّف باللام، سواء كانت للعهد أو الجنس أو الاستغراق؛ إذ اللام وحدها آلة التعريف عند

(١) جاء هذا العنوان في منتصف اللوحة رقم (١٤٣/١).

(٢) في النسخة المخطوطة محرّفة: (فا المعرفة)

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة "الملاحظة" وما أثبتته من الفوائد الضيائية ٢/١٤٩، وهو الصواب.

سيبويه^(١)، والهمزة للوصل. والدليل على كونها هي وحدها آلة التعريف، تغطي العامل الضعيف إياها، نحو: (بالرجل)، فلو كانت على حرفين لم يتخطها^(٢).

وقال الخليل: "هي "أل" : ك: "هل وبل"^(٣)، وقال المبرد: "هي الهمزة المفتوحة وحدها، زادت عليها اللام؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام"^(٤). "، قال الرضي: بل هي^(٥) الهمزة واللام معاً استدلالاً بفتح الهمزة^(٦)". وقال ابن مالك: "هي الهمزة واللام عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها"^(٧).

وحير ونفر من طيئ يبدلونهما بالميم، وعليه/ قوله -عليه السلام- وقد قيل له: أ من امير امصيام في [ب/١٤٣] امسفر؟ [فقال]^(٨) "ليس من امير امصيام في امسفر"^(٩).

(١) نسبته لسيبويه ابن مالك فقال: "اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة". ينظر شرح الكافية الشافية ١/٣١٩.

(٢) في النسخة المخطوطة (يتخطاها) وهو خطأ، والصواب ما أثبتته.

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥.

(٤) ذكر الرضي في شرحه للكافية ٣/٣٢٣ أن رأي المبرد ورد في كتابه الشافي، فقال: "وذكر المبرد في كتابه (الشافي)، أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام لتلا يشبهه التعريف بالاستفهام" ولم أقع على هذا الكتاب. (٥) كلمة (هي) مكررة في النسخة المخطوطة.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/٣٢٢، وهو رأي للخليل في كتاب سيبويه ٤/١٤٨.

(٧) التسهيل ص ٤٢.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٩) أُنشد هذا الحديث الوارد باللغة الحميرية إلى كعب بن عاصم الأشعري في مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/٤٣٤، وقد ورد على اللغة الشمالية الفصيحة في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ١/٤٧٩-٤٨٠، برواية "الصوم"، وصحيح مسلم ٢/١٥٥، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، برواية "أن تصوموا".

(١) وقوله:

[من المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَايَتِي يَرُمِي وَرَائِي بِأَمْسِئِهِمْ وَأَمْسِئِهِمْ

فإن دخلت على اسم تقدم ذكره لفظاً، أو حاضرٍ مشارٍ إليه، أو معلومٍ للمخاطب فللعهد عينياً، كقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(٢) [المزمل ١٥-١٦]، في المتقدم ذكره.

ولمن يسدد سهمه: (القرطاس) في المشار إليه. و: (رُكِبَ الأمير)، و: (حُكِمَ القاضي) في معلوم المخاطب؛ حيث لا غيرهما. وإن لم يتقدم ذكره، ولا كان مشاهدًا ولا معلومًا^(٣) فذهنياً؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح ١٨]. و: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة ٤٠]، و: (ادخل السوق) لمن لم يكن بينك وبينه سوق معهود^(٤)، وإلا فجنسية؛ وتشمل: - الاستغراقية، كقوله تعالى: ﴿وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء ٢٨]؛ و(الرجل خير من المرأة)، و(أهلك الناس الدرهم والدينار). والدينار).

- ومعنى (الذي) إذا دخلت على صفة ك(الضارب) و(المضروب).

- أو عوضاً عن الضمير كما في: ([مررت برجل]^(٦) [حسن الوجه]^(٧)) عند الكوفيين^(١)،

(١) البيت لبجير بن عنمة الطائي، ينظر ديوان القبيلة (شعر طين وأخبارها في الجاهلية والإسلام) ٣٤٤ / ٢،

برواية: ينصرتي منك غير معتذر يرمي ورائي بامسهم وامسلة

وامسلة: أي والسلمة والسلمة واحدة السلم، وهي الحجارة.

والبيت من شواهد الأزهية في علم الحروف ص ١٣٣، والجنى الداني في حروف المعاني ص ١٤٠، والمغني ٣٠٨ / ١، وهما

برواية (وذو يواصلي)، شرح التصريح ١ / ١٨٠.

والشاهد في قوله: (امسهم وامسلة) على إبدال لام (أل)ميم على لغة حمير.

(٢) ورد في النسخة المخطوطة: "وأرسلنا"، وهو تحريف.

(٣) وردت في النسخة المخطوطة "معلوم"، وهو تحريف.

(٤) يجوز: معهود، و: معهودة؛ لأن السوق تذكر وتؤنث، ينظر كتاب الجمل للزجاجي ٢٩٦.

(٥) سقطت الواو من المخطوطة.

(٦) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيهما السياق.

(٧) والتقدير وجهه، فحذف الضمير واستتاره في الصفة، ومجيء اللام في المضاف إليه عوضاً عنه، ليتعرف الوجه باللام كما كان

وقال البصريون: لا تعوّض اللام عن الضمير في كلّ موضع شرط فيه الضمير كالصفة، والصلة التي هي جملة، والخبر أو ويجوز في غيره
الوصف المشتق،
لِحَا فِي حِصَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدَةٌ كقوله^(٢):
[من الطويل]

أي: ويردي برده.

أو عوضًا عن حرف أصلي للتعظيم، كما في لام الجلالة^(٣).

-وتدخل على العلم للضرورة زائدة زائلة بعد الحكم عليه بالتنكير، كقوله^(٤) [من الرجز]
بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ عِلَى قُصُورِهَا
أي: أم عمرو .

متعرّفًا بالضمير. وجعل اللام بدلًا من الضمير قاعدة مطردة في باب الصفة المشبهة. ينظر شرح الرضي ٢/٢٥٦.

(١) وهو رأي الفراء، وضعفه أبو البقاء العكبري، ينظر اللباب ٢٩٢.

(٢) هذا صدر البيت وعجزه: وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقْتَعٌ.

والبيت يُروى لغير شاعر، فنسب لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١٤٤، مع اختلاف (البيت بيته) وهو طفيل بن كعب الغنوي.

ولعروة بن الورد في ديوانه ص ٨٣، مع اختلاف الشطر الأول: فراشي فراش الضعيف والبيت بيته. ولمسكين الدارمي في (ديوان

الحماسة لأبي تمام الطائي) ٢٣١ مع اختلاف (البيت بيته). ونسب إلى عُثْبَةَ بن بَجِيرٍ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي القسم

الرابع/١٧١٩.

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٣/٣٢٥، خزنة الأدب ٤/٢٥١.

والشاهد في قوله: (البرد بردّه) أن (أل) في كلمة (البرد) عند الكوفيين عوض عن المضاف إليه، والتقدير: ويردي برده.

(٣) أصله: إله، فحذفت الهمزة، وعوض عنها بالألف واللام.

(٤) والبيت لأبي التّجَمِ العِجَلِيّ في ديوانه ص ١١٠ .

وهو من شواهد المقتضب ٤/٤٩، والمفضل ص ١٣، والإنصاف ١/٢٧١، وورصف المباني ١٦٤.

والشاهد في قوله: (العمر) حيث دخلت (أل) التعريف على العلم للضرورة.

[من الكامل]

وقوله^(١)

ولقد جئيتك أكمؤًا وعَسًا أولًا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

والحال ك: (الجماء الغفير). والتمييز ك: (طبت النفس)، وقد سبق تحقيق الحال والتمييز في بايهما^(٢).الخامس: ما عرّفه النداء^(٣)، نحو: (يا رجل)، إذا قصد به معيّن.

[١٤٤/١]

ومن لم يعدّه من النحويين/^(٤) في المعارف؛ فلأنه فرع المضمرات، أو تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب.

"و" السادس: "المضاف إلى أحدها"، ولا يدخل النداء في ذلك؛ لأنه لا يُضاف إليه.

"معنى" أي: إضافة معنوية، وسواء كانت الإضافة بالذات نحو: (غلامٌ زيد)، و(دارٌ هذا)، و(فرسٌ الرجل)،

و(عبدٌ الذي أكرمك)؛ أو بواسطة، نحو: (غلامٌ أبيك)، فإنه يصدق عليه أنه أضيف إلى المعرفة،

غير: (مثل، وشبهه، ونظير، وغير)، فلا تتعرّف بالإضافة؛ لتوغلها في التنكير كما سبق^(٥).

(١) والبيت من الشواهد التي لم يُعرف لها قائل.

جنتك: أي: جنيت لك. أكمؤًا: جمع كمء وهو نبات يُتقَضُّ الأرض فيخرج كما يخرج الفُطْر.

عسافلا: جمع عَسُقُول وهو ضرب من الكمأة وقيل هي الكمأة التي بين البياض والخُمْرة، وقيل هو أكبر من الفُتْع وأشدّ بياضا واسترخاء. بنات الأوبر: ضرب من الكمأة مُزْعِب.

وهو من شواهد المقتضب ٤/٤٨، والخصائص ٢/٢٤٨، والمغني ١/٣٢٩، والمخصص السفر الأول (من صفات الدرّاع)، والسفر الحادي عشر (باب الكمأة)، والسفر الثالث عشر (باب النبات).

والشاهد في قوله: (بنات الأوبر) حيث دخلت (أل) التعريف على العلم (بنات أوبر) للضرورة.

(٢) ينظر القسم الثاني من المخطوط تحقيق خالد السلمي، ص ١١٣.

(٣) وهي التكرة المقصودة نحو: (يا رجل). قال ابن مالك: "وقيد المنادى بالتعيين تنبيها على أن المراد من المناديات ما تجدد له التعيين بالنداء." ينظر شرح الكافية الشافية ١/٢٢٣.

"وأغفله أكثرهم، والمراد به نحو: يارجل، لا نحو: يا رجلاً، فإنه نكرة. ولا نحو: يا زيد، فإنه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند المصنّف، وازداد بالنداء وضوحاً." تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٧/٧-٨.

(٤) منهم الزجاجي صاحب الجمل إذ قال: "والمعارف خمسة أجناس: الأسماء الأعلام، نحو زيد، وعمرو. والمضمر، نحو: أنا وأنت وأنتم. والمبهم، نحو: هذا وذلك. وما عُرف بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام، والمضاف، نحو: غلام زيد، وصاحبك." ينظر الجمل ص ١٧٨.

وأيضا الزمخشري لم يعد ما عرفه النداء من أنواع المعرفة، فقال: "المعرفة ما دل على شيء بعينه. وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقة." ينظر المفصل ص ١٩٧.

(٥) ينظر القسم الثاني من المخطوط ص ١٨٢.

العلم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.....

وقد احترز بقوله "معنى" عن الإضافة اللفظية، فإنها لا تُفيد تعريفاً.

ولما لم يدخل العلم فيما سبق، خصّه بالتعريف، فقال: و"العلم" اسماً كان أو لقباً أو كنية؛ لأن ما صُدِّرَ بالأب أو الأم أو الابن أو البنت فهو كنية. فإن قُصد به مدح أو ذمّ فهو اللقب، وإلا فهو الاسم.

"ما وُضع لشيء بعينه" يخرج التكررة. "غير متناول غيره" يخرج سائر المعارف؛ لأن الواضع

وضعها؛ لتُطلق على أيّ معيّن يراد.

"بوضع واحد" متعلق بمتناول؛ لأن ما يتناول بغير ذلك المعيّن من الأعلام المشتركة هو لوضع آخر،

كما إذا سُمي شخص بـ(زيد)، ثم سمي به آخر، فإنه وإن كان الاسم متناولاً لهما، فوضعه للآخر وضع آخر.

وهو إما اسم مفرد، ك: زيد، وعمرو^(١)، أو مركب من اسمين نحو: معدي كرب، وبعليك.

أو اسم وصوت، ك: عمرويه ونفطويه؛ أو من جملة بينها ارتباط جُمليّ، ك: تأبط شرّاً، وذرى حبّاً^(٢).

قال الطهاوي: (٣)

[من الرجز]

كَأَنَّ جِبَّهُ لُجْبُهُ دَرِيٌّ حَبٌّ

وَبَرَقَ نَجْوَهُ، وَشَابَ قَرْنَاهَا.

قال الأسدّي: (٤)

[من الطويل]

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لَا تَنْكِحُوهُمَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُورٌ وَتَحْلُبُ

(١) جاء في النسخة المخطوطة (عمراً) وهو تحريف.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (ذرا) وهو تحريف.

(٣) هذا عجز بيت وصدره: إِنَّ لَهَا مُرْكَبًا إِرْزَا.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٢٦، و المقتضب ٤/٩، و شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٦، و شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧١.

والشاهد في قوله: (ذرى حبّاً) حيث جاء العلم جملة عمل بعضها في بعض.

(٤) والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٢٦، ٢/٨٥، و المقتضب ٤/٩، و الإيضاح في شرح المفصل ١/٧٢، و شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٩..

والشاهد في قوله: (شاب قرناها) حيث جاء العلم جملة عمل بعضها في بعض.

ويزيد في قوله^(١):

[من الرجز] ظَلَمْتُ عَائِنًا هُم قَدِيدٌ
نُبَيْتٌ أَخُو وَالِي بَنِي يَزِيدٍ

أو من إضافة، ك: عبد مناف، وامرئ القيس، أو كنية ك: أبي عمرو، وأمّ / كلثوم. أو منقول عن اسم [ب/٤٤/١] عين، ك: جعفر وثور وأسد، أو عن اسم معنى ك: قُضْل و إِيَّاس، أو عن صفة ك: حاتم ونائلة، أو عن فعل ماض ك: شَمَّر وكَعَسَب^(٢)، أو مضارع ك: تَعْلِب و يَشْكُر^(٣)، أو أمر ك: إصمّت، في قول الراعي^(٤):

[من البسيط] أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بِوَحْشٍ إِصْمَتٍ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدٌ

وأطرقا، في قول الهذلي^(٥):

[من المتقارب]

- (١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢.
ومعنى: الفديد: الصوت وقيل: شدته. ينظر اللسان(فدد) ١١/١٤٠.
والبيت من شواهد شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/١٦٤، وشرح التسهيل ١/١٦٧، والمغني ٦/٤٢٥ شرح التصريح على التوضيح ١/١٢٩.
والشاهد في قوله: (يزيد) حيث جاء العلم جملة فعلية.
(٢) شَمَّر وكَعَسَب اسمان، اللسان مادة (شمر) ٨/١٢٩، (كعسب) ١٣/٧٨.
(٣) "يشكر" اسم قبيلة في ربيعة، اللسان مادة (شكر) ٨/١١٧.
(٤) والبيت للراعي النميري في ديوانه ص ٩٣، برواية: من وحش.
أشلى: دعا. السَلُوقِيَّة: الكلاب السَلُوقِيَّة وهي منسوبة إلى سَلُوق أرض أو قرية باليمن، وهي بالرومية سَلْقِيَّة، والسَلُوقِي من الكلاب أجودها. إصمّت: مكان قُفَر. الأصلاب: جمع صُلب وهو الظهر. الأود: العوج.
وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١١٥، وفي معجم البلدان(باب الهمزة والصاد ومايليها) ١/٢١٢، وفي اللسان باب (صمّت) ٨/٢٧٨.
والشاهد في قوله: (اصمّت) حيث جاء العلم منقولا عن فعل أمر.
(٥) والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/٦٥.
أطرقا: على لفظ الاثني بلد. باليات: قديمات. الثَّمَام: نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت. العصي: خشب بيوت الأعراب. وقوله(الثَّمَام والعصي) برويان بالنصب أيضا، ويكون في البيت إقواء. قال ابن بري"من روى الثمام بالنصب جعله استثناء من الخيام، ومن رواها بالرفع جعله صفة للخيام. ينظر اللسان مادة طرق ٩/١١٤.
وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٣، المقاصد الشافية ١/٣٧٣، وفي خزانة الأدب ٧/٣٢٦، وفي معجم ما استعجم، باب(الهمزة والطاء) ١/١٦٧.
والشاهد في قوله: (أطرقا) حيث جاء العلم منقولا عن فعل أمر.

على أطرقا باليات الحيا م إلا التمه ام وإلا العيصي

أو عن صوت ك: ببة، على عبدالله بن الحارث بن نفيل سمته به أمه، لما قاله في صغره، في قولها

وهي ترقصه^(١):

[من الرجز]

لأنكحاً ن ببة جاريه نة نجدب نة
مكرمة نة محبة نة بكة أه ل الكعب نة

أو مرتجل قياسي نحو: غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحننف^(٢)، أو شاذ بفك ما يدغم، ك: محبب، أو بفتح ما يكسر، ك: مؤهب، اسم رجل، و: موضب، اسم موضع، أو بإعلال ما يصحح كداران وماهان، أو بتصحيح ما يُعل ك: حيوة، و: مكوزة.

وقد تجعل العرب لخيْلهم وإبلهم وغيرها من دوابهم وكلابهم أعلاما، منها ما يختص بشخص بعينه، كأعلام الأناسي؛ ك: أعوج لفرس بني هلال، أو شدقم لجمل النعمان بن المنذر، وخطة اسم عنز سوء، بما يضرب المثل: (فبح الله معزى خيرها خطة)^(٣) وهيئة مثلها.

(١) الرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية الأموية.

خديبة: الضخمة. تجب أهل الكعبة: تغلب لساء قريش بحسنها.

والبيت من شواهد سر صناعة الإعراب ٥٩٩/٢، سفر السعادة وسفير الإفادة ١٦١/١، والمقاصد الشافية ٣٧٧/١، واللسان مادة (بيب) ١١/٢.

والشاهد: ببة حيث نقل الصوت إلى علم.

ونقل السيوطي عن ابن خالويه: "ببة: الغلام السمين، فالنقل من صفة لا صوت" ينظر الهمع ٢٣٦/١. وأيده ابن مالك

فقال: "والصحيح أن ببة منقول من قولهم للصبي ببة، وقد تبب فهو: بب وبية إذا سمن". ينظر شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٢) حننف وأخوه سيف ابن أوس بن حميري بن رياح بن يروع، وقال الرضي "قال بعضهم: هما منقولان من الحننف أي الجراد، والفقعس أي البلادة". ينظر شرح الرضي ٣٤١/٣.

(٣) يضرب مثلاً للقوم خيرهم رجل لا خير فيه. ينظر جمهرة الأمثال ١٠٥/٢.

قال الكميت^(١):

[من الوافر]

فَمَالِكَ وَالْتَحَوُّلَ عَن مَعْدُ كَهَيْلَةَ قَبْلَةَ وَالْحَالِيَيْنَا

أشار بالخالين إلى المثل وهو قولهم: (خيرَ خالبيك تَنْطَجِينِ^(٢)) وكَسَابَ وضُمُرَانِ علم لكلبي لبيد^(٣) والنابعة^(٤)، وما عدا ما ذكر من الطير والوحوش ونحوها من خشاش الأرض مما لم يوضع لأشخاصه أعلام من الاحتياج إلى التمييز بين أفرادها، فوضعوا لكل جنس علما، ولم يكن بعضه أولى به من بعض، كأسامة:

لجنس الأسد، وتُعَالَةَ لجنس الثعالب، وكذلك أبو بَرَاقِشَ / لطيْرٍ يَتَلَوْنَ،

[١٤٥/أ]

قال^(٥):

[من مجزوء الكامل]

كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلَّ يَوْمٍ تَوْبُهُ يَتَلَوْنَ

(١) والبيت في ديوان الكميت ص ٤٧٧.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١، وتاج العروس (فصل الياء من باب اللام) ١٧٧/٨، وهما برواية: فَإِنَّكَ والتحول. والشاهد في: هيلة وهي علم لشاة، من أساء إليها أو ضربها دَرَّتْ له، ومن أحسن إليها نطحته.

(٢) يُضْرَبُ هذا المثل لمن يُكافِيءُ المحسنَ بالإساءة. ويروى (هَيْلَ هَيْلَ خَيْرَ خَالِبِيكَ تَنْطَجِينِ)، وهيل ترخيم لهيلة. ينظر مجمع الأمثال ٢٣٨/١، نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ٧٤٧/٢.

(٣) لبيد بن ربيعة، فارس شاعر شجاع، وكان عذب المنطق، كان مسلما، ينظر طبقات فحول الشعراء ١١٣.

(٤) هو زياد بن معاوية الديلمي، الشاعر الجاهلي المشهور. ينظر أخباره في جمهرة أشعار العرب القسم الأول/٧٢.

(٥) نسبه سيبويه إلى بعض بني أسد ٨٦/٣، ونسبه اللسان إلى الأسدي مادة (برقش) ٦٨/٢، ولم أجده في شعر المرار الأسدي، ولا

الكميت بن زيد، وقبله: أن يغدروا أو يفجروا أو يبخلوا لم يحلفوا

من كآلهم لم يفعلوا يغدو عليك مرجلي

ونقل الجاحظ عن أبي عبيدة معمر بن المثنى: "من الشوارد التي لا أرباب لها" وذكر الأبيات. ينظر البيان والتبيين ٣٣٣/٣. برواية (يتخيل).

والبيت من شواهد ذيل الأمالي ٨٣، برواية (كل لون لونه يتحول) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١، برواية (كل لون لونه يتحول)،

والإيضاح في شرح المفصل ٨٧/١، برواية (كل يوم لونه يتحول)، واللسان مادة (برقش) ٦٨/٢.

والشاهد في قوله: (أبو براقش) حيث جاء علما لطيْرٍ يَتَلَوْنَ.

وابن دأية للغراب، قال يصف الشيب^(١):
 وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأِيَةَ وَعَشَشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي

وبنت طبق، قيل: حية إذا نامت كانت كالطبق،^(٢) ولذا يُقال للداهية: إحدى بنات طبق وقيل: اسم
 للسلحفاة. وأم شبوة للعقرب^(٣)، قال الراجز^(٤):

[من الرجز]

قَدْ ذَهَبَتْ شَبْوَةٌ تَزْبُرُ تَكْسُو اسْتَهَا حَمًّا وَتَقْمَطُرُ

وحمار قبان^(٥): لدوية صغيرة لاصقة بالأرض كثيرة الأرجل. قال الشاعر^(٦):

[من الرجز]

(١) لم أهد لقائله. ابن دأية: الغراب، سمي بذلك لأنه يقع على دأية البعير الدبر فينقرها، والبيت كناية عن هجوم الشيب على سواد الشعر.

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/١، والصحاح (دأى) ٢٣٣٣/٦، أساس البلاغة (دأى) ٢٧٦/١، ولسان العرب مادة (دأى) ٢٠٦/٥.

الشاهد في قوله: (ابن دأية) حيث جاء علماً للغراب.

(٢) اللسان مادة (طبق) ٩٠/٩.

(٣) لم أجد من يسمي العقرب بر (أم شبوة)، قد تكون (أم) إضافة من الناسخ. وكنية العقرب هي أم عريط؛ لا أم شبوة.

وذكر صاحب اللسان أن (شبوة) العقرب، و(الشبابة) العقرب حين تلدها أمها. ينظر اللسان مادة (شبا) ١٨/٨.

(٤) لم أهد لقائله. وهو من شواهد المخصص السفر الثامن (كتاب الحشرات) ٣٠٩/٢، برواية لا تؤثر على الشاهد، (قد

جعلت)، ومقاييس اللغة (باب الشين والباء وما يثلثهما) ٣٠٩/٢. اللسان مادة (شبا) ١٨/٨.

الشاهد في قوله: (شبوة) حيث جاءت علماً للعقرب.

(٥) حمار قبان: المسموع فيها ترك الصرف، فهي على وزن (فعلان) يرجع إلى (القبب) وهو الضمور، أو على وزن (فعلالا) من (القبن)

وهو الذهاب في الأرض، فنونه أصلية، فتصرف كما في هذا البيت. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، وشرح شافية ابن

الحاجب للرضي ٣٤٤/٢.

(٦) الرجز لم أهد لقائله، وذكر ابن عصفور في الممتع أنه مما تنشده الكافة، بمعنى أن الرجز مما تحكيه العرب على السنة

البهائم، ينظر الممتع ص ٢١٤.

والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/١.

الشاهد في قوله: (حمار قبان) حيث جاءت علماً لدوية صغيرة كثيرة الأرجل.

وقد ورد هذا الشاهد في الخصائص ١٠٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٢٢، وشرح الشافية

للرضي ٢٤٨/٢ للإشارة إلى إبدال الهمزة من الألف (زأماها) يريد (زأقها)؛ كراهة اجتماع الساكنين.

يَا عَجَبًا قَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حَمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أَرْزَبًا

خاطمها زامها أن تذهب

وقد جاء لبعضها اسم جنس، ك: أسد وثعلب.

وقد أجريت المعاني مجرى الأعيان، فأجري عليها ما لها من الأعلام، ك: سبحان للتسبيح، وبرة

للمبرزة، وشعوب و أم قشعم^(١) للمنية، وكيسان للغدر، قال الشاعر^(٢):
[من الطويل]
إِذَا مَا دَعَا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُوْلُهُمْ إِلَى الْعَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

وكذلك الأوقات جعلوا لها أعلاما، وإن لم تكن شيئا، ك: سحر، وغدوة، وبكرة، وفينة. وكذلك الأعداد، نحو: ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية. وقد يصير الوصف علما بالغلبة على أحد الموصوفين به، ك: ابن عباس وابن عمر و ابن مسعود في العبادة، وغيرهم من نحو: الصعق لخالد بن نقيل، والنجم للثريا

تتجيبه وإذا ضم إلى اسم عين غير مضاف لقب أضيف الاسم إلى اللقب، نحو: سعيد كرز؛ لأن الإضافة تكون بأدنى ملابس، قال^(٣):
[من المنسرح]
قَلَّ لَا بِنَ قَيْسٍ أَحْيَى الرُّقِيَّاتِ مَا أَحْسَنَ العِرْفَ فِي المصْطَبَاتِ

(١) وقيل الحرب، ينظر اللسان مادة (قشعم) ١١٠/١٢.

(٢) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ٦٠.

ونقل ابن يعيش عن ابن الأعرابي أنه لضمرة بن ضمرة بن جابر، وقيل لسان بن وعلة. ينظر شرحه للمفصل ١٢٢/١. وهو أيضا من شواهد الأغاني ٨٨/١٤، والمفصل ١٠، وشرح الأشموني ١١٨/١، واللسان مادة (كيس) ١٤٢/١٣ برواية: أسعى من شبابهم.

الشاهد في قوله: (كيسان) حيث جاء اسما للغدر، بدليل منعه من الصرف للعلمية والألف والنون.

(٣) البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٥٠.

وهو من شواهد شرح الرضي ٣/٣٤٣، وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/٢٧٨، واللسان مادة (عرف) ١٠/١١١. الشاهد في قوله: (قيس أخي الرقيات) أن الرقيات ليست من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابس، لنكاحه لنسوة اسم كل منها رقية، وقيل: هن جداته. ولو كان الرقيات لقبًا لقليل في البيت: (قيس الرقيات).

وإن كان الاسم مضافاً أُجري اللقب صفة له، فيقال: عبدُالله بطةً.

وإذا أُول بواحد من الأمة المسماة به أُجري مجرى اسم الجنس في التنكير من إضافته، ك: (مُضَرَّرٌ

الحُمراءِ)، و(زبيعةُ الفرسِ)، و(أتمارُ الشاةِ) / قال الشاعر^(١):
[من الطويل] [ب/١٤٥]

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضِ مَاضِي الشُّمْرَتَيْنِ يَمَانِ

وإدخال اللام عليه، كقولهم: (هذا الزيد أفضل من ذلك الزيد).

وقول الأخطل^(٢):
[من الطويل]

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَ الزَّيْدُ زَيْدُ الْمُعَارِكِ

وقد أُجري فلان وفلانة وأبو فلان وأبو فلانة كناية عن الأناسي مجرى العلم، فيمتنع دخول اللام

عليها، ويمتنع مؤنثه من الصرف. قال ابن السراج والمصنّف^(٣) إن لفظ (فلان) لم يأت إلا محكيًا، كقوله

تعالى: ﴿لَيْتَنِي لَمْ أَخَذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾^(٤) [الفرقان: ٢٨]، ويرده ما رواه الأصمعي، عن مرار الفقعسي^(٥)

من قوله^(٦):
[من الكامل]

(١) البيت لرجل من طيء لم يذكر اسمه، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢، ٤٥٦ برواية أخرى لا تؤثر على موطن الشاهد (بأبيض من ماء الحديد)، شرح المفصل في صناعة الإعراب (التخمير) ١٩٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٣٥/٣، شرح أبيات المعنى للبغدادي ٣٠٨/١.

علا: علاه بالسيف ضربه به، التقا: موضع، الشفرتين: حدا السيف، يمان: نسبة إلى اليمن. الشاهد في قوله: (زيدنا) حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى زيدًا مجرى اسم الجنس في التنكير، ثم عزّفه بإضافته إلى الضمير.

(٢) والبيت في ديوانه شعر الأخطل ٥٠٣/٢ برواية لا تؤثر على موطن الشاهد (ابن عمه).

حاجب: اسم رجل، أبو جندل: كنية رجل.

و هو من شواهد المفصل ١٤، شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١٩٤/١.

الشاهد في: (الزيد) حيث عزّفه برأل؛ لتقدير التنكير فيه.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٨/١.

(٤) (فلان) هنا غير محكي وإنما هو مفعول أول للفعل (أخذ).

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (العيسي) وما أثبتته هو الصواب، إذ ليس من الشعراء المرار العيسي. ينظر الخزانة ٢٥٣/٧.

(٦) أكرومة: الجميل والمنقبة الكريمة. المعاوز: جمع معوز وهو الثوب الخلق الذي يُتدل.

وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٣، الخزانة ٢٤٨/٧، برواية: (رقعوا معاوز).

الشاهد: في قوله (فلان) حيث جاءت في غير الحكاية خلافا لابن السراج، ففلان الأولى فاعل لفعل يفسره ما بعده، والثانية

وَإِذَا فُالَانٌ مَمَاتَ عَنْ أُكْرُومَةٍ زَفَعُوا مَعَاوِزَ فُقْدِهِ بِفُلَانٍ

وإذا كُتِّي بما عن البهائم، أدخلوا اللام عليها؛ للفرق. وأما (هنُّ وهنَّة) بفتح النون وإسكانها في (هنَّت) فكناية عن اللوم مختصة بأسماء الأجناس، فيدخل عليها اللام وتصرف، وقد كُتِّي بما العلم قليلا، كقول ابن هرمة، الشاعر^(١) في حسن بن زيد:

اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِهِ عَلَى هَنِ وَهَنِ فِي مَا مَضَى وَهَنِ [من البسيط]

يعني عبد الله والحسن وإبراهيم بن الحسن بن الحسن، وكانوا وعدوه شيئاً فأخلفوه.

=جرت بالباء.

(١) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٢٢٣

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٠، وارتشاف الضرب ٢/٩٧٣، والهمع ١/٢٤٢، وفي خزنة الأدب ٧/٢٦٣.

الشاهد: في قوله (هن) حيث كتّي الشاعر (هن) عن العلم.

وأعرفها المضمرة المتكلم ثم المخاطب.

"وأَعْرِفُهَا"^(١) يعني أقلها لبسًا عند المخاطب، "المضمرة المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب"^(٢) "على حسب الترتيب بينها، ثم العلم، ثم الموصول"^(٣)، ثم ما عرّف باللام، هذا هو الأصح وهو رأي سيويه^(٤)، وعند السيرافي^(٥) أن العلم أعرفها ثم على الترتيب. وعن ابن السراج^(٦): بل المبهمة أعرف من المضمرة، ثم على الترتيب. والأول أولى؛ لأنه ليس المراد بالأعرافية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس؛ فالتكلم أبعد لها لبسًا، وبعده المخاطب؛ فإنه يتطرق فيه ما لا يُتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: (أنا) لم يلبس بغيره، وإذا قلت: (أنت)،/، جاز أن يلبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب ليس له، وغيرها يطرق اللبس إليه أكثر، فإنه لا يخفى التباس قولك: هو، وكذا سائرها^(٧).

[١٤٦/١]

(١) أعرفها بعد لفظ الجلالة، فأعرف المعارف مطلقا لفظ الجلالة. ينظر حاشية الخصري ١/١٠٩.

(٢) (ثم الغائب) غير موجود في متن الكافية، ينظر ص ١٦٥.

(٣) ويذكر بعده اسم الإشارة؛ لألها من المبهمات عند النحويين.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٦-٨.

(٥) ينظر رأيه في الإنصاف ٢/٢٢٨.

(٦) الأصول ٢/٣٢.

(٧) ينظر المسألة في المرجع السابق المسألة (١٠١) ٢/٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٤٩، وارتشاف الضرب ٢/٩٠٨.

[[التَّكْرَةُ]]

والتَّكْرَةُ: ما وضع لشيء لا بعينه.

"والتَّكْرَةُ^(١): ما وضع لشيء لا بعينه" كل شائع في جنسه، اسم عين وهو ما يدركه النظر، ك(رجل وفرنس)، أو اسم معنى ك(علم وجهل)، وفي معناه (يوم وساعة)، وعلاماتها قبولها حرف التعريف^(٢)، ودخول رُبِّ عليها وكم الخبرية، ووقوعها حالا أو تمييزاً، واسماً لـ(لا)، التي بمعنى ليس. وإذا وقعت التَّكْرَةُ في سياق نفي أو نهي أو استفهام، استغرقت الجنس ظاهراً، ما لم تدل قرينة على عدم الاستغراق. وقد تكون للاستغراق في غير ما ذكر، وكثر معها مبتدأة، نحو: (تمرة خير من جرادة) و(رجل خير من امرأة)، وقلَّ معها فاعلة، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٥].

(١) عزف ابن عصفور التَّكْرَةَ في شرح الجمل ١٣٤/٢ "التَّكْرَةُ كل ما عَلَّقَ في أول أحواله على الشياخ في مدلوله". وابن مالك يقول "وتمييز التَّكْرَةُ بعد المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبِّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن التَّكْرَاتِ ما لا تدخل عليه رُبِّ ولا الألف واللام كأين وكيف وعريب وديار". شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/١.

قال أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠٢/٢ "التَّكْرَةُ هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعا في جنسه إن اتَّفَقَ أن يوجد له جنس. وقيل: التَّكْرَةُ هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يتصور أن يوجد منه أكثر من شخص واحد". (٢) نحو: (رجل) نكرة لأنها تقبل دخول (أل) التي تكسيها التعريف، فنقول: (الرجل شجاع).

أسماء العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء، أصولها اثنا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة ومائة وألف.

"أسماء العدد"^(١) أفردتها بالذكر؛ لأن لها أحكاماً خاصة ليست لغيرها، وهي: ما وُضع لكمية ألفاظ آحاد الأشياء، ك: (الواحد والاثنان) من أسماء العدد عند جميع النحويين لا عند كثير من أهل الحساب.

فحدّ العدد عندهم: ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبة والبعيدة، وليس للواحد حاشية قريبة ولا بعيدة؛ ومثاله: (ثلاثة) فإن حاشيتها القريبة (الأربعة)، و(الاثنين) تكون (سنة) فنصفها (ثلاثة)، والبعيدة (خمسة)، و(واحد) تكون (سنة)؛ فنصفها (ثلاثة)، والأول أولى.

وسواء كانت تلك الآحاد منفردة أو مجتمعة، فالأشياء هي المعدودات، وآحادها على واحد منها، وكمية الآحاد ما يُجاب به إذا سُئل عن واحد وعن أكثر من واحد من تلك المعدودات ب: كم . والألفاظ الموضوعية بإزاء تلك الكميات، بأن يكون كلُّ واحد منها موضوعاً لكمية واحدة، منها أسماء العدد.

فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء، إذا أخذت منفردة، فإذا سُئل عن معدود منها ب: كم هو؟ يجاب بالواحد.

والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة، فإذا سُئل عن معدودين/، يجاب [ب/١٤٦] بالاثنين، وهكذا إلى ما لا نهاية.

ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر، لا ينتقض التعريف، بمثل: (رجل ورجلين)، و(ذراع وذراعين)، أو (منا ومنين)، حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنية.

و"أصولها" التي تفرع منها باقياها: إمّا بإلحاق تاء التأنيث ك: (واحدة واثنتان)، أو بإسقاطها ك: ثلاث إلى تسع.

"اثنا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة ومائة وألف" وتشعبت البقية منها بتركيب مزج^(٢)، ك(خمسة عشر)، أو عطف: ك(أحد وعشرين) إلى (تسعة وتسعين) غير العقود.

(١) جاء هذا العنوان في منتصف اللوحة رقم (ب/١٤٦).

(٢) التركيب المزجي: هو أن تأتي بكلمتين فتجعلهما كلمة واحدة .

تقول واحد، اثنان. واحد إلى عشرة ومائة وألف . تقول واحد، اثنان . واحدة ، اثنان أو ثنتان.

وكذا: أحد، ومئة، وألف، وباب (أحد عشر) أصلها العطف^(١). أو تثنية ك(مائتين وألفين). أو جمع قياسي ك: (مئتين أو مئات وآلاف). أو غير قياسي كالعقود. أو بإضافة نحو: (ثلاثمائة و ثلاثة آلاف). "تقول واحد، اثنان" في المذكر، "واحدة، اثنان" في المؤنث في لغة الحجاز، "أو ثنتان" في لغة بني تميم.

و(واحد) اسم فاعل من: (وَاحَدٌ، يَحْدُ، فهو واحد)، بمعنى منفرد^(٢). ومثله: (أحد، وإحدى). والألف في (أحد) منقلبة عن واو^(٣). وأكثر ما يستعمل أحد وإحدى في التنييف^(٤)، نحو: (أحد عشر)، أو مضافة، ك: إحدى الجنتين، و﴿لِأَحَدَى الْكَبِيرِ﴾^(٥) [المدثر: ٣٥].

وقد تجيء في غير تنييف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وقول الشاعر^(٦):

وَقَدْ ظَهَرْتُ فَلَا تَخْفَى عَلَيَّ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيَّ أَحَدٌ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

وقد تجيء بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة، لقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] أي: (قوم).

(١) "أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حدث الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما، وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك: لا أب وابنا، لأن الاسمين معا ههنا عدد واحد، كمشرة، وكمائة، بخلاف نحو: لا أب وابنا، وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومائة، وألف، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة، وبنى الأول لكونه محتاجا إلى الثاني، فشابه الحرف، وبنى الثاني، لتضمنه الحرف العاطف، وبنى على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الأعراب أصلا، وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب، وأجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة، تشبيها بالمضاف والمضاف إليه حقيقة. ينظر شرح الرضي ٢٢٠/٣.

(٢) الفروق اللغوية ص ١١٥.

(٣) اللسان مادة (وحد) ١٦٥/١٥.

(٤) أي ما بين العقود، نحو: (أحد وعشرون، أحد وثلاثون، أحد وأربعون).

(٥) ورد في النسخة المخطوطة (إحدى الكبير) وهو تصحيف.

(٦) البيت للذي الرمة يمدح فيه عمر بن هبيرة الفزازي في ديوانه ١١٦٣/٢، برواية لا تؤثر على موطن الشاهد (حتى بَهْرَتْ).

والبيت من شواهد الأصول لابن السراج ٨٥/١، برواية (حتى ظهرت)، شرح التسهيل ٣١٧/٢، شرح المفصل الموسوم

بالتخمير ٥٨/٣.

الشاهد في قوله: (أحد) حيث جاءت (أحد) في غير تنييف.

وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر. إحدى عشرة، اثنا عشرة.....

وقول أبي عبيدة^(١): "يا رسول الله، أحدٌ خيرٌ منّا؟"^(٢)، أي: (أقوم؟) وقوله تعالى: ﴿لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ

[١٤٧/أ]

السَّامِ ۝ / [الأحزاب: ٣٢]، أي: كنسوة.

وحق (أحد) الإفراد والتنكير، وقد جاء معرفة للضرورة، كقوله^(٣): [من البسيط]

وَلَيْسَ يَطْلُبُنِي فِي أَمْرِ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَمْرٍو ، و ما عمرو من الأحد

و يختص (أحد) بعد نفي أو نهي أو شرط أو استفهام لعموم من يعقل لازم الإفراد والتذكير، تقول: ما جاءني أحد، و: لا يقيم أحد.

ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم، خلافا للمبرّد^(٤)، فأجازه وجعل من ذلك: قام كل أحد. قال أبو علي^(٥): وهزته في غير الموجب للاستغراق أصلية، لا بدل من الواو التي في الواحد، وأما في الموجب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فبدل اتفاقاً^(٦).

[ثلاثة إلى عشرة]

"ثلاثة رجال"، "إلى عشرة" بإلحاق التاء في عدد المذكر. "ثلاث" نسوة "إلى عشر" بترك التاء فيه للمؤنث.

وخولف فيه التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة؛ لأن المعدود هنا جماعة، فأنث نظراً إلى ذلك، ولم يعكس بأن يجعل التاء للمؤنث؛ لسبق المذكر "أحد عشر، اثنا عشر" في المذكر، "إحدى عشرة، اثنتا عشرة" في المؤنث بتغيير الواحد إلى أحد والواحدة إلى إحدى في التنيف للتخفيف، ومنهم من يقول

(١) هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح (رضي الله عنه)، وهو من المبشرين بالجنة، شهد بدرًا، وثبت مع الرسول صلى الله عليه وسلم يوم أحد (ت ١٨ هـ) في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. ينظر صفة الصفوة ١/٣٦٥.

(٢) ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري (باب فضائل الصحابة) ٦/٧.

(٣) لم أهد لقاتله، والبيت من شواهد تهذيب اللغة باب (الحاء والذال) ٥/١٩٧، واللسان (وحد) ١٥/١٦٦، تاج العروس (فصل

الواو باب الدال) ٢/٥٢٨.

الشاهد في قوله: (الأحد) حيث جاء (أحد) معرفة للضرورة، وحقه التنكير.

(٤) التسهيل ص ١١٩.

(٥) المنصف ١/٢٣١-٢٣٢.

(٦) أي همزة (أحد) هنا بدل من الواو، بالاتفاق.

ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة. وتميم تكسر الشين في المؤنث

واحد عشر، واحدة عشرة^(١).

[ثلاثة عشر إلى تسعة عشر]

"ثلاثة عشر إلى تسعة عشر" للمذكر بإلحاق التاء في الجزء الأول من ثلاثة إلى عشرة كما سبق، وحذفها من "عشرة"؛ كراهة اجتماع تأنيتين.

"وثلاث عشرة إلى تسع عشرة" للمؤنث بإلحاق التاء في الجزء الثاني، وهو عشر؛ لكونه جماعة، فتحقه التاء، وإنما حذف في المذكر بحشية اجتماع تأنيتين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة،

بخلاف "إحدى عشرة" [و] (اثنتا عشرة) فإن التأنيث فيهما من جنسين .

وأما تذكير الثاني في (أحد عشر) و (اثنا عشر) فمحمول على التذكير في (ثلاثة عشر).

والتاء في (ثنتان) بدل من لام الكلمة، فلم تتمحض للتأنيث في (اثنتان)؛ وإن كانت /للتأنيث إلا [ب/١٤٧] أنها حملت على (ثنتان).

وأما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث؛ لأنه لَمَّا وجب تذكير المذكر لما عرفت، وجب تأنيثه للمؤنث؛

لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث.

"وتميم تكسر الشين من عشرة"^(٢) للمؤنث هربًا من توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنتيف الذي في آخره فتحة، فعدلوا من فتح وسطها إلى كسره.

والحجازيون يسكنون الشين؛ لأنه لما جمع [على] ^(٣) الكلمة ما ذكر أزالوا التثقيب^(٤) بسكون الوسط

هربًا من إزالة ثقل بثقل فلذا كانت أفصح.

(١) ذكر الكسائي أنه سمع من الأندلس أو بعض عبد القيس (واحد عشر يا هذا). ينظر المخصص لابن سيدة السفر السابع عشر

(باب ذكر الاسم الذي تبين به العدة) ٢٠١/٥ .

(٢) (من عشرة) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٦٧ .

(٣) إضافة يقتضيهما السياق.

(٤) في النسخة المخطوطة (التعليل) ، وهو سهو من الناسخ.

عشرون وأخواتها فيهما، أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدّم، إلى تسعة وتسعين. مائة وألف، مائتان وألفان فيهما، ثم بالعطف على ما تقدّم.....

[ألفاظ العقود، عشرون وأمثالها]

"عشرون بالواو والنون" وأخواتها" يعني العقود إلى التسعين: يستوي "فيهما" المذكر والمؤنث تغليباً لجانب المذكر، فيقال: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة، قال الشاعر^(١):
[من الطويل]

دَعْتَنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأُمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخَوَانِ

فإنه أراد ما لا يفعل الأخ والأخت.

[الأعداد المعطوفة]

"أحد وعشرون" في المذكر، "إحدى وعشرون" في المؤنث، ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب، لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدّم بل خصها بما عداهما، فقال: "ثم بالعطف" للعشرين على الأحد والإحدى، "بلفظ ما تقدّم" من تذكير المعطوف عليه وتأتيه، وتذكير المعطوف فيهما، تقول: (ائتان وعشرون) في المذكر، (ائتان أو ثنتان وعشرون) في المؤنث، (ثلاثة وعشرون) في المذكر، (ثلاث وعشرون) في المؤنث، وهكذا "إلى تسعة وتسعين" وتسع وتسعين.

[المئة والألف وما بعدهما]

"مائة وألف، مئتان و ألفان، فيهما" في التذكير والتأنيث سواء كالعقود. ثم يُعطف الألف والألفان على المائة و المائتين، وكذا تقول: (إحدى ومائة)، من ابتداء كل مائة إلى انتهائها على الترتيب" [ثم [١٤٨/أ] بالعطف]^(٢) على ما تقدّم" من عطف العشرين ونحوها على الواحد ونحوه، من غير تغيير ولا تبديل؛ فتقول: (مائة و واحد أو واحدة، أو إحدى).
(مائة وائتان أو اثنتان).

(١) لم أمتد لقائله.

والبيت من شواهد المفصل ٢١٥، و شرح المفصل الموسوم بالتخمين ٥٥/٣.

الشاهد في قوله: (الأخوان) حيث أراد به الأخ والأخت فغلب المذكر على المؤنث، ولم يقل: أختان.

(٢) إضافة يقتضيهما السياق، ينظر الكافية ص ١٦٧.

وفي ثماني عشرة فتح الياء، وجاء إسكانها، وشدّ حذفها بفتح النون.....

(مائة وثلاثة رجال، أو ثلاث نسوة).

(مائة وأحد عشر رجلاً، أو إحدى عشرة امرأة).

(مائة وأحد وعشرون رجلاً، أو إحدى وعشرون امرأة).

(مائة واثنان وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون امرأة).

(مائة وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة)، إلى (مائة وتسعة وتسعون [رجلاً، وتسع وتسعون

امرأة). وكذا الحال في بقية إضافة الألف.

ويصح العكس فتقول: (واحد ومائة)، إلى آخر ما ذكر.

[لغات ثماني عشرة]

"وفي ثماني عشرة" أربع لغات:

-أحدها: "فتح الياء"؛ لخفة الفتحة كما في المنقوص عند نصبه، قال تعالى:

﴿ثَمَنِي حَجَجٌ ط﴾ [القصص: ٢٧].

-الثاني: قوله: "وجاء إسكانها"؛ لتناقل المركب بالتركيب كما في (معد يُكرب) و(قالي قلا).

-الثالث: قوله وشدّ^(١) حذفها مع فتح النون لتوافق فتح أحواتها مركبة، كقول الأعشى^(٢):

[من الكامل]

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

-الرابع: حذفها مع كسر النون؛ ليدل على الياء المحذوفة. قال الرضي^(٣): "وفتح النون بعد حذف الياء

أولى من الكسر؛ لما ذكر من توافق أحواتها".

وقد جاء حذفها من غير تركيب وجعل الإعراب على النون، تقول: (هذه ثمان، ورأيت ثماناً، ومررت

بثمان).

(١) كتبت (شدّ) بقلم حديث وخط حديث، وأثبتها لأنها مثبتة في متن الكافية، ينظر الكافية ص ١٦٧.

(٢) ولم أجده في ديوانه، ونسب إلى الأعشى في اللسان باب (لمن) ٤٣/٣.

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤/٣، وشرح الأشموني ٣٢٥/٣.

الشاهد في قوله: (ثمان عشرة) حيث حذف ياء (ثماني عشرة) وفتحت نونها شدوداً.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٧٠/٣.

ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة....

قال الشاعر: (١)

[من الرجز]

لَهَا ثِنَايَا أَرْزَعُ حِسَانُ وَأَرْزَعُ فَتَعْرَهُ تَائِمَانُ

[ب/١٤٨] وفي الحديث: "صَلَّى ثَمَانَّ رَكَعَاتٍ" (٢) بفتح النون على المفعولية، وقد يُفعل/ ذلك، أي: حذف الياء وجعل الإعراب على ما قبلها، ك(رباع)، وهو الذي بلغ سنه الرابعة، وهو اسم لما فوق الثني من الحيوان، وكذا (الخوار) وهو صغار الإبل.

[كنايات العدد]

وقد تُستعمل (بضع) بكسر الباء كثيراً، وفتحها قليلاً؛ لما بين الثلاثة إلى العشرة، حيث لم يرد التعيين، تقول: (عندي بضعة رجال وبضع نسوة)، و(بضعة عشر، وبضع عشرة)، وكذا (بضعة وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة)، إلى التسعين على الصحيح، خلافاً للجوهري (٣).

[تمييز العدد]

"ومميز الثلاثة إلى العشرة" (إلى هنا بمعنى (مع)، أي: مع العشرة، "مخفوض" بالإضافة للتخفيف، و"مجموع" جمع قلة نحو: ثلاثة أفلس، وخمسة أثواب؛ ليطابق مميّزه لفظاً.

وقد يستعمل مكانه جمع تكثير، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، "أو

معنى "نحو: ثلاثة نفر، وتسعة رهط،" إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة" فإن: مميّزها، وهو المائة مفرد (٤)؛ اجتزأوا بالواحد عن الجمع، كما في قوله (٥):

[من الوافر]

(١) لم أهتم لقائله.

وهو من شواهد شرح الرضي ٣/٣٧٠، وحاشية الخضري ٢/٣١٣، والخزانة ٧/٣٦٥، اللسان (ثمن) ٣/٤٣.

الشاهد في قوله: (ثمان) حيث حذف ياء (ثمان) (رغم إفرادها، وجعل الإعراب على النون.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢/٦٦١.

(٣) قال في الصحاح باب العين فصل الباء ٣/١١٨٦ "تقول: بضغ سنين، وبضغ عشر رجلاً، وبضغ عشرة امرأة؛ فإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضغ لا تقول بضغ وعشرون".

(٤) جاء في الأصل (مفرداً)، وهو تحريف.

(٥) البيت من الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلاً، ينظر نشأة النحو ٧٣.

يُقال أكل في بعض بطنه، إذا كان دون الشبع. وأكل في بطنه إذا امتلأ وشبع. والخميص: الجائع، أي زمان جدد ومخصصة.

و البيت من شواهد الكتاب ١/٢١٠، معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩، والمقتضب ٢/١٧٢، برواية (نصف بطنكم تعيشوا)، وشرح

آيات سيويه للسيرافي ١/٣٧٤.

الشاهد في قوله: (بطنكم) حيث استعمل المفرد بمعنى الجمع، أي بعض بطونكم.

وكان قياسها مئات، أو مئتين. ومميز (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) منصوب

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطُونِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ

كذا ذكره جار الله في المفصل^(١)، وكفى له شاهداً بالفصاحة قوله تعالى: ﴿ثَلَاثٌ مِائَةٌ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]

ولفظ (سنين) هنا بدل، والله أعلم. وقد تجادلوا في قوله: [ثلاث مائة أو مئتين]^(٢).

"وكان قياسه" ثلاث "مئات أو مئتين" إذ هو تمييز للثلاثة إلى العشرة، فحقه أن يجمع، وكذا جاء في قول

الشاعر الفرزدق^(٣): [من الطويل]

ثَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَحَا رِدَائِي وَجَلَّثْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

ويجوز حذف النون للضرورة عند الألف، ومنه قول الشاعر^(٤): [من الرجز]

وَحَاثِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِئِي

أي: (المائتين).

وقد جاء النَّصْبُ فِي مِمِّزِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (خَمْسَةٌ أَنْوَابًا).

"ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب" أمّا في (أحد عشر) إلى (تسعة عشر): فلأنهم كرهوا

أن يجعلوا ثلاثة أسماء كالأسم الواحد، ولا ينقضه ما جاء في التمييز من جواز (خمس عشر)؛ لأن المضاف

إليه إذا كان مميزاً فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيان/ فكأن الجميع كالشيء الواحد.

[١٤٩/١]

(١) المفصل ٢١٣.

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيهما السياق.

(٣) البيت في ديوانه ٣١٠/٢، برواية فدي لسبوف من تميم وفي بها، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

والشاهد في مئتين بالرغم أنها جاءت على القياس إلا أنها لا تستعمل إلا نادراً، وجاءت في الشعر لأن الشعراء يفسح لهم ما لا يفسح لغيرهم.

والبيت من شواهد المقتضب ١٧٠/٢، أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢، المقتصد ٧٣٣/٢، الخزانة ٣٧٠/٧.

(٤) الرجز قالته امرأة من بني عقيل، تفخر بأحوالها من اليمن، وقيل: لامرأة من بني عامر. ينظر الخزانة ٣٧٥/٧ وتمامه:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيَطٌ وَعَلِي

والبيت من شواهد المسائل العسكرية ص ٩١، وشرح الرضي ٣٧٤/٣، والمخصص السفر السابع عشر (باب ذكر ك الاسم

الذي تبين به العدة) ١٩٩/٥.

والشاهد في قوله: (المئي) حيث حذفت نون (مئتين) للضرورة.

مفرد. ومميز (مائة) و (ألف) وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.....

والمضاف إليه في (ثلاثة عشر) مغاير للأول، فلم يكن كمجمل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً من حيث المعنى مع إنما جوزوا (ثلاثمائة امرأة) مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً لتطرد بـ (مائة امرأة).
وأما في العشرين فما فوقها من العقود إلى التسعين، فلتعذر حذف النون وتعذر الإضافة معها.

"مفرد" لحقته، وحصول المقصود من بيان الذات وعدم موجب الجمع. قال تعالى حاكياً: ﴿إِنِّي

رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الحديث^(١): (إِنَّ لِلَّهِ سَبْحَانَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا).

وأجاز الفراء^(٢) جمع المميز، فتقول: (عندي أحد عشر رجلاً).

قال ابن عقيل^(٣): "وأعرب الزمخشري^(٤) (أسباطاً) من قوله تعالى: ﴿أَنْتَنِيَّ﴾^(٥) عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(٦)

[الأعراف: ١٦٠] تمييزاً، وأعربه غيره بدلاً من أنتني عشرة، والتمييز محذوف

تقديره: (أنتني عشرة فرقة)". وكذا يُؤول قول الفراء في (أحد عشر رجلاً)، بأن التمييز محذوف

تقديره: (شخصاً) أو نحوه.

[تمييز المائة والألف]

"ومميز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض" لإمكان الإضافة كما في ثلاثة، "مفرد" لما مرّ من

إفراد المميّز المنصوب، ولحقته دون الجمع، وإغناء لفظ العدد عن الجمعية مغل عن جمع التمييز، وإنما لم يقل (وجمعهما) كما قال وتثنيتهما، لأن استعمال جمع (مائة) في الأعداد مرفوض.

وقد جاء منصوباً على التمييز، في قول الربيع بن ضُبُع^(٧):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَكَذَّهَبَ اللَّذَّادَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) لم أجد في كتب الحديث من رواه بلفظ (سبحانه)، قد تكون زيادة من الناسخ، ينظر سنن الترمذي ١٩١/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٧٤١/٢.

(٣) المساعد ٦٨/٢.

(٤) الكشاف ٩٨/٢-٩٩.

(٥) جاء في الأصل (أنتني)، وهو تحريف.

(٦) أراد: أنتني عشرة فرقة، ثم أخبر أن الفرق أسباط، ولم يجعل العدد على الأسباط. ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٩/١.

(٧) البيت للربيع بن ضُبُع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١، برواية (فقد أودى المسرة والفتاء، وفي موضع آخر ١٦٢/٢، نسبة إلى

يزيد بن ضُبُع، برواية (فقد ذهب)، والمقتضب ١٦٩/٢، وشرح الرضي ٣٧٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٠/٣.

الشاهد في قوله: (مائتين عاماً) حيث أفرّد ونصب معدود المائتين للضرورة.

وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكراً أو بالعكس فوجهان.....

وقد جاء منصوباً على البدل في نحو: ﴿ثَلَاثٌ مِائَةٌ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]. قال المصنف^(١): وقد قُرئ (ثلاثمائة سنين) بالتنوين^(٢)، وهو غير حمزة^(٣) والكسائي^(٤)، فعلى البدل لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مُمَيَّز (مائة) ونصبه.

قال الزجاج^(٥): "لو انتصب على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا ثلاثمائة سنة".

قال الرضي^(٦): "وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنهما قرآ: (ثلاثمائة سنين)^(٧) بالإضافة، و(سنين) عندهما تمييز لا غير".

"وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكراً" نحو: ثلاث شخوص لثلاث نسوة، "أو بالعكس" كثلاثة

أنفس لثلاثة رجال، "فوجهان": تذكير المميَّز وتأنيته؛ أحدهما: باعتبار اللفظ، والآخر: باعتبار المعدود. قال [ب/١٤٩] عمر بن أبي^(٨) ربيعة^(٩):

فَكَانَ بَحْجِيّ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرُ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١١.

(٢) وهي قراءة الجمهور ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٥٨، البحر المحيط ٧/١٦٤.

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة، أدرك الصحابة بالسنن لا بالأخذ، قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه، (ت ١٥٦هـ). ينظر طبقات القراء ١/١١٢.

(٤) هو علي بن حمزة المعروف بالكسائي البغدادي النحوي، أحد أئمة النحو، وأحد القراء السبعة. من مؤلفاته: مختصر النحو وكتاب القراءات وكتاب النوادر الأكبر وغيرها. (ت ١٨٩هـ). ينظر إشارة التبيين ٢١٧، وهديّة العارفين ١/٦٦٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٢٧.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٧٧، وهو رأي ابن الحاجب ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١٢.

(٧) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/٨١.

(٨) جاء في النسخة المخطوطة ابن ربيعة، وهو تحريف.

(٩) ينظر ديوانه ص ١٢٦.

مجني: المعجن: الترس. معصر: المعصر التي دخلت في عصر شبابها.

والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٦٦، برواية (فكان نصيري)، والمقتضب ٢/١٤٨، المقرَّب ١/٣٠٧، أوضح المسالك ٤/٢٣٢.

والشاهد في قوله: (ثلاث شخوص) والقياس (ثلاثة شخوص) لأن لفظ (شخص) مذكر؛ ولكن الشاعر راعى معنى الشخوص في

البيت وهي المرأة فعامله معاملة المؤنث (الكاعبان).

وقال الآخر^(١):

ثَلَاثَةٌ أَنْتُمْ سِيٌّ وَثَلَاثٌ ذُوْدٌ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي [من الوافر]

واعتبار اللفظ أولى، قال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَةٍ﴾ [النساء: ١]، والمراد آدم، بدليل قوله:

وَإِنْ كَلَابُهَا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ [من الطويل]
 ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١]، وقول الشاعر^(٢):

وإذا وصفت المميّز بالمفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى، نحو: ثلاثون رجلاً ظريفًا

وظرفاء، و: مائة رجلٍ طويلٍ وطوالٍ، قال الشاعر^(٣): [من الكامل]

فِيهَا أَنْتَتَانِ وَأَزْبَعُونَ حَلْوَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ^(٤)

(١) والبيت نسب للحطيئة في ملحق ديوانه ص ٢٧٠، برواية: (ونحن ثلاثة وثلاث ذؤد)

ياسى الشاعر في البيت على ثلاث ذود له، أي نوق، كان يتقوت بالبانها ويقوم بها على عياله فضلت عنه فقال هذا.

والبيت من شواهد الكتاب ٥٦٥/٣، مجالس ثعلب القسم الأول/ ٣٠٤، الملكر والمؤث لأبي بكر الأباري ٣٠٦، الإنصاف ٢٧٩/٢.

الشاهد في قوله: (ثلاثة أنفس) والقياس (ثلاث أنفس) لأن نفس مؤنث؛ ولكن الشاعر راعى معناها في البيت وهو الشخص فعامله معاملة الملكر.

(٢) نسبه سبويه لرجل من بني كلاب، وهذا البيت يهجو الشاعر رجلاً ادعى نسبه في بني كلاب، فذكر له أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم في أحدهم.

وهو من شواهد الكتاب ٥٦٥/٣، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٢٨٦/٢، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٥٢٠.

الشاهد في قوله: (أبطن) حيث أنت أبطن بدليل حذف التاء من عشرة، حملاً للبطن على معنى القبيلة.

(٣) البيت لعنترة في ديوانه، نظمها بعد أن تحذاه رجل من عبس، وقال له أنا أشعر

منك، وأراد بها إثبات شاعريته. ينظر ديوانه ٢٢٨.

والبيت من شواهد شرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٧، وشرح الرضي ٣٧٨/٣، شرح شذور الذهب ٢٥١، والخزانة ٣٩٠/٧.

الشاهد في قوله: (حلوة سودا) حيث وصف بالجمع لأن (حلوية) بمعنى الجمع.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة (سودا كخافية الغراب الأدهم).

ولا يميّز (واحد) و(اثنان) استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل: رجل ورجلان، لإفادته النص المقصود بالعدد. وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية، إلى العاشر والعاشرة لاغير.....

"ولا يميّزُ واحد واثنان"^(١) لأن ألفاظ العدد قُصد بها الدلالة على نصوصية العدد^(٢)، فلما لم تفد الثلاثة فما فوقها ذلك إلا بذكر التمييز احتيج إلى ذكره، بخلاف (رجل ورجلان)، ولا تمييزاً استغناء بلفظ تمييزه^(٣) عنهما، أي: عن "واحد واثنان"، نحو: رجل ورجلان فإنه يفهم من صيغة (رجل) الجنس والوحدة، ومن صيغة (رجلان) الجنس والاثنينية. فاستغنى بذكرهما عن المميز.

"إفادته النص باللفظ المقصود بالعدد" فلا يقال: (واحد رجل)، ولا: (اثنان رجلا)؛ لما ذكر لأن التمييز الأول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية. وأما قوله^(٤):

كَأَنَّ خُصْمِيَّهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

فرجع إلى القياس المهجور لضرورة الشعر: توافق القوافي.

"وتقول للمفرد"^(٥) أي الواحد من المتعدد باعتبار تصييره "لغيره من العدد إلى درجته معه"، الثاني والثانية فكل واحد منهما ثانٍ لتصييره الآخر ثانياً له، فتقول فيما زاد على الاثنين: (ثالث وثالثة)، وما زاد على الثلاثة: رابع ورابعة لهذا الاعتبار. "إلى العاشر والعاشرة لا غير" فلا يأتي فيما فوقها ذلك اللفظ، بل نرجع إلى أحدهما حسب الحاجة، أو هي أصول الأعداد كما سبق، وأجاز سيبويه: "ثالث اثني عشر" إلى (تاسع ثمانية عشر) // مع الإضافة^(٦)؛ ومنعه الأخصش والمازني والمبرد^(٧)، ولم يجئ "ثاني واحد" إلا عن

[١٥٠/١]

(١) جاء في النسخة المخطوطة (اثنان) والصواب ما أثبتته، ينظر الكافية ١٦٨.

(٢) شرح الرضي ٣/٣٨٠.

(٣) في الكافية (التمييز) ينظر ص ١٦٨.

(٤) الرجز لخطام المجاشعي في الخزائنة ٧/٤٠٠.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٦٩، المقتضب ٢/١٥٦، برواية (ظرف جراب)، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٨٠، والمساعد ٢/٧١. الشاهد في قوله: (ثنتا حنظل) حيث كان القياس (حنظلتان)؛ ولكنه ذكر (ثنتا حنظل) للضرورة الشعرية.

(٥) في الكافية (في المفرد) ينظر ص ١٦٨.

(٦) الكتاب ٣/٥٦٠-٥٦١.

(٧) ينظر رأيه ورأي الأخصش والمازني في المقتضب ٢/١٨٣.

ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين أي مصيرهما من ثلثتهما. وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها. وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصة.....

الأخفش^(١)، ورواه الكسائي عن بعض العرب.

"وباعتبار حاله" لا تصيره: "الأول، والأولى، والثاني، والثانية، إلى العاشر، والعاشر، والحادي عشر، والحادية عشرة، [والثاني عشر والثانية عشرة]^(٢) إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة" وما سواها بالعطف؛ فإنه لما كان المقصود اعتبار حاله في نفسه لا تصيره صح أن يتعدى كالعشرة، إذ المقصود من حادي أحد عشر واحدًا من أحد عشر.

"ومن ثم قيل في الأول"، وهو اعتبار التصيير، "ثالث اثنين أي مصيرهما" ثلاثة، "من ثلثتهما

على وزن ضربتهما، بإضافته إلى ما دونه. وقوله تعالى ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَةٌ رَاقِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]، فيصح أن تبني منه اسم فاعل، فتقول: (هذا رابع ثلاثة)، ولم يذكر النحاة فيه سماعًا وإنما قاسوه لوجود الفعل عاملاً، تقول: تَنَيْتَ زيدًا، أي: صيرته ثانياً، وتَلَثُّ عمراً، أي: صيرته ثالثاً.

ويصح أن يكون اسم الفاعل منه عاملاً فيما بعده إذا قصد الحال أو الاستقبال فينون. "وفي

الثاني" أي: اعتبار حاله "ثالث ثلاثة، أي: أحدها" بإضافته إلى ما هو منه، كقوله تعالى:

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٣]، ولا يجوز فيه النصب.

ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش^(٣): "قلت له: فإذا أجزت فقد أجزته مجرى

الفعل، فهل يجوز أن نقول تَلَثُّ ثلاثة، قال: نعم، على معنى أتمت ثلاثة. فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت على ما أجاز سيبويه^(٤).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) أثبتتها من متن الكافية ص ١٦٩.

(٣) وهو الأخفش الصغير ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٨٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦٠، ٥٦١.

وإن شئت قلت: حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الأول.

"[وتقول] ^(١) حادي عشر أحد عشر"، وثالث عشر ثلاثة عشر، [بإضافة المركب الأول إلى المركب

الثاني أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات بناء] ^(٢) "على" [الاعتبار] "الثاني" وهو اعتبار

بيان الحال "خاصة" فالمركب الأول بجزئيه مضاف إلى المركب الثاني بجزئيه وكل جزء [من] كلا المركبين

[ب/١٥٠]

مبنيان. وقد أنكره ثعلب، وحكى عن الكوفيين أنهم لا يميزون إلا ثالث ثلاثة عشر ^(٣).

قال الرضي ^(٤): "وقول سيبويه أولى وحكايته عن العرب لا تُنكر بعد ألبتة".

"وإن شئت قلت: حادي أحد عشر" بحذف عجز الأول تخفيفاً، "إلى تاسع تسعة عشر فتعرب

الأول"؛ وهو ثاني المحذوف لعدم موجب البناء وهو التركيب. ولك أن تحذف صدر الثاني وتركب عجزه مع

صدر الأول، فتقول: (حادي عشر) مبنيان عند سيبويه؛ لإقامة الأول مقام المحذوف، ويضمّر الثاني

للوأول. وعند الكوفيين، يُبنى الثاني فقط؛ لتضمّنه الواو، والأول يعرب لعدم موجب البناء. قال أبو

سعيد ^(٥): "هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا، وروى الوجهين الكسائي عن العرب."

(١) إضافة يقتضيهما السياق، ينظر الكافية ص ١٦٩.

(٢) إضافة يقتضيهما السياق، الفوائد الضيائية ٢/١٦٦.

(٣) الإنصاف ١/٢٧٦، المسألة (٤٤).

(٤) "وقول سيبويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته" شرح الكافية للرضي ٣/٣٨٨.

(٥) أبو سعيد السيرافي شرح الرضي ٣/٣٨٩.

المذكر والمؤنث

المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظاً أو تقديرًا والمذكر بخلافه. وعلامة التانيث: التاء.....

المذكر والمؤنث "المؤنث ما فيه علامة التانيث"، وهي تاء التانيث^(١)، وألفها، وزاد جار

الله^(٢) (الياء) في نحو: تي وذبي، "لفظاً". ك: فاطمة، وطلحة، وناقدة، وضاربة، وظلمة، وحبلى، "أو تقديرًا" ثلاثي، ك: عين وأذن . أو رباعي، ك: عناق وعقرب . وقد جعل بعضهم العقرب ونحوها مما كان فيه الحرف الرابع قائما مقام حرف التانيث، والتانيث اللفظي حكماً.

"والمذكر بخلافه": وهو ما خلا من العلامات الثلاث.^(٣)

"وعلامة التانيث التاء" الساكنة كما سيأتي، وهي في الاسم أصل وفي الفعل فرع، وقد تدخل

على الحرف كما في (رَبَّتْ)، وعليه قوله^(٤):

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتُ حَصَاةَ قَلْبِي وَرَبَّتْ رَمِيَّةٌ مِنْ عَمْرِ رَامٍ

وكذا (كُتبت) إذا عطف بما قصة على قصة، لا مفرد على مفرد.

وعلامة ما لم تلحقه التاء:

- لحوقها فعله أو شبهه المسند إليه، نحو: قامت هند، وطلعت الشمس، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَنَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ

﴿[القيامة: ٢٩].^(٤)

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ٣٨/٢ "وإنما جاءوا بالتاء للتانيث لأنها ليست علامة إضمار، كالواو و الألف، وإنما هي كهاء

التانيث في (طلحة)، وليست باسم.."

(٢) وهو الزمخشري، المفصل ص ١٩٨.

(٣) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل: ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التانيث ثانياً لم يكن بد من علامة " شرح المفصل ٣٥٢/٣.

(٤) لم أهدت لقائله.

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ٣/٣٩١، والخزانة ٧/٤٢٠.

الشاهد في قوله: (رَبَّتْ) حيث دخلت تاء التانيث الساكنة على (رَبَّتْ)؛ لتدل على أن المجرور جاء مؤنثاً.

(٤) مثل الشارح لعلامة ما لم تلحقه التاء بلحوقها فعله بـ (طلعت الشمس)، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَنَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]،

وكان من الأولى أن يعدل عن هذين المثالين؛ لأن الفاعل فيهما مما يجوز فيه تكثير فعله وتانيثه، فقد قال تعالى: ﴿رَجَعِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

﴿[القيامة: ٩].

- وبالضمير الراجع إليه، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحِيحًا﴾ [الشمس: ١].

- وبالإشارة نحو: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣].

- وممصره إن كان المكبر ثلاثيًا نحو: قُدَيْرَةٌ.

- ويجذفها من الثلاثة إلى العشرة، كقوله^(١):

[من الرجز]

إِذْ هِيَ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعٌ نَحْوُ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعٍ

- وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث في الصفات، ك: طوالق وحوائض.

[المعاني التي تجيء عليها التاء]

تقسيم: وهي تدخل على الاسم للتأنيث وشبه التأنيث، وهي إما:

- للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، ك(ضاربة ومضروبة وجميلة)، وهذا هو الكثير الشائع.

وللفرق بينهما في الاسم [الجامد]^(٢) ك(امرأة وشيخة وإنسانة وغلامه ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة^(٣)) وهو

قليل.

- وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، ك(تمر وشعيرة وضربة وقثلة).

- وللمبالغة في الوصف ك(علامة ونسابة وراوية وقروقة^(٤) وملولة).

(١) لم أهتم لقائله. وهو من شواهد المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٨ برواية: أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع

والمذكر والمؤنث للأبازي ٣٠٢ برواية (أرمي عليها) - الإصبع، وأوضح المسالك ٤/٢٥٧..

الشاهد في قوله: (ثلاث) حيث حذفت تاء التأنيث من العدد (ثلاث) للدلالة على المؤنث.

(٢) شرح الرضي ٣/٣٩٤.

(٣) البرذون دابة والأثنى برذونة. اللسان مادة (برذن) ٥٧/٢.

(٤) رجل فروقة: فرع شديد الفرق. اللسان مادة (فرق) ١١/١٧١.

- ولتأكيد التأنيث ك(نعجة وناقعة).
- ولتأكيد معنى الجمع ك(حجارة^(٢)، وذاكرة^(٣)، وصقورة^(٤)، وخؤولة^(٥)، وصياقلة^(٦)، وقشاعمة).
- وللدلالة على النسب، ك(المهالبة والأشاعنة).
- وللدلالة على التعريب ك(موازجة^(٧) وجوارية).
- وللتعويض ك(فرازة^(٨) وجحاحجة^(٩)).
- قال جار الله في المفصل^(١٠): "وتجئ تاء التأنيث للدلالة على الصفات التي لا تُستعمل موصوفاتها ك(جمالة وبعالة وسارية وواردة وسائلة).
- وكذا الصفة المنسوبة نحو: الكوفية والبصرية، ومنه الحلوية والفتوية^(١١)، والركوبية، كأنه قيل: جماعة جمالة أو سارية، أو كوفية، ويقال: إبل حلوية وركوبية، وذات أقتاب، قال تعالى: ﴿فَمِنْهَا رُكُوبُهُمْ﴾ [يس: ٧٢]، وأما حلوية للواحد، وحلوب للجمع، فكتمرة وتمر.

(١) وتنقسم إلى قسمين: ١. واجب الدخول، ويأتي على بنائين: أفعللة وفعللة. ٢. جائزة الدخول، ويأتي على فعالة وفعلولة والجمع الأقصى. ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٧ (بتصرف).

(٢) جمع حجر وهو الصخر، اللسان مادة (صخر) ٤/٣٩٠.

(٣) جمع ذكر خلاف الأثني، اللسان (ذكر) ٦/٣٧.

(٤) صقورة: جمع صقر، وهو كل شيء يصيد من البزاة والشواهين. اللسان (صقر) ٨/٢٥٩.

(٥) خؤولة: جمع خال. اللسان (خول) ٥/١٨١.

(٦) صياقلة: وصياقل جمع صيقل، وهو شخاذ السيوف وجلأؤها. اللسان (صقل) ٨/٢٦٢.

(٧) جمع المؤنّج، وهو الخف، فارسي معرب.

(٨) فرازة: الفُرْزَانُ مِنْ لَعَبِ الشُّطْرُنْجِ أَعْجَمِي مَعْرَبٌ وَجَمْعُهُ فَرَازِينُ. والناء في فرازة عوض عن الياء في فرازين. اللسان (فرازين) ١١/١٥٢.

(٩) جحاحجة: جمع جحاح وهو السيد الكريم، وتجمع أيضا على جحاجيح، والناء في جحاحجة عوض عن الياء في جحاجيح. اللسان (جحاجيح) ٣/٧٧.

(١٠) هذا كلام الرضي ينظر شرحه ٣/٣٩٥. أما الزمخشري فقد قال: "وقولهم جمالة في جمع جمال بمعنى جماعة جمالة" الخ وينظر المفصل ٢٠٠.

(١١) فتوية: الإبل التي تُوضع الأقتاب على ظهورها، فعولة بمعنى مفعولة. اللسان (قتب) ١٢/١٩.

والألف مقصورة أو ممدودة. وهو حقيقي ولفظي. فالحقيقي: ما يزاؤه ذكر في الحيوان ك(امرأة وناقاة). واللفظي بخلافه ك(ظلمة وعين).....

"والألف -مقصورة- ك(بشرى وحبلى ورجعى وحمى وأجلى^(١) وجمزى^(٢) ومرطى^(٣) وشعبي^(٤))، وأرى اسم للداهية، وسلمى ودعوى وعطشى وجرحى ودفلى^(٥) وحجلى جمع حجل وهو القبح. "أوممدودة" اسم، ك(صحراء، وعقرباء وحنفساء). وصفة ك(حسناء ونفساء وبيضاء) أو جمع ك(قصباء)^(٦).

ومذهب سيبويه^(٧) أن الممدودة في الأصل مقصورة زيد قبلها ألف^(٨) بزيادة المد؛ لأن الألف للزومه صار كلام الفعل، فجازت زيادة ألف المد قبلها، ثم قلبت ثانيهما همزة لقبولها/الحركة دون الأولى، [ب/١٥١] ولم تُقلب واوا ولا ياء هرباً من قلبها مرة أخرى ك(رداء وكساء).

قال جار الله^(٩): "والمقصور: ما في آخره ألف نحو: العصا والرحى، والممدود: ما في آخره همزة قبلها ألف ك(الرداء والكساء). وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس، ومنه ما لا يعرف إلا بالسماع. فالقياس طريق معرفته أن ينظر إلى نظيره من الصحيح؛ فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود".

"وهو حقيقي ولفظي، فالحقيقي ما يزاؤه ذكر من الحيوان"^(١٠)، ك(امرأة وناقاة) وسعاد وعناق. "واللفظي بخلافه، ك(ظلمة وعين)" وهو ما ليس يزاؤه ذكر في الحيوان، فيصح على هذا أن تقول: (غردت حمامة) وهو ذكر، ولا تقول: (قالت طلحة). وأجازه بعض الكوفيين؛ لظهور علامة التأنيث وهي التاء فيه، وظهور التذكير بمنع التاء، فإن قيل إنهم اعتدوا المنع فيه لأجل التاء وأحقوها فعل الجماعة، وإنما منع ولم يؤنث .

(١) جمزى: حمار جمزى وثأب سريع. اللسان (جمز) ٣/١٩٤.

(٢) مرتى: فرس مرتى أي سريع. اللسان مادة (مرط) ٤/٥٨.

(٣) أجلى: على فعلى: موضع وهو مرغى لهم معروف.

(٤) شعبي: يضم الشين وفتح العين، مقصور: اسم موضع في جبل طيء. اللسان (شعب) ٨/٨٧.

(٥) دفلى: الدفلى شجر مرّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية. اللسان (دفل) ٥/٢٧٧.

(٦) القصباء: جماعة القصب، واحدها قصب وقصباء. اللسان مادة (قصب) ١٢/١١١.

(٧) الكتاب ٣/٢١٤.

(٨) جاء في النسخة المخطوطة (ألفا)، وهو تحريف.

(٩) المفصل ٢١٧.

(١٠) في النسخة المخطوطة (للحيوان) ينظر الكافية ص ١٧١.

وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار.....

فعله؛ لأن المنع مختص بلفظ الاسم، وهو يؤنث بخلاف الفعل، فهو مختص بالمسمى، والمسمى

مذكر.

وأما جماعة؛ فلأن الجمع غير السالم فيه معنى التأنيث، فلذا لا يصح (قامت الزيدون).

"وإذا أسند الفعل إليه" الضمير عائد إلى المؤنث حقيقيا أو غيره، مع فصل أو بغير فصل، "فبالتاء" للإشعار بأن الفاعل مؤنث من أول الأمر. "وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار" يحرز بالظاهر عن المضمر، وبالحقيقي عن غير الحقيقي إن شئت أتيت بما فتقول: طلعت الشمس واشتدت الظلمة، وهو المختار، وإن شئت حذفها وقلت: طلعت الشمس^(١) واشتدت الظلمة، على غير المختار.

وحكم الحقيقي إذا فصل بينه وبين الفعل حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز / حذف التاء، إلا أنه إن كان [١٥٢/أ] الفاصل غير (إلا) فبقاؤها أجود^(٢)، نحو: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: حضر القاضي [امرأة]^(٣)، بغير تاء، وردّه المبرّد^(٤)، فلا يجوز حذف التاء في الحقيقي.

(١) إنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والائنان حين أظهرهم عن الواو، والألف" ينظر الكتاب ٣٨/٢. وإنما جاز التذكير حينئذ "لأن التأنيث لما لم يكن حقيقيا ضعف، ولم يُعَيَّن بالدلالة عليه مع أن المذكور هو الأصل فجاز الرجوع إليه". شرح ابن يعيش ٣٦٠/٣.

(٢) في كلامه نظر من وجوه:

أولا: هو بقوله هذا مخالف لأكثر النحويين، الذين يرون أن التذكير أجود؛ ليظهر فضل المؤنث الحقيقي. ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٧٤/٢.

وما ذهبوا إليه ليس بالمرضي، إنما ارتضى القول بأن التذكير والتأنيث سواء في الجودة، لكثرة ورودهما في القرآن الكريم، فقد بلغت مواضع التذكير فيه أربعة وثلاثين، وبلغت مواضع التأنيث مائة واثنين وعشرين. ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث ٤٩٩/١-٥٠٥.

فمن التذكير قوله تعالى: ﴿ذُنُوبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْحِيوَةٌ أَلْدُنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢]، وقوله: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوَّاهُمْ وَإِنْ نُصِبَكُمْ سَيِّئَةً يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ثانيا: نقل الدماميني عن النحويين القول بأن حذف علامة التأنيث حينئذ أجود، وعقب قائلا: "والذي يظهر لي خلاف ذلك فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية. ينظر حاشية الصبان ٧٤/٢. ثالثا: عبارته "إن كان الفاصل.. والتعبير ب(إن) يقتضي عدم تحقق الوقوع لما بعده. فكان عليه أن يقول: "إذا كان الفاصل.. قال

تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] فالرسول لم يكن في شكٍّ لذا جاء التعبير ب(إن).

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) ذهب المبرّد إلى أن التذكير لا يجوز إلا لضرورة الشعر، وأشار إلى أن النحويين أجازوه في اختيار الكلام.

ينظر المقتضب ١٤٦/٢-١٤٨.

ومن الحذف: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ

خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، وقول الشاعر^(١):

إِنْ أَمْرًا غَرَّ مَنُوكُنَّ وَإِحْدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

وإن فصل بـ(إلا) الاستثنائية فترك التاء أجود، فتقول: ما قام إلا هند^(٢)، وقد تُذكر في الشعر

كقوله^(٣):

مَا بَرَّتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

وفي السعة على قلة.

فأما لو سمي امرأة يزيد مثلا، لم يجوز حذف التاء من الفعل ولو مع الفصل، نحو: قامت اليوم زيد؛

لدفع الالتباس.

قال الرضي^(٤): "إن كان الفعل متصلاً بغير الحقيقي، نحو: طلعت الشمس، فذكرها أحسن، وإن

كان منفصلاً فتركها أحسن سواء كان الفصل بإلا أو غيرها، بخلاف المضمر، فهي فيه لازمة، كالحقيقي؛

لخفاء الضمير المتصل، وكونه كجزء المسند إليه.

(١) لم أهد لقاتله.

والبيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨٤، والبيان في شرح اللمع ١٢٧، والإنصاف ١/١٥٨، والهمع ٣/٢٩٣.

الشاهد في قوله: (غره) حيث حذفت تاء التانيث من الفعل وفاعله حقيقي التانيث.

(٢) وإنما كان ترك التاء أجود؛ لأن الفاعل حينئذ يكون تقديره: ما قام أحد إلا هند، وليس الفاعل هنداً.

(٣) لم أهد لقاتله.

والمعنى: لم تسلم امرأة من الشكوك في حربنا إلا بنات الأعمام. وهذا كناية عن منعهم وحفاظهم على الشرف.

والرجز بلا نسبة في شرح شذور الذهب ١٧٦، شرح الأشموني ١/٣٩٨، وشرح التصريح ١/٤٠٩، و الهمع ٣/٢٩٤.

الشاهد في قوله: (برئت) حيث دخلت تاء التانيث على الفعل، وكان الأجود ترك التاء؛ لأن الفاعل فصل عن فعله بإلا.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣/٤٠٨.

وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم (فَعَلَتْ) وفعلوا، والنساء والأيام (فعلت).....

وما ورد من قوله تعالى ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرَةٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨]، وقول الشاعر^(١): [من المتقارب]
 فَلَا مُرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبَقَّ لِي لِإِنْقَائِهِ

فلتاويل السماء بالسقف، والأرض بالمكان.

وجاء في (نعم وبئس) إثباتها وحذفها، تقول: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، ويجوز نعم وبئس^(٢).
 "وحكم ظاهر الجمع" مطلقاً سواء كان مذكراً ك(الرجال)، أو مؤنثاً ك(الزينات، والمسلمات)،
 أولاً يعقل كالأيام " غير المذكر السالم [مطلقاً]"^(٣) حكم ظاهر غير الحقيقي في جواز لحوق التاء
 بالفعل؛ لأنه في معنى (جماعة)، وهي مؤنث، وحذفها منه نظراً إلى أن التأنيث فيه غير حقيقي.
 "وضمير العاقلين غير المذكر السالم: (فَعَلَتْ)" بالتاء؛ لكونه في معنى الجماعة،

فتقول: الرجال فَعَلَتْ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ﴾ [المرسلات: ١١]، وقال الشاعر^(٤): / [من الرجز] [ب/١٥٢]
 قَدْ عَلِمْتُ وَاللَّيْتِي مَا ضَمَّتْ إِذَا الرَّجَالُ بِالرَّجَالِ التَّقَّتْ

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث. في الكتاب ٤٦/٢ .

شرح ملحمة الإعراب ص ٢٨١، والرد على النحاة ص ٨٣، وشرح الرضي ٤٠٩/٣، والمغني ٥٦٠/٦.

الشاهد في قوله: (أبقل) فقد حذف الشاعر تاء التأنيث من الفعل (أبقل) مع أن فاعله ضمير مستتر يعود إلى (الأرض) وهي مؤنثة
 تانياً مجازياً، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية .

(٢) قال سيويه: "واعلم أن نعم تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذهب المرأة.
 والحذف في نعمت أكثر"، الكتاب ١٧٨/٢ .

وعلة ذلك أن المراد بالفاعل الجنس، ثم خصصوا من أرادوا مدحه أو ذمه. ينظر شرح ابن الناظم ص ١٦٢ "فالمسند إليه مقصود به
 الجنس على سبيل المبالغة في المدح و الذم، فأعطى فعله حكم المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول".
 (٣) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٧١ .

(٤) الرجز لجحدر بن ربيعة بن قيس بن ضبيعة، وهو فارس بكر، ينظر نشوة الطرب في جاهلية العرب ٦٢٧/٢ .

لم أجد من يستشهد به بنفس هذا الموضع، وإنما جيء في بعض المصادر دلالة على رفع الاسم الواقع بعد (إذا) ينظر المفصل
 ص ١٧١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٣، وفاتحة الإعراب للإسفراييني ٧٥/١.
 الشاهد في قوله: (التقت) حيث جاء الفعل بناء التأنيث؛ لأنه يعود على جمع التكسير.

وفعلوا، والنساء والأيام (فعلت) و(فعلن).

"وفعلوا" بالواو الذي هو ضمير جمع المذكر دون النون، نظراً إلى أن الفاعل جمع مذكر، "والنساء والأيام فعلت" للتأنيث، قال الشاعر^(١):

وَإِذَا الْعَدَارِي بِالِدُّخَانِ تَقَنَّعَتْ وَأَسْتَعَجَلَتْ نَضَبِ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ

دَارَتْ بِأَرْزَاقِ الْعُقَاةِ مَغَالِقُ بِيَدَيَّ مِنْ قَمَحِ الْعِشَارِ الْجَلَّةِ

وَأَفْعَلُ لضمير الغائب قليلاً، كقولهم: (هو أحسنُ الفتيان وأجملُه)؛ إذ هو بمعنى أحسن فتى.
"وَفَعَلْنَ" بالنون للجمع، تقول: النساءُ فَعَلْنَ، والأشجارُ أَظْلَلْنَ. وفي الحديث: (اللهم ربِّ السمواتِ [السبع]^(٢)) وما أَظْلَلن ربَّ الأرضين [السبع]^(٣)) وما أَقْلَلن، وربِّ الشياطين وما أَضْلَلن^(٤) فإيقاع (أضللن) الأخير موقع (أضلوا)؛ للتشاكل، كما في قوله عليه السلام: "لا دريت ولا تليت"^(٥)

تعبيره

كل جمع فُرِّقَ بينه وبين واحده بالتاء ك(نخلة ونخل، وتمر وتمر)، يذُكَّر ويؤنث، قال تعالى ﴿كَانْتُمْ

أَعْبَارُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٦٥) [الحاقة: ٧]. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَا كَلُونَ﴾^(٧٦) مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُؤْمِرٍ ﴿٥٢﴾
فَالثَّوْنِ مِمَّا الْبُطُونِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٣].

(١) والبيت لسلمى بن ربيعة الضبي، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٥٠.

تقنعت: ليست المقنعة. ملّت: وضعت الخبز على الملة، وهي الرماد الحار.

والشاعر يمدح هؤلاء الناس بإكرام الضيف، وهم لفرط إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبيكار منهم بخدمة الضيوف.

والبيت بلا نسبة في المفصل ٢٠١، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٨١.

الشاهد في قوله: (تقنعت، وملّت) حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الجمع (العداري) وهو جمع (عدراء).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من المخطوط.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من المخطوط.

(٤) لم أجد فيما وقع تحت يدي من مصادر كتب السنة من يروي الحديث بدون كلمة (السبع). ينظر السنن الكبرى للنسائي

١٣٩/٦، وصحيح ابن حبان ٦/٤٢٥-٤٢٦، والسنن الكبرى للبيهقي كتاب الحج (باب ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها

٤١٤/٥.

(٥) وهو حديث مشهور عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ينظر السنن الكبرى للنسائي، كتاب الجنائز وتمني الموت (مسألة

الكافر)، ٦٥٩/١.

(٦) جاء الشاهد في هذه الآية للوصف المؤنث. والشاهد للتذكير هو قوله تعالى: ﴿كَانْتُمْ أَعْبَارُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]

(٧) ورد في النسخة المخطوطة (فإنهم لا كلون)، وهو تحريف.

ويجزئ واحده عن المذكر والمؤنث، نحو: حمامة وبطة وغملة، ويجوز أن تكون النملة في قوله تعالى:

﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] ذَكَرًا^(١)، واعتبر لفظه، كما أجري نحو: فعول ك(ضروب)، ومفعال ك(مغطار)^(٢)، ومفعيل ك(منطيق) بمعنى (فاعل) للذكر والأنثى تقول: امرأة^(٣) مسكين، وشد مسكينة، وكذا (فعل) بمعنى (مفعول)، نحو: قتيل بمعنى مقتول؛ فتقول: هذه المرأة قتيل بني فلان، وكل ما لم يكن له مذكر من لفظه، فلا بد من تمييزه بلفظ ذكر؛ لالتباس الواحد بالجمع، فتقول: شاة ذكر، وحمامة ذكر.

(١) في النسخة المخطوطة (ذكر)، وهو تحريف.

ويستدل على تأنيث النملة في هذه الآية، عود الضمير عليها مؤنثا في قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

(٢) في النسخة المخطوطة (عطار)، وهو تحريف.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أمرأة) وهو تحريف.

[المثنى]

المثنى: ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة.....

" المثنى ما لحق آخره"، أي آخر مفردة "ألف" في حالة الرفع، ولم يقل مفتوحاً^(١) ما قبله كما قال في الياء؛ للزوم الألف فتح ما قبله، " أو ياء مفتوح ما قبلها" في حالة النصب والجر، لتمييز عن صفة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية، وحقه الفتحة.

"ونون مكسورة" لالتقاء الساكنين، وقد جاءت مفتوحة كقوله^(٢): [من الرجز]
يَا زُبَّ حَالٍ لَكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَا تَنْقُضِي فُسُوتهُ شَهْرَيْنَةٍ

شَهْرَيْنِ ربيعِ وَجُمَادِيَيْنَةٍ / [١٥٣/١]

وقوله^(٣):
عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَلَيْهِمَا
فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَّةٌ فَتَغْيِبُ

[من الطويل]

(١) جاء في نسخة المخطوط (مفتوح) وهو تحريف.

عُرَيْنَةٍ: قبيلة باليمن.

(٢) الرجز لأمرأة من فقوس، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٤٩٩/٢ برواية (فسوته لا تنقضي)، وبلا نسبة في الممتع ٣٨٦،

وشرح الرضي ٤١٦/٣، والخزانة ٤٥٦/٧ برواية (فسوته لا تنقضي).

الشاهد في قوله: (شهرينته وجماديينته) حيث جاءت نون التثنية مفتوحة.

(٣) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥، برواية (جهول كأن استقلت عشية).

الأحوذيان: مثنى الأحوذى وهو الحاذق، أو الخفيف المشمر لأمر ما. اللسان، مادة (حوذ) ٢٦٢/٤.

والبيت من شواهد علل التثنية لابن جني ص ٨٧، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٧، وشرح التسهيل ١/٦٤، واللحمة البدرية

٣١١/١، والجميع برواية الديوان، وهي الرواية المشهورة.

الشاهد في قوله: (أحوذيين) حيث فتحت نون التثنية ضرورة.

بفتح نون أحوذيين، واحدهما أحوذِيّ، وهو الخفيف، وقرئ في الشواذ^(١): ﴿أَتَعِدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] ومضمومة^(٢) روي أنه قد ورد: هما خليلان^(٣)، وقرئ في الشواذ^(٤): ﴿تُرَرَّقَانَهُ﴾ [يوسف: ٣٧]، وروي عن فاطمة عليها السلام: (يا حسنان) بضمّ النون.

قيل: وأصل المثني العطف بالواو، بدليل رجوع الشاعر عند الضرورة إليه حيث قال^(٥): [من الرجز]

لَيْتٌ وَلَيْتٌ فِي مَحَلِّ صَنْعِكَ كِلَاهُمَا ذُو أَشْشِرٍ وَمُخْرِكِ

وقوله^(٧): [من الرجز]

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَةً مَسَّكَ دُبْحَتٌ فِي سَكِّ

والإعراب هو الألف والياء دون النون؛ لأن النون إنما هو عوض عن التنوين، أو عن الحركة الإعرابية التي كانت في الواحد، وذهبت عند دخول الألف والياء، وهذا مذهب الزجاج^(٨)، قال: لأن

(١) "قرأ نافع وجماعة بنون واحدة، وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر بخلافه، وعبد الوارث عن أبي عمرو وهارون بن موسى عن الجحدري وبسام عن هشام "أتعدانتي" بتونين من غير إدغام ومع فتح الأولى، كأنهم فروا من اجتماع الكسرتين والياء ففتحوا للتخفيف، وقال أبو حاتم: فتح النون باطل غلط". ينظر البحر المحيط ٤٤٢/٩، وقال بعضهم: "فتح لون التننية لغة رديئة" ينظر روح المعاني ١٣/١٧٨.

(٢) أي وجاءت مضمومة.

(٣) حكاها أبو علي في التذكرة، ينظر المحكم والمحيط الأعظم (الخاء والسين والفاء) ٥/٨٥.

(٤) وردت هذه القراءة في إعراب القرآن للزجاج ٣٩٢/١.

(٥) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٧/١، وينظر المساعد ٤٠/١.

(٦) الرجز لجحدر بن مالك أو وائلة بن الأسقع ينظر الخزانة ٤٦٢/٧.

والبيت من شواهد أسرار العربية ٦٤، شرح الرضي ٤١٧/٣، الدرر اللوامع ١٢٨/١، والجميع برواية (مجال صنعك).

والشاهد في قوله: (ليت وليت) حيث رجع الشاعر إلى أصل المثني وهو العطف بالواو، وكان القياس أن يقول: (ليتان).

(٧) الرجز لمنظور الأسدي ينظر الخزانة ٤٧٢/٧، وهو منسوب لرؤية في ملحق ديوانه ١٩٣.

والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ١/١٤، وأسرار العربية ٦٢، وشرح المفصل ١٨٥/٣، وشرح الرضي ٤١٧/٣.

والشاهد في قوله: (فكها والفك) حيث رجع الشاعر إلى أصل المثني وهو العطف بالواو، وكان القياس أن يقول: (فكيتها).

(٨) تبع سيبويه القائل: "وتكون الزيادة الثانية نوناً كألها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر". الكتاب

ليدل على أن معه مثله من جنسه.....

النون تثبت مع الألف واللام، فلو كانت عوضاً^(١) من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي لا يدخل التنوين فيها. واعتذر من حذفها^(٢) للإضافة أنها زيادة، والإضافة زيادة، فكرهوا الجمع بين زيادتين.

ولغة بني الحارث لزوم الألف في أحواله الثلاثة، وعليه قول الشاعر^(٣):

[من الرجز]

إِنَّ أَبَاهُ وَأَبَاهُ أَبَاهُ قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

[من الرجز]

وقوله^(٤):

أَجِبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا

"ليدل [على] [أن] معه مثله من جنسه"، ويريد بالجنس هنا ما كان صالحاً لأكثر من فرد، جامعاً بينهما في نظر الواضع فيه، فيدخل نحو: الأبيضين لإنسان وفرس، وإن اختلفت الماهيتان؛ لأن الجامع بينهما في نظر الواضع هو صفة البياض لا نفس الماهية، نحو: الزيدان، والأبوان.

وإن اختلف الواضعان، فإن الجامع بينهما المنظور إليه، فكلُّ واضع وهو كون الذات متميزة عن

غيرها بهذا الاسم، ومثلها: يدان ودمان، بإبقاء (يد) / و(دم) على أصلها بعد الحذف، وقد ترد بالحذف [ب/١٥٣]

[من الكامل]

فيقال: يديان ودميان، كقوله^(٥):

(١) في النسخة المخطوطة (عوض) وهو تحريف.

(٢) وردت في الأصل حذفهما، وهو تحريف.

(٣) الرجز روي لغير شاعر قبيل لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨.

وقيل لرجل من بلحارث في الإفصاح ٣٧٦، ولأبي النجم أو لرجل من بني الحارث

في خزنة الأدب ٤٥٥/٧، وقيل لرؤية أو لأبي النجم العجلي في الدرر ١٠٧/١، وبلا نسبة في الرضي ٤١٥/٣.

الشاهد في قوله: (قد بلغا في المجد غايتاهما) حيث ألزم المثني الألف في حالة النصب، على لغة بني الحارث بن كعب.

(٤) صدر بيت ويليهِ وَمُنْخَرَجِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، برواية (أعرف منها الجيد والعينان)

والبيت من شواهد ضرائر الشعرا بن عصفور ص ٢١٨، برواية (أعرف منها)، وشرح الكافية للرضي ٤١٥/٣، شرح ابن

عقيل ص ٧٢/١ برواية (أعرف منها الجيد والعينان) وهو لرجل من ضبة في الخزنة ٤٥٢/٧.

الشاهد في قوله: (العينان) حيث ألزم المثني الألف في حالة النصب، على لغة بني الحارث بن كعب.

(٥) إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٧٢.

(٦) صدر بيت وعجزه: قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُهْضَمَا، ولم أقف على قائله.

يَدَيَانِ بِيضَةٍ أَوْ أَوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّ

وقد يُثنى الجمع على معنى الفرقتين، قال أبو زيد^(١):
لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَيِّهِمَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا
[من الطويل]

وفي الحديث^(٢): "مَثَلُ الْمَنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنَمَيْنِ"، وأنشد أبو عبيد^(٣):
[من البسيط]

لَأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْ بَادَاً وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ

= وهو من شواهد مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٢٧ برواية: (عند محجز)، و المنصف ١/٦٤، المفصل ص ١٨٥. والشاهد فيه: يديان، على أنه مثنى يدي بالقصر، فلما ثني قلبت ألفه ياء، كرحيان في مثنى رحي. وهذا البيت على لغة من قال في المفرد (يدى ورحى). ذكرها الرضي في شرحه "يديان بيضاوان عند محلم، قد تمنعانك أن تضام وتضهدا. فعلى لغة من قال في المفرد: يدي، كرحى" ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٤٢٣. ويوجد به شاهد آخر في بيضاوان وسيأتي بيانه.

(١) والمقصود أنشد أبو زيد في نوادره ص ٤١٧، برواية هما إبلان... فعن أية ما شئتم، والبيت لشعبة بن قُمَيْر. وفي الأصمعيات ص ١٦٧ لعوف بن عطية التيمي مع اختلاف الشطر الثاني: هُمَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَأَذَوْهُمَا إِنْ شِئْتُمْ أَنْ نُسَالِمَا والبيت من شواهد التكملة ص ٤٦٤ برواية: (فعن أيها ما)، والمفصل ص ١٨٦، شرح الرضي ٣/٤٣٢، والخزانة ٧/٥٦٤، برواية: فعن أية ما شئتم.

والشاهد في قوله: (إبلان) حيث ثنى الشاعر اسم الجمع على تأويل: فرقتين.

(٢) هذا جزء من حديث، ينظر السنن الكبرى للنسائي كتاب الإيمان وشرائعه، ٥٣٨/٦. بإضافة (كمثل الشاة العائرة).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، ينظر الخزانة ٧/٥٨١. وجاء في النسخة المخطوطة (أبو عبيدة) وهو تحريف. والبيت لعمر بن عدء الكلبى كما ورد في الخزانة ٧/٥٨٥.

وهو بلا نسبة في المفصل ص ١٨٧، والمقرب ٢/٤٣، برواية: (لأصبح القوم).

الشاهد في قوله: (جمالين) حيث ثنى الجمع على معنى فرقتين.

وقد ينزل المثنى منزلة الجمع، إذا كان متصلاً^(١)، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]

﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤] وقول الشاعر^(٢):
[من مشطور السريع]

وَمَهْمَةٌ ————— مِنْ قَدْفَيْنِ مَرْتَبَيْنِ ظَهْرَاهُمَا ————— مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

ولا يجوز ذلك في المنفصل^(٣) إلا ما ندر من (وضعا رحالهما)^(٤).

وأما نحو: القمران للشمس والقمر، والحسانان للحسن والحسين، فيجعل القمر اسماً^(٥) للشمس والحسن اسماً للحسين من باب التغليب للمذكر على المؤنث، والأكبر على الأصغر، وقد يجيء واحد مكانه إذا كان مما لا يفترق، نحو: عيني لا تنام، والمراد عيناى، لكن لما كان اصطحابهما غير مفترق نزلاً منزلة الشئ الواحد. وقد منع الجمهور^(٦) من تثنية ما اتفق لفظه واختلف معناه، كالقرء: للظهر والحيض، وقد احترز عنه المصنف بقوله: "مثله من جنسه"، وأجازه الفارسي والجزولي^(٧) وابن مالك^(٨) إذا أمن اللبس؛ وذلك لأنه لا خلاف في عود الضمير في نحو: عندي عين منقودة وعين مفقودة أجتهدا للضيف، فإن الضمير وهو (أجتهدا) قد عاد إلى العينين، وهما مختلفان. وإذا جاز ذلك في الإضمار جاز في الإظهار، ولما كان أحد الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق / إليه التغيير، لأن حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى، فقال: "والمقصور" ما لزم آخره ألف مفردة لازمة، ويسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود، أو

[١٥٤/١]

(١) أي بجسم الإنسان .

(٢) الرجز لخظام المجاشعي في الكتاب ٤٨/٢ .

مهمين: مثنى المهمة وهو الصحراء المقفرة. قَدْفَيْنِ: القلاد: بعيدة الأرجاء.

وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢، ٦٢٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٣، وبلا نسبة في الإيضاح ٥٣٤/١، شرح

الأشمولي ٣٣٦/٢، والجميع برواية: قَدْفَيْنِ

والشاهد في قوله: (ظهراهما) حيث ثنى الظهر على الأصل، والكثير الجمع؛ لكراهية اجتماع التثنيين في اسم واحد.

(٣) أي عن الإنسان .

(٤) الكتاب ٤٩/٢

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (اسم)، وهو تحريف.

(٦) الارلشاف ٥٥٦/٢ .

(٧) شرح الرضي ٤١٤/٣ .

(٨) شرح التسهيل ٦٢/١ .

إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واؤًا وإلا فبالياء. والممدود إن كانت همزته أصلية تثبت، وإن كانت للتانيث قلبت واؤًا.....

لأنه محبوس من الحركات والقصر الجنسي، "إن كان ألفه منقلبة^(١) عن واو" حقيقية ك(عصوان) حسًا، أو حكمًا بإن كان مجهول الأصل ولم يُمل ك(إلوان) في المسمى ب(إلى).
 "وهو ثلاثي" أي والحال إن ذلك المقصور ثلاثي [أي]^(٢) : غير ما فيه أربعة أحرف فصاعدًا من الرباعي أو الثلاثي المزيد فيه، "قلبت واؤًا" اعتبارًا للأصل حقيقة أو حكمًا وخفة الثلاثي، بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل. وقيل: عصوان وإلوان، ولم يحذف للسالكين خشية أن يلتبس بالمفرد عند الإضافة. "وإلا" أي: وإن لم يكن ألفه منقلبة عن واو وهو ثلاثي "فبالياء" سواء كان ثلاثيًا ألفه منقلبة عن ياء ك(رَحِيانَ وَفَتِيانَ) في (رحى، وفتى)، أو غير ثلاثي عن واو كان ك(أعشيان)، أو ياء ك(حبلان وحباريان ومرميان)، أو جهل.
 وأميت ك(متى وبلى) قيل: متيان وبلان في مثناها.

"والممدودة إن كانت همزته أصلية" غير زائدة ولا منقلبة عن أصله ك(قَرَاء) و(وُضَاء)^(٣).
 "تثبت" على حالها لأصالتها، فتقول: قراءان ووضاءان. وحكى أبو علي^(٤) عن بعض العرب قلبها واو نحو: قَرَاوان.

"وإن كانت" الهمزة منقلبة عن ألف، "للتانيث" ك(حمرء و صحراء) "قلبت واؤًا" في الأشهر عند تثنيته، لكونها زيادة محضة وهي بالإبدال الذي يناسب الحذف أولى من غيرها، وإنما قلبت واؤًا دون ياء لوقوعها بين ألفين فبالغوا في الهرب عن اجتماع الأمثال وقالوا حمرأوان وصحرأوان، قال الشاعر^(٥):

(١) كلمة (منقلبة) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٧٢.

(٢) إضافة يقتضيهما السياق.

(٣) حسن القراءة، ينظر اللسان مادة (قرأ).

(٤) ظاهره أنه جمع واستشهد به في الصحاح على قوله: (ورجل وضاء أي وضم أي وضمه أنه مفاده أنه مفرد. والجمع وُضَاؤون. اللسان مادة (وضاء) ٢٢٨/١٥.

(٥) ينظر التكملة ٢٤٣. وقد جوز سيبويه قلب الهمزة واوا، ينظر الكتاب ٣/٣٥١-٣٥٢.

ولم يستحسن المبرّد هذه اللغة، فقال: "وقد يجوز أن تُبدل الواو من الهمزة فتقول: كساوان، ورداوان، وليس بجيد. فإن قلت: قَرَاوان فهو أقبح؛ لأن الهمزة أصل." ينظر المقتضب ٨٧/٣. وخطا النحويون الفارسي في جواز قلبها واوا قياسًا على النسب. ينظر الارشاد ٥٦٠/٢.

(٦) سبق تخريجه ص ٧٦، وينظر المقاصد الشافية ٤٤٢/٦.

الشاهد: (بيضاوان) حيث قلبت همزة بيضاء في التثنية إلى واو وهو المشهور.

وإلا فالوجهان. ويحذف نونه للإضافة.....

[من الكامل]

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْتَعَاذُكَ أَنْ تُضَامَ وَتُهْضَمَا

[ب/١٥٤]

فقال بيضاوان وربما صححت فقيل: حمراءان، وحكى الميرد: عن المازني^(١)/قلبها ياء نحو: حمرايان.

"وإلا"، أي: وإن لم تكن همزتها أصلية، ولا للتأنيث بل كانت منقلبة عن حرف أصلي واو (ك(كساء)، أو ياء، ك(رداء)، أو زائدة في حكم الأصلية كالف الإلحاق، نحو: (علباء)^(٢) و(جزباء)، "فالوجهان": إثبات الهمزة على حالها، فتقول: كساءان و رداءان وعلباءان و حرباءان، والقلب فيما كانت منقلبة إلى ما انقلبت عنه، فتقول: كساوان و ردايان، وإلى الواو في الزائدة فتقول: علباوان وجزباوان.

وأما ما كان آخره همزة لم تسبقها ألف، فبابه التصحيح ك(رشاء)^(٣) و(حذاء)، ويرد الياء في المنقوص، فيقال فيه: (قاضيان) في الرفع، و(قاضيين) في النصب والجر؛ لزوال موجب الحذف؛ هكذا ذكره شراح الكافية.

يقول المصنف: (وإلا فالوجهان)، بإدخال (أل) التعريف على الوجهين. وأما المصنف وإنما أراد بالوجهين إثبات الهمزة أو قلبها واوًا فقط؛ لكن المشهور أن يقال في (رداء) ردايان بالياء كما يعرب في كتب الثقات. "ويحذف نونه" أي نون التثنية "للإضافة"؛ لأن النون دليل على تمام الكلمة كما سبق في الإضافة، لكونها عوضًا عنها، ولا يجتمع العوض والمعوض، وقد يسقط من غير إضافة للضرورة، كقوله^(٤):

(١) التكملة ص ٢٤٢. وصرح ابن خروف بشذوذ هذا القول، فقال: "وقد قيل: (حمرايان) بالياء شاذًا. ينظر شرح الجمل لابن

خروف ٢٧٨/١. وهي لغة بني فزارة، ينظر الارتشاف ٥٦٢/٢.

(٢) علباء: عصب العنق، اللسان (علب) ٢٤٧/١٠.

(٣) رشاء: الرشاء رَسَنُ الدَّلْوِ، وهو الجبل أيضا، والجمع أرشيشة، والرشاء من منازل القمر، وقيل: كواكب كثيرة صغار على صورة السمكة يقال لها بطن الخوت وفي سرتها كوكب نيز ينزل القمر. اللسان (رشاء) ١٦٠/٦.

(٤) البيت لتأبط شرًا في ديوانه ص ٨٩، برواية: لَكُمْ خَصْلَةٌ: إِمَّا فِدَاءٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْمَرْءِ أَجْدَرُ

والبيت من شواهد الممتع في التصريف ٣٣٧، شرح الرضي ٤٢٦/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧، و التذييل والتكميل ٢٤٢ / ١، وقدر روي البيت بجر (إسار) ومنة) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

والشاهد في قوله: (خطنا) حيث حذفت نون المثني في غير الإضافة للضرورة.

وحذفت تاء التانيث في (خُصيان) و(أليان).

هُمَا حُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِذَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

برفع (إسار) فلو جُرَّ كان حذفها للإضافة أو لتقصير صلته، كقوله^(١): [من الطويل]

خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا حِفْتُمَا فِيهِ عَدُوًّا وَوَأَشِيَا

و[يحذف] ^(٢) ألفه بملاقاته ساكنًا، كقولهم: "التقت حلقتا البطان"^(٣)، "وحذفت"^(٤) تاء التانيث التي

قياسها أن لا تُحذف عن المثني، ك(شجرتان وثمرتان)، "في خُصيان، وأليان" على غير القياس؛ إذ لم يسمع (خُصِي وألي)، فهو من ضرورات الشعر إذ لم يسمع إلا فيهما، كقوله^(٥): [من الرجز]

كَأَنَّ خُصِيَّيْنِهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظُرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ نَيْتَا حَنْظَلٍ / [١٥٥/أ]

(١) لم أهدد لقائله.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٦٥/١، الهمع ١٦٢/١، وحاشية الصبان ١٥٨/١.

الشاهد في قوله: (الصادقا) حيث حذفت نون التثنية لتقصير الصلة.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) يضرب مثلا للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، ينظر جمهرة الأمثال ١٥٣/١، بلفظ: (التقى حلقتا البطان).

(٤) في النسخة المخطوطة (حذف) وهو جائز، وما أثبتته من متن الكافية ينظر ص ١٧٣.

(٥) لهذا البيت شاهدان، فالشاهد هنا في كلمة (خُصِييه) حيث سقطت التاء منه وهو من ضرورات الشعر وكان القياس

أن يقول (خُصِييه). والبيت من شواهد الفوائد والقواعد ١٢٢، برواية (ظرف جراب)، والمفصل ١٨٤، وشرح الرضي ٤٢٨/٣، العين

باب (الخاء والصاد و(واي) معهما) خُصِي، والمخصص السفر السادس عشر باب (ما أُنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في

الوقف هاء في أكثر اللغات)

والشاهد الثاني في كلمة (تنتا) وقد سبق الإشارة له في باب العدد، ينظر ص ٦١.

وقال^(١):

[من الرجز]

كَأَنَّما عَطِيَّةٌ بِن كَعْبٍ
 ظَعِينَةٌ واقْفَةٌ بِرَكْبٍ
 يُرْتَجَّ إِلَيْها اِرْتِجَاجِ الوَطْبِ

ووجه حذفها منهنما أنَّ كل واحدة من الخصيتين والأليتين لما اشتد اتصالها بالأخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد، وتاء التأنيث لا تقع في حشوة، وقيل: خَصِي وألِي مُستعملان، وهما أيضا لغتان في خصية وألية، وإن كانتا أقل استعمالاً منهنما، وقد جاء على القياس في قول طفيل الغنوي^(٢):

[من الوافر]

فَإِنَّ الفَحْلَ تُنَزِعُ خُصِيَّتاهُ فَيُصْبِحُ قارِحًا قَرِحَ العِجَانِ

[من الوافر]

وقول عنتره^(٣):

مَتَى ما تَلَقَّني فَزِدْني تَرْجُفَ رِوَايَ أَلْيَتَيْكَ وَتَشْطَارا

(١) الرجز لم أمتد لقائله.

والبيت من شواهد المقتضب ٤١/٣، والتكملة ص ٣٦٠، المفصل ص ١٨٤، الخزاعة ٥٢٥/٧. الشاهد في قوله: (أليها) حيث حذف التاء من (ألية) في التثنية على غير القياس. وهو في النسخة (إليا) تحريف. (٢) ولم أجده في ديوان طفيل الغنوي.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٩١/١ برواية (وإن... جافرا قرح)، وليزيد بن لصعق في لسان العرب مادة (خصا) ٨٥/٥، وليزيد بن الصعق في تاج العروس (باب الياء فصل الخاء) ١١٤/١٠، وهما برواية: فيضحي جافرا قرح العجان. الشاهد في قوله: (خصيتاه) حيث تُثبت (خصية) من غير حذف التاء على القياس.

(٣) والبيت لعنترة في ديوانه ص ١٠٧، قالها يهجو غمارة بن زياد من سادة عبس، لأنه كان حاسداً لعنترة مُشْتَعاً عليه رغم ما عرف به عمارة من كرم وجود.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٩١/١، شرح التصريح ٥٠٦/٢، الخزاعة ٥٠٧/٧. اللسان مادة (ألي). الشاهد في قوله: (أليتك) حيث تُثبت (ألية) من غير حذف التاء على القياس.

وقد يقع (افعلا) على تأويل (أفعل)، كقوله تعالى: ﴿الْقِيَا﴾ [ق: ٢٤] والصحيح أنه بمعنى (ألقي) ألقي) إقامة لتكرير الفعل مُقام تثنية الفاعل لشدة الامتزاج بينهما، أو لأن أكثر الرفقاء ثلاثة، وكل واحد منهم يخاطب صاحبه في الأغلب، فيخاطب الواحد مخاطبة الاثنين؛ لتمرّن ألسنتهم عليه.

تثنيه

إنما أتى المصنف في حذف نون التثنية بالفعل المضارع؛ فقال: "ويحذف نونه"؛ لأن حذف التنوين (له) قاعدة مستمرة، والفعل المضارع يفيد الاستمرار، بخلاف تاء التأنيث، فإن حذفها ليس له قاعدة، بل وقع على خلاف القياس، في مادة مخصوصة، فأتى فيه بالفعل الماضي.

الجموع

المجموع: ما دلّ على آحادٍ مقصودة بحروف مفردة بتغير ما. فنحو (تَمْر) و(رَكْب) ليس بجمع على الأصح، ونحو (فُلُك) جمع. وهو صحيح ومكسّر، فالصحيح لمذكر ولمؤنث.

"المجموع: ما دلّ على آحاد" يشمل اسم الجنس ك(تمر)، و(ملح) واسم الجمع ك(رھط وإبل) والعدد ك(ثلاثة عشر)، "مقصودة" أي يتعلق فيها القصد من ضمن ذلك الاسم، "بحروف مفردة" يحتز من اسم الجمع ك(رھط) و(إبل) واسم الجنس، أو [جمع] ^(١) لا مفرد له، والعدد إذ هو بغير حروف مفردة، "بتغير ما" حرف أو حركة زيادة / أو نقصان "فنحو تمر"، مما يفارق بينه وبين واحده التاء، [ب/١٥٥] "وركب" مما هو اسم جمع، "ليس بجمع"؛ لأن الأول اسم جنس، يطلق على القليل والكثير، وليس (راكب) مفرد ركب، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف؛ لأنه لو كان جمعاً لردّ في التصغير إلى واحده، وهو جمع كثرة، ولما وقع تمييزاً لنوع واحد فليس بجمع، "على الأصح" وهو مذهب سيبويه ^(٢) خلافاً للأخفش ^(٣)، فعنده أن اسم الجمع واسم الجنس إذا كان لهما آحاد من تركيبهما، ك(تمر وركب وجامل) ^(٤) وباقر ^(٥) فهي جموع لآحادها. والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع ك(أفعله وأفعال)، ولا المشهورة فيه ك(فعلته) نحو: نسوة، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنتين بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه مما له واحد مُميّز إما بالتاء ك(تمرة وتمر)، أو بالياء ك(روميّ وروم)، بخلاف اسم الجمع. "ونحو فُلُك" مما الجمع والواحد متحد بالصورة، "جمع" لأن ضمته مفردة كضمّة (فُقل)، وضمّة جمعه كضمّة (أُسند)، وأما قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠] و﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مرم: ٨٢]، فليس باسم الجمع، بل أطلق الواحد على الجمع ^(٦)، لترافد الجماعة في العداوة والضدية حتى كأنهم بدوا أحداً وشخصاً واحداً، وليس بجمع ولا اسم جمع.

"وهو صحيح ومكسّر، فالصحيح لمذكر ومؤنث.

(١) إضافة يقتضيهما السياق.

(٢) الكتاب ٣/٦٢٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٣٣.

(٤) جامل: قطيع من الإبل معها زُغياؤها وأربابها. اللسان مادة (جَمَل) ٣/٢٠٠.

(٥) باقر: جماعة البقر مع رعائها. اللسان مادة (بَقَر) ٢/١٢٣.

(٦) جملة (أطلق الواحد على الجمع) مكررة في النسخة المخطوطة.

[جمع المذكر السالم]

المذكر: ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة.....

ف"المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها" في حالة الرفع" أو ياء مكسور ما قبلها" في حالة النصب و[حالة] ^(١) الجر، "ونون" معهما "مفتوحة" وقد تكسر لضرورة الشعر، لقوله ^(٢): [من الوافر]

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي رِيَّاحٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانَفَ آخِرِينَ

ويمكن أن يجعل النون معتقب الإعراب، لكثرة في الجمع، وتعد ما قبل النون ياء لامتناع اجتماع الإعرابين، واختيار الياء دون الواو لخفتها، فيقال: هذه البُلغين، ورأيت البُلغين، وأعوذ بالله من البُلغين، وكذا ما ساكلها من أسماء الدواهي، قالت عائشة [رضي الله عنها] لعلي عليه السلام ^(٣): حين أخذت يوم الحمل "قد بلغت منا البُلغين"، أي الدواهي العظام /، وأصله من البلوغ، أي داهية بلغت النهاية في الشر، قال في العباب ^(٤).

وأظنه مضموم الباء، وفي الفائق ^(٥): البُلغين: مكسور الباء ك(البرحين) ^(٦).

وعليه قول الشاعر ^(٧):

[من الوافر]

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت لجرير يهجو فضالة القريني وعمر بن ثعلبة بن يربوع. ينظر الديوان ٤٢٩/١، برواية (ونبي غبيل).

جعفراً: هو جعفر بن يربوع. بنو رياح: أبناء رياح بن يربوع بن حنظلة.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١، برواية (ونبي عبيد) وشرح الرضي ٤٣٨/٣، والهمع ١٦١/١، والخزانة ٦/٨،

برواية (عرفنا جعفرًا وبني أبيه). وهي الرواية لمشهورة.

الشاهد في قوله: (آخرين) حيث كُسر نون الجمع للضرورة الشعرية.

(٢) (قد بلغت منا البُلغين) يروى بكسر الباء وضمها مع فتح اللام. وهو مثل، ومعناه: قد بلغت مآكل مبلغ. ينظر النهاية

في غريب الحديث والأثر ١٥٣/١، وينظر اللسان مادة (بلغ) ١٤٤/٢.

(٤) العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني، حرف الغين ص ٢٦.

(٥) ينظر الفائق ١١٦/١.

(٦) (البرحين) و(البرحين) أي: الدواهي. ينظر كتاب الألفاظ (باب الدواهي) ص ٣١٤، وذكر صاحب القاموس مثلثة الباء، ينظر

القاموس المحيط (باب الحاء فصل الباء) ٢٩٤/١.

(٧) والبيت لسعيد بن قيس الهمداني، قالها في أحد أيام صفين. ينظر الخزانة ٧٧/٨.

والبيت من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢١٩، وشرح الرضي ٤٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٧/١، برواية (وكان

لنا أبو حسن)، وشرح التصريح ٧٥/١، برواية (وكان لنا).

الشاهد في قوله: (بينن) حيث وقع الإعراب على نون الجمع، فرفع بالضم، والقياس أن يرفع بالواو.

ليدل على أن معه أكثر منه.....

وَأَنَّ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا أَبُّ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهْ بَنِيٌّ

وقول الشاعر^(١): [من الوافر]

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَزْتَعِينِ
أَخُو خَمْسِينَ مَجْتَمِعُ أَشْهُدِي وَبِحَدِّ ذِي مَدَاوِرَةِ الشُّؤُونِ

فإن الإعراب لو لم يكن في النون لما كانت مكسورة، بل مفتوحة. ومعنى البيت، وأي شيء يخيل الشعراء مني. وتلخيصه: وكيف يختلي الشعراء وكيف يطمعون في خديعتي وقد جاوزت الأربعين وناهزت الخمسين، وعرفت طرق الخديعة والمكر. مداورة: أي: حيلة أي: أحكامته، ومداورة الشؤون تغلب في الأمور المختلفة، جمع شأن.

ونظير هذا البيت في جعل النون معتقب الإعراب، في قول الآخر^(٢): [من الطويل]

دَعَايَ مِنْ بَنِيٍّ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدَا

فإن الإعراب لو لم يكن في النون سقط في الإضافة. "ليدل على أن معه أكثر منه" من جنسه، "فإن قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه، ولا كثرة في الواحد قيل: ثبوت [أصل] الفعل إتما أن يكون محققا، أو على سبيل الفرض، كما يقال: (فلان أفقه من الحمار، وأعلم من الجدار)".^(٣)

(١) والبيتان لسحيم بن وثيل في الموشح ص ٢١، و الخزانة ٦٢/٨. والرواية المشهورة (وماذا يتغي).

والبيت من شواهد المقتضب ٣/٣٣٢ و ٣٧/٤، المسائل العضديات ص ١٠٦، وشرح الرضي ٣/٤٥١. الشاهد في قوله: (الأربعين) حيث أعرب بالحركات، فجر بالكسرة، والشائع الجر بالياء، قيل هذه لغة، وقيل بكسرة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله القشيري، في ديوانه ص ٦٠. برواية (دعوني من لجد) والبيت من شواهد والاقتضاب ١/٢٦٩، ٢/٦٤٥، والمفصل ص ١٨٩، وشرح الرضي ٣/٤٥٠ برواية: (ذراي من جد)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٣٣٥.

الشاهد في قوله: (سنيته) حيث حيث أعرب بالحركات، فنصب بالفتحة، وقيل الهاء في سنيته للوقف أو للسكت..

(٣) الفوائد الضافية، ١٨٠.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفت مثل: قاضون. وإن كان آخره مقصورًا حُذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا مثل: (مصطفون) و(مصطفين). وشرطه إن كان اسمًا

"وإن كان آخره ياء قبلها كسرة" كالمنقوص، "حُذفت مثل: قاضون" جمع قاضٍ، فإن الأصل قاضيون وقاضيين، استنقلت الضمة والكسرة على الياء^(١)، فحذفت بالتقاء ساكنين، فحذف الساكن الأول، وضُمَّ ما قبل الواو لتناسبها، إذ لو أُبقيت لتعسّر النطق بها، وبقي ما قبل الإعراب مكسورًا.

"وإن كان آخره مقصورًا حُذفت^(٢) الألف" لسكونها مع واو الجمع بعدها، "وبقي" بعد الحذف، "ما قبلها مفتوحًا" ولم يغير لتدل الفتحة على الألف، سواء كانت الفتحة منقلبة عن أصلي ك(مصطفى)، أو زائدة ك(حُبلى) مثل: مصطفون، وحُبَلون في حالة الرفع، "ومصطفين" وحبلين في حالة النصب والجر، فأصلهما مصطفيون ومصطفين، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا عند البصريين^(٣)، وأمّا الكوفيون^(٤) فيلحقون ذا الألف بالمنقوص، فيضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء.

"وشرطه" أي: الجمع الصحيح، "إن كان اسمًا" يحرز من الصفة مجردًا عن التاء لتدخل نحو: (ورقاء وسلمى) اسمي رجلين، فإنه يجمع بالواو والنون اتفاقًا، ويخرج نحو: طلحة وحمزة، فإنه يُجمع بالألف والتاء، وقد أجاز الكوفيون وابن كيسان^(٥) جمعه بالواو والنون، فيقال عندهم: طلحون، وهو مخالف للقياس والاستعمال، أمّا القياس فإن التاء لو ثبتت مع الواو والنون لاجتماعنا علامة تذكير وتأنيث، وإن حذفت - كما عملوه - حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه. وأمّا الاستعمال الوارد عن العرب فإن الوارد عندهم بالتاء، كقوله^(٦):

نَضَّ اللهُ أَعْظَمَهُ دَفَنُوهَا

بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ / [ب/١٥٦]

(١) استنقلت الكسرة على الياء في (قاضيين)؛ لاجتماع كسرتين ويائين.

(٢) في النسخة المخطوطة (حذف)، وما أثبتته من الكافية ينظر ص ١٧٤.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٤٣٩، والهمع ١/١٥٣. وكلا الرأيين في الارتشاف ٢/٥٧٩-٥٨٠.

(٥) ويجمع الكوفيون طلحة بسكون العين (طلحون)، وابن كيسان يفتح العين (طلحون)، ينظر المسألة (٤) في الإنصاف ١/٥٢.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠.

والبيت من شواهد المقتضب ٢/١٨٨، شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٧، برواية (رحم الله أعظما)، الإنصاف ١/٥٣.

شرح الرضي ٣/٤٤٠.

الشاهد في قوله: (الطلحات) حيث جمع (طلحة) على (طلحات)، خلافًا للكوفيين وابن كيسان.

فمذكر علم يعقل. وإن كان صفة فمذكر يعقل، وأن لا يكون أَفْعَلُ فَعْلَاءً مثل (أحمر حمراء)، ولا
 فعلان فعلى مثل (سكران) (سكرى).....

وإذا سمي بنحو: سعاد وهند مذكر علم، جُمع بالواو والنون، كما يجمع زيد بالألف والتاء إذا سمي به
 مؤنث "فمذكر علم" يحتز من نحو: رجل، "يعقل" من حيث مسماه لا من حيث لفظه، نحو: زيدون، وإنما
 اشترط ذلك لكون هذا الجمع أشرف الجموع؛ لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم العاقل أشرف من
 غيره، فأعطي الأشرف للأشرف، فإن فقد منه الكل كالعين، أو اثنان كالمرأة، أو واحد نحو: (أعوج) للفرس،
 لم يجمع هذا الجمع، وأراد بالمذكر ما يكون مجردًا عن التاء ملفوظة أو مقدرة؛ ليخرج عنه نحو: طلحة، "وإن
 كان صفة" من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول، "فمذكر يعقل" كما مر، وقد احتز من
 نحو: حائض^(١) وبابه، وأما نحو: قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿ قَالَتَا
 أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، و ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] فتشبيهاً بدوي العقل؛ لما كان
 المصدر صفة المجموعة من أفعال العلماء، "وأن لا يكون" الاسم الكائن صفة "أفعل فعلاء" أي مذكر غير
 مستوفٍ في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (أفعل) والمؤنث
 على صيغة (فعلاء)، "مثل: أحمر حمراء" للفرق بينه وبين أفعل التفضيل، ك(أفضلون)، ولم يعكس؛ لأن
 معنى الصفة في (أفعل) التفضيل كامل لدلالته على الزيادة^(٢) "ولا" يكون ذلك الاسم "فعالان فعلى"،
 أي: مذكر غير مستوفٍ في تلك الصيغة مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة (فعالان)، والمؤنث على
 صيغة (فعلى)، "ك" (سكران سكرى)، فلا يقال: سكرانون للفرق بينه وبين (فعالان فعلانة)، ك(ندمان
 وندمانة)^(٤) إذ جمعه بالواو والنون ك(ندمانون)^(٥) ولم يعكس؛ لأن ما في مؤنثه التاء هو الأصل، فأعطي

الواو والنون. وأجاز ابن/ كيسان^(٦): (أحمر وسكرانون). واستدل بقوله تعالى: ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾ [١٥٧/١] [الكهف: ١٠٣]،

(١) لأنه وصف خاص بالمؤنث، فلا يجوز جمعه جمع مذكر؛ لأنه لا يكون في المذكر.

(٢) الفوائد الضيائية ١٨٣/٢.

(٣) في الكافية (مثل) ينظر ص ١٧٥.

(٤) وهي لغة بني أسد، ينظر حاشية الصبان ٣٤١/٣.

(٥) إضافة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٣، والرضي ٤٤٣/٣.

ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل (جريح) و(صبور)، ولا بناء التانيث مثل (علامة).....

وقوله^(١):

[من الوافر]

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي زَرَارٍ خَلَاءِ لَ أَحْمَرَيْنِ وَأَسْوَدَيْنِ

وهو عند غيره ضرورة، وأما قول الأعشى^(٢):

[من الطويل]

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحْوَصَا

فيحتمل الوصفية والاسمية.

"ولامستويا فيه" أي: في هذه الصفة ودَّكر الضمير على تأويل الوصف، "المذكر"^(٣) والمؤنث

نحو^(٤): جريح وصبور فإنه لا يجمع جمع السلامة، لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء، إذ هو مختص بما بقي على أصله، أي وزنه الذي وضع عليه، فجريح بمعنى مجروح، وصبور بمعنى صابر، قد عُدلا عمّا وُضعا عليه، فيجمع ما كان على وزن (فعليل) بمعنى مفعول على (فعللى) ك(جرحى)، بإسكان العين، وقد شدَّ نحو: (قُتلى وأُسرى) بضم فاء الكلمة.

و(فَعول) بمعنى (فاعل)، ك(صبور) بمعنى صابر، يجمع على (صُبر)، ولم تجمع بالواو والنون؛ لأن مفردة متّحد في المذكر والمؤنث، فكذا جمعه؛ لثلا يكون للفرع وهو الجمع مزية على الأصل وهو الواحد، ولا يكون الاسم المذكر متلبسا " ببناء تانيث نحو: علامة ونسابة" أو ما دخلته التاء صار لفظه مؤنثا، والمقصود

(١) البيت للكُميت الأسدي في ذيل ديوانه، ينظر ٤٣٧، برواية: أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا

والبيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٠٧، وشرح الرضي ٣/٤٤٣، برواية: حلائل أسودينا وأحمرينا، وبنسبة في المقرب ٢/٥٠، برواية (وجدت نساء) والتبصرة والتذكرة ١/٦٧٢، وللحكيم الأعرور بن عياش الكلبي في الخزانة ١/١٧٨-١٧٩. الشاهد في قوله: (أحمرينا وأسودينا) حيث جمع الشاعر (أحمر وأسود) جمع المذكر السالم للضرورة الشعرية، مع كون مؤنثهما على وزن (فعلاء).

(٢) البيت للأعشى يهجو علقمة بن عاتلة. الديوان ١٤٩، (برواية عبد عمرو).

الحوص والأحوص: أولاد الأحوص بن جعفر.

والبيت من شواهد المفصل ص ١٩٥، برواية (عبد عمرو)، شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٨، والإقليد في شرح المفصل

١٠٨٦/٢، واللسان (حوص) ٤/٢٧١، برواية (عبد عمرو).

الشاهد في قوله: (الأحوص) حيث جمع (أحوص) على (حوص) فجمعه جمع الصفة كما تجمه قبل النقل، على حد أحمر وحمير.

(٣) كلمة (المذكر) غير موجودة في متن الكافية ينظر ص ١٧٥.

(٤) في الكافية (مثل) ينظر ص ١٧٥.

ويحذف نونه بالإضافة.....

تذكيره لفظاً ومعنى.

"ويحذف نونه للإضافة" أي: نون الجمع، والعلّة ما ذكر في المثنى^(١)، وقد تُحذف للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلّة، كقوله^(٢):

[من المنسرح]

الْحَافِظُ عَـ وَزَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَزَائِنَا وَكَفُ

[من الطويل]

وقوله^(٣):

وَلَسْنَا إِذَا تَأْبُونِ سَلْمًا بِمُدْعِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَّا إِنْ نُسَلِّمَ نُسَلِّمَ

وقيل لام ساكنة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٤) [الصفات: ٣٨]، ﴿وَأَعْلَمُوا

أَنَّكُمْ غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾^(٥) [التوبة: ٢] بنصب ما بعدها^(٦)، وقوله^(٧): [من الرمل]

وَمَسَامِيحٌ بِمَا ضُنَّ بِهِ حَابِسُوا الْأَنْفُسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَعِ / [ب/١٥٧]

(١) ينظر النص المحقق ص ٧٩.

(٢) نسبه سيبويه لرجل من الأنصار في الكتاب ١/١٨٦، برواية (نطف)، والمقتضب ٤/١٤٥، برواية (لطف)، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٥، ولسية شريح بن عمران من بني قريضة، ويقال إن الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي، وشرح الرضي ٣/٤٤٦. الشاهد في قوله: (الحافظو) حيث حُذفت نون الجمع للضرورة، وعملت.

(٣) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٧٥، التذييل والتكميل ١/٢٨٢، المساعد ١/٤٦، الدر المصون ١/٣٢٦.

الشاهد في قوله: (بمدعني) حيث حُذفت نون الجمع للضرورة.

(٤) قراء بعض الأعراب، المحتسب ٢/٨١، والمحرر الوجيز ٤/٤٧١.

(٥) الدر المصون ٣/٤٤١.

(٦) أي: بنصب (العذاب) و(لفظ الجلالة). ليعلم أن حذف النون من أجل التقاء الساكنين لا من أجل الإضافة وإلا كسر ما بعدها.

(٧) البيت لسويد بن أبي كاهل في المفضليات ١٩٤، برواية (حاسروا الأنفس).

الشاهد في قوله: (حابسوا) حيث حُذفت نون الجمع ونُصب ما بعدها للضرورة.

وقد شد نحو (سنين) و(أرضين).

وقوله^(١) :

[من الرجز]

وَخَاتِيمِ الطَّائِي وَهَابِ الْمِي

وقد شدّ نحو: سنين "بكسر السين جمع (سنة)"، "وأرضين" بفتح الراء، وقد جاء إسكانها؛ لأنه خلاف القياس، إذ مفردة مؤنث بالتاء، فحقّه أن يجمع جمع المؤنث لها، لكنهم لما حذفوا تاءه الظاهرة^(٢) والمقدّرة^(٣) نسيًا جمعه بالواو والنون، ومثله: (ثيون)^(٤) و(قلون)^(٥) إذ الأصل: (ثُبُوةٌ وقُلُوةٌ)، فقلبت الواو ألفا وحذفت التاء منها كحذفها من (سنة) وجمع بالواو والنون.

وأما (إِحْرُونَ)^(٦) وإِوَزُونَ^(٧) فالواو والنون تجبر ما نالهما من النقصان بالإدغام. وقد يجعل النون معتقب الإعراب في ما جاء على خلاف القياس، فتلزمه الياء تنبيهًا على مخالفة القياس، ويُرفع بضمّ النون، فيقال: (أتت عليه سنين) قال الشاعر^(٨) :

[من الوافر]

وَإِنَّ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ وَنَحْنُ لَكُهُ بَيْنِي

[من الوافر]

وتنصب بفتحها نحو: أقمت عنده سنين كثيرة، وأنشد الكسائي^(٩) :

(١) سبق تخريجه ينظر باب العدد ص ٥٧، وحذف النون من (المئين) ضرورة.

(٢) في (سنة).

(٣) في (أرض).

(٤) ثيون: ثيون وثيون جمع ثبة: وهي العصبه من الفرسان. اللسان (ثبا) ٩/٣.

(٥) قلون: قُلُون وقلون جمع قالي والقالي: الذي يلعب فيضرب القلّة بالمقلّي. اللسان (قلا) ١٢/١٨٤.

(٦) جمع حرّة، وهي أرض ذات حجارة سود تحرات كأنها أحرقت بالنار. والحرّة من الأرضين: الصلبة الغليظة. اللسان (حرر)

٨٠/٤.

(٧) إوَزُونَ: جمع الإوَزَة والإوَزُ البط. اللسان (أوز) ١/١٩١.

(٨) سبق تخريجه ص ٨٤-٨٥.

(٩) وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٧١، وفي الهمع ١/١٥٦.

الشاهد في قوله: (سنيينا) حيث أعرب الجمع و وقع الإعراب على النون فتحرك بالفتح للنصب.

ألم نَسِقِ الْحَجَّيْجَ سَلِي مَعْدًا سَنِينًا مَا تُعَدُّ لَهَا جَسَابَا

[من الوافر]

وتجر بكسرها، كقوله^(١):

وَمَآذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْعَابِينَ

(١) سبق تخريجه، ص ٨٥.

[[جمع المؤنث السالم]]

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء. وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكّره جُمع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجردًا عن تاء التأنيث ك(حائض)، وآلا جُمع مطلقًا.

جمع "المؤنث"^(١) الصحيح السالم "ما لحق آخره أي: آخر مفردة"ألف وتاء، وشرطه"أي: شرط الجمع الصحيح المؤنث، "إن كان صفة وله مذكر أن يكون مذكّره جُمع بالواو والنون"ك(مسلمة ومضروبة، وحسنة وفُضلى، تقول في جمعها: (مسلمات، ومضروبات، وحسنات، وفُضليات)، لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل لو جمع الجمع الصحيح، وخرج بقوله: "جمع بالواو والنون"نحو: حمراء وسُكّرى، فإنه وإن كان له مذكّر فلم يجمع بالواو والنون، / وأما(الخضروات)في قوله صلى الله عليه وآله: "[ليس]^(٢) في [١٥٨/١] الخضروات صدقة"فإنه قد جمع بالتاء، ولم يجمع مذكّره وهو(أخضر)بالواو والنون، لغلبة الاسمية، فالتحق بالأسماء وخرج عن الوصف، فأجري عليه حكم الأسماء، "وإن لم يكن له مذكّر، فأن لا يكون مجردًا من التاء"^(٣) ك(حائض)لأن المجرد مفردة عن تاء التأنيث تجمع على (حَيْض)، وذلك حيث لم يعتبر الحدوث، فأما لو اعتبر الحدوث قبل مفردة:(حائضة)وجمعه(حائضات).

"وإن لم يكن صفة بل كان اسمًا، "جُمع"هذا الجمع"مطلقًا"من غير اعتبار شرط، مثل:(طلّحات، وزينبات)في (طلحة وزينب)، ويفتح عينه في الجمع الصحيح، إذا كان فاؤه مفتوحة، نحو: حمّرات، وجاز الفتح والكسر إن كانت فاؤه مكسورة، نحو: سِدرات، وجاز الفتح والضم إن كانت فاؤه مضمومة ك(غُرّفات)، فما كان منه على وزن (فَعْل)، ك(وَعْد)، و(فَعْلَة)، ك(جَفْنَة)، فإن كانت صفة ك(صَعْبَة)، أو مضاعفًا ك(مَدَّة)، أو معتلّ العين ك(جَوْزَة وَيَيْضَة)وجب إسكانه في الجميع بالألف والتاء، فيقال:(صَعْبَات وجَوَزَات وَيَيْضَات)، وهذيل تفتح العين المعتلة، نحو:(جَوَزَات وَيَيْضَات)، قال شاعرهم^(٤): [من الطويل]

(١) هذا باب جمع المؤنث السالم، جاء في منتصف اللوحة رقم(١٥٨/١).

(٢) أثبتّها من متن الحديث النبوي، ينظر سنن الترمذي ٧٤/٢-٧٥ برواية(أن ليس)، وسبل السلام ٥٩٦/٢.

(٣) في الكافية(عن تاء التأنيث) ينظر ص ١٧٦.

(٤) البيت لأحد الهذليين في الدرر ٨٦/١.

البيت بلا نسبة في المنتصف ٣٤٣/١، برواية(أبو)، وأسرار العربية ص ٣٠٨، شرح الرضي ٤٦٣/٣، ونسبه الزمخشري إلى رجل من بني هذيل في المفصل ص ١٩١.

الشاهد في قوله:(بيضات) حيث فتح العين فيها على لغة هذيل، والقياس التسكين في المعتل.

أَخُو بَيْضَاتٍ زَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ زَيْدٌ بِمَسْحِ الْمِنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه، ك(تَمَرَاتٍ وَجُجَعَاتٍ) جمع (جُجَعَة) وهي بيت السهام.
 والتزم الفتح في (جَلَبَاتٍ)^(١) جمع (جَلْبَة)، و(زَيْعَاتٍ) جمع (زَيْعَة)^(٢)؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان وُصف
 بهما، كما قالوا: (امرأة كَلْبَاتٍ)، جمع (امرأة كَلْبَة)، وحكم المؤنث ما لا تاء فيه، كالذي فيه التاء، قالوا في
 جمع (أهل وأرض)، (أَهْلَاتٍ وَأَرْضَاتٍ)، قال الشاعر^(٣):

فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْزِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَذْبَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا

وقالوا (عُرْسَاتٌ وَعَيْرَاتٌ) في جمع (عُرْسٍ وَعَيْرٍ)، قال الكمي^(٤):

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤْدِدِ الْعِدِّ دِ الْيَهُمِ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

(١) لَجْبَة: اللجبة الشاة المؤلّية اللبن. اللسان (لجب) ١٧٠/١٣. يجوز فتح الجيم وسكونها، وجمعها على الفتح لا شدود فيه.
 (٢) زَيْعَة وزَيْعَة: أي مربع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير، اللسان (ربع) ٨٦/٦.
 (٣) البيت للمخيل السعدي في اللسان مادة (أهل) ١٨٥/١.
 وهو من شواهد الكتاب ٦٠٠/٣، أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٣/٣، وشرح الرضي ٤٦٢/٣.
 وورد في النسخة المخطوطة وضع العجز مكان الصدر، والصواب ما أثبتته
 والشاهد في قوله: (أهلات) حيث جمع (أهل) بالألف والتاء؛ لأنه مؤنث مجازي.
 (٤) البيت للكمي بن زيد الأسدي، ينظر ديوانه ص ٣٩٠.
 عيرات: العير السيد والملك، وعير القوم سيدهم. الأعكام: الأحمال.
 المفصل ص ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٤/٣،
 الشاهد في قوله: (عيرات) حيث جمع الشاعر (عير) على القياس؛ لأن المؤنث المعتل العين الذي لا تاء فيه تحرك عينه بالفتح عند
 الجمع.

تَنْمِيَةٌ

قال الرضي: ^(١) "وقوله: "مطلقاً" ليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بـ"اء" مقدّرة كـ(نار وشمس) ونحوهما من الأسماء التي تأتيها غير حقيقي، لا يطرد فيها بالألف والتاء، بل هو فيهما مسموع، كـ(السموات، والكائنات) وذلك لخفاء هذا التانيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة".

[ب/١٥٨]

(١) ينظر شرح الرضي ٤٥٦/٣.

[جمع التكسير]

جمع التكسير: ما تغيّر بناء واحده ك(رجال) و(أفراس).....

"جمع التكسير: ما تغيّر^(١)" أي: جمع تغيّر، "بناء واحده" من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه؛ كما هو المتبادر؛ فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيّر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به، وأيضا المتبادر من تغيّره، تغيّر يكون لحصول الجمعية، فلا ينقض أيضا بمثل (مصطفون) فإن تغيّر الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية.

وأما التغيّر المذكور في تعريف الجمع مطلقا؛ فهو أعم من أن يكون من حيث ذات الواحد أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة، كما يدل عليه (ما) الإبهامية المفيدة للعموم في قوله: (بتغيّر ما) سواء كان ذلك التغيّر حقيقيا^(٢) على وزن (فعال)، "ك(رجال)" و(جمال ورباع^(٣) وحقاق^(٤) ورياء وقِداح^(٥) وسباع)، و(أفعال)، ك(آبال "وأفراس" وهو أعمها، و(فُعول)، ك(فُلوس وئُور) في (فُلُس وئُور) و(فُعُلان) ك(رئُلان وصنُوان)، في (رئُل) وهو فراخ النعام، وصنُو وهو طير يصيد الحوت.

ويُسمى ما خرج من النخل مثنى أو مجموع صنُوان، و(فُعُلان) ك(بُطنان وذُؤبان) جمع (بطن وذئب)، "وأفُعُل"، ك(أفُلس) و(أضُلع)، جمع (فُلُس) و(ضُلع)، و(فُعُلة) نحو: (غِرْدَة^(٦) وقرْدَة) جمع (غِرْد وقرْد) [أو اعتباريا على وزن]^(٧) (فُعُل) ك(سُفُف وُقُلُك) جمع، و(فُعُلة) ك(جِرْدَة) جمع (جار) و(فُعُل) ك(ئُور) جمع (ئُور)، وقد جاء (حِجَلِي^(٨)) جمع (حِجَل)، قال عبد الله بن الحجاج^(٩): [من الكامل]

(١) جاء هذا العنوان في بداية اللوحة رقم (١٥٩/أ).

(٢) الفوائد الضيائية ١٨٦/٢

(٣) رباع: جمع رُبُع وهو ما وُلد من الإبل في الربيع، وقيل: ما وُلد في أوّل النَّتاج، اللسان (ربيع) ٨٦/٦.

(٤) حِقاق: جمع حِقٌّ والحِقُّ من أولاد الأبل الذي بلغ أن يُركب ويُحمل عليه، اللسان (حِقق) ١٧٨/٤-١٧٩.

(٥) قِداح: جمع قِدْح، والقِدْح قِدْح السهم، اللسان (قِدح) ٣٣/١٢.

(٦) غِرْدَة: جمع غِرْدٌ وقرْدٌ، وهو ضرب من الكمأة، وقيل: هي الصغار منها، وقيل: هي الرديئة منها، اللسان (غرد) ٢٩/١١.

(٧) زيادة من الفوائد الضيائية ١٨٦/٢؛ لأنه لما قال: "سواء كان..." اقتضى ذكر المساوي الآخر.

(٨) حِجَلِي: جمع حِجَل وهو القَبَج. اللسان (حجل) ٤٤/٤.

(٩) عبد الله بن الحجاج النعلبي، المرجع السابق مادة (حجل) ٤٤/٤.

الشربة: موضع.

وهو من شواهد المفصل ١٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٦٤. وشرح المفصل ٢٤٣/٣، وفي المخصص السفر السادس عشر

باب (ما جاء على فُعُلي) ٦١/٥، وفي اللسان مادة (حجل).

الشاهد في قوله: (حجلى) حيث جمع (حجل) على (حجلى).

جمع القلة: أفعال وأفعال وفعل،.....

فَارْحَمَ أَصْـبِيْبِيَّ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ جِحْلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقَمْعُ

أمثلة ما لحق مفرده التاء، (فَعَال) ك(فَصَاعٌ^(١) وِلْقَاحٌ^(٢))، جمع (فَصْعَة وِلْقَاحَة)، وقد جمعت على

(لِقَاح)، و(فُعُول) ك(جُحُورٌ وِبُدُور) جمع (جُحْرٌ وِبُدْرٌ)، وقد جمعت على بُدْرٌ، و(أَفْعَل) ك(أَنْعَمٌ وَأَنْوَقٌ) جمع

(نَعْمَة وِنَاقَة)، و(فُعَل) ك(تَبَيَّرٌ وِمَعَدٌ) جمع (تَوَرَّةٌ وِمَعِدَة)، و(فُعَلٌ) ك(بُرُقٌ^(٣) وِتَّمَمٌ^(٤)) جمع (بُرُقَة

وِتَّمَمَة) و(فُعَل) ك(بُدُنٌ) جمع (بَدَنَة).

وأوزان الصفة (أفعال) ك(أَشْيَاحٌ) و(أَنْقَاضٌ)^(٥) / جمع (شَيْخٌ وِنَقِضٌ) و(أَفْعَل) ك(أَعْبَدٌ وَأَجْلَفٌ^(٦)) جمع (عَبَدٌ

وَجَلْفٌ)، و(وفعال) ك(صِعَابٌ وِنِحْشَانٌ) جمع (صَعْبٌ وِنِحْشَانٌ) وجاء في وَجَعٌ (وَجَاعًا وِوَجَاعِي^(٧))، ك

(حَبَاطِي^(٨) وِحَدَارِي^(٩))، وفعلان ك (ضَيْفَانٌ وِوَعْدَانٌ^(١٠)) جمع ضيف ووعد، وفعول ك (كُهُولٌ) جمع

كَهْلٌ، وِفَعْلَة ك(رِطْلَة)^(١١) جمع (رِطْلٌ) وِفَعْلَة ك(شَيْخَة) جمع شيخ، وِفُعْل ك(وُزْدٌ) جمع وُزْدٌ، وهو الفرس بين

الأشقر والكميت، وِفُعْل ك(نُصْفٌ)، أي المرأة بين الشابة والمسنّة، وِفُعْل ك(نُحْشَنٌ) وهو خلاف اللين،

وجاء في سَمَحٌ مفتوح السين (سُمَحٌ وِسُمَحَاءٌ) بضمها.

و"جمع القلة" ما كان على وزن "أفعل" ك(أَرْجُلٌ وَأَرْمَنٌ)، وأفعال^(١٢) ك(أَجْمَالٌ وَأَعْنَاقٌ وِأَرْكَانٌ)

"وأفعلَة" ك(أَرْمَنَة وِأَحْمَرَة وِأَعْمِدَة) "وِفَعْلَة" ك(شَيْخَة وِصَبِيَّة وِعِلْمَة).

(١) قِصَاعٌ: جمع قِصْعَة، والقِصْعَة الضَّخْمَة تُشْبِع العشرة. اللسان (قصع) ١٢٢/١٢٢.

(٢) لِقَاحٌ: الناقَة من حين يَسْتَمُنُ سَنَامٌ ولدها لا يزال ذلك اسمها حتى يمضي لها سبعة أشهر ويُفْصَل ولدها وذلك عند طلوع سَهْلِيل

والجمع لِقَاحٌ وِلْقَاحٌ. اللسان (لقح) ١٣/٢٢٠. اللقحة، الناقَة ذات اللبن.

(٣) البُرُقَة وِالبُرْقَاء أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل وجمعها بُرُقٌ وِبُرَاقٌ. اللسان مادة (برق) ٢/٦٧.

(٤) أصل التُّخْمَة وِخَمَة فحُوِّلَت الواو تاء كما قالوا ثِقَاءَة وأصلها وِقَاءَة وِتَوَلَّج وأصله وَوَلَّج. اللسان مادة (وخم) ١٥/١٧٥.

(٥) أنقاض جمع نقض وِالتَّقْضُ: ما تقضت. اللسان (نقض) ١٤/٣٣٩.

(٦) أَجْلَفٌ: جمع جَلْفٌ وهو الجافي في خَلْقِه وِخَلْفِه. اللسان (جلف) ٣/١٨٠.

(٧) جاء في النسخة المخطوطة (وجاع).

(٨) حِبَاطِيٌّ: من الحَبِيطِ: وجمع يأخذ البعير في بطنه من كلال يستوبله. اللسان (حبط) ٤/١٧.

(٩) حَدَارِيٌّ: جمع حَادِرٌ وِحَادِرٌ: متأهب مُعِدٌّ كأنه يحذر أن يفاجأ. اللسان (حذر) ٤/٦٤.

(١٠) وِعْدَانٌ: جمع وِغْدٌ وِوَعْدٌ: الخفيف الأحمق الضعيف العقل. اللسان (وعد) ١٥/٢٤٦.

(١١) رِطْلَة: أنثى رِطْلٌ وهو الكبير الضعيف وكذلك هو من الخيل. اللسان (رطل) ٦/١٧٠.

(١٢) جاء في النسخة المخطوطة (فعال)، وهو تحريف.

والصحيح. وما عدا ذلك جمع كثرة.

والصحيح وهو جمعا السلامة ويُسمى الجمع على حدّ التثنية؛ لمشابهته المثنى في سلامة الواحد، وقد

قال النابغة لحسان حين أنشده قوله^(١): [من الطويل]

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْتَيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ بَجْدَةٍ دَمًا
قللت جفانك وسيوفك.

قال الرضي^(٢): "قال ابن خروف^(٣): وجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما. واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة، لغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها منها على سائر الجموع إن وجدت".

وقد جمعها الشاعر في قوله: [من الطويل]

أَلَا إِنَّ أَفْعَالًا مَثَلًا وَأَفْعُلًا وَفِعْلَةً لِلْجَمْعِ الْقَلِيلِ وَأَفْعَالَهُ
كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ، وَقُلْسٍ وَأَقْلَسٍ وَفِتْيَةٍ صِدْقٍ وَالْقَذَالِ وَأَقْدَالَهُ
وَمَنْ جَمَعَهُ الْجَمْعَ الْمَصْحُوحَ كُلَّهُ كَرَبْدُونَ وَالْهِنْدَاتُ نَحْوُكَ مُقْبِلَهُ

وما عدا [ذلك]^(٤) من الأوزان، والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له.

فإن لم يأتِ للاسم إلا بناء جمع القلة، ك(أَرْجُل) في الرجل، و(أَذْرَع) في الذراع، فهو إذاً مشترك بين القلة والكثرة.

" وكذا إن لم يأتِ للاسم إلا بناء جمع الكثرة ك(رجال) في رَجُل، وكذا كل جمع تكسير للرباعي على الأصل، حروفه نحو: (جعافر)، وكذا ما لا يجمع إلا جمعه، ك(أَجَادِل ومصانع)، وقد يستعار أحدهما

للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع وجود (أقراء)^(٥).

(١) حسان بن ثابت. في ديوانه ٣٥/١.

والبيت من شواهد الكتاب ٥٧٨/٣، و التكملة ٤٢٤، و شرح الرضي ٤٦٧/٣، و الكلبيات ص ٣٣٤.

الشاهد في قوله: (الجفَنَات) حيث جمع (جفنة) على جمع قلة (جفنات)، ومراده جمع الكثرة.

(٢) شرح الرضي ٤٦٧/٣-٤٦٨.

(٣) المرجع السابق ٤٦٧/٣.

(٤) إضافة يقتضيهما السياق، ينظر الكافية ص ١٧٧.

(٥) شرح الرضي ٤٦٨/٣.

المصدر

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثلاثي سماع.....

"المصدر اسم الحدث" ويعني/بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه ك(الضرب والصوت)، أو [ب/١٥٩] لا [يصدر]^(١) ك(الطول والقصر).

"الجاري على الفعل" [و] ^(٢) الجري في كلامهم مشترك بين أشياء، فهو هنا بمعنى الأصل، وفي اسم الفعل بمعنى الموازنة في الحركات والسكنات، وكون المصدر أصل للفعل: مذهب البصريين، وعند الكوفيين ^(٣) أن المصدر مشتق من الفعل، واستدلوا بالعمل فيه، قالوا: "ولا بد من وجود العامل قبل المعمول" ^(٤)، وقال البصريون: "بل كل فرع يؤخذ من أصل ويُصاغ منه، فينبغي أن يكون في الفرع ما في الأصل مع زيادة وهي الغرض من الصوغ، فالفعل فيه ما في المصدر مع زيادة أحد الأزمنة" ^(٥). وسيبويه يسمي المصدر فعلاً وحيداً ^(٦)، فإذا انتصب بفعله أو بمعناه سمي مطلقاً كما مر ^(٧).

"وهو في الثلاثي سماع" يرتقي كما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بناء: فعل على وزن (شُعِلَ) وقَتَلَ وفَسَّقَ)، وفعل على وزن (كُدِّرَ ورَجِمَ ونَشِدَ)، وفعل على وزن (بُشِرَ ودَعِيَ ودُكِرَ)، وعلان على وزن (عُفِرَانَ ولَيَانَ ^(٨) وجرَمَانَ)، ومفتوح العين ك(نَزَوَانَ ^(٩))، وفعل على وزن (طَلَبَ، وكَرِبَ وصِغَرَ)، وفعلة على وزن (عَلَبَ وسَرِقَ)، وفعال على وزن (سُؤَالَ وذَهَابَ وكتابَ)، وفعالة على وزن (زَهَادَةَ وِدْرَايَةَ)، وفعال على وزن (دُحُولَ وقَبُولَ)، وفعيل ك(وَجِيفَ ^(١٠))، وفُعولة ك(صُعُوبَةَ)، ومُفَعَّل ك(مِسْعَةَ)، ومَفْعَلَة ك(مَحْمَدَةَ)، ومَفْعَل على وزن (مَدخَلَ) قياساً، إلا في (مَرَجَع ومَصِير) فتكسر العين.

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) إيضاح الزجاجي ص ٥٦.

(٤) الإنصاف ٢٠٦/١، والرضي ٤٦٩/٣.

(٥) الإنصاف ٢٠٨/٢، والرضي ٤٧٠/٣.

(٦) الكتاب ٣٤/١.

(٧) ينظر القسم الأول من المخطوط باب المنصوبات ص ١٣٨.

(٨) لِيَانَ: بالفتح المصدر من اللين، وهو في لِيَانَ من العيش أي في رخاء ولعيم وخَفُض. اللسان (لين) ٢٦٩/١٣.

(٩) نَزَوَانَ: الوَثْب إلى فوق. اللسان (نزا) ٢٣٩/١٤.

(١٠) وِجِيف: ضرب من السَّير السريع. اللسان (وجف) ١٥٩/١٥.

وقد يرُدُّ المصدر على وزن اسم الفاعل نحو: قمت قائمًا، قال الشاعر^(١): [من الطويل]

عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِي

وقوله:^(٢) [من الوافر]

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِنْ طَالَ شَافٍ

ومن فاضلة وعافية وكاذبة ودائمة.

واسم المفعول ك(المقتول والمكسور)/ونحوهما، ولم يُثبت سيبويه الواردة على وزن مفعول^(٣)، وقد [١٦٠/أ]

جاء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] ومنه المصباح والمُتمسى، كقول أمية

بن [أبي] الصلت^(٤): [من البسيط]

الحمد لله مُسَانَا وَمُصْبَحْنَا بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا رِي وَمَسَانَا

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٢/٢، برواية (على قسم لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في سوء كلام).

الكتاب ٣٤٦/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، شرح المفصل ٦١/٤، وشرح الشافية للرضي ١٧٧/١.

الشاهد في قوله: (خارجا) حيث جاء المصدر على وزن اسم الفاعل، وهي عند سيبويه مصدر حذف عامله.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٤٢. برواية (وليس لحبها إذ طال)

المفصل ص ٢٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٤، شرح الشافية للرضي ١٧٦/١، الخزائن ٤٣٩/٤.

الشاهد في قوله: (كاف) حيث جاء المصدر اسم فاعل.

(٣) الكتاب ٩٥/٤.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١٣٤.

والبيت بنسبة في الكتاب ٩٥/٤، وإصلاح المنطق ص ١٦٦، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٩٢/٢، وبلا نسبة في شرح أبيات

سيبويه للنحاس ص ٢٥٠.

الشاهد في قوله: (مُسانَا وَمُصْبَحْنَا) حيث جاء المصدر على وزن اسم المفعول للزمان والمكان، فأزاد الحمد لله في وقت إصباحنا

وفي وقت إمساننا.

والمجرب كقوله^(١):

[من الطويل]

وقد ذقتمونا مرةً بعد مرةٍ وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرَبِ

والمقاتل، قال الشاعر^(٢):

[من الطويل]

أَقَاتِرِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَجُجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمُكَيِّسُ

والموقى كما في قوله^(٣):

[من الرجز]

يَارِبُّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسَيْتُ فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَنْسَوْتُ
يَارِبُّ اغْفِرْ لِي وَإِنْ جَنَيْتُ^(٤) إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلَ مَا وَوَيْتُ

ويقال ما فيه متحامل، أي احتمال، وكذا مُصْلُصِلٌ وخرج في قوله^(٥):

كَأَنَّ صَوْتِ الصَّنَجِ^(٦) فِي مُصْلُصِلِهِ

(١) البيت لرجل من بني مازن، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٤.

والبيت بلا نسبة في المفصل ص ٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٤، والأشموني ٢٣٨/٢. الشاهد في قوله: (المجرب) حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي (التجربة).

(٢) البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص ١٣٢.

الكتاب ٩٦/٤، شرح أبيات سيويه للسيرافي ٣٨٩/٢، الخصائص ٣١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٤.

الشاهد في قوله: (المقاتل) حيث جاء المصدر (القتال) على وزن اسم المفعول.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ص ٢٥. وورد البيت الثاني بقوله: إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلَ مَا وَقَيْتُ أَلْقَدِي مِنْ خَوْفِ مَا خَشِيْتُ.

وهو بنسبة في الكتاب ٩٦-٩٧، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ٣٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٤، وبلا نسبة في المفصل ص ٢٢١، وغيرها.

الشاهد في قوله: (الموقى) حيث جاء المصدر (توقية) على وزن اسم المفعول.

(٤) لم أجد هذا الشطر في ديوان رؤية.

(٥) لم أهدد لقائله.

الصنج: آلة. مصلصله: صوت اللجام.

وهو من شواهد الخصائص ٣١٣/١، المنصف ٢٧/٢، والمفصل ص ٢٢٢، وشرح ابن يعيش ٦٦/٤، واللسان (صلل) ٢٧٢/٨.

الشاهد في قوله: (مصلصله) حيث جاء المصدر (يُفْعَلُّ) على وزن اسم المفعول.

(٦) جاء في نسخة المخطوط (الصيح)، وأرجح الصنج، لأنه آلة تتخذ من نحاس، وهما صنجان يُضْرَبُ بأحدهما الآخر. وهذه

ومن غيره قياس مثل: أَخْرَجَ إِخْرَاجًا وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا

أي: صلصاله.

"وفي^(١) غيره" أي ومن غير الثلاثي المجرد، يعني الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، و المزيد فيه "قياس" يجري في أكثره على سَنَن واحد، فالرباعي كـ "أَخْرَجَ إِخْرَاجًا وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا" ونحوه: وتقول في

مضاعف العين (تَفْعِيلاً) وجاء (فِعْلاً) قال تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بِتَايِينِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]

وفي فاعل مفاعلة، وجاء فيعال، فيقال: مقاتلة وقتيالا، وفي تفعل نحو: تَمَلَّقَ تِمْلَاق، قال الشاعر^(٢):

[من الطويل]

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فُحِبُّ عِلَاقَةٌ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

وجاء فَعَّلَل كـ (دَخَّرَجَ) على دَخَّرَجَةٍ وَدِخْرَاجٍ، قال رؤبة^(٣):

[من الرجز]

سَرْهَفْتُهُ أَيْمًا سِرْهَافٍ

=الكلمة هي المناسبة لمعنى البيت.

(١) في الكافية (ومن)، ينظر ص ١٧٨.

(٢) هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي ينظر مجالس ثعلب القسم الأول/٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤.

والبيت من شواهد المفصل ص ٢١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤، لسان العرب مادة (تملق) ١٢٤/١٤.

الشاهد في قوله: (تملاق) حيث جاء مصدرا على وزن (تفعّل) للفعل (تملق).

(٣) لم أقع عليه في ديوان رؤبة، وإنما هو للعجاج في ديوانه ص ١١١، برواية (سرعهته ماشئت من سرعاف).

سرهفت الرجل أحسنت غداءه. وكذلك سرعفته.

المقتضب ٩٥/٢، والخصائص ٢٠١ / ٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٤. والجميع برواية سرعفته ماشئت من سرعاف،

والأشباه والنظائر ١٢٣/١.

الشاهد في قوله: (سرعاف) حيث جاء مصدر (يَفْعَلَل) على فِعْلَال.

ويعمل عمل فعله ماضيًا وغيره إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا. ولا يتقدّم معموله عليه، ولا يضمّر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.....

ويعمل عمل فعله "أي: المشتق منه حال كونه، "ماضيًا وغيره" من الحال والاستقبال، نحو: (أعجبتني ضربتُك زيدًا أمس) و(إكرامُ عمرو أخاه غدًا أو الآن)، وعمله لمناسبة الاشتقاق بينهما، لا لكون مشابته بالفعل أقوى من اسم الفاعل والمفعول؛ لعدم الإضمار فيه، وجواز حذف الفاعل لأنه لما كان يطلب الفاعل والمفعول بنفسه عقلاً، أغنى عن الفعل، فأعمل عمله فيهما، وإن لم يكن لازماً كلزوم اسم الفاعل/ والمفعول، فلو لزم ذكر المسند بعده، ودلّ على أحد الأزمنة الثلاثة لصار اشتقاق الفعل منه عبثاً لما تقدّم من أنه لا بدّ في المشتق من فائدة زائدة على ما في المشتق منه، "إذا لم يكن مفعولًا مطلقًا"، يعني إن عمِل المصدر عمِل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون مفعولًا مطلقًا؛ لأن المصدر إنما يعمل حيث يُقدَّر بأن والفعل، ولا يصح تقديره حيث كان مفعولًا مطلقًا.

"ولا يتقدّم معموله عليه" فلا يُقال: أعجبتني زيدًا ضربتُ؛ لأن المصدر العامل مؤول بأن المصدرية والفعل فهو في معنى، أعجبتني أن ضربتُ زيدًا.

فالحرف المصدرية موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف، ومعمول الصلّة لا يتقدّم على الموصول كما مرّ.

قال الرضي^(١): "وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولهم: "اللهم

ارزقني من عدوك البراءة" و"إليك الفرار"، قال تعالى ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢] ، ﴿فَلَمَّا بَلَغَ

مَعَهُ السَّعَى﴾ [الصفات: ١٠٢] ، "ولا يضمّر فيه" إذ لو جاز الإضمار لأضمّر في المثني والمجموع

[قياساً على الواحد]^(٢)، ولزم تثنية المصدر وجمعه، وكل منهما غير مستقيم بخلاف اسم الفاعل لاتحاد

مدلوله وفعله، "ولا يلزم ذكر الفاعل" سواء أكان مفرداً أم^(٣) مضافاً كما لزم في الفعل؛ لأنه هناك أحد

جزئي الجملة، وليس كذلك هنا، واستغنى عنه، وقيل: أعجبتني ضربتُ زيدًا، قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ

ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ بَيْمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥] وقال الفراء^(٤): "لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون؛

(١) شرح الرضي ٣/٤٧٥.

(٢) ينظر الفوائد الضيائية ١٩١/٢

(٣) عبر الشارح ب(أو)، والأكثر في مثل هذا (أم).

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٤.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول. وإعماله باللام قليل.....

[من الكامل]

لأنه لم يسمع وهو منقوض بقوله^(١):

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ قَدْ كَفَّرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا

رفع (أباؤها) بـ (كفرت)، أي: لبست الدروع، ورفع (أبناؤها) بـ (تشاجر) وهو يحتمل أن يكون (أباؤها)

مثل (أبناؤها). ويؤيده، قوله^(٢):

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا وَأَسْتَجْهَلَتْ حُلْمَ أَوْهٍ سَفَهَاؤُهَا

أي: مثل سفهائها.

"ويجوز إضافته إلى الفاعل" وهو الأكثر؛ لأنه محله الذي يقوم به، مع أن إعماله منوّنًا، ولأنه حينئذٍ أقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]^(٣)، وقال الرضي^(٤) ما معناه: بل إعمال المضاف إلى الفاعل أولى لكونه أحقّ بالإضافة، ولكونه محل الفعل الذي يقوم به.

"وقد يضاف إلى المفعول" سواء كان مفعولاً به، أو فيه أوله، على قلة بالنسبة إلى إضافته إلى الفاعل، نحو: (ضرب اللص الجلاذ)، و(ضرب يوم الجمعة)، و(ضرب التأديب)، وذلك بشرط القرينة على كونه مفعولاً، إما مجيء تابع له منصوب، حملاً على المحل، نحو: أعجبتني ضرب زيد الكرم، أو مجيء الفاعل

(١) البيت للفرزدق في التهذيب مادة (كفر) ٢٠١/١٠، ولم أقع عليه في ديوانه.

المساعد ٢٣٢/٢، واللسان مادة (كفر) ٨٦/١٣، برواية (بينها).

الشاهد في قوله: (أباؤها أبناؤها) حيث رفع أبائها بكفرت، ورفع أبناؤها بتشاجر.

(٢) البيت للفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه ونسب للفرزدق في لسان العرب مادة (كفر) ٨٦/١٣.

وهو من شواهد المساعد ٢٣٢/٢.

(٣) وأيضاً في سورة الحج آية ٤٠.

(٤) "بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن كالجزم من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشد شيهاً

بالفعل. "شرح الكافية للرضي ٤٧٧/٣،

بعده صريحا كقوله^(١):

[من الطويل]

أَمِنْ رَنْعِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصْرِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

أو بقرينة معنوية، نحو: أعجبتني أكل الخبز، أي: أن أكل الخبز، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده رفعا ونصبًا، مثل: عجبت من ضرب اليوم زيد عمرًا، وإعماله باللام قليل؛ لتعذر دخولها على ما يقدر معه من الحرف المصدرى، ولتعذر إضافته إلى الفاعل معها، وقد جاء إعماله معها في الظرف في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة حياتي والعامل الصلاة والزكاة، وهما مصدران.

وعند سيبويه^(٢) والخليل^(٣) يعمل باللام مطلقًا، وعليه قوله^(٤):

[من المتقارب]

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاجِحِي الْأَجَلَ [ب/١٦١]

وقوله^(٥):

[من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَزْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

(١) البيت للحطيفة في ديوانه ص ٨١. أمِنْ رَنْعِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصْرِيفُ

وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠، و شرح المفصل ٧٨/٤، و شرح التسهيل ٤٤٥/٢، والخزانة ١٢١/٨. والجميع برواية الديوان، وغيرها.

الشاهد في قوله: (رسم دار) حيث أضيف المصدر إلى مفعوله، و(مربع) فاعله.

(٢) الكتاب ١/١٩٢.

(٣) الرضي ٣/٤٧٨.

(٤) والبيت من الأبيات الخمسين التي لم يعرفوا لها قائلًا. انظر تاريخ نشأة النحو ص ٧٣.

وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٢، و شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٨٠، و شرح التسهيل ٤٤٤/٢، شرح الرضي ٣/٤٧٨. الشاهد في قوله: (النكايه أعداءه): حيث نصب المصدر المقترن ب(أل) وهو قوله (النكايه) مفعولا به، وهو قوله: (أعداءه)

(٥) البيت للمرار الأسدي في الكتاب ١/١٩٢.

الكتاب ١/١٩٢-١٩٣، برواية (لحقت فلم)، والمقتضب ١/١٤، برواية (لحقت)، اللمع ص ٣٠٦، شر الكافية للرضي ٣/٤٧٩.

الشاهد في قوله: (عن الضرب مسمعا) حيث عمل المصدر المحلى بال (الضرب) عمل الفعل فنصب مفعولا به (مسمعا).

وقول الآخر^(١):

[من الطويل]

فَأَنْكَ وَالتَّأْيِينُ عُرْوَةٌ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْكَ شَوَارِعُ
لَكَا لِرَجُلٍ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيَّرُ السَّمَانِيَا فَوُقَّهْنُ أَوَاقِعُ

وأقوى المصادر عملاً المتون؛ لكونه نكرة وغير مضاف فأشبهه الفعل ثم المضاف؛ لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء فقد لا تُعرّف، وإذا عرّفت فالتعريف شاذّ من الثاني إلى الأول، بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة، بخلاف المعرّف بأل، ثم المعرّف بالألف واللام فعمله ضعيف؛ لأنها أداة زائدة في أوله، يتقلب من التنكير إلى التعريف في أول أحواله ولبعده معها عن شبه الفعل، ومع ذلك قوله جائز؛ لأن المعنى الذي على المصدر لأجله باقٍ، وهو إما شبه الفعل أو أصلته.

وحكم تابع معموله حكمه عند سيبويه والأكثر، فتقول عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ الطعام، بجزّ الظريف، وكذا باقي التوابع.

وأجاز البصريون^(٢) حمل المعطوف على محل المعطوف عليه، كما قال جاز الله في المفصل^(٣)، وبيت الكتاب^(٤):

[من الرجز]

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ لَهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

(١) لم أمتد لقائله.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/١٠١٤، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللاظف ص ٦٩٧، وشرح الأشموني ٢/٢٠٠. الشاهد في قوله: (التأين عروة) حيث جاءت (عروة) مفعول به عاملة المصدر المحلّي بأل (التأين).

(٢) أجازه جماعة منهم، ذكر ذلك السيوطي في الهمع فقال: "وتابع المجرور بالمصدر فاعلاً أو مفعولاً يجري على اللفظ قطعاً. ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل؛ لأن شرطه أن يكون مُخْرَجاً لا يتغير عند التصريح به. وهنا لو صرّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين. وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به." ينظر الهمع ٢٠٧/٣-٢٠٨.

(٣) المفصل ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧، برواية (داينت بها).

وهو بنسبة في الكتاب ١/١٩١، وبلا نسبة في المفصل ص ٢٢٥، ونسب لزيد العنبري في شرح التصريح ٢/١٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٩. (والجميع برواية (بها)).

الشاهد في قوله (مخافة الإفلاس والليانا): حيث أضاف الشاعر المصدر (مخافة) إلى مفعوله (الإفلاس)، ثم أتبع المفعول بالمعطوف (الليانا) وجاء به منصوباً مراعاة لمحل المتبوع (الإفلاس).

فإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

محمول على محل المعطوف عليه؛ لأنه مفعول، كما حمل لبيد الصفة على محل الموصوف، في قوله^(١):

[من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَّبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أي: كما يطلب المعتب المظلوم حقه، قيل: ولم يجئ في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في

فاعل أو مفعول صريح، إلا ما ورد عاملاً بحرف الجر، في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾

[النساء: ١٤٨].

"وإن كان [مفعولاً]^(٢) مطلقاً فالعمل للفعل" سواء كان الفعل ظاهراً، نحو: ضربت ضرباً زيداً، أو

مخدوفاً مقدراً حال الفعل، نحو: ضرباً زيداً؛ لتعذر تقديره حينئذٍ (أن والفعل)، أو لأنه إنما عمل عمل

الفعل، فإذا وجد الفعل كان أحق من نائبه، لأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء، إذا جاء نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ

مَعْقِلٍ^(٣)، "وإن كان بدلاً منه" وذلك حيث حذف حذفاً لازماً، ك: سقياً زيداً، أو إذا أضيف إلى الفاعل

والمفعول ونحوهما؛ لأنه يتعذر تقدير (أن والفعل) بعد إضافته، "فوجهان" أحدهما: أن العمل للفعل؛ لأن عمله

بالأصالة، وعمل المصدر بالنيابة. وقيل: "بل العمل للمصدر"، وهذا عند سيبويه^(٤) لقيامه مقام الفعل،

نحو: ضربك زيداً، أي: اضرب زيداً ضرباً، فالمصدر عمل في المفعول؛ لقيامه مقام (اضرب)، لا لتأويله (أن

والفعل)، قال: والدليل على قيامه مقامه/استعمالك إياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه، وذلك بالإضافة

[١٦٢/١]

إلى الفاعل، نحو: ضربك زيداً، أو المفعول، نحو: عَمَّرَكَ اللَّهُ، ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾ [محمد: ٤] فلا تقول: اضرب

ضربَ الرَّقَابِ، وقال السيرافي^(٥): "تقدير العامل أولى." ولولاه لم ينتصب المصدر، إذ المعمول لا بد له من

عامل ظاهر أو مقدر .

(١) البيت للبيد في ديوانه ١٥٥.

وهو بنسبة في الإنصاف ٢٠٣/١، وشرح المفصل ٨١/٤، وشرح التصريح ٩/٢، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٩٨/٢. الشاهد في قوله (طلب المعتب حقه المظلوم): حيث أضاف الشاعر المصدر (طلب) إلى فاعله (المعتب) ثم أتبع الفاعل بالنعته (المظلوم) وجاء به مرفوعاً مراعاة لمحل المتبوع (المعتب).

(٢) أثبتته من الكافية، ينظر ص ١٧٩.

(٣) هذا المثل يضرب في الحاجة إلى الوضع. ينظر مجمع الأمثال للميداني ٨٨/١.

(٤) الكتاب ٣١٢/١.

(٥) شرح الكافية للرضي ٤٨٠/٣.

قال الرضي^(١): -وهو الحق- "وقد اختلف من قال: إن وقوع المصدر بدلاً من الفعل، هل يقاس عليه، أم لا". قال ابن مالك^(٢): وفي كلام سيبويه دلالة على اقتباسه، فيما كان أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً، فالأمر كقوله^(٣):

[من الطويل]

عَلَى حِينٍ أَهْلَى النَّاسِ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

[من البسيط]

والدعاء ما أنشده سيبويه وهو قوله^(٤):

يَا غَافِرَ الذَّنْبِ غُفْرَانًا مَاتِمٌ قَدْ أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلُّ

[من الكامل]

والاستفهام للتوبيخ، قوله^(٥):

(١) "والظاهر من كلام النحاة أن المفعول الممحذوف فعله، لازماً كان المحذوف أو جائزاً، فيه خلاف، هل هو العامل، أو الفعل هو العامل، والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه." شرح الكافية للرضي ٤٨٠/٣.

(٢) وتام كلامه: "وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع، وليس له نص على ذلك، بل في كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً مقيس." ينظر شرح التسهيل ٤٥٤/٢.

(٣) البيت لأعشى همدان في ديوانه ص ٩٠، ويروى للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٦٧، ونسبه الجوهري لجريير ولم أفع عليه في ديوانه.

ندلا: الندل: النقل والاختلاس. زريق: قبيلة. ندل الثعالب: يريد السرعة.

وهو بلا نسبة الكتاب ١/١١٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩١، شرح أبيات سيبويه للسيرا في ١/٣٧١، وشرح التسهيل ٤٥٣/٢.

الشاهد في قوله (ندلا): فقوله (ندلاً) مصدر منصوب نائب عن فعله، وفعله محذوف وجوباً، وهو فعل الأمر (الندل) فهذا شاهد على وجوب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه، وأغنى عن التلطف به. (٤) لم أفع عليه في الكتاب.

وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٥، وشرح التسهيل ٢/٤٥٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/٢٠٠، والجميع برواية: (يا قابل التوب).

الشاهد في قوله: (غفرانا مآثم) حيث ناب المصدر (غفرانا) مناب فعل الدعاء، فنصب مفعولاً به (مآثم).

(٥) البيت للمرار الأسدي في الكتاب ١/١١٦، شرح التسهيل ٢/٤٥٦.

الشاهد في قوله: (علاقة أم الوليد) حيث نصب المصدر (علاقة) مفعولاً به (أم).

أَعْلَاقُهُ أُمَّ الْوَلِيِّ لِدِ بَعْدَمَا أَفَنَّا أَنْ رَأْسِكَ كَالنَّعَامِ الْمُخْلِيسِ

وبغير التوبيخ قوله^(١):

[من الطويل]

وَفَاقًا بَنِي الْأَهْوَاءِ وَالغِيِّ وَالْوَفَى وَغَيْرُكَ مَعْنِي بِكُلِّ جَمِيلٍ

والخبر الإنشائي، كقوله^(٢):

[من الخفيف]

حَمْدًا [١] اللَّهُ ذَا الْجَلَالِ وَشَكَرًا وَبَدَارًا لِأَمْرِهِ وَأَنْقِمَهُ إِذَا

والخبر الوعدي^(٤):

[من البسيط]

قَالَتْ نَعَمَ وَبُلُوغًا بُغْيَةً وَمُنِي فَالصادقُ الحَبِّ مَبْدُولٌ^(٥) لَهُ الْأَمَلُ

وعند الأحفش والفراء^(٦)، لا يُقاس من غير الأمر والاستفهام.

(١) لم أهنأ لقائله.

شرح التسهيل ٢/٤٥٤، والارتشاف ٥/٢٢٥٤، وحاشية الصبان ٢/٤٣١ برواية (الغبي والهوى)، والمساعد ٢/٢٤٣. الشاهد في قوله: (وفاقا بني الأهواء) حيث نصب (بني) بـ(وفاق)، وهو شاهد على التوبيخ بدون استفهام.

(٢) لم أهنأ لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٥٤، الارتشاف ٥/٢٢٥٤، والمساعد ٢/٢٤٣.

الشاهد في قوله: (حمد الله) حيث نصب المصدر (حمد) لفظ الجلالة.

(٣) إضافة ليستقيم البيت.

(٤) لم أهنأ لقائله.

بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٥٤، والمساعد ٢/٢٤٣، وحاشية الصبان ٢/٤٣٠، والجميع برواية (بغية).

الشاهد في قوله: (بلوغا بغية) حيث عمل المصدر (بلوغا) فنصب (بغية).

(٥) في النسخة المخطوطة (مبدولا)، وهو تحريف.

(٦) الارتشاف ٥/٢٢٥٤.

ويعمل اسم المصدر، وهو ما دلّ على معناه وخالفه بخلوة لفظاً وتقديراً، دون عوض من بعض ما [في] فعله
و[يعمل عمله] غير العلم عند الكوفيين، ومنه قوله^(١):
[من الطويل]
إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرَّةَ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مَيْسِرًا / [ب/١٦٢]

وخالفهم البصريون إلا للضرورة^(٢)، أو ما أتى على (مَفْعَل) ونحوه من أسماء^(٣) المصادر، يعمل بلا خلاف،
كقوله^(٤):
[من الوافر]

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْفَرَجِ وَالْوَأِي فَالَا عِيَّاهِمْ نَّ وَلَا إِجْتِلَابَا

وقد روي عن ابن عصفور أنه قال^(٥) في مثل قوله^(٦):
[من الكامل]

أَظْلَمُ وَإِنْ مُصَافِيكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ نَحْيَةً ظَلَمُ

لا يعمل إلا حيث سمع، وهو مردود، ويتعدى إلى معموله كما يتعدى إليه بنفسه، نحو: أعجبني ضربك لزيد
لضعفه، فعمله حينئذ كعمل الفعل في مفعوله المتقدّم عليه باللام، كقوله تعالى: ﴿لِلرَّءِثَةِ يَأْتَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

(١) لم أهد لقاله.

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥٠/٢، والمساعد ٢٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢. الشاهد في قوله (عون الخالق المرء): قد أعمل الشاعر اسم المصدر (عون) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المرء).

(٢) المساعد ٢٣٩/٢.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أسماء المصادر) وكلمة أسماء زائدة، بدليل قول سيويه في الكتاب ٢٣٣/١. "وإن كان المفعول مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا... ومثل ذلك: سُرِّحَ بِهِ مُسَرَّحًا أَي تَشْرِيحًا، فَالْمَسْرُوحُ وَالتَّسْرِيحُ بِمَنْزِلِ الضَّرْبِ وَالتَّمْضِرْبِ. والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٥٠/٢، والمساعد ٢٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٩٤/٢.

الشاهد في قوله (عون الخالق المرء): قد أعمل الشاعر اسم المصدر (عون) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المرء).

(٤) البيت لجرير في ديوانه ٦٥١/٢. برواية ألم تُخْبِرَ بِمَسْرُوحِي.

الكتاب ٢٣٣/١، المقتضب ٧٥/١، وشرح أبيات سيويه ٩٧/١، والخصائص ٣١١/١، وغيرها.

الشاهد في قوله: (مسرحي القوافي) حيث عمل اسم المصدر (مسرحي) فنصب (القوافي). ولكنه سكنه للضرورة.

(٥) شرح الجمل ٢٧/٢.

(٦) والبيت لأبي دهيل الجمحي في ديوانه ص ٦٦، وللجرجي في ديوانه ص ٣١٩، برواية (أظلم).

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢٧/٢، وشرح التصريح ٧/٢، والهمع ٥١/٣، ودرة الغواص ص ٩٦، وغيرها.

الشاهد في قوله: (مصابكم رجلا) حيث عمل اسم المصدر (مصابكم) فنصب (رجلا).

[[اسم الفاعل]]

اسم الفاعل: ما أُشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: (مُخْرِج) و(مُسْتَخْرِج).....

"اسم الفاعل ما" أي: اسم "أُشتق من فعل" أي: حدث موضوعًا ذلك الاسم "لمن قام" أي: الفعل "به"، ليخرج اسم المفعول والزمان والمكان والآلة، فكان الأنسب أن يقول: لما قام به؛ لأن [ما جهل أمره يذكر بلفظ ما] ^(١) ولعلّه قصد التغليب.

"بمعنى الحدوث" يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث، فلو قصد بها الحدوث جيئ بها على صيغة اسم الفاعل ك(جالس وضائق)، وهو مطرد في الصفة كما سيأتي- إن شاء الله تعالى-.

"فصيغته من الثلاثي المجرد" عن الزيادة "على" وزن "فاعل وفي غيره" كالرباعي والمزيد فيه "على صيغة المضارع بميم مضمومة" موضع حرف المضارعة، سواء أكان حرف المضارعة مضمومًا ^(٢) أم لا، "وكسر ما قبل الآخر"، سواء أكان مكسورًا في المضارع أو لا، كما في (يتفعل ويتفاعل ويتفعلل)، "نحو مُخْرِج" من أَخْرَجَ يُخْرِجُ، "ومُسْتَخْرِج" من اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، أو غيره ك(مُتَدَخِّر) من (يَتَدَخَّرُ)، وربما كسر ميم (مُفْعِل) إبتاعًا للعين، أو بضم العين إبتاعًا للميم، كما قالوا / في مُنْتِن ^(٣): مُنْتِن.

[١٦٣/]

وقد يستغنى عن (مُفْعِل) بفاعل، كما في أعشب فهو عاشب، وأيقع فهو يافع، قال تعالى:

﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] .

وقد جاء فاعل بمعنى مفعول، نحو: ﴿ مَاءٌ دَافِقٌ ﴾ [الطارق: ٦] ، أي: مدفوق، و﴿ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ٢١] ^(٤)، أي: مرضية.

(١) الفوائد الضيائية ٢/١٩٥ .

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (مضموم)، وهو تحريف.

(٣) منتن: التن الرائحة الكريهة. اللسان (تن) ١٤/١٨٧ . ويقال فيه وين بكسر الميم اتباعاً.

(٤) وردت هذه الآية أيضا في سورة القارة آية (٧).

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال.....

[عمل اسم الفاعل]

"ويعمل عمل فعله" لازماً ومتعدياً إلى واحد أو إلى أكثر، وكذا إذا كان فعله يتعدى إلى الظرف والحال والمصدر والمفعول له، والمفعول معه، وسائر الفضلات، كذلك يتعدى هو إليها.

"بشرط معنى الحال أو الاستقبال" لمشابهته للفعل المضارع لفظاً ومعنى، ولذا يعمل متقدماً ومتأخراً في الإظهار والإضمار فيهما، ولم يشابه الماضي إلا معنى فقط، و(ضَارِبٌ) ليس على وزن (ضَرَبَ) لفظاً، وإذا كان إنما يعمل لشبهه بالمضارع فيلزم أنه لا يخالفه في الزمان، نحو: زيد ضاربٌ غلامه عمراً الآن أو غداً، والمراد بالحال والاستقبال أعم من أن يكون تحقيقاً وحكماً، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِيطٌ

ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فإن (باسط) ههنا وإن كان ماضياً، لكن المراد حكاية الحال. ومعناها أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي، كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن. والأولى أنه لا يعمل مصغراً ولا موصوفاً؛ لخروجه عن وقوعه موقع الفعل لدخول ما هو من خواص الأسماء عليه، وهذا مذهب البصريين^(١) والفرعاء^(٢)؛ وذهب باقي الكوفيين^(٣) إلى جواز عمله مصغراً، ومنه قول بعض العرب: (أظنني مُرْتَجِلاً وَسُوَيْرًا فَرَسْحًا)، فليس بحجة، لأنه إنما أعمل / في الظرف [ب/١٦٣] وكذا لا يعمل بعد الوصف، وأما قوله^(٤):

وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلِيًّا: أَظُنُّهُ

فعلى تأويل أن (أظنه) معمول محذوف بمعنى قالت أو تقول. أو على أن (تخشى) حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل.

(١) الكتاب ٤٨٠/٣،

(٢) ينظر الهمع ٥٤/٣.

(٣) الارتشاف ٢٢٦٧/٥.

(٤) صدر بيت وعجزه: سيودي به ترخاله ومداهبه. لذي الرمة في ديوانه ٢: ٨٥٨.

شرح التسهيل ٤٠٢/٢، المغني ٢٦٦/٥، برواية: سيودي به ترخاله وجعائله.

الشاهد: (تخشى علي أظنه) حيث جعل جملة (تخشى علي) حالا من ضمير (قائلة)، وجملة (أظنه سيودي) مقول المقول.

ولا يعمل مفصلاً بينه وبين معموله بظرف [إلا في شعر] ^(١)، كقوله ^(٢):
 وَكَرَّارٍ خَلْفَ الْمُخَجَّرِينَ جَوَادَةً إِذَا لَمْ يُحْمَامِ دُونَ أَنْتَى خَلِيلُهُ

أي: كرّار جوادة.

"والاعتماد" عند جمهور البصريين يعني: اعتماد الاسم على أحد ما سنذكر إن شاء الله.

وأجاز الأَخفش ^(٣) - من البصريين - والكوفيون العمل من غير اعتماد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [الإنسان: ١٤] ، فيمن قرأ برفع (دانية) ^(٤) على أنه مبتدأ متعلق به (عليهم) و(ظلالها) فاعله. ورد بأن (ظلالها) مبتدأ، و(دانية) خبر مقدّم، والجملة حال أو صفة.

والاعتماد هو إمّا "على صاحبه" لأنه في الأصل وصف، فإذا أضمر صاحبه تقوى ببقائه على الوصفية التي هي أصله، والصاحب المذكور، إمّا مبتدأ، نحو: (زيد ضارب عمراً)، أو موصول ك(الضارب أبوه)، أو موصوف ^(٥) نحو: (هذا رجل بارع أدبه)، أو ذو ^(٦) الحال نحو: جاءني زيدٌ ركباً فرسه، أو منسوخاً نحو: كان زيد مكرماً ^(٧) بكرّاً، أو المنوي كقوله ^(٨):
 وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَيْبِ

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ٦٢٠/٢، برواية (وكرار خلف المرهقين جواده - حفاظاً، إذا لم يحم أنتى خليلها) وهو من شواهد الجمل للخليل ص ٩٩، الكتاب ١٧٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١١٢/١، ١٧١، شرح الكافية للرضي ٤٩٥/٣، وغيرها.

الشاهد في قوله: (وكرّار - خلف المخجّرين - جوادة) حيث فصل بين اسم الفاعل (كرار) بالظرف وبين مفعوله (جواده) شذوذاً. (الارتشاف ٢٢٧١/٥).

(٣) وهي قراءة أبي جعفر، ينظر المحرر الوجيز ٤١١/٥.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة (موصوفاً)، وهو تحريف.

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (ذي)، وهو تحريف.

(٦) جاء في النسخة المخطوطة (مكرم)، وهو تحريف.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٥. برواية (فما كل).

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، المقاصد الشافية ٢٦٨/٤، والهمع ٥٤/٣، المساعد ١٩٥/٢.

الشاهد في قوله، (بمؤيتك نصحه) حيث اعتمد اسم الفاعل على الوصف المقدّر.

فحذف الصاحب الموصوف، لدلالة الصنفة وهي (ذي لب) عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ف(مختلف) قد عمل وهو غير معتمد على ملفوظ بل على مقدر، فكانه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف يختلف ألوانه، ومنه قول الأعشى^(١):

[من البسيط]

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضُرَّهَا، وَأَوْهَى قَرْزَهُ الْوَعْلُ

[من الطويل]

وقول عمر بن أبي ربيعة^(٢):

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ الْبَيْضُ كَالدُّمَى

"أو" اعتماده على "الهمزة" أو أي ألفاظ الاستفهام ظاهر، كقوله: (أ قائم أخواك)، و: (أضارب أنت

[من الخفيف]

عمرًا)، أو مقدر كقوله^(٣):

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمَ الْعُدْرِ قَوْمِي؟ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟ [١٦٤/١]

تقديره (أمقيم).

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة ص ٦١، برواية (كناطح صخرة يوماً ليُفْلِقَهَا).

والبيت ورد بنسبة في شرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٦/٣، وشرح الأشموني ٢١٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢.

الشاهد في قوله: (ناطح صخرة) حيث جاء (ناطح) اسم فاعل ووقع صفة لموصوف محذوف، تقديره: (كوعل ناطح) فعمل عمل فعله ونصب مفعوله (صخرة) لاعتماده على موصوف منوي.

(٢) والبيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٨، برواية (ومن مالي).

وهو من شواهد الكتاب ١٦٥/١، والجمل للزجاجي ص ٨٧، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٢٦٨/٤، برواية (ومن مالي).

الشاهد في قوله: (مالي عينيه) حيث جاءت (عينيه) مفعول به منصوب بـ (مالي) ومالي: اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف، تقديره: (وكم رجل مالي).

(٣) لم أهدد لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، برواية (أم هم لي في جها عاذلونا)، شرح شذور الذهب ص ٣٩٠، الهمع ٥٤/٣، وهما برواية: (لي أم هم في الحب لي عاذلونا).

الشاهد في قوله: (مقيم العدر قومي) حيث أعمل اسم الفاعل (مقيم) عمل الفعل، وقد اعتمد على الهمزة المقدر (أمقيم).

أو(ما). فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى خلافاً للكسائي.....

"أو ما" ونحوها من حروف النفي، نحو: (ما قائم أبوك)، و(ما ضارب زيد عمراً) أو مؤول كقوله^(١):
[من الطويل]

وَإِنَّ أُمَّرَأَةً لَمْ يُغْنِنِ إِلَّا بِصَالِحٍ لَعْنَةُ مُهْمِينَ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ

وزاد ابن مالك اعتماده على حرف النداء^(٢)، وأنشد شاهداً، قوله^(٣): [من الطويل]

فِي مَوْقِدًا نَارًا لَعْنَتِكَ ضَوْءُهَا وَيَا حَاطِبًا فِي غَيْرِ حَبْلِكَ مَحْطَبٌ

وقال ابنه^(٤): "المسموع فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل، إذ هو من خواص الأسماء".

"وإن^(٥) كان للماضي أي: للزمان الماضي، "وجبت الإضافة" أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ لأنه لا يجوز إعماله ماضيًا؛ لعدم المشابهة - كما سبق-، فإذا لم يجوز إعماله وجبت إضافته، "معنى" أي: معنوية؛ لأن اللفظية شرطها أن تكون صفة مضافة إلى معمولها، وليس (عمرو) في قولك: زيد ضارب عمراً أمس، معمول (ضارب)، "خلافاً للكسائي"^(٦) فلم يوجب إضافته، بل أجاز إعماله بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال، وعلى تقدير إضافته (ليست) عنده معنوية، بل من قبيل

إضافة الصفة إلى معمولها، وتمسك بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]

(١) لم أهد لقائله.

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠١/٢، المساعد ١٩٥/٢.

الشاهد في قوله: (لغير مهين نفسه) حيث اعتم اسم الفاعل (مهين) في عمله على نفي مؤول، والتقدير: (لا يهين نفسه).

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٩. والارتشاف ٢٢٧٠/٥، والمساعد ١٩٥/٢-١٩٦.

(٣) لم أهد لقائله.

وهو بلا نسبة في المساعد ١٩٦/٢.

الشاهد في قوله: (فيا موقدا ناراً) حيث عمل اسم الفاعل (موقدا) وقد اعتمد على النداء.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٠٢.

(٥) في الكافية ص ١٨٠ (فإن).

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٣٣/٣.

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدر نحو (زيدٌ مُعطيٌ عمروٌ درهمًا أمس)، فإن دخلت اللام استوى الجميع.....

﴿ وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾^(١) [الأنعام: ٩٦]، وزُدد بأن الأول يُحكى به الحال، وليس الحال هنا كما قالوه في (دعنا من تمرتان)^(٢)، بل المقصود أن يقدر ذلك الفعل إنما هو واقع حال التكلم كقوله:

﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [البقرة: ٩١]. والثاني: معمول لفعل مقدر؛ أي: جعله سكنًا، ولذا قال المصنف: "وإن كان له" أي: اسم الفاعل "معمول"^(٣) آخر "غير ما أضيف إليه اسم الفاعل، كآلية وهي

قوله تعالى: ﴿ وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: ٩٦] ونحو: زيد معطي عمرو درهمًا أمس "فبفعل مقدر" لا باسم الفاعل، تقديره جعله سكنًا وأعطاه درهمًا، "فإن دخلت عليه اللام" الموصلة على اسم الفاعل /

"استوى" عمله في "الجميع" الماضي والحال والاستقبال عند الجميع، لأنه حينئذ يجري مجرى الفعل مطلقًا، [ب/١٦٤] لأنها موصولة، وأصلها أن توصل بفعل، إلا أنه عدل عن الفعل إلى الاسم؛ لكرهه إدخالها على الفعل، تقول: مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس، كما تقول: مررت بالضارب أبوه زيدًا الآن أو غدًا، ومنه قوله^(٤):

فَبِتُّ وَالْمَهْمُ تَغَشَّانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رَحْلَةٍ بَيْنِ الظَّاعِنِينَ غَدًا

فتنصب (غدًا) بالظاعنين، وهو مستقبل، وقيل يحتمل أن يكون منصوبًا بـ(خوف) أو بـ(رحلة)، فلا يصح به الاستشهاد والأولى أنه منصوب بالظاعنين لكونه يليه، وإعمال ما قبله فيه ما فيه كما سبق. وقال الأخفش^(٥) إن ذا اللام لا يعمل إلا بمعنى الماضي تشبيهاً للمنصوب بالمفعول به؛ لأنه مفعول كما

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكنًا) بغير ألف، وقرأ الباقون (وجاعل الليل) بالألف وكسر الليل، ينظر حجة القراءات ص ٢٦٢.

(٢) شرح الرضي ٤٨٨/٣.

(٣) في النسخة المخطوطة (معمولا)، وهو تحريف.

(٤) البيت لجرير في ديوانه ٣٩٤/١. برواية: باتت همومي تغشاني طوارقها من خوف زوعة بين الظاعنين غدا كتاب الشعر ٨٢/١، خزنة الأدب ١٣٩/٨.

والبيت بلا نسبة في وشرح التسهيل ٤٠٤/٢، وشرح الرضي ٤٨٨/٣، وورد بنسبة في الخزنة ١٣٩/٨. الشاهد في قوله: (بين الظاعنين غدا) يحتمل أن يكون منصوبًا بـ(رحلة) أو (بين) أو (الظاعنين).

(٥) شرح التسهيل ٤٠٤/٢.

وما وضع منه للمبالغة ك(ضرب)، و(ضروب)، و(مضراب).....

في (الحسن الوجة)؛ لأن الماضي عنده لم يشبه الفعل، وليس بشيء؛ لأن (الضارب زيدا) بمعنى الذي ضرب زيداً، فهو مفعول للفعل في الحقيقة، ويجوز أن يتعدى إلى معموله باللام كما يتعدى بنفسه نحو: أنا ضاربٌ لزيد، كما سبق في المصدر.

[صيغ مبالغة اسم الفاعل]

"وما وضع منه" أي: من اسم الفاعل تتغير صيغته إلى أخرى بحيث يخرج عن اسم الفاعل، "للمبالغة" في الفعل المشتق "كضرب، وضروب ومضراب"^(١) هذه الثلاثة للمبالغة اتفاقاً بين البصريين^(٢) يعني: كثير الضرب، ومنه قوله^(٣):

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَكَأَنَّ بِسُورِ الْحَوَالِفِ أَعْقَالَ

الخالف: العمود من أعمدة البيت. والأعقل: بالقاف الذي أعقلت رجلاه من وجع. وقولهم: أما العسل فأنا شرابٌ له^(٤)، وإنه لمنحازٌ بوائكها^(٥)، أي: سمانها.

وقول أبي طالب^(٦):

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقٌ سِيَمَانَهَا إِذَا عَايَنُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَايَرٌ

وقد بنى (فَعَالٌ ومُفَعَّلٌ) من أَفْعَلٌ، نحو: (حَسَّاسٌ ودَرَّكٌ) من أَحَسَّ وأدرك، وكذا (فَعُولٌ من أَفْعَلٌ)

(١) يقصد به مشابهة للفعل في العمل لا في جريانه على الفعل، ينظر الصفوة الصفية ١٣٥/٢.

(٢) شرح الرضي ٤٩٠/٣

(٣) البيت للقلخ في الكتاب ١١١/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٣/٢، وشرح التسهيل ٤٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٥/٢.

الشاهد في قوله: (أخا الحرب لباساً إليها جلالها) حيث عملت صيغة المبالغة (لباس) عمل الفعل، فنصب المفعول به (جلالها).

(٤) الكتاب ١١١/١.

(٥) الكتاب ١١٢/١.

(٦) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب ص ١٣٦، برواية: إذا أزمتموا زاداً فإني لعاقِرٌ

وهو بنسبة في الكتاب ١١١/١، وبلا نسبة في المقتضب ١١٤/٢، وفي الأصول ١٢٤/١، وجمل الزجاجي ص ٩٢.

الشاهد في قوله: (ضروب بنصل السيف سوق) حيث عملت صيغة المبالغة (ضروب) فنصبت مفعولاً به (سوق).

و(عليم)، و(حذِر) مثله.....

ك(رهوق من أرهق) قال الشاعر^(١): [من الطويل]

جَهْوُولٌ وَكَانَ الْجَهْلُ مِنْهَا سَجِيَّةً عَشْمَشَمَةٌ لِلْقَائِلِينَ زَهْوُوقٌ

"وعليم وحذر" مثله "أي: مثل اسم الفاعل في العمل والاشتراط عند البصريين؛ لأنه وإن نقصت مشابحته للفعل بالبناء، فالمبالغة تجبر ذلك النقصان. قال سيبويه^(٢) "فاعل إذا حُوِّلَ إلى (فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ) عمل". واستدل بقوله^(٣):

[من البسيط]

حَتَّى شَأَهَا كَلِيلٌ مُؤَهَّنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَائِبًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

[١٦٥/]

ومنع ذلك غير سيبويه^(٤)، وقالوا إن (كليل) هو البرق وفعله لا يتعدى، والمؤهن الساعة من الليل، واعتذر له بأن فاعلاً عُدِلَ به إلى (فَعِيلٍ) للمبالغة، ف(كليل) بمعنى مُكِيلٌ، كان هذا البرق مُكِلَ الوقت مجازاً، واستدل على حذر بقول زيد الخيل^(٥):

[من الوافر]

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُوعُونَ عَرِضِي جَحَّاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ص ٣٦. برواية: (جهول كان).

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٩/٢ برواية: رهوق، المساعد ١٩٤/٢، المحكم والمحيط الأعظم (الغين والشين والميم) ٣٩٨/٥، برواية للقائدين زهوق.

الشاهد في قوله: (رهوق) حيث جاء بفعول صيغة للمبالغة (أفعل) (أرهق) بمعنى مُفَعِّلٍ.

(٢) الكتاب ١١٠/١-١١٣.

(٣) البيت لساعدة بن جؤية الهلالي في شرح أشعار الهلاليين ١١٢٩/٣.

وهو بنسبة في الكتاب ١١٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤، وشرح التسهيل ٤٠٧/٢، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٩١/٣.

الشاهد في قوله: (كليل موهنا) حيث عملت صيغة المبالغة (كليل) عمل فعلها، فنصب مفعولاً به (موهنا).

(٤) وهو المبرّد في المقتضب ١١٥/٢ فقال: "وليس هذا بحجة في واحد منهما؛ لأن (موهنا) ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعدّياً أو غير متعدّياً".

(٥) ينظر ديوانه ص ١٧٦، برواية: لهم فديد.

وهو بنسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢، برواية (لهم فديد)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١٠٨/٢، والهمع ٥٩/٣.

الشاهد في قوله: (مَرْقُوعُونَ عرضي) حيث نصب (عرضي) (مَرْقُوعُونَ) وهو جمع لصيغة المبالغة (مَرْقُوعٌ).

فأعمل (مزقون)، وهو محول للمبالغة، وقال الكوفيون^(١): "لا يعمل شيء من أبنية المبالغة في اسم الفاعل؛ لفوات الصيغة التي بها شابه الفعل، فما بعدها منصوب بتقدير الفعل.

"والمثنى والمجموع" صحيحًا كان أو مكسراً، "مثله" أي: اسم الفاعل المفرد في العمل وشروطه، لعدم تطرق خلل إلى صيغة المفردة، من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع، تقول: (الزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون عمرًا الآن أو غدًا) و[الزيدان الضاربان أو الزيدون الضاربون عمرًا الآن أو غدًا أو أمس]^(٢). أما المثنى وجمعا السلامة فلبقاء صيغة الواحد الذي شابه الفعل؛ وأما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد، ك(قُطَان مكة)، (وحجَّاج بيت الله)، و(عَوَاقِدُ حُبْك التَّنَاطِقِ)^(٣)، وقوله^(٤): [من الرجز]

وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّبِيعِ أَوَالِئُ مَا مَكَّاةَ مِنْ وُزُقِ الْحَمِي

(١) شرح الرضي، ٤٩٣/٣ وفيه " وقال البصريون إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجزر المبالغة في المعنى ذلك النقصان".

(٢) من الفوائد الضيائية ٢٠٠/٢.

(٣) جزء من بيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في شرح الحماسة وتمامه:

يَمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَرُّ عَوَاقِدُ حُبْك التَّنَاطِقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ٤٩٤/٣.

والشاهد في قوله: والشاهد فيه: (عواقد حبك التَّنَاطِقِ) حيث نصب (عواقد)، (حبك التَّنَاطِقِ)؛ وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعًا جمع تكسير.

(٤) البيت للعجاج في ديوانه ص ٢٩٥.

أوالفا: التي تألف المكان. الورق: الحمامة البيضاء. الحمى: الحمام فحذف الألف وأبدل الميم ياء.

وورد بنسبة في الكتاب ١١٠/١، والمفصل ص ٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤.

الشاهد في قوله: (أوالفا مكة) حيث عمل اسم الفاعل المجموع (أوالفا) عمل اسم الفاعل المفرد، فنصب مفعولاً به (مكة).

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفًا.

وقول طرفة^(١): [من الرمل]

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ وَعُهُرٌ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحُورٍ

وقول الكميت^(٢): [من البسيط]

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ نَحَا مِيْصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمِ

[حذف النون من اسم الفاعل والمجموع]

"ويجوز حذف النون مع العمل" أي النصب "والتعريف" باللام "تخفيفًا" لطول صلة الألف واللام

منصوبة على المفعولية، فحذفت كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(٣) [الحج: ٣٥]

وفي قول الشاعر^(٤): [من المنسرح]

الْحَا فِظُو عَاوِرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله^(٥): [من الوافر]

فَتَلَّنَا نَاجِيًا بِقَيْلِ عَمْرٍو وَخَيْرُ الطَّالِبِي التَّرَّةَ الْعَشُومُ

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٢.

وهو بنسبة في الكتاب ١١٣/١، والمفصل ص ٢٢٨، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٧/٢، و شرح الرضي ٤٩٣/٣. الشاهد في قوله (غفر ذنبهم) حيث عملت صيغة المبالغة (غُفِرَ) عمل مفرد (غفور) فنصبت مفعولا به (ذنبهم).

(٢) البيت للكميت في ديوانه ص ٣٨٨.

وورد بنسبة في المفصل ص ٢٢٨، و شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٤، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٧/٢، والخزانة ١٥٠/٨.

الشاهد في قوله: (مهاوين أبدان) حيث عملت صيغة المبالغة (مهاوون) عمل مفرد (مهاوون) فنصبت مفعولا به.

(٣) قراءة ابن أبي إسحاق والحسن، ورويت عن أبي عمرو. المحتسب ١٢٣/٢.

(٤) سبق تخريجه ص ٨٩.

(٥) وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحتري ٩٧/١، برواية: لك الويلات أوردنا عليه...

وهو بلا نسبة في المحتسب ١٢٣/٢، والهمع ١٦٤/١، والدرر ١٤٧/١، برواية: غشوم حين يُنْقَدُ مستفادًا. واللسان مادة (غشم) ٥٣/١١.

الشاهد في قوله: (الطالبي الترة) حيث حذفت النون من (الطالبي) الغير الإضافة ونصبت مابعد (التررة).

كما حذف في قوله^(١) : [من الكامل]

أَبْنِي كُنَيْبَ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا

وقوله^(٢) : [من الطويل]

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقَأْجٍ دِمَاؤُهُمْ

وأما مع الجر كـ (الضاربو زيد) فللاضافة.

النصب

[ب/١٦٥] يجوز إضافة اسم الفاعل اللازم، إلى الفاعل نحو: ضامر البطن وجائلة الوشاح / إضافة اسم الفاعل الصالح للعمل إلى المفعول الظاهر، إذا لم يكن ثم فاصل، ويجوز نصبه، قال سيبويه^(٣): "النصب أولى" وقال الكسائي: "هما سواء" قد ورد بهما التنزيل، فعلى الجر قوله تعالى: ﴿ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿ عَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] وعلى النصب قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢]، ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢]، ويحسن الإضافة إلى الفاعل مع كونه ضميراً، وكون مفعوله ضميراً متصلاً، نحو: زيد مكرمك ومكرماك ومكرمك، والكاف في موضع جر

(١) هذا صدر بيت وعجزه: قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ.

والبيت للأخطل في ديوانه ص ١٠٨/١.

وهو بنسبة في الكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦. ويلا نسبة في شرح الرضي ٣/٤٩٥.

الشاهد في قوله: (اللذا) حيث حذف نون اسم الموصول تخفيفاً لطول اسم الصلة.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ.

والبيت للأشهب بن رميلة في الكتاب ١/١٨٦-١٨٧، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧، ويلا نسبة في شرح

الرضي ٣/٤٩٥، وورصف المباني ص ٤٠٦.

الشاهد في قوله: (الذي) حيث حذف نون اسم الموصول تخفيفاً لطول اسم الصلة.

(٣) الكتاب ١/١٦٨.

[من البسيط]

عند سيبويه، فإن انفصل فالنصب، كقوله^(١):

لَا تَرْجُ أَوْ لَا تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ أَدَىٰ وَأَقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَا مُؤَنَّا

فالضمير في موضع نصب، لفصله بالكاف.

وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول، كقراءة من قرأ^(٢): ﴿مُخَلِّفٌ وَعَدَهُ رَسُولُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بنصب

[من الرجز]

(وعد)، وجر (رسل)، أو ظرف كقوله^(٣):

رُبَّ ابْنٍ عَمَّ لِسُلَيْمَىٰ مُشْمِعَلٌ طَبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَىٰ زَادَ الْكَيْسِلُ

ففصل بـ(ساعات الكرى)، يقال: اشتمل القوم في الطلب اشتملا لا إذا بادروا^(٤).

وإذا عطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل إن كانت الإضافة للماضي، نحو: (ضارب زيد)^(٥) أمس وعمرو، فالمنتار جر المعطوف حملا على اللفظ، ويجوز النصب بشرط إضمار الناصب المفسر لفظ اسم الفاعل مطابقا له في المضي، لضعفه في العمل مع نقصان المشابهة بالمضي. وإن كانت الإضافة للحال والاستقبال جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى.

(١) لم أهتمد لقائله.

بلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٢/٢ برواية: (أو تخش)، شرح التصريح ١١١/١، والمساعد ٢٠١/٢، والجميع برواية: (أو تخش).
الشاهد في قوله: (واقيكه الله) حيث أتى بالضمير الثاني المتصل (الهاء)، بعد فصله من اسم الفاعل بالكاف.

(٢) وهي قراءة الجماعة، ينظر المحرر الوجيز ٣٤٦/٣.

وحكم الزجاج عليها بالشذوذ في معاني القرآن وعرابه ١٣٨/٣، وتبعه الزمخشري في الكشاف ٣٠٨/٢.

وحملوا هذه القراءة على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَ أَؤْتُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

(٣) البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٨٩، ولكن خلا الديوان من البيت الثاني، وأثبت في مصادر أخرى منها الكتاب لسيبويه ١٧٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣/١، شرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧، بلا نسبة في المقتصد ٦٥٠/١.
الشاهد في قوله: (طباخ ساعات الكرى) حيث أضاف (طباخ) إلى (الساعات) على تشبيه الظرف من الزمان بالمفعول به.

(٤) اللسان مادة (شعمل) ١٣٤/٨.

(٥) جاء في النسخة المخطوطة (زيدا) وهو تحريف.

واختلف في نصبه، وهل يكون عمله على المحل أم بعامل مقدر؟ فسيبويه يقول^(١): بعامل مقدر، وهو عنده اسم فاعل ليوافق المقدر الظاهر، وأنشد سيبويه^(٢):

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَحَاعُونَ بِنِجْرَاقٍ [١٦٦/أ]

ويجر المعطوف على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله، نحو: جاء الضارب الغلام والمرأة، أو مضافا إلى مثله، نحو: جاء الضارب الغلام وجارية المرأة، أو الضمير، نحو: الضارب المرأة وغلماهما، ومنع الجرّ في الثالثة المرّدة^(٣).

(١) الكتاب ١٧١/١—١٧٢.

(٢) والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف قائلها، وقيل هو لجابر بن رألان السنبسي، انظر الخزائنة ٢١٩/٨. البيت بلا نسبة الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥١/٤، شرح أبيات سيبويه للسيراقي ٣٩٥/١، شرح أبيات سيبويه، وشرح الرضي ٤٩٦/٣.

الشاهد في قوله: (عبد رب) حيث نصب الشاعر (عبد) بتقدير اسم الفاعل، وتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل عند سيبويه (هل ألت باعث ديناراً)، أو عبد ربّ.

(٣) المقتضب ١٥١/٤.

[[اسم المفعول]]

اسم المفعول: هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه. وصيغته من الثلاثي المجرد على

مفعول ك(مضروب). ومن غيره على صيغته اسم الفاعل بميم مضمومة، ويفتح ما قبل الآخر ك(مُسْتَخْرَج). وأمره في العمل، والاشتراط كأمر اسم الفاعل مثل: (زَيْدٌ مُعْطَى غلامه درهما).

"ما اشتق من فعل" أي: حدث "لمن وقع عليه" أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه، ف(مضروب) مثلا، موضوع لذات ما وقع عليها الضرب، وقد خرج بذلك غيره من المشتقات.

"وصيغته من الثلاثي المجرد" عن الزوائد، "على" وزن، "مفعول ك(مضروب)" وأصله مُفْعَل على وزن مُكْرَم، ولكنهم غيره^(١) بزيادة الواو؛ لئلا يلتبس باسم المفعول من أعلم وهو رباعي، وفتح الميم لئلا تتوالى ضمتان بعدهما واو، وهو مستقل في القياس.

"ومن غيره" أي غير الثلاثي المجرد "على صيغته اسم الفاعل بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر" لخفة الفتحة وكثرة المفعول، وإنما فتح [ما قبل]^(٢) الآخر منه، لئلا يلتبس باسم الفاعل، "مثل: مُخْرَج ومُسْتَخْرَج"، بفتح الراء.

[عمل اسم المفعول]

"وأمره في العمل، والاشتراط كاسم الفاعل" فلا يعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال، مع الاعتماد على صاحبه، أو الهمزة أو ما، بشرط ألا يكون مصغرا ولا موصوفا كما سبق، "نحو: (زَيْدٌ مُعْطَى غلامه درهما" الآن أو غداً) في الأفراد، و(الزيدان معطيان غلامهما) في المثني، ومعطون غلامانهم في الجمع، والأفراد فيه أولى. و: (المضروب غلامه) في المفرد المعرف، وكذلك المثني والمجموع، وجواز الإضافة وعدمها، وحذف النون ويقائنها كما سبق في اسم الفاعل.

ويقوم (فعيل) إن لم يكن فاعلا، ك: (عليم) مقام مفعول في الدلالة لا العمل كثيرا، ولا يُفْضَى به

إلى قياس ك(أجبر ورضيع). وأقل منه في الدلالة (فعل) ك(دخ^(٣) وطرح) بمعنى مدلوح ومطروح؛ قال [ب/١٦٦]

تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصفافات: ١٠٧]، أي مذبوح، وفي قراءة: (بكبش)^(٤) قيل: الذبح.

ذكره في كتاب الإيضاح. و(فُعلة) ك(لُقمة ومُضغعة) أي: مَلْقومة ومضوغة. ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجل ذبح كبشهُ ونحوه. وقد ناب فعيل عن مُفْعَل، تقول: أعلّه المرض، فهو عليل أي: مُعَل.

(١) في النسخة المخطوطة (تخيروه)، وما أثبتته من شرح الرضي ٤٩٧/٣.

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) دلح: الدَّلْحُ مشي الرجل بحمله وقد أثقله، اللسان مادة (دلح) ٢٨٦/٥.

(٤) لم أجدها في كتب القراءات.

[[الصفة المشبهة]]

الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت. وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، ك(حَسَن) و(صَعْب) و(شَدِيد). وتعمل عمل فعلها مطلقاً.

"الصفة المشبهة" [باسم الفاعل] من حيث إنها تُثنى وتجمع وتذكر وتؤنث، "ما اشتق من فعل لازم". يخرج اسم الفاعل واسم المفعول المتعديان، وسواء كان اللزوم ابتداءً أو عند الاشتقاق، ك(رحم) فإنه مشتق من (رحم) بكسر العين، بعد نقله إلى (رحم) بضمها، فلا يُقال: (رحيم إلا من رَحِم)، بضم الحاء، أي صار الرَّحْمُ طبيعة له، ك(كرم) بمعنى صار الكرم طبيعة له.

"لمن قام به" يخرج اسم المفعول اللازم، نحو: معدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة".

على معنى الثبوت" يخرج اسم الفاعل اللازم ك(قائم وقاعد) فإنه مشتق من لازم لمن قام به، لكنه على معنى الحدوث، وأما(ضامر^(١)) وشازب^(٢)) وطالق) فإنها وإن صارت الآن للثبوت، وصيغتها في الأصل صيغة(فاعل)موضوعة للحدوث، فالحدوث فيها أغلب؛ فلهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، في نحو: (حاسن وضائق) عند قصد النص على الحدوث.

"وصيغتها" أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها، "مخالفة لصيغة اسم الفاعل" أو لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً على حسب السماع" أي كائنة على قدره، لا تتجاوز، وخصّ مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، اختصاصها^(٣) لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابقتها إياه فيما ذكر، ك(حَسَن) و(صَعْب) و(شَدِيد) " وفي الألوان والحلي تجيء منها/قياسية على وزن "أفعل" ك(أَبْيَض، وَأُدْعَج).

[١٦٧/أ]

"وتعمل عمل فعلها مطلقاً" لمشابقتها اسم الفاعل في غير الحدوث؛ لأن اسم الفاعل ما قام به المصدر، فضارب بمعنى(ذو) مضافاً إلى مصدره، فهو بمعنى (ذو ضرب)، وكذا(حَسَنٌ)، فهو بمعنى (ذو حُسْن)، تقول: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، صَعْبٌ جانبُهُ، وشديدٌ بأسه.

ويذكر ويؤنث، ويثنى ويجمع، ك(اسم الفاعل)، ويخالفه بأنها تعمل مطلقاً في الأحوال الثلاثة، مع الاعتماد من غير اشتراط زمان فيها، بكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه الزمان فيها، ولا تعدّ لها به

(١) جاء في النسخة المخطوطة(طامر) وهو تصحيف.

(٢) الشازب: الضامر اليابس، اللسان(شزب) ٧٢/٨.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (اختصاص) وأضفت الهاء ليستقيم النص بها.

وتقسيم مسائلها أن تكون الصِّفة باللام، أو مجردة عنها ومعمولها مضافاً أو باللام أو مجرداً عنهما، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشر. فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجر على الإضافة.

مزية على ما شُبِّهت به لأنها لا توصف بالعمل في الماضي ولا المستقبل، لتحدد معناها حال التكلم، فهي إذا للحال. إذ المقصود من قولك: زيدٌ حسنٌ أو كريم، اتصافه بذلك من غير نظر إلى الزمانين، وهي أخطأ منه، ولذا لا يتقدم معمولها عليها، ولا يُعطف على محل مجرورها وهي لازمة في الثبوت، فإذا أريد بما الحدوث غيرت إلى فاعل، ك(حاسن وطائل وكارم الآن أو غداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَافِقُ بَيْتِ صَدْرِكَ﴾ [هود: ١٢].

تنبيه

وإنما اشترط الاعتماد لأن الصفات كلها لا تعمل إلا معتمدة إلا الاعتماد على الموصول، فلا يتأتى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة.

"وتقسيم مسائلها" أي: جعلها قسمين^(١)، وسمي كل قسم مسألة؛ لأنه يُسأل عن حكمه ويُبحث عنه، "أن تكون الصِّفة" متلبسة باللام ومجردة، ومعمولها مضافاً أو متلبساً باللام، أو مجرداً عنهما" أي: عن الإضافة واللام، "فهذه ستة" حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة. "والمعمول" أي: معمول الصِّفة المشبهة "في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور، صارت ثمانية عشر" قسمًا حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب في الأقسام الحاصلة من قبل "الرفع" [ب/١٦٧]

على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول [في المعرفة]^(٢) وعلى التمييز في النكرة "هذا عند البصريين"^(٣)، وقال الكوفيون^(٤): بل هو على التمييز في الجميع؛ لأنهم يجوزون تعريف المميّز، وقال بعض النحاة^(٥): على التشبيه بالمفعول في الجميع، قال الرضي^(٦): "والأولى التفصيل. والجر على الإضافة".

(١) جاء في النسخة المخطوطة (قسمان)، وما أثبتته هو الصواب

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٨٣ ..

(٣) منهم الزجاجي ينظر الجمل ص ٩٥، وشرح الرضي ٥٠٩/٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٥٠٩/٣، وشرح المفصل ٨٥/٦.

(٥) منهم ابن أبي الربيع ينظر البسيط السفر الثاني/ ١٠٨٢، وشرح المفصل ٨٤/٦.

(٦) ينظر شرح الرضي ٥٠٩/٣.

وتفصيلها: (حسنٌ وجهه) ثلاثة، وكذلك (حسنٌ الوجه)، (حسنٌ وجهه)، (الحسنٌ وجهه)، (الحسنٌ الوجه)، (الحسنٌ وجهه). اثنان منها ممتنعان (الحسنٌ وجهه)، (الحسنٌ وجهه). واختلف في حسن وجهه.....

"وتفصيلها" نحو: "حسنٌ وجهه"، (حسنٌ وجهه)، (حسنٌ وجهه)، بتنوين الصفة، ورفع وجهه بالفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعولية، وحذف التنوين وجر (وجهه) بالإضافة، فهذا التركيب "ثلاثة" أمثلة من الأمثلة المقصود ذكرها لتوضيح الأقسام باختلاف معمول الصفة، رفعًا ونصبًا وجرًا، " وكذلك " وهي مجردة والمعمول معرفًا غير مضاف ، ولا تجتمع اللام والإضافة، فلا يُقال (الحسن الوجه) بإضافة الحسن معرفًا إلى الوجه بل تجرد (الحسن) وتضيفه مجردًا، فتقول: "حسنٌ الوجه" (حسنٌ الوجه)، (حسنٌ الوجه). ومجردًا عنها. نحو: "حسنٌ وجهه" (حسنٌ وجهه)، (حسنٌ وجهه)، بأنواع الإعراب. أو معرفة والمعمول إما مجردًا عن اللام مضافًا، نحو: "الحسنٌ وجهه"، (الحسنٌ وجهه)، (الحسنٌ وجهه)، أو معرفًا باللام، نحو: "الحسنٌ الوجه"، (الحسنٌ الوجه)، (الحسنٌ الوجه)، أو مجردًا عنهما، نحو: "الحسنٌ وجهه"، (الحسنٌ وجهه)، (الحسنٌ وجهه)، بالأحوال الثلاثة.

"اثنان منها يمتنعان، [الأول] (١) (الحسنٌ وجهه)" بإضافتها معرفة إلى المضاف المعرف بالإضافة، لما سبق من امتناع (الضارب زيد)؛ لأن التنوين حذف للألف واللام، فلم تفتد الإضافة الخفة؛ لأن الخفة في الصفة المشبهة إما بحذف التنوين أو النون، كـ (حسنٌ وجهه) بالإضافة، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة، مثل: (الحسنٌ الوجه)، و(الحسنٌ وجه الغلام)، أو بحذفهما معًا، ولا خفة فيه بواحد/منها (٢).

[١٦٨/أ]

وثانيها: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام [و الضمير] (٣)، مثل: "الحسنٌ وجهه" أو وجه غلام، لأن إضافة (الحسن) إلى (وجهه)، وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره بالصفة فهي غير جائزة، لأن إضافة المعرفة إلى التكرة وإن كانت لفظية تفيد التخفيف بخلاف القياس المعهود من الإضافة. "واختلف في حسن وجهه" بإضافتها مجردة عن اللام إلى المضاف المجرد عنها، فسيبويه (٤) والبصريون على جوازها مع قبح، لأنهم إنما ارتكبوا الإضافة

(١) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق.

(٢) الفوائد الضيائية ٢/٢٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين إضافة يقتضيها السياق، ينظر شرح الرضي ٣/٤٠٤.

(٤) جاء في الكتاب "وقد جاء في الشعر حسنٌ وجهه، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام" ينظر الكتاب ١/١٩٩. وينظر شرح الرضي ٣/٤٠٤، و الفوائد

لقصد التخفيف، فالإضافة هنا، وإن قد حصل بها تخفيف بحذف التنوين فقد ارتكب لعدم حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما هو أعظم فكان قبيحا ولا يجيء إلا لضرورة الشعر، كقول الشاعر^(١):

عَلَى أَنِّي مَطْرُوفٌ عَيْنِيهِ كَلَمًا تَصَدَّى مِنْ الْبَيْضِ الْحِسَانِ قَيْلُ

[من الطويل]

وقول الشماخ^(٢):

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الْأَعْيَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا

فإضافة (مطروف) إلى (عينيه)، و(جونتا) إلى (مصطلاهما)، ومنعها المبرّد^(٣) مطلقًا، وتعيد الضمير إلى المضمير المنفصل في الأول وإلى "الأعالي" في الثاني وهو محجوج بما ذكر. وأجازها الكوفيون^(٤) مطلقًا؛ لأنه قد حصل الغرض من التخفيف بحذف النون من غير نظر إلى غير ذلك، والصحيح الأول.

(١) لم أهتم لقائله.

شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٨٠١/٦، والمساعد ٢١٧/٢.

الشاهد في قوله: (مطروف عينيه) حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن اللام إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو قبيح.

(٢) البيت للشماخ في ديوانه ص ٣٠٨.

ربيعهما: الدار والمنزل. الصفا: الصخر الأملس. كميता: الكميता اللون بين الأسود والأحمر. جونتَا: الجونة السوداء. المصطفى: موضع احتراق النار. والضمير في مصطلاهما للأنثيتين المعبر عنهما بجارتين.

وهو من شواهد الكتاب ١٩٩/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرا في ٧/١، والمقرب ١٤١/١، وشرح الرضي ٥٠٥/٣.

والشاهد في قوله: (جونتا مصطلاهما) حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن اللام إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو قبيح. وأصله جون مصطلاهما، أي مصطفى أعاليهما، فلما قصر الإضافة حذف الضمير واستتر في جون فصار جونتَا.

(٣) شرح التسهيل ٤٢٣/٢.

(٤) شرح الرضي ٥٠٤/٣.

والبواقي، ما كان فيه ضمير واحد أحسن،

ومنع ابن بابشاذ^(١) إضافتها إلى (الوجه) على أنها من باب إضافة الشيء إلى نفسه وهو وهم، لأن (الحسن) أعم من (الوجه)، فهي من قبيل إضافة العام إلى الخاص، نحو: كل الدراهم، وعين الشيء، وإضافة (الوجه) إلى الضمير من باب إضافة البعض إلى الكل.

[ب/١٦٨]

" والبواقي^(٢) ما كان فيه ضمير واحد/ أحسن"؛ لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان، والذي يكون منها فيه ضمير (هو) في الصفة ما لم يرفع معمولها، نحو: (الحسنُ الوجه) ينصب المعمول، و(الحسنُ الوجه) بجره، و(حسنُ الوجه) ينصب المعمول مع تعريفها، و(حسنُ الوجه) بجره، و(حسنُ وجهًا) ينصب المعمول مع تعريفها، و(حسن وجه) بجره، وفيه إن رفعته مثل: (الحسن وجهه) يرفع المعمول بما معرف، و(حسنُ وجهه)، ترفعه بما مجردة، وعليها عاملة للنصب في المضاف مجردًا عن اللام، نحو: (حسنُ وجهًا)، وقول أبي زيد^(٣):

هَيْئَةٌ مُمْبِلَةٌ عَجَزَاءٌ مُدْبِرَةٌ مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءٌ أَنْبَاءٌ

وفي (حسن وجه) بإضافتها مجردة إلى مجرد غير مضاف، قوله^(٤):

[من الرجز]

لَا جَرِيَّ بَطْنٍ يَبْقَى رَا سَمِينِ

(١) شرح الرضي ٥٠٤/٣.

(٢) في نسخة المخطوط (الباقى)، وما أثبتته من الكافية ص ١٨٣.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (أبو زيد) وهو سهو من الناسخ، والبيت لأبي زيد الطائي في الكتاب ١/١٩٨. هيفاء: الضامرة الخصر. العجزاء: العزيمة العجيزة. المخطوطة: ملساء الظهر. جدلت: أحكم خلقها. شنباء: من الشنب وهو بريق الثغر. وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٨، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٣، وحاشية الصبان ٣/١٨. والشاهد في قوله: (شنباء أنيابا) حيث نصب (أنيابا) بالصفة المشبهة (شنباء). على أنها مشبهة بالمفعول به وقيل تمييز، كما في الصفوة الصفية ٢/١٤٥.

(٤) (اللاحق): الضامر. القرا: الظهر.

وصف فرسًا بضمور البطن، ثم نفى أن يكون ضموره ناجمًا عن الهزل بدليل أن ظهره سمين.

والرجز لخميد الأرقط في الكتاب ١/١٩٩، وهو من شواهد المقتضب ٤/١٥٩، الأصول لابن السراج ١/١٣٣، والجمل

للزجاجي ص ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٣.

والشاهد في قوله: (لاحق بطن)، حيث أضاف (لاحق) وهي صفة مشبهة مجردة من (أل) إلى (بطن). وهو مجرد من (أل) كذلك.

وما كان فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح. ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث، وتثنى، وتجمع. واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

وفي (حسن الوجه) بتجريدتها وتعريفه منصوبًا غير مضاف، قول النابغة^(١): [من الوافر]

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَاْمٌ

"وما كان فيه ضميران" كأن يكون المعمول مضافًا وهي غير رافعة، ففي كل ضمير نحو: (الحسن وجهه)، و(حسن وجهه)، "حسن" وليس بأحسن للاستغناء بأحد الضميرين عن الآخر، فوجود غير المحتاج قصد بها أن يكون أحسن.

"وما لا ضمير فيه" كأن تكون رافعة لغير مضاف نحو: (الحسن الوجه) و(حسن الوجه) و(حسن وجه)، و(الحسن وجه)، "قبيح" لخلوها عن الضمير المحتاج إليه.

"ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها" أي: في الصفة لأن معمولها حينئذٍ فاعل لها، فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل، "فهي كالفعل" تؤنث بتأنيثه، ولا تثنى ولا تجمع، فيقول: جاءني رجل حسن وجهه، ورجلان حسن وجههما، ورجال حسن وجوههم، ولا يجوز (حسنان وحسنون) إلا على ضعف، وجاز حسن وجوههم؛ لقيام التفسير مقام التأنيث، "وإلا" أي: وإن لم ترفع، بل نصبت المفعول أو جررته

[١٦٩/١]

"ففيها ضمير الموصوف فتؤنث، وتثنى، وتجمع" سواء كانت مجردة أو باللام، تقول: (هند حسنة وجه)، أو (حسنة وجهها)، و(الزيدان حسنا وجه)، و(حسنان وجهها)، و(الزيدون حسنو وجه)، و(حسنون وجهها)، فتظهر النون فيها ناصبة، وحذفه منها مضافة، وحكمها مع اللام في التثنية والجمع والنصب والإضافة حكمها مجردة.

"واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين" واللازم من اسم الفاعل ما لم يتعد إلى مفعول ك(ضامر البطن)، و(جائلة الشاح)، ومن اسم المفعول ما لم يتعد إلى ثان فصاعدًا، ك(مضروب الغلام)، و(مؤدب الخدام).

(١) البيت للنابغة اليباني في ديوانه ص ١١٠.

ذئب: اللذبة. أجب: الذي لا سنام له من الهزال.

وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٦، وشرح أبيات سيويه للسريافي ١/٢٨، أسرار العربية ص ١٨٤، وشرح المفصل لابن

يعيش ٤/١١٤.

الشاهد في قوله: (أجب الظهر)، حيث نصب الظهر بأجب على التشبيه بالمفعول به.

" مثل الصفة " وإنما قال وفي اسم المفعول ما لم يتعد لثان؛ لأنه لا يكون إلا متعدياً لاشتقاقه من المتعدّي، ولكن المراد هنا أن لا يكون متعدياً إلى ثان فهما مثل الصفة في تقسيمهما، من كونها باللام أو مجردة، ومعمولها مضافا ، أو باللام أو مجردا كل واحد مرفوع ومنصوب ومجرور، "فيما ذكر" من الوجوه الثمانية عشر سواء.

فيرفعان اسم الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله، وينصبا نهما، ويضافان إليهما، تقول: (زيد قائم الأب ومضروب الأب) برفع الأب ونصبه وجره، بخلاف ما لو تعدّى اسم الفاعل إلى مفعول، أو اسم المفعول إلى غير النائبة، فلا تنصبان الفاعل ولا النائب، ولا تضافان إليهما لوقوع اللبس مع النصب والإضافة، لأن إذا قلنا مثلا: (زيد ضارب أباه)، و(زيد معطي أباه)، لم يُعلم أن أباه في المثال الأول مفعول الضارب، أو فاعل له نصب تشبيهاً بالمفعول، [وفي المثال الثاني أنه مفعول ثان لمعطي، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، [ب/١٦٩] ونصب تشبيهاً بالمفعول] ^(١) والمفعول الثاني محذوف.

وقد تجرى بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة، نحو: (فلان شمس الوجه) أي: حسن الوجه، فيجيء فيه الوجوه المذكورة، ومنه قول الشاعر ^(٢):

فَرَأَشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنَ الْعَذَابِ وَإِنْ يُطَلَّبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢١٠.

(٢) البيت للضحك بن سعد في الحيوان ١/١٦٨، ولسعيد بن العاصي في ديوان المعالي ٢/١٩٦. برواية (فراشة الحلم). فراشة الحلم: كناية عن ضعف العقل. فرعون العذاب: لقب حكام مصر في العصور الأولى. الندى: الجود والعطاء. الكلب: كناية عن الحقارة.

والبيت من شواهد شرح التسهيل ٢/٤٣٢، والارتشاف ٥/٢٣٥٩، والهمع ٣/٧٠، والأشمولي ٢/٢٦٠. الشاهد في قوله: (فراشة الحلم فرعون العذاب) حيث أجري الاسم الجامد (فراشة) و(فرعون) مجرى المشتق، فجاءت فراشة بمعنى طائش، وجاء فرعون بمعنى مهلك أو مؤلم، فلما جاءت على هذه المعاني أضاف إلى كل منهما فاعله.

وقول الآخر^(١):

[من الوافر]

فَلَا اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفْدَى لَأُبْهَتْ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

فضمن (فراشة الحلم) معنى طائش، (وفرعون)، معنى مؤلم^(٢)، و(غربال) معنى (مُنْقَب)، فأجريت في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى يُجْرَى الأشياء التي ضمتها، ولو رفع بها أو نصب لجاز.

(١) البيت لمنذر بن حسان في الأغاني ٣٤/٢٤ ، برواية: لَعُودِرَ وهو غربال الإهاب

وهو من شواهد الخصائص ١٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٣/٢ ، والأشموني ٢٦١/٢ ، والأشباه والنظائر ١/٣٣٠ .

الشاهد في قوله: (غربال الإهاب) حيث أجرى فيه الاسم الجامد (غربال) مُجْرَى الاسم المشتق وتضمينه معناه (منقَب) لذلك أضافه إلى الإهاب الذي يكون نائب فاعل لوقال (منقَب الإهاب) فتكون هذه الإضافة من إضافة الاسم الجامد المنزل منزلة اسم المفعول إلى ما هو بمنزلة المرفوع بالمشتق.

(٢) في النسخة المخطوطة (ألم)، وهو سهو من الناسخ.

[[اسم التفضيل]]

اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره. وهو (أفعل).....

"ما اشتق من فعل لموصوف" يحتز من اسم الزمان والمكان ، [والآلة] ^(١) لأن المراد بالموصوف

ذات مبهمة، ولا إجماع في تلك الأسماء، "بزيادة على غيره" يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة،

"وهو أَفْعَلٌ" للمذكر، و(فُعَلَى) للمؤنث، فيخرج نحو: فاضل وغالب، وزائد؛ لأنهم وإن كان فيهم معنى

الزيادة على الغير ، فليسوا على وزن (أفعل)، ويدخل نحو: خير وشر؛ لأنهما في الأصل أخير وأشر، فحذف

بالحذف، وقد يُقال فيهما: أخير وأشر نادراً ^(٢)، كقراءة أبي ^(٣) قلابة ^(٤): ﴿مَنْ أَلْكَذَّابُ الْأَشْرِّ﴾ [القمر: ٢٦]

[٢٦] بفتح الشين، وفي قول الراجز ^(٥):

[من الراجز]

بِأَلِّ خَيْرِ النَّاسِ وَأَبْنِ الْأَخْيَرِ

[من البسيط]

ولا تحذف همزة (أفعل)، وقول الأحوص ^(٦):

قَدْ زَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحِبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

شاذ؛ لحذف الهمزة من (أحب)، وكان القياس (وأحب شيء)، ويقال في التعجب: ما أخير زيداً! وما أشره!.

^(١) إضافة يقتضيهما السياق.

^(٢) في النسخة المخطوطة (نادر)، وهو سهو من الناسخ.

^(٣) في النسخة المخطوطة (أبو)، وهو تحريف. وأبو قلابة هو: محمد بن أحمد بن دارة، مقرأ معروف، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ٦٢/٢.

^(٤) المحتسب ٣٤٩/٢.

^(٥) نسبة ابن جنبي في المحتسب إلى رؤية ٣٤٩/٢، ولم أقف عليه في ديوانه.

وهو من شواهد شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ص ٧٧٠، وشرح التصريح ٩٢/٢، والهمع ٢٨٠/٣، حاشية الخضري ١٠٨/٢. ١٠٨/٢، وغيرها.

الشاهد في قوله: (خير) حيث كان أصلها (أخير)، فخففت بحذف الهمزة.

^(٦) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٥.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٢/٢ برواية (في الحب)، والارتشاف ٢٣٢٠/٥، وشرح التصريح ٩٢/٢ برواية (في الحب) والهمع ٢٨٠/٣.

الشاهد في قوله: (حب) حيث كان أصلها (أحب)، وخففت بالحذف.

وشرطه أن يبنى من فعل ثلاثي مجرد ليتمكن البناء.....

وندر حذف الهمزة، نحو: ما خير اللبَنَ للصحيح! وما شرَه للمبطون^(١)! أي: ما أخيره! وما أشره!

"وشرطه أن يبنى من فعل ثلاثي مجرد" جاء من فعل تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة، "ليتمكن بناءه"، ويعذره من غيرها، مع بقاء صيغها على أصلها، وللإلباس إذا حذف شيء منها، لأنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي أو الثلاثي المجرد، أو المزيد فيه؛ لأن هذه الحروف الثلاثة تحتل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرّد، أو بعض حروف رباعي مجرّد كلها أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه، إما من أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجًا منهما، فلا يتبين ما هو المشتق منه، فلا يتعين المعنى.

واحترز بقوله: يبنى من فعل ما لم يبنَ منه ك(أيدي، وأرجل) من اليد والرجل، وأما(أحنكُ / الشاتين أو [١٧٠/أ] البعيرين أي: أكلهما، و(ألصُّ من شِظاظ)^(٢)، أي: أكثر لصوصية، وأفرس من عنزة من الفروسية، و(أبل من حُنَيْفِ الحناتم)^(٣)، شاذ؛ لأنه لم يستعمل لها أفعال عند سيبويه^(٤)، وقال الجوهري^(٥): "قد جاء أبلٌ^(٦) يَأْبُلُ أَبَالَةً، ك(شَكِسَ يَشْكِسُ شَكَاةً)". وبقوله: ثلاثي عن الرباعي، وما جاء في قولهم: هو أعطاهم للمال، وأكرمهم للضيف، وأولاهم للمعروف و(أفلسٌ من ابنِ المُذَلِّقِ)^(٧)، فشاذ، خلافاً لسيبويه^(٨)، فأجاز بناءه مما كان ماضيه (أفعل) سواء كان مسموعاً أم لا، لأنك تحذف منه الهمزة، وترده إلى الثلاثي، ثم تبني منه أفعال التفضيل، فتخلف همزته المحذوفة همزة التفضيل، وهو عند غيره سماعي، مع كثرته، وبقوله: مجرّداً عن المزيد فيه، وبقوله: تام عن الأفعال الناقصة، إذ لا يقال أكون و لا أصير، ومثبت عن نحو: ما أنبس بكلمة، فلا يقال: (ما أنبس)^(٩)، ومنتصرف عن (نعم وبئس وليس)، ولا يقال: (أنعم ولا أبأس ولا أليس) ويقابل معناه للكثرة نحو: طلعت الشمس وغربت، فلا يقال: (هي الآن أطلع ولا أغرب)، وقد نقل عن

(١) الهمع ٣/٣٨٠.

(٢) جمهرة الأمثال ٢/١٨٣.

(٣) المستقصى في أمثال العرب ١/١.

(٤) الكتاب ٤/١٠٠.

(٥) الصحاح (باب اللام فصل الألف) ٤/١٦١٨، ما نصه: وأبل الرجل بالكسر يَأْبُلُ أَبَالَةً، مثل شَكِسَ شَكَاةً، وتَمِيَةٌ تَمَاهَةٌ، فهو

أبِلٌ وآبِلٌ، أي حاذق بمصلحة الإبل.

(٦) حَذَقَ مصلحة الإبل والشاء.

(٧) المستقصى ١/٢٧٥.

(٨) الكتاب ١/٧٣، ٤/٩٩.

(٩) وقوله (ما أنبس) تعجب؛ لأن التفضيل والتعجب شروطهما واحدة، فما يُقال هنا يُقال هناك.

ليس بلون، ولا عيب، لأن منهما (أفعل) لغيره.....

الأخفش ^(١) والمبرد ^(٢) جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، ك(انفعل) [وأفعل] ^(٣) واستفعل)، ونحوها قياسًا.

لطيفة: ابن المدلق، يروى بالدال المعجمة والمهملة، وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة لم يجد بيته ليلة، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس، قال الشاعر في أبيه ^(٤): [من الطويل]

فإنك إذ ترجو تميما و نفعها كراجي الندى والعرف عند المدلق

وأفلس بمعنى أشد إفلاسا، يُقال: أفلس الرجل فهو مفلس، كأنما صارت دراهمه فلوسًا ونيوقا.

"ليس" المبني من الثلاثي، "بلون ولا عيب" ظاهر "لأن منهما أفعل لغيره" أي: لغير اسم التفضيل، ك(أبيض)، و(أعور) في الصفة، ولو بني منهما أفعل التفضيل، لا لتبس أحدهما بالآخر، ك(أبيض وأعور)، وهل المراد ذو بياض وعور، أو زائد البياض والعور؟

وليس لقائل أن يقول إذا كان (أفعل) يصلح لهما جميعًا، فما الصفة بأولى من اسم التفضيل في جعل بناء الثلاثي من ذلك بما؛ لأن الصفة تدل على ثبوت مطلق الصفة، وهو مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الآخر في الصفة، وقد فرق بين الظاهرة منهما والباطنة، فمنع في الظاهرة ك(أبيض) ونحوه، وجوز في الباطنة/ ك(أحمق، أهوج، وأبلد) ومنه: "أَحْمَقُ مِنْ هَبْنَقَةٍ" ^(٥).

[ب/١٧٠]

قال المالكي ^(٦): إنما قيل أحمق منه، وإن دل على فاعله بأفعل، لأنه شبه (حمق) في المعنى بجهل، فاشتركا في الاستعمالين لتعادلهما في المعنى.

(١) الهمع ٢٧٨/٣. وشرح المفصل ٩٢/٦.

(٢) شرح الرضي ٥١٦/٣.

(٣) إضافة ليستقسم النص بها. المرجع السابق ٥١٦/٣.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٤، وتاج العروس (فصل الدال من باب القاف) ٣٥٢/٦،

والمستقصى ٢٧٥/١، برواية: فإنك إذ ترجو تميما لنصرها، وجمهرة الأمثال ٩٢/٢، برواية: فإنك إذ.

(٥) مجمع الأمثال ٢١٧/١.

(٦) ابن مالك، الكافية الشافية ١١٢٥/٢.

مثل (زيدٌ أفضلُ الناسِ)، فإن قُصدَ غيره تُوصَلُ إليه (بأشدُّ)

وأجاز الكوفيون^(١) بناءه من البياض والسواد، لأنهما أصل الألوان، قال الشاعر^(٢): [من الرجز]

جاريةٌ في ذرعتها الفضةُ قاضٍ أبيضٌ من أختِ بني إياضِ

وقول المتنبي^(٣): [من البسيط]

ابعدُ بعَدتِ بياضًا لا يياضَ له لأنتِ أسودٌ في عيني من الظلمِ

وقول عنتره^(٤): [من البسيط]

إذا الرجالُ شَتَوْا وأشَدُّ زَمِيهِمْ فأنتِ أبيضُهم سِرْبَالِ طَبَاخِ

وحمله البصريون^(٥) على الشذوذ.

"نحو: زيد أفضل الناس" فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد، ليس بلون ولا عيب، وهو الفضل، "فإن قصد غيره" أي: غير الفعل الثلاثي المجرد، كالرباعي والمزيد فيه، أو اللون والعيب، "توصل إليه" بمثل "أشدُّ" وأقبح ونحوهما، مما يناسب المقام، وينصب ما بعده على التمييز، ولا يكون إلا مصدرًا، ولا تحذف

(١) ينظر الإنصاف ١/١٣٧، والهمع ٣/٢٧٩.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٦، برواية: لقد أتى في رمضان الماضي جارية في درعها الفضة
تقطع الحديث بالإمضاء أبيض من أخت بني إياض
وهو من شواهد الجمل ص ١٠٢، وشرح ابن يعيش ٤/١٢٤، وشرح الرضي ٣/٥١٥، والخزانة ٨/٢٣٠، وغيرها.
الشاهد في قوله: (أبيض) حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهو جائز عند الكوفيين ومخالف عند البصريين.
(٣) المتنبي في ديوانه ٤/٣٥.

وهو من شواهد درة الغواص ص ٣٩، وشرح الرضي ٣/٥١٥، برواية (لا سواد)، والمغني ٦/٦٢، والخزانة ٨/٢٣٨.
الشاهد في قوله: (أسود) حيث جاء باسم التفضيل من الألوان، وهو شاذ.

(٤) لم أقف عليه في ديوان عنتره، وإنما هو للشاعر طرفة بن العبد يهجو بها ملك الحيرة عمرو بن هند، صلة الديوان ص ١٥٠،
برواية: إن قلت: نصرت، فتنصرت كان شررتي قدام، أبيضهم سِرْبَالِ طَبَاخِ

وهو من شواهد الجمل للزجاجي ص ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٤، والمقرب ١/٧٣، والإنصاف ١/١٣٧.
الشاهد في قوله: (أبيضهم) حيث جاء باسم التفضيل من الألوان، وهو شاذ

(٥) الزجاجي في الجمل ص ١٠٢، والإنصاف ١/١٣٩.

ونحوه، مثل: (هو أشدُّ منه استخراجًا وبياضًا وعمى.....)

[من الكامل]

الهمزة من أشدَّ ونحوه، وأما قوله^(١):

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَفْحَلَهُمْ بِمَا يَحْمِي الدُّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

بمعنى أشد شاذ، "نحو: هو أشدُّ منه استخراجًا" مثال الثلاثي المزيد فيه، "وبياضًا" مثال اللون، "وعمى" مثال العيب، وأجود منه إجابة.

(١) لم أهد لقاله.

وهو من شواهد شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٧/٣، والمخصص السفر الرابع عشر ٤/٢٠٦ (ومما جاء من الشاذ الذي لم يذكره سيويه، حذف الهمزة بعد المتحرك المبني والقاء حركتها عليه).
الشاهد في قوله: (شدُّ) حيث حذف الهمزة من أشدَّ شدودا، وكان القياس أشدَّ.

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول نحو (أَعْدَرَ) و(أَلْوَمَ)، و(أَشْهَرَ) و(أَشْغَلَ). ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أو ب(مِنْ)، أو معرفاً باللام. فلا يجوز (زيدٌ الأفضل من عمرو) ولا (زيد أفضل) إلا أن يُعلم. فإذا أضيف فله معنيان، أحدهما: وهو الأكثر، أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم مثل: زيد أفضل الناس.....

"وقياسه" أي: قياس (أفعل) التفضيل أن يكون اشتقاقه، "للفاعل" لأنهم لو جعلوه مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثير الاشتباه، وإنما خصّوا به الفاعل دون المفعول لكونه أكثر منه، إذ لا يوجد مفعول ليس له فاعل بخلاف العكس، إلا نحو: مبهوت ومجنون، "وقد جاء للمفعول" على غير القياس، "نحو: أعدر وألوم، (وأشغل) مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ^(١)، و(أزهى من ديك)^(٢) و(أشأم من البسوس)^(٣)، "وأشهر" وأعرف وأنكر وأخوف وأهيب وأرحى وأحمد، فاغتفر فيه لقلته.

"ويستعمل" أي: اسم التفضيل "على" أحد" ثلاثة أوجه مضافاً إلى مضمر، أو مظهر، "أو بمن، أو معرفاً باللام" فلا يخلو عن أحدها؛ لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره وهو مع الإضافة ظاهر، وكذلك مع (من) تقول (زيد أفضل من عمرو)، ومع اللام في حكم الظاهر، فلأنه إنما يؤتى به بعد كلام متقدّم بينك وبين مخاطبك، في ذكر الأفضل والمفضل عليه، فتقول: زيد الأفضل، أي: الأفضل ممن ذكر، أي [أل] الخارجي.^(٤)

" [فلا يجوز (زيدٌ الأفضل من عمرو) ولا (زيد أفضل) إلا أن يُعلم] ^(٥) فإذا أضيف "اسم التفضيل، "فله معنيان، أحدهما: وهو الأكثر، أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه" اسم التفضيل باعتبار تحققه في ضمن بعضهم وإلا لزم تفضيل الشيء على نفسه، وإنما كان هذا الاستعمال أكثر؛ لأن وضع أفعل لتفضيل الشيء على غيره، فالأولى ذكر المفضول، "فيشترط أن يكون منهم" مشاركاً لهم في الفضل، "مثل: زيد أفضل الناس" أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]. يريد مشاركة في لفظ الناس والسجن، إنما شارك الدعاء تقديرًا؛ لأن مقصود يوسف عليه السلام، إنه إن كان ولا بد مما يدعوني إليه أو السجن، فالسجن أحب إليّ، فاشترك السجن وما يدعى إليه تقديرًا، ولا يلزم من الاشتراك المذكور تفضيل الشيء على نفسه، بشرط أن لا تضاف من فضل عليهم إليه عند البصريين^(٦).

(١) مجمع الأمثال ١/٣٧٦.

(٢) الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة ١/٢١٣.

(٣) الفاخر في الأمثال ص ٧٨.

(٤) إضافة يقتضيها السياق.

(٥) أئتها من متن الكافية، ص ١٨٦.

(٦) الارتشاف ٥/٢٣٢٧.

فلا يجوز (يوسفُ أحسنُ إخوته) لخروجه عنهم بإضافتهم إليه. والثاني: أن يقصد به زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز (يوسفُ أحسنُ إخوته) ويجوز في الأول الأفراد

"فلا يجوز" بذلك المعنى، "يوسف أحسن إخوته" لخروجهم عنه بالإضافة، كما يخرج إذا قلت: أكرم يوسف إخوته، وأجازه الكوفيون^(١)، واستشهدوا بقول زياد^(٢) الحارثي: [من الطويل]

وَلَمْ أَرِ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلَ بِهِ مِنَّا عَلَى قَوْمِنَا فَخَرًا

"والثاني: أن تقصد به زيادة مطلقة" بأن تفضيله على كل من سواه، من غير نظر إلى تفضيله على من أضيف إليه، وإنما المقصود بالإضافة التخصيص والتوضيح، كما قاله المصنف: "وتضاف/ [ب/ ١٧١] للتوضيح" كما تضاف سائر الصفات ك(مصارع مضر) و(حسن القوم)^(٣) مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، "فيجوز يوسف أحسن إخوته" لأنه غير داخل فيهم، ولو سئلت عن عدّه إخوة يوسف، لم تعدّه منهم بخلاف ما لو سئلت عن عدّ بني يعقوب، "ويجوز في الأول من" الإضافتين، وهي إضافة إلى من فضل عليه، "الأفراد" والتذكير لأفعل مشبها له ب(أفعل) مع (من)، قال تعالى: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٦]، وقال ذو الرمة^(٤): [من الوافر]

وَمِيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِدًّا وَسَالِفَةُ وَأَحْسَنُ قَدًّا

(١) الهمع ٧٧/٣.
(٢) البيت لزيادة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤/١.
وهو من شواهد شرح الرضي ٢٧٧/٢،
الشاهد في قوله: (خير قومهم) حيث استشهد به الكوفيون على جواز إضافة أفعل التفضيل في (يوسف أحسن إخوته) على تقدير (من).
(٣) شرح الرضي ٥٢٣/٣.
(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣، برواية: وميئة أحسن الثقلين خدًا.
سألفة: صفحة العنق، أو الشعر الملاصق لها. قدالًا: القدال مابين الأذنين من مؤخر الرأس.
وهو من شواهد الخصائص ٢٨٧/٢، برواية: (أحسن الثقلين وجهها)، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤، أمالي ابن الحاجب ٧٨/٢، والارتشاف ٢٣٢٤/٥.
الشاهد في قوله: (أحسن الثقلين) حيث أضيف أفعل التفضيل (أحسن) إلى (الثقلين) فجاز الأفراد والمطابقة.

والمطابقة لمن هو له. وأما الثاني، والمعرف باللام فلا بد من المطابقة. والذي به (من) مفرد مذكر.....

بتذكير (أحسن) و(ميمة): اسم امرأة. فتقول: الزيدان والزيدون أفضل الناس وأكملهم، وهند والهندان والهندات أفضل النساء وأجملهن. "والمطابقة لمن هو له" تذكيرا وتأيينا وتثنية وجمعا، وعليه قوله تعالى: ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فتقول: الزيدان أفضل الناس، والزيدون أفضلوهم، وهند فضلى الناس، والهندات فضليهن، والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الألف واللام في كونه معرفة، وشدّ مثل: أظلمنى وأظلمه، وقول الشاعر^(١):

يَازِبَ مُوسَى أَظْلَمُنِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْنَا مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

إذ قياسه أظلمنا.

"و[أما] ^(٢) الثاني" من الإضافتين فهو المضاف إلى غير من فضل عليه وكذا، "المعرف باللام فلا بد" فيهما، "من المطابقة" تذكيرا وتأيينا وإفرادا وتثنية وجمعا، فالمضاف قد عُرفَ، والمعرف باللام تقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والهندات الفضليات أو الفضل، وكذا الزيدان أفضلا الناس إلى الهندات فضلياتهن على الأصح "و" اسم التفضيل / "الذي بمن مفرد مذكر" فيستوي فيه المذكر والمؤنث، والمثنى المجموع، ولا بد للمفضول المجرور به (من) أن يليه، نحو: زيد أفضل من عمرو، والزيدان والزيدون أفضل من عمرو، أو على معموله، لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، ﴿وَأَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقول الشاعر^(٣):

[من الكامل]

(١) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد الارتشاف ٢٣٢٧/٥.

الشاهد في قوله: (أظلمنى) حيث أضاف ما ليس بعضها منه، وكان القياس أن يقول: أظلمنا.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ١٨٧.

(٣) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل برواية (عند الشبان) ٣٨٣/٢، والارتشاف برواية (عند المصاب) ٢٣٣١/٥.

الشاهد في قوله: أسمح للعفاة..... من (أب) حيث فصل بين اسم التفضيل المجرد من (أل) و(من) الجارة متعلقة به.

فَلَأَنْتَ أَسْمَحُ لِلْعُقَاةِ بِسُؤْلِهِمْ عِنْدَ الشَّصَائِبِ مِنْ أَبِي لَبِينَا

الشصائب جمع شصيب بكسر الشين المثلثة، بعدها صاد مهملة وباء موجودة بمعنى اشتد، يقال: شصب عليه الأمر، أي: اشتد، وأشصب الله عيشه^(١).

ولا يفصل بين أفعل التفضيل، وبين (من) بأجنبي؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه، ولهما شبه بالصفة الناصبة والمنصوب بها، فلذلك حسن الفصل بينهما بالتمييز، نحو: زيد أكثر مالاً من عمرو، والظرف نحو: أنت أحضى عندي منه، والجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]، وقد اجتمع أربعة فصول في قول الشاعر^(٢):

[من البسيط]

وَمَا زِلْتُ أَبْسُطُ فِي غَضِّ الزَّمَانِ يَدًا لِلنَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنْ عَمْرٍو وَمِنْ هَرَمِ

واعْتَفَرُ هَذَا الْفَصْلُ لِأَنَّهُ مَسَاوٍ لِمَنْ فِي التَّلَقُّ بِ(أَفْعَلِ)، وَقَدْ حَمَلَهُمْ جَوَازُ الْفَصْلِ بِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، عَلَيَّ جَوَازُ تَقَدَّمَ (مِنْ) عَلَيَّ أَفْعَلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٣):

[من الطويل]

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزُودَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زُودَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

[من الطويل]

وقوله^(٤):

(١) اللسان (شصب) ٧٥/٨.

(٢) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٣/٢.

الشاهد في قوله: (أبسط) حيث فصل بين اسم التفضيل و(من) بأربعة فصول. والتقدير: ما زلت أبسط من عمرو.

(٣) للفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه، ينظر الخزانة ٢٦٩/٨.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٣/٢، المقاصد النحوية، وشرح الأشمولي ٣٠٩ / ٢، والهمع ٧٩/٣.

الشاهد في قوله: (منه أطيب) حيث تقدمت (من) على اسم التفضيل وهو جاز.

(٤) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد المساعد ١٦٨/٢.

الشاهد في قوله: (منك أصبر) و(منك أخير) حيث تقدمت (من) على اسم التفضيل وهو جاز.

فقلت لها لا تجزعي وتصبري فقلت بحق أنني منك أصبر
فقلت لها والله ما قلت باطلاً وإني لما قد قلت لي منك أخير

ويلزم تقدم (من) إذا كان المحرور بها مستفهماً به، كقولك: من أنت خير؟ ومن أنت أحلم؟ ومن أي رجل أنت أحكم؟ وقد جاء الفصل بين (أفعل) و(من) في النداء، كقول جرير^(١): [من الكامل]

مَ يُلَقُّ أَخْبَتُ يَا [فَرَزْدَقُ] ^(٢) مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبَتُ بِالنَّهَارِ نَهَارًا

ففصل بحرف النداء والمنادى، وقد يفصل بلو، كقول الشاعر^(٣): [من الكامل]

وَلَفُوكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خُمْرِ

ولا يخلو من أن يكون المفضل مشاركاً للمفضل عليه في الفضل تحقيقاً، نحو: زيد أفضل من عمرو، أو

تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤]

وكقول علي عليه السلام^(٤): "لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلي من أفطر يومًا من رمضان" أي: إن كان يوم الشك محبوبًا لإفطاره على أنه من شعبان، فصيامه أحب إليّ فلعله من رمضان.

وقوله عليه السلام: "اللهم أبدلني/ عنهم خيرًا منهم"^(٥) أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، فإنه ليس فيهم [ب/١٧٢]

(١) ينظر ديوانه ٥٢٢/١.

وهو من شواهد الارتشاف ٢٣٣١/٥، والهمع ٧٩/٣، والمساعد ١٦٩/٢، والخزاة ٢٦٣/٨.

الشاهد في قوله: (أخبت يا فرزدق منكم) حيث فصل بين اسم التفضيل و(من) بالنداء.

(٢) إضافة من الديوان ليستقيم البيت بها.

(٣) لم أهند لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٤/٢، و شرح الأشمولي ٣٠٢/٢، الهمع ٧٩/٣، ولسان العرب (وهب).

الشاهد في قوله: (أطيب لو بدلت لنا من ماء) حيث فصل بين اسم التفضيل و(من) بلو.

(٤) وهو أثر منقطع، ينظر سبل السلام شرح بلوغ المرام ٦٣٠/٢. وروي أيضا عن عائشة وعن عمرو بن العاص وعن معاوية رضي

الله عنه، ينظر عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ٣٨٩/١٠.

(٥) القول منسوب إلى علي كرم الله وجهه، برواية: "اللهم أبدلني بهم خيرا وأبدلهم بي شرًا مني" ينظر فيض القدير شرح الجامع

الصغير ٩٩/٣.

خير، "وأبدلهم في شراً" (١) مني "أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، لأنه لم يكن فيه عليه السلام شر، ولا فيهم خير.

وقد يفضل به من غير اشتراك لا تحقيقاً ولا تقديرًا، كما يقال في التهكم والتوبيخ، هو أعلم من الحمار، وليس للحمار شيء من العلم، وقول الشاعر (٢):

لَأُكَلِّمَهُ مَنْ أَقْطِ وَتَمْنَنِ أَلَيْتُ مَسَاءً فِي حَوَايَا الْبَطْنِ

مَنْ يَثْرِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

وأما قولهم: أنا أكبر من الشعر، وأنت أعظم من أن تقول كذا، وقول الشاعر (٣): [من البسيط]

النَّاسُ أَكْبَسُ مِنْ أَنْ تَمْدَحُوا رَجُلًا حَتَّى يَرَوْا عِنْدَهُ آثَارَ جَسَانِ

فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، ولا المخاطب على القول، أي: ليس ثم اشتراك تحصل المحاوره عنه، وإنما المقصود بعدها عن الشعر والقول؛ لأن أفعل التفضيل تفيد بعد الفاضل من المفضول.

"لا غير" أي: لا غير المفرد المذكور؛ لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط، باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية؛ لكونها الفارقة بينه وبين باب أبيض وأحمر، فكأنها تمام الكلمة، ولا يجوز الجمع بين اللام ومن، نحو: زيد الأفضل من عمرو لإغناء أحدهما عن الآخر بالمقصود من

(١) في النسخة المخطوط (شر)، وهو تحريف.

(٢) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٤/٢، وتذكرة النحاة ص ٤٧، والمساعد ١٧٠/٢ برواية: بسمن.

أقط: الأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتصّل.

قذاذ: بقاف وذال معجمتين، جمع (قذ) وقد جمع أقذاذ، والأقذاذ السهم الذي لاريش فيه. اللسان (قذذ) ٤٦/١٢.

الشاهد في قوله: (من يثريبات قذاذ خشن) حيث خلا المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى.

(٣) لم أعتد لقائله.

الشاهد في قوله: (أكيس من) حيث جاء اسم التفضيل هنا للدلالة على بعد الفاضل عن المفضول.

التفضيل، وما جاء في قول الأعشى^(١):

[من السريع]

وَلَسْتُ بِأَلَاكُثْرٍ مِنْهُمْ حَصِّي وَأَنَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ

فقال ابن مالك^(٢): "إما على زيادة (من) أو على تعلق (من) بأكثر محذوف، وتقديره (ولست بأكثر منهم) وهو شاذ. وأورد في شرح الألفية^(٣) أنها للبيان، وهي كهي في قولهم: أنت منهم الفارس، أي: من بينهم. وكذا

[١٧٣/أ]

[من المنسرح]

لا يجوز أن يجتمع معه الإضافة ومن، وأما قوله^(٤):

وَنَحْنُ بَعْرَسِ الْوُدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرُكُضِ الْجِيَادِ فِي السَّادِفِ

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٤٣.

وهو من شواهد شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، شرح التسهيل ٣٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، وشرح التصريح ١٠٠/٢.

الشاهد في قوله: حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المحلّي بال (من) وهذا لا يجوز، وفيها تخريجات سأوضحها فيما يلي.

(٢) شرح التسهيل ٣٨٧/٢، والكافية الشافية ١١٣٥/٢.

الشاهد في قوله: (الأكثر منهم) حيث جمع بين اسم التفضيل المحلّي بال وبين من وهو لا يجوز. وفيه تخريجات ستة:

١. ألا تكون (من) لابتداء الغاية كما هي في (زيد أفضل منك)، بل تكون للتبيين كما هي في قولك (أنت منهم الفارس والشجاع) أي: من بينهم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه. الخصائص ١٦٩/١. بتصرف.

٢. أن تعلق (من) بمحذوف مقدر، دل عليه المحذوف وتقديره (ولست بالأكثر أكثر..)، وهو شبيه بقوله تعالى: (وكانوا فيه من الزاهدين). أي كانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

٣. أن تكون الألف واللام زائدتين زيادتهما في الحال والتمييز. ينظر شرح ابن الناظم ص ٣٤٣، بتصرف.

٤. أن تكون (من) بمعنى (في).

٥. أن تكون (من) غير متعلقة بالأكثر.

٦. ما ذهب إليه ابن منظور بأن (الأكثر) بمعنى الكثير وليس التفضيل.

(٣) لعله شرح التسهيل أو شرح الكافية الشافية.

الشاهد في قوله: (أعلمنا منّا) حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المضاف (من) وهذا شاذ.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٦، برواية: ونحن. ونسب لسعد القرقر.

الودي: صفار النخل. السداف: اختلاط الضوء بالظلمة.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٧/٢، برواية (نحن نفوس الودي أعلمنا)، والمساعد ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/٢، شرح

شواهد المغني للسيوطي ٨٤٥/٢.

الشاهد في قوله: (أعلمنا منّا) حيث جمع الشاعر بين اسم التفضيل المضاف (من) وهذا شاذ.

فعلى تأويل طرح المضاف إليه، ولا يجوز، (زيد أفضل) بغير أحد الثلاثة لفوات الغرض، إلا أن يعلم

المفضل عليه بقرينة، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، أي: وأخفى من السر، وقول

المكبر: الله أكبر أي: من كل كبير، أو من كل وصف، ومنه قول الفرزدق^(١): [من الكامل]

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنَنَا دَعَائِمَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أي: من غيرها، وقول الآخر^(٢): [من الطويل]

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبِرَا

أي: منا. وقوله^(٣): [من الرجز]

يَأْتِيَتْهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبْلًا أَوْ هَزَلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوْلَا

أي: أول من هذا العام، وأول من أفعل الذي لا فعل له (كآبل).

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٥/٢.

وهو من شواهد الصاحبى ص ٤٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، ابن عقيل ١٧٠/٢، الشاهد في قوله: (أعز وأطول) حيث استعمل صيغة التفضيل في غير التفضيل، فأراد (عزيزة وطويلة).

(٢) البيت للناطقة الجعدي الصحابي، ينظر ديوانه ص ٧٣، برواية: ولكننا كنا على الموت أصبرا.

وهو من شواهد الهمع ٧٨/٢، والمساعد ١٧١/٢.

الشاهد في قوله: (أصبرا) حيث حذف (من) لوجود القرينة، أي: منا.

(٣) لم أهد لقاله.

وهو من شواهد التكملة ص ٣١٩، المفصل ص ٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٤.

الشاهد في قوله: (أولا) حيث حذف (من) بعد اسم التفضيل لوجود القرينة.

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد. لأنه بمعنى حسن.....

"ولا يعمل" اسم التفضيل "في" اسم "مظهر" ما لم يكن ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً، نحو: زيد أخطب منكم يوم الجمعة وأفصح منكم خطيباً وأقل منك مالاً، لأن الظرف والحال يكفي فيهما رائحة من الفعل، وإنما لم يعمل في غيرها من الظاهر؛ لضعف مشابهته للفعل معنى، ولا اسم الفاعل أيضاً، ولا يرفع الاسم الظاهر بالفاعلية في الأعراف إلا بشروط، بخلاف فاعل المضمر فترفعه؛ لأن رفعه لا يحتاج إلى قوة العامل، وأما ما حكاه يونس عن ناس من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، ويقولون: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه، يرفع (أبوه وعمه) بأفعل، فالمشهور رفعهما بخبرية المبتدأ، وهو أفضل وخير، ولا ينصب اتفاقاً سواء كان مظهرًا أم مضمرًا، فإن وجد بعده ما يوهم ذلك كقوله تعالى:

﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وقول الشاعر^(١): [من الطويل]

أَكْرَرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرِبُ مَنَا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فهو منصوب بفعل محذوف تقديره (أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله)، وأضرب منا بالسيوف نضرب القوانيسا، "إلا إذا كان" أفعال التفضيل، "صفة لشيء" معتمداً عليه، كأن يكون نعتاً له، أو خبراً عنه أو حالاً، "وهو في المعنى" صفة، "لمسبب" مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره، "مفضل" ذلك المسبب، "باعتبار" الموصوف. "الأول" أي: الذي اعتبر أولاً، "على نفسه" الضمير عائد إلى المسبب، "باعتبار غيره" الضمير عائد إلى الموصوف الأول فيكون بالاعتبار الأول مفضلاً، وبالتالي مفضلاً عليه. منفياً "صفة لمصدر محذوف، أي: تفضيلاً منفياً.

"مثل: ما رأيت رجلاً" هو الموصوف الأول، "أحسن" هو أفعال التفضيل، "في عينه" الضمير عائد إلى رجل، "الكحل منه" الضمير عائد إلى الكحل، "في عين زيد" وهو المراد بقوله باعتبار غيره، "لأنه بمعنى حسن" وهو الفعل المشتق أفعال التفضيل من مصدره فيقوي العمل في الظاهر، ولا يكون بمعناه إلا إذا جمع الشرائط المتقدمة، فحينئذ يكون تقديره: ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد.

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٧/٢، وشرح الرضي ٥٣٠/٣، والمغني ٣٨١/٦، وحاشية الدسوقي ٣٧٩/٣-٣٨٠، وغيرها.

الشاهد في قوله: (القوانيسا) حيث نصبت بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل.

مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بين (أحسن) ومعموله بأجنبي وهو (الكحل).

وهذه العبارة تحتمل معنيين، أحدهما: أن يكون (أحسن) مثلاً بعد النفي بمعنى (حسن)، كما ذكر؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده الذي هو الزيادة، فيفيد أنه ليس حسن كحل عين رجل زائداً على كحل عين (زيد)، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد، إما بأن يساويه أو يكون دونه، والمساواة بأبها مقام المدح، فيرجع المعنى إلى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد، فيكون (أحسن) مع النفي بمعنى (حَسَن).

وثانيها: أن يجعل (أحسن) / قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم [١٧٤/أ] المدح، فبقى أصل الحسن، وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد إما بالمساواة، أو بكونه دونه.

والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى (ما رأيت رجلاً حَسَنَ في عينه الكحل حُسْنَه في عين زيد) فانتفى المساواة والزيادة بطريق الأولى، لما اقتضاه المقام.

ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً، لأن في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة، فيصح أن يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً، ولو في ضمن الزائد، فانتفى الزائد أيضاً.

فيحصل من جميع ذلك أن حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك كمال التمدح.

"مع أنهم لو رفعوا" (أحسن) على الخبرية، والكحل على الابتداء كما سبق "لفصلوا بينه" أي: بين (أحسن) وبين معموله "وهو قوله: منه" بأجنبي وهو الكحل "إذ ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو أجنبي، لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته ومع الأعمال يكون فاعلاً، وحقه أن يلي العامل دون المعمول، ولا يصح تأخير (الكحل)؛ لأنه يكون في معناه تعقيد ركيك"، هذا ذكره في الفوائد الضيائية^(١).

وأما قول في الخبيصي^(٢) "أنه إذا أُخِّرَ الكحل عاد الضمير من لفظ (منه) إلى غير معود إليه"^(٣) ففيه نظر؛ لأن المبتدأ وإن تأخر رتبته التقدّم.

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الموشح للخبيصي اللوحة ٧١/أ.

(٣) الخبيصي هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز ابن محمد الخبيصي النحوي (ت ٧٣١ هـ) إحدى وثلاثين وسبعائة له الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب. ينظر هدية العارفين ٦/١٤٨.

ولك أن تقول: أحسن في عينه الكحل من عين زيد فإن قَدِّمْتَ ذكر العين قلت: (ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحل).....

ولك أن تقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، بإقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو أخصر منه، بمقدار ضمير منه وكلمة (في)، (ولو قال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد)، كان أخصر مع ظهور المقصود، وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير؛ لأن أصله من كحل عين زيد، والمعنى على حذف المضاف، فإنه لو كان كذلك، لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ تعدد الكحل حينئذ، فإن قَدِّمْتَ على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها، مفضلاً عليه، قلت ما رأيت كعين زيد أحسن فيها، [الكحل] أصله: ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد ، فلما ذكر عين زيد مقدِّماً عليه، استغنى عن ذكره ثانيًا، وتقديره: ما رأيت عينا ماثلة لعين زيد في أصل التكحل أحسن فيها الكحل من عين زيد، أو تقول: معناه: ما رأيت عينا كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها،

ويلزم من هذا على أبلغ وجه أن للكحل في عين زيد حسناً ليس في عين غيره، وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت أفعال بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن (من) التفضيلية مع مجرورها مقدِّرة فيها أيضًا كما ذكرناه، "مثل ولا أرى" [مثل] منصوب على أنه صفة مصدر محذوف، أي: قلت: ما رأيت كعين زيد إلى آخره، قولاً يماثل قول الشاعر وإنما تركه صدر البيت، ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة، وترك موصوف (أحسن) في المثال وإن كانت للمماثلة الكاملة في ذكره، إذ هو في مقابلة قوله (واديًا)، وهو مذكور لأنه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور أولاً وتمام البيت مع ما يليه^(١):
[من الطويل]

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظلمُ واديًا
أقلُّ به ركبٌ أتوه تَيِّبَةً وأخوفَ إلا ما وقى الله ساريا

كان أصله (لا أرى واديًا أقل به ركب منهم في وادي السباع)، فقدِّم (وادي السباع)، واستغنى عن ذكره ثانيًا.

(١) نسبهما سيويه لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣٢/٢.

وهو من شواهد الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٤-٣٩٥، وشرح الرضي ٤/٣٥٣ والمقاصد الشافية ٤/٥٩٧، والفوائد الضيائية ٢/٢٢٥.

الركب: اسم جماعة الركبان، وهو مخصوص براكبي الإبل.
والثنية: من أَيْ أو أَيْي كالتحية من (حيي أو حيي) وهو المكث، والثاني.
وساريا: من السُرى، وهو سير في الليل.

فقوله: (أرى) إما/ من رؤية البصر أو من رؤية القلب.

[١٧٥/أ]

فعلى الأول (واديًا) مفعوله و(كوادي السباع) حال منه قدّم عليه. وعلى الثاني: (واديًا) مفعوله الأول و(كوادي السباع) مفعوله الثاني، وعلى التقديرين (حين يُظلم) ظرف التشبيه المستفاد من الكاف، والواو في (ولا أرى) إما اعتراضية أو حالية.

و(أقل) صفة (واديًا) والجار في (به) متعلق ب(أقل)، والجرور عائد إلى (واديًا). و(ركب) فاعل (أقل)، وجملة (أتوه) صفة له.

(وتثنية) تمييز عن [نسبة] ^(١) (أقل) إلى (ركب) أو منصوب على المصدرية، أي: إثيان تثنية.

و(أخوف) عطف على (أقل) وهو بمعنى المفعول أسند إلى ضمير (واديًا).

والمعنى: واديًا أقلّ به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه.

و(ما) في (ما وقى) مصدرية.

و(ساريا) أي: ركبها ساريا مفعول (وقى). والمستثنى مفرغ، أي: واديًا أقلّ وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله تعالى ساريا.

يقول: مررت على وادٍ منسوب إلى السباع لكثرتها فيه، والحال إني لا أرى مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع، ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي السباع في كل وقت إلا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات.

ولو عبّرت بالعبارة الأولى لقلت: ولا أرى واديًا أقلّ به ركب أتوه منه بوادي السباع.

ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت: ولا أرى واديا أقلّ به ركب أتوه من وادي السباع.

(١) زيادة يقتضيهما السياق، الفوائد الضيائية ٢/٢٢٦.

[الفعل]

الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ومن خواصه دخول (قد) والسين، وسوف.....

"الفعل ما دلّ على معنى في نفسه" أي: في نفس ما دلّ لمعنى الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليه؛ لاستقلاله بالمفهومية. فيخرج (الحرف) لأنه ليس مستقلاً بالمفهومية. "مقترن بأحد الأزمنة" يخرج الاسم "الثلاثة" الماضي والحال والاستقبال، ولا بد [ب/١٧٥] في الحدّ من زيادة لفظ (وضمّاً) ليخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة عن المصادر أو غيرها كما سبق، ودخل فيه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: (عسى وكاد)، لاقتران معناها به بحسب الوضع. ويصدق على المضارع بأنه اقتران بأحد الأزمنة، ولا يُقال إنه للحال والاستقبال، لأنه مقترن بحسب كل وضع لواحد، وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع.

والصحيح إنه موضوع للحال، وإنما يصيره للاستقبال حرفاً التنفيس أو نحوهما، مما يدل على الاقتران بالمستقبل، كما يأتي مفصلاً - إن شاء الله -.

"ومن خواصه" أي الفعل، "دخول قد"؛ لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع تقريب الماضي إلى الحال والتقليل في المضارع، وكل ذلك لا يكون إلا في الفعل، "والسين، وسوف" وسمها سيبويه^(١) حرفي التنفيس لتوسيعهما زمان الفعل ولذلك اختصّ به فسوف أكثر تنفيساً، وقد تحذف فاءها فيقال: سؤ أفعل، وقد تحذف الواو وتسكن الفاء، فيقال: (سَفْ أفعل). وقد قيل^(٢): إن السين منقوص من سوف

(١) قال سيبويه: "وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سؤفته" ينظر الكتاب ٤/٢٣٣.

(٢) وهو رأي الكوفيين، الإنصاف المسألة (٩٢)/٢/١٨٠.

وذكر المالقي في رصف المباني: أن السين حرف استقبال قائم بنفسه، وهو مختص بالفعل المضارع وجزء منه، ولهذا لم يعمل فيه. كما أنه لا يرى أن السين مقتطعة من (سوف) كما يرى الكوفيون، لوجهين: الأول: أن هذا الاقتطاع لا دليل عليه، ولا يلتفت إلى كلمة (فسو تجدون) الواردة في البيت الشعري القائل: **فَإِنْ أَهْلَكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَخِدِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطْبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ** فحذف الفاء هنا ضرورة.

الآخر: أن الحروف ليست كالأسماء من ناحية التصرف، فالتصرف في الأسماء أكثر من الحروف لأصالتها وكثرة استعمالها، نحو: (الله) وشبهه.

ينظر رصف المباني ص ٤٦٠-٤٦١. (بتصرف).

والذي أراه أن السين مقتطعة من سوف، لأنه نُقل عن الكسائي، عن أهل الحجاز (سو أفعل) الجني الداني ص ٤٥٨، بحذف الفاء في غير ضرورة. فدل على أنها لغة. ينظر اللسان مادة (سوف) ٧/٣٠٣.

=وقد رد ابن مالك على من قال إن هناك تفاوتاً في مدة التسوية بين السين وسوف، قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا الماضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فيبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال، ليجري المتقابلان على سنن واحد.

والجوازم، ولحوق تاء التأنيث ساكنة، ونحو، تاء فعلتُ.....

بتقليل الحرف على تقريب الفعل.

"والجوازم" واختص الفعل بها؛ لأنه لما منع الفعل الجر، بقيت الكلمة على أصلها، فسمي ذلك السكون الجزم، فنقصانه عن دخول الجر دليل على فرعيته، "ولحوق تاء التأنيث" عطف على دخول (قد). "الساكنة" نحو: نعمت وبئست، وإنما اختصت بالفعل؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا تلحق إلا ما له فاعل، وسكنت للفرق بينها وبين التاء المتحركة اللاحقة بالاسم.

"ولحوق نحو تاء فعلتُ" أراد بنحو (فعلت) الضمير المتصل البارز المرفوع، وإنما اختص بالفعل؛

[١٧٦/أ] لأن الاسم يستحق مثناه وبمجموعه جمع السلامة، الألف والواو، فلو لحقه ضمير الرفع / البارز لاجتمع في المثني ألفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما استثقل وإن حذف التبس.

=وأما السماع لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد ب: سيفعل، وسوف يفعل. ومنه قول الشاعر:

وَمَا حَالَةٌ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالَهَا إِلَى حَالَةٍ، أُخْرَى، وَسَوْفَ تَزُولُ

ينظر شرح التسهيل ٣٢/١. (بتصرف).

[[الفعل الماضي]]

الماضي: ما دلّ على زمان قبل زمانك مبني على الفتح.....

"الماضي ما دلّ لفظه، "على زمان" يشمل الأزمنة الثلاثة، "قبل زمانك" أي: زمان إخبارك، فيخرج ما عداه، فلا ينتقض بدخول ما يُصرف معناه إلى الحال أو الاستقبال كالإنشاء، نحو: (بعث واشترت)، أو الطلب: نحو (غفر الله لك ذنبك). أو المنفي، نحو: قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ زَالَتِ الْإِنِّ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]، وقول الشاعر^(١):

[من البسيط]

رُدُّوا فَوَ اللَّهِ لَا دُذُنَاكُمْ أَبَدًا مَا دَامَ فِي مَائِنَا وَرَدُّ لُنَّا لِرَّالِ

وقد جاء الماضي للاستقبال في الوعد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. ويمكن أن يقال في بعضها كما في الآية الكريمة، إنها للمضي على باهما، تنزيلا لما لم يقع منزلة الواقع لتحقق وقوعه، كما في قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٥٠].

"مبني على الفتح" لفظاً نحو: ضرب، أو تقديراً نحو، رمى.

أما البناء فعلى الأصل لانتفاء موجب الإعراب، وعلى الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم. ك(زيد ضرب)، بمعنى ضارب، و(مررت برجل قام) في موضع قائم، وشرطاً وجزاء، تقول: (إن ضربتني ضربتك)، مقام (إن تضربتني أضرتك).

وإنما لم يعرب كالمضارع؛ لنقصان مشابته الاسم، فبقي على البناء وحق البناء السكون، لكنه لما شابه الاسم بنى على بعض حركاته، وهي الفتحة للخفة.

(١) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد الكافية الشافية ٢/٨٤٤ برواية: (مادداكم)، والهمع ١/٣٧.

الشاهد في قوله: (لا دذناكم) حيث جاء معنى الفعل الماضي منصرفاً إلى الاستقبال وقد سبق بنفي.

مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

"مع غير الضمير المرفوع المتحرك" لا معه فيلزمه السكون لكراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كما لكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل / كجزء من الفعل كما سبق في المرفوعات. وهذا عند المتقدمين^(١). وعند ابن مالك^(٢)؛ لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بسكون الميم، أو أكرمنا بفتحها^(٣).

وفي التاء والنون لمساواتهما ل(نا) في الرفع و الاتصال إذ توالي أربع حركات وارد في كلامهم نحو: جَنَدَلٌ في جنادل، ومثله غير منثور عنه طبعاً، وغير مقصود الإهمال وضعاً. وقد احترز بقوله المرفوع عن المنصوب، مثل: ضرباً، فإنه مبني على الفتح أيضاً، "والواو" لا معها، فيضم لمجانستها^(٤) لفظاً ك(ضربوا) أو تقديراً، ك(رموا)^(٥).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٢.

وضعف هذا الرأي ولم يذهب إليه فقال: هذا التعليل ضعيف من وجهين ١. أن التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات يوجد في الثلاثي والخماسي، لا في غيرها وغيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى. ٢. أن توالي الحركات ليس مهماً، بدليل (عَلَيْطُ وأصله علايط، وعَرْتَنُ أصله عَرْتَنُ. ولو كان توالي أربع حركات نفورا منه، ومقصود الإهمال وضعاً، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهاها، ولسدوا باب التأنيث بالناء في نحو: بَرَكَةٌ ينظر شرح التسهيل ١/١٢٢-١٢٣. (بتصرف).

(٢) المرجع السابق ١/١٢٣.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة أكرمنا بسكون الراء، وهو تحريف.

(٤) أي لمجانسة الضمة الواو.

(٥) أصله (رَمُوا) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فبقي (رَمُوا).

[[الفعل المضارع]]

المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركاً. وتخصيصه بالسين وسوف.

"المضارع: ما أشبه الاسم وتميز عن الماضي، "بأحد حروف (نأيت) المعقبة في أوله حقيقة، ك(يقوم) و(يضرب)، أو تقديراً ك(تكسر) بمعنى تنكسر.

ويسمي مضارعاً لأنه ضارع الاسم أي شابهه، "لوقوعه مشتركاً" حقيقة بين الحال والاستقبال. وقيل: إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال^(١). وقيل على العكس عند الفارسي^(٢)، والأول هو الصحيح. "وتخصيصه" بالجرّ عطف على (لوقوعه).

أي وتلك المشابهة لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال، وتخصيصه للاستقبال "بالسين" للقریب "وسوف" للبعيد، وما يتفرع منهما كما أن الاسم مشتركاً، ويختص بأحد معانيه بواسطة القرائن. وإنما سمي المضارع مضارعاً لمشابهته الاسم، إذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من الضرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً.

فاسم (رجل) مثلاً: مشترك ويختص بواحد معنى، بدخول اللام عليه؛ والمضارع مشترك بين الحال والاستقبال ويختص للاستقبال بدخول ما دلّ عليه.

فإعرابه عند البصريين^(٣) لهذه المشابهة، لا لتوالي المعاني المختلفة عليه، وقال الكوفيون^(٤): بل لمشابهته الاسم، وقبول معان مختلفة في الجملة، وإن لم تكن عن المعاني المعتورة للاسم من فاعلية ومفعولية، وإضافة، بل لاعتواره معانٍ لولا الإعراب لالتبس بعضها ببعض، بدليل اختلاف المعاني باختلاف الإعراب في قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإن جازمت الفعلين كان نهيًا عن كل منهما، وإن جازمت الأول ونصبت الثاني كان نهيًا للجمع بينهما، وإن رفعت الثاني اختص النهي بالمجزوم، وتخصيصه للحال بلام الابتداء، نحو: إن زيدًا ليقوم، وبمصاحبة الآن، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ٩]، وما في معناه، كالساعة والحين، ودخول ليس وما النافية، وتجرده عن قرائن الاستقبال عند من

(١) وهو رأي الفارسي وابن أبي ركب. الهمع ٣٢/١.

(٢) أنه مجاز في الحال، حقيقة في الاستقبال؛ وهو رأي ابن طاهر في الهمع ٣٢/١.

(٣) شرح الرضي ١٣/٤.

(٤) أسند هذا الرأي للبصريين في الإنصاف المسألة (٧٤) ١٠٣/٢، وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة

ينظر شرح الرضي ١٣/٤.

فالهزمة للمتكلم مفردًا، والتون له مع غيره، والتاء للمخاطب

جعله للحال حقيقة، ويؤيده كثرة القرائن مع الاستقبال دونها معه للحال فمما يخصصه للاستقبال السين

كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] وسوف كقوله تعالى: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ﴾ [١٧٧/أ]

رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]

وإسناده إلى مستقبل واقتضائه طلبًا، وبدخول حرف ناصب أو جازم عليه، أو حرف ترج أو اقترن

بظرف مستقبل. ويسوغ للحال والاستقبال بدخول لا النافية عند الأخفش^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي

لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقول الشاعر^(٢):

[من المتقارب]

يَرَى الشَّاهِدُ الحَاضِرُ المَطْمَئِنُّ

مِنَ الأَمْرِ مَا لَا يَرَى الغَائِبُ

وقوله^(٣):

[من الطويل]

إِذَا حَاجَةً وَتَنَّتْكَ لَا تَسْتَطِيعُهَا

فَخَذَ طَرْفًا مِّنْ غَيْرِهَا قَبْلَ تَسْبِقِ

"والهزمة" من تلك الحروف الأربعة، "للمتكلم" وحده وإنما عدل عن الألف، وهي أحق بالزيادة؛ لأنها من حروف المد واللين لسكونها، وتعذر النطق بالساكن، "مفردًا" مذكرًا أو مؤنثًا مثل: (أضرب)، "والتون له مع غيره" تثنيةً وجمعًا سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا الواحد المتكلم المعظم نفسه، ولا يجيء التعظيم للمخاطب الغائب، فلا يقال للمخاطب (أنتم فعلتم)، ولا للغائب (هم فعلوا)، إلا ما عليه المولدون دون القدماء. "والتاء للمخاطب" مذكرًا ومؤنثًا أو مثنى وجموعًا.

(١) قال ابن مالك "وإذا نفي المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية روي ذلك عن الأخفش نصًا. شرح التسهيل ٢٥/١.

(٢) البيت لحويلد بن مطحل الهذلي. الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٦٥.

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٢٦، برواية: يرى الحاضر الشاهد المظمن.

الشاهد في قوله: (لا يرى) حيث جاء الفعل المضارع منفيًا بـ(لا) دالا على الحال أو الاستقبال عند الأخفش.

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١، برواية: (حين تسبق).

وهو من شواهد شرح التسهيل ١/٢٦، اللسان مادة (ولي) ١٥/٢٨٥، برواية: حين تسبق.

الشاهد في قوله: (لا تستطيعها) حيث جاء الفعل المضارع منفيًا بـ(لا) دالا على الحال. أو الاستقبال عند الأخفش.

وللمؤنث والمؤنثين غيبة، والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي، ومفتوحة فيما سواه. ولا يعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون التأكيد، ولا نون جمع المؤنث.....

"وللمؤنث والمؤنثين غيبة" يقال: هندت فعل، والهندان تفعلان، والتاء مبدلة من الواو؛ لأنهم كرهوا الابتداء بالواو، ولثقلها زائدة، كما أبدلوا بها في (تجاه) و(تراث).

"والياء للغائب غيرهما" أي: المؤنث والمؤنثين وهي لمفرد الغائب ومثناه ومجموعه، وجمع الغائبات.

"وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي" سواء كانت حروفها أصلية، ك(يدحرج)، أو لا [ك^(١)]- (يُخرج) "ومفتوحة فيما سواه" أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: (يتدحرج^(٢)) ويستخرج،

ونحوهما. أما الثلاثي فلكونه الأصل في الفعل والفتح لخفته، إذ هو الأصل فهو به /أولى، وغير الثلاثي فرع [ب/١٧٧] عليه.

"ولا يعرب من الفعل غيره" أي: غير المضارع لما سبق من قوة مشابهته للاسم دون غيره، وإنما يُعرب، "إذا لم يتصل به نون تأكيد" ثقيلة أو خفيفة، فأما إذا اتصل به فاختلف، فالجمهور^(٣) على أنه مبنياً لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، والنون حرف لاحظ له في الإعراب فبنياً، وقال بعضهم: هو باقٍ على إعرابه، إذ دخول النون عليه، كدخول تاء التأنيث، وياء النسبة وألفه، لكنه اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلية قبل الإعراب، لأجل الفرق، فقُدِّر الإعراب، كما قُدِّر في (غلامي) على الصحيح.

"ولا نون جمع مؤنث" لأنه يبنى ما لحقه عند الجمهور، قال سيبويه^(٤): "(إن تضرين) شابه (ضرين)". بمعنى أنه سكن آخره، كما سكن في الماضي، فحمل عليه، إذ قد جاز حمله على الاسم لما شابهه، فبالأولى إذا شابه الفعلُ الفعلُ أن يرد إلى أصله وهو البناء والإسكان لمشابهة (ضرين).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) في النسخة المخطوطة (يدحرج)، والصواب ما أثبتته.

(٣) الكتاب ٣/٥١٨-٥١٩.

(٤) ذكر سيبويه ما نصه: "فالنون ههنا في (يفعلن) بمنزلتها في فَعْلُنْ" ينظر الكتاب ١/٢٠١. ورد ابن الحاجب على سيبويه في الإيضاح ٢/١٠١ ما نصه: "ويرد عليه أن (يفعلن) المقتضي للإعراب قائم، و(فَعْلُنْ) المقتضي للبناء قائم، فكيف يشبه ما قام فيه مقتضى للإعراب بما قام فيه مقتضى البناء؟..."

وإعرابه: رفع ونصب وجزم. فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للثنائية والجمع، والمخاطب المؤنث، بالضمّة والفتحة لفظاً والسكون مثل: (يَضْرِبُ).....

ولم يعوض النون من الإعراب^(١) خوفاً من اجتماع النونين، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قال في الكشف^(٢): "الواو في ما كان لجماعة المؤنث لام الفعل، والنون ضميرهن والفعل مبني، وفي ما كان لجماعة المذكر الواو ضمير والنون علم الرفع" فنصب بحذفها من المذكر، وبقيت في فعل المؤنث، لأنها ضمير فهو مبني. وبعضهم يقول: إنه معرب تقديراً لضعف علة البناء.

"وإعرابه رفع ونصب" للمشاركة الاسم فيهما، "وجزم" يختص به كالجذر بالاسم.

"فالصحيح" وهو ما لم يكن آخره حرف علة، فيخرج المعتل نحو: يغزو ويخشى ويرمي فسيأتي.

"المجرد عن ضمير بارز مرفوع" متصل به. "للثنائية" مذكراً كان أو مؤنثاً، مثل: (يضربان، وتضريان)،

"والجمع" المذكر مثل: (يضربون، وتضربون)، والمؤنث مثل: (يضربن وتضربن)، "والمخاطب المؤنث"

مثل: (تضربين) فهذه أربع صيغ (يضرب) بالياء بائنتين من أسفل في الواحد الغائب، و(تضرب) بالتاء الفوقانية

في موضعين/ الواحد الغائب المؤنث، والواحد المخاطب المذكر، و(أضرب) في المتكلم الواحد، [١٧٨/أ]

و(نضرب) بالنون في المتكلم مع الغير، "بالضمّة" رفعاً، "والفتحة [لفظاً]"^(٣) "نصباً"، "والسكون" جزئاً،

"مثل" هو، "يَضْرِبُ" ولن يضرب، ولم يضرب، وقد تكون الضمة مقدّرة للضرورة، كقوله^(٤): [من السريع]

فَالْيَوْمِ أَشْرَبُ غَيْرَ مَسْتَحْقِقٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِظٍ لِي

(١) كما عوض في (يضربان ويضربون وتضربين).

(٢) الكشف ١/١٤٥، مع اختلاف بسيط في بعض الألفاظ لا تؤثر على المعنى: "أي فرق بين قولك:

الرجال يعفون والنساء يعفون؟ قلت: الواو في الأول ضميرهم، والنون علم الرفع. والواو في الثاني لام الفعل والنون ضميرهن، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل وهو في محل نصب ويعفو: عطف على محله".

(٣) أثبتته من الكافية ينظر ص ١٩١.

(٤) امرؤ القيس ديوانه ص ١٤٩، برواية: فالיום أسقى...

وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٠٤، والأصول ٢/٣٦٤، وشرح الرضي ٤/٢١، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص ٩٤.

وللبيت رواية أخرى: فالיום أسقى، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

الشاهد في قوله: (أشرب) حيث سكن الفعل المضارع المرفوع للضرورة.

والمتصل به ذلك بالنون. وحذفها مثل: (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ)

فإنه سكن الباء في (أشرب) وهو غير مجزوم^(١)، بل للضرورة فقط، "والمتصل به ذلك" الضمير البارز في التثنية والجمع والمخاطب المؤنث، تعرب "بالنون" رفعًا؛ لأن محلّ الإعراب - وهو آخر الفعل - اشتغل بالضمة لمناسبة الواو، والفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، فلما لم يكن محلاً لدوران الإعراب، ولا وجد فيه علة البناء جعل بدل الرفع لمشاكلة الواو في الغنة.

وأما اسم الفاعل فالألف والواو والياء ليست بضمائر فيه، والنون فيه كالتنوين، بخلاف الفعل فهي فيه ضمائر، والنون علامة للرفع؛ وعن الأخفش^(٢): "أن الإعراب مقدّر على ما قبل الضمائر، والنون دليل عليه، وهي مكسورة بعد الألف غالبًا، إلا ما زوي في القراءة الشاذة من فتحها في ﴿أَتَعِدَّائِي﴾^(٣) [الأحقاف: ١٧] ومفتوحة بعد الواو والياء، ولا تحذف في حالة الرفع إلا ما ورد من قول الشاعر^(٤):

[من الرجز]

أَيُّسْتُ أَسْرِي وَتَبِيَّتِي تَأْذِكِي وَجَهَّكَ بِأَلْعَنِيِّ وَالْمَسْكَ الْبَدِكِي

وهو شاذ.

"وحذفها" نصبًا وجزمًا؛ لأن النون علامة للرفع فلما زال ولم يكن له بدل جعل حذفه علامة للنصب والجزم، "مثل": تضربان و" (يَضْرِبَانِ)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ)"، ولن يضربا ولم تضربا إلى آخره، وتحذف

وجوبًا لدخول نون التأكيد، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وجوازًا / [ب/ ١٧٨] لدخول نون الوقاية، قال تعالى: ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَنيَ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

(١) جاء في النسخة المخطوطة (غير مجرد) وهو خطأ من الناسخ، إذ أراد الشارح توضيح سبب تسكين الفعل وهو مجرد من الجواز.

(٢) الهمع ١/١٧٢.

(٣) سبق تخريج القراءة.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد الخصائص ١/٣٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١١٠، والكافية الشافية ١/٢١٠، وشرح الرضي ٤/١٨، برواية: تدلكي شعرك..

والشاهد في قوله: (تبيتي تدلكي) حيث حذفت نون الفعل المضارع وهو شاذ للضرورة، لأنه من الأفعال الخمسة.

و المعتل بالواو والياء بالضمّة تقديرًا والفتحة لفظًا والحذف.....

و "المضارع، "المعتل بالواو والياء بالضمّة تقديرًا" حالة الرفع لاستثقالها ظاهرة على الواو والياء، فتقول: زيد يدعو ويرمي، وقد يظهر الضم عليها، للضرورة كقوله^(١):

[من الطويل]

إِذَا قُلْتُ عَلَ الْقَلْبِ يَسْأَلُو قِيضَتْ هَوَاجِسُ لَا تَنفَكُ تُعْرِيهِ بِالْوَجْدِ

ويحتمل أن تكون الضمة لقاف (قِيضَتْ)، وإنما خفي السكون للتدرج بدليل سكوتها حال الوقف. "والفتحة لفظًا" في حالة النصب لخفتها، تقول: لن يدعو، ولن يرمي، وقد تسكن للضرورة كقوله^(٢):

[من البسيط]

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدُنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

[من الطويل]

وقوله^(٣):

فَمَا سَوَدَّتْني عَامرٌ عن ورائية أَبِي اللُّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمَّ وَلَا أَبِ

"والحذف" للمعتل جزمًا؛ لأنه لما دحل عليه الجازم ولم يكن له إعراب يجزمه كما سبق، وكان آخره حرف علة مشابحة للحركة، حذفتها فقليل: لم يدع، ولم يرم، بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء.

(١) لرجل من طي في شرح التسهيل لابن مالك ٦٠/١ .

وبلا نسبة في الهمع ١٨١/١ .

الشاهد في قوله: (يسأل) حيث ظهرت الضمة على الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو للضرورة، وكان القياس أن تكون مقدرة.

(٢) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩، ويروي البيت برواية أخرى: أرجو وأمل أن يغجلن في أبرد وما لهن طوال الدهر تعجلن ينظر الهمع ١٨٢/١ .

والشاهد في قوله: (أن تدنو) حيث سكن الشاعر الفعل للضرورة، وكان حقه ظهور النصب.

(٣) البيت لعامر بن الطفيل ديوانه ص ١٣، برواية: فما سودتني عامر عن قرابة..

وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٣١، والضرائر ص ٩٠، وشرح الرضي ٤/٢٠، والخزاعة ٨/٣٤٣، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أن أسمو) حيث سكن الفعل المضارع للضرورة الشعرية.

والمعتل بالألف بالضمّة والفتحة تقديرًا، والحذف.....

[و] المضارع "المعتل" الآخر "بالألف بالضمّة والفتحة تقديرًا" لان الألف لا تقبل الحركة، تقول:
:(يرضى، ولن يرض). "والحذف" أي بحذف الألف في حال الجزم، تقول: (لم يرض).^(١) وقد لا تحذف
للضرورة^(٢) [من الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ كَثُرَتْ فَطَلَّ قِيٌّ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلُّ قِيٌّ

فأبقى الألف في (ترضّأها)، والياء في قول قيس بن زهير^(٣):
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي يَمَّا لَأَقْتُ لُبُّونٌ بَنِي زِيَادٍ

فقدر بأنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، وقد قيل: إن حرف العلة حُذف للجزم، وأتى بالموجود
للإشباع، كقوله^(٤): [من البسيط]

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُوا فَانظُرُ

(١) زيادة يقتضيهما السياق، أثبتها من الفوائد الضيائية ٢/٢٣٧.

(٢) رؤية ملحق ديوانه. ١٧٩، برواية: إذا العجوز غَضِبَتْ..

وهو من شواهد كتاب الشعر ١/٢٠٥ برواية: غضبت، والأماشي الشجرية ١/١٢٩، والإنصاف ١/٤٤، وشرح الرضي ٤/٢٢ برواية (غضبت) وغيرها.

الشاهد في قوله: (ترضّأها) حيث جزم الفعل المضارع المعتل ولم يحذف حرف العلة منه للضرورة.

(٣) لقيس بن زهير في الأماشي الشجرية ١/١٢٦.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٦، وكتاب الشعر ١/٢٠٤، والجمل للزجاجي ص ٤٠٧، وشرح الرضي ٤/٢٢، وغيرها.

الشاهد في قوله: (ألم يأتيك) حيث جزم الفعل المضارع المعتل ولم يحذف حرف العلة منه للضرورة.

وروي البيت (هل أتاك)، و(ألم يبلغك) ولا شاهد فيهما.

(٤) عجز بيت وصدرة: وَأَنْتِي حَيْثَمَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي..

والبيت لإبراهيم بن هرمة في القسم الثاني من ديوانه ص ٢٣٩.

الخصائص ٢/٢١١، ٣/٨٨، الإنصاف ١/٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٤٩٢، والمغني ٤/٤١٧، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أنظور) حيث أشبع ضمة الظاء لضرورة القافية فنشأت الواو، وأصلها (أنظُر).

ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم، نحو: (يقوم زيد).

ويرتفع "الفعل" إذا تجرد عن الناصب والجازم، نحو: (يقومُ زيدٌ) "هذا ميل من المؤلف إلى رأي الفراء، في أن الارتفاع بالتجرد، وعند البصريين أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم، إذ قولك: زيد يضرب، بمثابة الضارب فإن قيل: /إن المضارع قد ارتفع في خبر باب كاد وليس بموقع للاسم، فتقول: كاد زيد يقوم، وفي الصلة نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم زيد، وسوف يقوم، فالجواب أنه في الأصل^(١) خبر مبتدأ، وحقه أن يكون اسمًا، وقد جاء على أصله في بيت الحماسة وهو^(٢):

[من الطويل]

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيًّا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

وإنما عدلوا إلى الفعل لتعلق الخبر بكاد، وهو مقتضى للاستقبال، و لكنه يلزمهم رفع الماضي لهذه العلة وهي وقوعه موقع الاسم، فإن (زيدًا ضرب) بمعنى زيد ضارب، وهو [كذلك في] الذي يضرب؛ لأنك تقول الذي ضارب هو، على أن (ضارب)، خبر مبتدأ مقدم عليه، وعن نحو: (سيقوم زيد) أن سيقوم مع السين واقع موقع الاسم، لا (يقوم) وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة، وسوف في حكم السين. وقال الكسائي^(٣): "هو مرفوع بحروف المضارعة" والكوفيون^(٤) بلام الابتداء المقدرة.

(١) أي: في (كاد زيد يقوم)

(٢) حماسة أبي تمام ص ١٧، برواية (ولم أك آيبا) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. والبيت لتأبط شرا في ديوانه ص ٩١.

وهو من شواهد ضرائر الشعر ص ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/٤، وشرح الرضي ٢٤/٤، وشرح الأشموني ١/٢٧٣. الشاهد في قوله: (كدت آيبا) حيث جاء خبر (كاد) على الأصل اسما مفردا وهو (آيبا)، وإن كان غير مستعمل.

(٣) الإنصاف مسألة (٧٤) ١٠٣/٢، وشرح الرضي ٢٥/٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٦/٢.

[نواصب الفعل المضارع]

وينتصب ب(أَنْ) و(لَنْ)، و(إِذَنْ) و(كَيْ). و(أَنْ) مقدّرة بعد (حتى) ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والفاء، والواو، و (أَوْ). ف(أَنْ) مثل: أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو: (علمت أن سيقوم) و(أن لا يقوم).....

"وينتصب ب(أَنْ) اتفاقاً" و(لَنْ)، و(إِذَنْ) و(كَيْ) "مستقلة على الأصح.

" و(أَنْ) مقدّرة بعد (حتى) ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، و (أَوْ) ".

١- [أَنْ]

ف(أَنْ) "حرف ناصب للفعل المضارع، وهي أم الباء؛ لمشابقتها المشددة، وحملت البقية عليها، وإنما تنصب مصدرية، لا مخففة من الثقيلة.

"نحو^(١): أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ" فإنه في معنى أريد إحسانك إليّ، والفرق بينهما أن هذه لا تدخل إلا على فعل متصرّف، لتأويلها وما بعدها بالمصدر، ولا يقع بعد علم ولا ظنّ في معناه، لكونها للترجي والطمع، فهما يناقضان معناها، إذ هما لتحقيق الوقوع.

"والتي تقع بعد العلم" أو معنى كاليقين والتبيين والانكشاف والظهور، والنظر الفكري والنداء، ونحو ذلك. "هي المخففة من المثقلة وليست هذه" فيلزم بعدها السين أو سوف، أو لا، أو لو، أو قد، "نحو: علمت أن سيقوم) و(أن لا يقوم)" قال تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] ، ﴿وَأَنْ قَدْ أَجْلَعُوا﴾ [الجن: ٢٨] وكذا تقول: زيد علمت أن لم يقم، أو ما قام؛ لتعذر تقديرها وما بعدها بالمصدر، وكذا (أخاف) إذا كان بمعنى العلم، فحكمه حكمه كما في قول أبي محجن^(٢):

إِذَا مِتُّ فَادْفِنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ تَرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عَرُوقُهَا
وَلَا تَدْفِنِّي فِي الْفَلَاحَةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَامَتْ أَنْ لَا أَدُوقُهَا [ب/١٧٩]

(١) في الكافية (مثل) ص ١٩٤.

(٢) البيت لأبي محجن في ديوانه ص ٤٨.

وهو من شواهد الأزهية ص ٦٧ برواية (إذا مت فادفني إلى أصل كرمة)، والأمازي لابن الشجري ١/٣٨٧، ٣/١٥٨، وشرح الرضي ٣٠/٤، والخزانة ٣٩٨/٨، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أخاف إذا مامت أن) حيث جاءت (أن) مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى اليقين.

والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان.....

وليس لقاتل أن يقول: إن (أخاف) هنا كالظن، فيصح الوجهان، إذ هو بمعنى العلم أوضح لعلمه، لعدم شربها بعد الموت في قبره.

"والتي تقع بعد الظن فيها^(١) الوجهان" رفع ما بعدها على أنها مخففة من الثقيلة، لتقدير الظن بالعلم، والنصب على تقديره للشك الذي هو مناسبتها، فيحوز رفع (يقوم) فيأتي بالسين أو نحوها: ظننت أن سيقوم زيد، أو سوف يقوم، أو نحو ذلك، ويجوز نصبه، فلا يأتي بالسين لما تقدم من أنها تلزم مع المخففة لا مع الناصبة، وقد لا تنصب المصدرية، حملاً لها على المخففة [أو حملاً لها على (ما) المصدرية]^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٣٣]، كقول الشاعر^(٤): [من البسيط]

أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيُحْكَمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ولا يفصل بينها وبين معمولها، إلا ضرورة عند البصريين^(٥)، كقول الشاعر^(٦): [من الكامل]

أَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا
أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

خلافًا للكسائي والقراء^(٧).

(١) في الكافية (ففيها) ص ١٩٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٣) نسبها النحويون إلى مجاهد، ينظر البحر المحيط ٢/٤٩٨-٤٩٩.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٥، وشرح الرضي ٤/٣٢، والخزانة ٨/٤٢٠، وغيرها.

والشاهد في قوله: (أَنْ تَقْرَأَ) حيث لم تعمل (أَنْ) تشبيهاً لها ب(ما) المصدرية. أو حملاً لها على (أَنْ) المخففة.

(٥) "كراهية أن يشهوها بما يعمل في الأسماء"، ينظر الكتاب ٣/١٣. والارتشاف ٤/١٦٤١.

(٦) لم أهد لقائله. ولم أجد من يرويه ب(أَنْ ما رأيت). والرواية الأخرى ب(لما).

بغير الظرف وشبهه بالقسم للضرورة شرح التسهيل ٣/٣٤٤. وفي شرح الأشموني ٣/١٨٩، برواية: لَمَّا رأيت. بادغام النون في الميم.

"أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها [أي غير أن] اضطراراً."

والشاهد في قوله: (إِنْ مَا رَأَيْتُ.. أَدْعَ الْقِتَالَ) حيث فصل بين (أَنْ) ومعمولها (أدع) للضرورة.

(٧) الارتشاف ٤/١٦٤١.

ولن مثل: (لن أبرح) ومعناها نفي المستقبل

ولا يجزم بها عند البصريين خلافاً للكوفيين، واللحياني^(١) وأبي عبيدة^(٢) من البصريين، وقد أنشد على ذلك^(٣):

[من الطويل]

إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

٢- [الن]

"ولن" حرف بسيط عند الجمهور^(٤)، بدليل تقدم معمولها منصوباً عليها، لا التمييز.

مركبة عند الخليل^(٥) من لا وإن، وقال الفراء^(٦): أصل لن ولم لا، فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميمًا في الآخر. والنصب بها هو الأكثر.

"نحو"^(٧): ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠] "ومعناها نفي المستقبل" نفيًا مؤكدًا عند سيويه^(٨) وللتأيد عند الزمخشري^(٩).

(١) اللحياني هو علي بن حازم اللحياني وقيل: علي بن المبارك، لغوي، أخذ عنه العلماء، وقد عاصر الفراء، وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله كتاب (النوادر). ينظر إنباه الرواة ٢/٢٥٥. بتصرف.

وحكى اللحياني أنها لغة بني صباح، من بني ضبة. ينظر الجني الداني ص ٢٢٦.

(٢) أبو عبيدة هو معمر بن معمر بن المثني اللغوي البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث. أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني. ينظر بغية الوعاة ٢/٢٩٤-٢٩٦.

جاء في النسخة المخطوطة (وأبو عبيدة) وهو تحريف من الناسخ.

(٣) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٣٨٩. (زيادات نسخة أبي سهل)، برواية: إذا ما ركبتنا قال ولدان اهلنا.

وهو من شواهد المغني ١/١٨٠، والجني الداني ص ٢٢٧ برواية: قال ولدان قومنا، وشرح الأشموني ٣/١٩٠، وغيرها.

الشاهد في قوله: (أن يأتينا) حيث جزم الفعل المضارع بر(أن) المصدرية، خلافاً للبصريين. وأصله: أن يأتينا. وللبيت رواية أخرى: إلى أن يأتي الصيد) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

(٤) الكتاب ٥/٣، وتبعه الجمهور ينظر الارتشاف ٤/١٦٤٣.

(٥) ينظر رأي الخليل في الكتاب ٥/٣.

(٦) ذكره السيرافي في شرحه على سيويه ١/٨٣، "وزعم الفراء أن "لن" و "لم" و "لا" أصلها واحد. وأن الميم والنون مبدلتان من الألف في "لا" وحكم عليه السيرافي أنه رأي لا دليل عليه، فقال: "وهذا ادعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت: فلا يجد سبيلاً إلى ذلك".

(٧) في الكافية (مثل) ص ١٩٤.

(٨) الكتاب ١/١٣٥-١٣٦.

(٩) قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن «لا» تنفي المستقبل. تقول:

ولا يكون الفعل بعدها دعاء، إذ لا يُستعمل من أدوات النفي مع الدعاء، غير (لا) بخلاف لما حكاه ابن السراج^(١) عن قوم محتجين بقول الشاعر^(٢):

لَنْ تَزَالَوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ — تَ لَكُمْ تَخَالِدًا تَخْلُودَ الْجِبَالِ

وقد تعسف بعضهم فقال هي دعاء في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].
وأما قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، فليس منه، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: يا رب فلا تعذب فلانا، ونحو: لا عذب الله عمراً. فالأصح أن تكون في الآية للتأييد كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأنه لا يرى نفي مظاهرة الجرمين إلى وقت معلوم، بل نفيًا مؤبدًا،

= لا أفعل غداً ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غداً . والمعنى : أن فعله ينافي حالي ، كقوله : ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج : ٧٣] فقوله : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام : ١٠٣] نفي للرؤية فيما يستقبل . و ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ تأكيد وبيان ، لأن المنفي مناف لصفاته "ينظر الكشاف ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وقد أبطل ابن مالك في شرح التسهيل ٤ / ١٤ مذهب المبني على اعتقاده بأن الله لا يرى .

(١) الأصول ٢ / ١٧١ . واختاره ابن عصفور ينظر الارتشاف ٤ / ١٦٤٤ .

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٣ ، برواية: ثم لا زلت لهم خلود الجبال .

وهو من شواهد الأصول ٢ / ١٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣٧ وهما برواية الديوان ، والمغني ٣ / ٥٠٦ ، والارتشاف ٤ / ١٦٤٤ .

والشاهد في قوله: (لن تزالوا) حيث جاءت لن للدعاء.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.....

بخلاف ما اقتضت القرينة فيه من عدم التأيد، نحو: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾^(١) [يوسف: ٨٠] فإنه لا يريد تأييد البراح، فلذا قال: ﴿ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِلِّيَ أُبْرِحَ ﴾ [يوسف: ٨٠]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مرم: ٢٦]، فإنه لا يريد تأييد التكلم، فأنت بما يدل على غير التأيد مع تأكيد النفي، وكذا الوقت المعلوم، والله أعلم. / ويتلقى القسم بما نادرا جدًا كما في قول أبي طالب^(٢): [من الكامل] [١٨٠/١]

وَاللَّهِ لَنْ يَصْرُلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّىٰ أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

وزعم بعضهم أنها تجزم كما أنشد^(٣) ابن الطراوة^(٤): [من المنسرح]

فَلَنْ يَجِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ

٣- [إِذْنٌ]

"وإذن" حرف بسيط عند الجمهور^(٥)، مركبة عند الكوفيين^(٦)، وهي جواب وجزاء، ناصبة بنفسها عند سيبويه^(٧) ويرويه عن الخليل، وروى أبو عبيدة عن الخليل^(٨) تقدير (أن) بعدها، وإنما تنصب، "إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها" ومعنى اعتماده، أن يكون من تتمته، أو معمولاً له، فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه

(١) جاء في النسخة المخطوطة (لن أبرح)، وهو تحريف.

(٢) ينظر ديوانه ص ٨٧، ١٨٩.

وهو من شواهد الجنى الداني ص ٢٧٠، وشرح التسهيل ٧٣/٣، والمغني ٥٠٨/٣، ٣٨٣/٦، الشاهد في قوله: (لن يصلوا) حيث جاءت (لن) و منصوبها جوابا للقسم، وهو قليل.

(٣) في النسخة المخطوطة (كما في قول ابن الطراوة)، وهو سهو من الناسخ.

(٤) البيت لأعرابي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٨/٢.

وهو من شواهد المغني ٥١٠/٣، الهمع ٢٨٩/٢، الأشموني ١٨١/٣. والجميع برواية: (لن).

الشاهد في قوله: (لن يخب) حيث جزم (لن) الفعل المضارع بعدها، وأصله: (يخب)

(٥) الارتشاف ١٦٥٠/٤.

(٦) "ذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذ) الحقة التنوين". ينظر المصدر السابق ١٦٥٠/٤.

(٧) ينظر الكتاب ١٢/٣، ٢٣٤/٤.

(٨) الارتشاف ١٦٥٠/٤.

سبقها حكماً، وتكون تنمة له في ثلاثة مواضع، إما أن تكون خيراً لما قبلها، نحو: إنا إذن أكرمك، ولو منسوخاً، نحو: إني إذن أكرمك، وقد عملت في الخبر مع الاعتماد في قوله^(١): [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيراً إني إذن أهلك أو أطيراً

ينصب أهلك، وربما تعمل حيث أولت هي وما بعدها بالخبر، لا ما بعدها فقط؛ لوقوعها صدر جملة، أو تكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو: إن تأتي إذن أكرمك، وقول الشاعر^(٢): [من البسيط]

ازجر حمارك لا يرتع برؤضتنا إذن يُردّ وقيد العير مكروباً

فحزم (يرد) على أنه جواب للنهي، لأنه في مثل: (لا تكفر [تدخل النار]^(٣)) في مذهب الكسائي^(٤)، فيكون معنى (لا يرتع) إن يرتع يرد. وعند غيره منصوب منقطع عما قبله، لأنه جواب لسؤال مقدر، كأن مخاطباً قال: لا ترحه، فأجابه بقوله: إذن يُرد. أو يكون جواباً للقسم الذي قبلها، نحو: والله إذن لأخرجن، وعليه قول الشاعر^(٥): [من الطويل]

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتني منها إذن لا أقيها

(١) لم أمتد لقائله.

الشطير: البعيد والغريب. أطير: أذهب بعيداً.

وهو من شواهد الإنصاف/١، ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/٤، المقرب/١، ٢٦١، شرح الرضي ٤/٤٥، وغيرها.

والشاهد في قوله: (إني إذن أهلك) حيث نصب الفعل المضارع بعد إذن، مع أنها ليست مصدرية.

(٢) البيت لعبدالله بن عمدة الضبي في الكتاب ٣/١٤، برواية: أزد حمارك لا تُنزع سويته إذن يُردّ وقيد العير مكروباً

وهو من شواهد المقتضب ٢/١٠، وشرح المفصل ٤/٢٢٦، برواية: اردد...، وشرح الرضي ٤/٤٦.

الشاهد في قوله: (لا يرتع إذن يرد) حيث جاء الفعل (يرد) منصوباً بـ(إذن) المنقطعة عما قبلها، فهي مصدرية. ويرى الكسائي أن الفعل مجزوم لوقوعه في جواب الطلب.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الهمع ٢/٢٩٦.

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥.

وهو من شواهد الكتاب ٣/١٥، شرح أبيات سيويه للسيرافي ٢/١٤٣-١٤٤، وسر صناعة الإعراب، ١/٣٩٧ شرح الرضي ٤/٤٦.

الشاهد في قوله: (إذن لا أقيها) حيث لم تعمل (إذن) لوقوعها جواباً للقسم وعدم تصديرها.

وقوله^(١):

[البسيط]

لَو كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِيحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ
إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرٌ نُحْشُنُ عِنْدَ الْحَفِيْظَةِ إِنْ دُو لُوْتَةٌ لَأَنَّا / [ب/ ١٨٠]

فقوله: (إذن لقام) بدل من (لم تستببح)، وبدل الجواب جواب، "فلا يقع المضارع بعد إذن في غير الثلاثة المواضع، معتمداً على ما قبلها بالاستقراء"، ذكره الرضي^(٢).

"وكان" عطف على (لم يعتمد) أي: ينتصب بما المضارع، إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وإذا كان "الفعل" المذكور بعدها "مستقبلاً"، لكونها جوباً وجزاء، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، فإذا تغير أحد الشرطين بأن يكون الفعل حالاً، كقولك لمن يحدثك: إذن أظنك كاذباً، فليس إلا الرفع، لوقوعه حالاً، ويشترط أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل إلا قسماً، نحو: إذن والله أكرمك، أو دعاء، نحو: إذن يرحمك الله أكرمك، أو نداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، أو بلا، وما أحسن ما قيل في ذلك، نظماً لبعضهم^(٣):

[من الرجز]

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا آتَيْتَكَ أَوْ لَا وَسُقَّتْ فَعْمَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْدُزْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا يَحْلِفُ أَوْ زِدَايَ أَوْ بِرَّيَا
وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَيَّ رَأَيْ ابْنِ عَصْفُورٍ رَّئِيْسِ الْفَضْلَا

والأصح أنه لا يفصل بينهما بالظرف ولا بالحال، فلا يقال: إذن عندك يفصل الأمر، ولا إذن قائماً أضررك.

(١) البيت لقريط بن أنيف العبيري في شرح حماسة أبي تمام ١٥١-١٦.

وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥، وشرح الرضي ٣٨/٤، والمغني ١١٣/١ وحاشية الدسوقي ٥٦/١. لوثة: رجل ذو لوثة بطيء ممتكث ذو ضعف.

الشاهد في قوله: (إذن لقام) حيث لم تصدر (إذن) لوقوعها هنا بدل من (لم تستببح) فبدل الجواب جواب مثله.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٧/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٢/٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٤/٦.

مثل: (إذن تدخل الجنة) وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان. و(كي) مثل: (أسلمت كي أدخل الجنة)، ومعناها السببية.....

"مثل" قولك لمن قال أسلمت، "إذن تدخل الجنة" قيل [مثل] المصنف بمثال، لا يحتمل إلا الاستقبال، فقوله: إذن مبتدأ، وقوله: إذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها، وقوله: مثل: إذن تدخل الجنة، خبر المبتدأ. فتمثيل (إذن) بهذا المثال على طريقة تمثيلات أحواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين، أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

"وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان" جائزان. إلغاؤها وهو الأكثر؛ لوقوعها بعد حرف العطف،

إذ هو لربط بعض الجملة ببعض، فتوسطت لأن ما بعده من تمام ما قبله، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وإعمالها نظراً إلى وقوعها في صدر جملة مستقلة بفاعلها، وقد قرئ في الشاذة^(١) (وإذن لا يلبثوا)، ولا تقع غير جواب، وقوله تعالى حاكياً: ﴿فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، فجواب ﴿فعلت فعلت﴾ [الشعراء: ١٩] وإنما جاز الفصل في (إذن) خاصة بما ذكرنا دون أحواتها، فإنها لا يفصل بينها وبين الفعل العاملة هي فيه، لأنها لم تترج بما بعدها امتزاج غيرها، ولهذا قد تدخل على الاسم نحو: ولن يفلحوا إذن أبداً.

٤- [كي]

"وكي" حرف للتعليل / أو النهائية، "مثل: أسلمت كي أدخل الجنة، ومعناها السببية" [١٨٨١/١]

أي: سببية ما قبلها لما بعدها، كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال، وهي ناصبة للفعل المضارع بنفسها عند البصريين^(٢)، إن تقدمها اللام، إذ هي حينئذٍ مصدرية، بمنزلة (أن)، وذلك لأن اللام الجارزة، لا تدخل إلا على الاسم ظاهراً أو مؤولاً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، وقول الشاعر^(٣):

لِكَيْ يَغْلَمَ النَّاسُ أَيْ امْرُؤُ
أَتَيْتُ الْمَعِيشَةَ مِنْ بَائِحٍ

(١) الكشاف ٣٧١/٢، و اللباب في علوم الكتاب ٣٥٢/١٢-٣٥٣.

(٢) الكتاب ٦/٣.

(٣) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٧٣.

الخرابة ٤٣٤/١١.

الشاهد في قوله: (لكي يعلم) حيث تقدمت (كي) اللام ونصبت الفعل المضارع على مذهب البصريين.

وحرف جرّ ينصب الفعل بتقدير (أن)، إذا لم يتقدمها اللام، وعند الكوفيين^(١) أنها ناصبة بنفسها مطلقاً، وعند الخليل والأخفش^(٢) أنها حرف جر، وما بعدها ينتصب بتقدير (أن)، وقد يظهران بعدها إذا صحبها (ما) كما في قول جميل^(٣):

[من الطويل]

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَائِحًا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَعُرَّ وَتَحْدَعَا؟

[من الطويل]

وتصحبها مع اللام أيضاً، كقوله^(٤):

أردت لكيما أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبِي فَتَتَرَكْهَا شَانًا بَيْنَ دَاءٍ بَلَقَمِ

فاعتذر الكوفيون بـ(أن) زائدة معها، فإذا تأخرت اللام عنها، فهي حرف جرّ، واللام مؤكدة لها، والنصب بـ(أن) مقدّرة كما في قوله^(٥):

[من المديد]

كَيْ لِيَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي عَيْرَ مَخْرَجِ تَلَسِ

(١) الارتشاف ٤/١٦٤٥، والمغني ٣/٣٧.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٧. ينظر رأيه في الارتشاف ٤/١٦٤٥.

(٣) البيت لجميل في ديوانه ص ٦٢.

شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٨، و شرح الرضي ٤/٤٨، والجنى الداني ص ٢٦٢، والمغني ٣/٣٥.

الشاهد في قوله: (كيما أن تعر) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) وقد صحبها (ما).

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد الإنصاف ٢/١٢٦، و شرح المفصل ٤/٢٣٠، و شرح الرضي ٤/٤٧، والجنى الداني ص ٢٦٥.

الشاهد في قوله: (لكيما أن) حيث ظهرت (أن) بعد (كي) للضرورة. وقيل: إن (أن) زائدة.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠.

وهو من شواهد شرح الرضي ٤/٤٩، و شرح التصريح ٢/٣٦٠، والخزانة ٨/٤٨٨.

الشاهد في قوله: (كي لتقضي) حيث استشهد الكوفيون على أن اللام إذا تأخرت عن (كي) ينصب الفعل بـ(أن) مضمرة وتكون (كي) جارة.

وقول حاتم^(١):

[من الطويل]

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَنْظَرَ ضَوْءَهَا وَأَخْرَجْتُ كُلِّي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ

وتجيء اللام بعدها قليلاً، قال الفراء: "أكثر في كلام العرب (أردت لكي أقصدك)، وقل (أردت كي لأقصدك).

وزعم أبو علي^(٢) أن أصل (كما)، (كيما) فحذف الياء، ونصب بها، كما كانت للضرورة، كما في قول الشاعر^(٣):

[من الطويل]

وَطَرَفُكَ إِذَا جِئْتَنَا فَاصْرِفْنَهُ كَمَا يَخْسَبُونَ أَنْ الْهَوَىٰ حَيْثُ تُنْظَرُ

وإذا ولي (كي) اسم أو فعل ماض، أو مضارع مرفوع، فأصله (كيف)، حذف فاءها، ومنه قول

[من البسيط]

الشاعر^(٤):

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قَتْلَاكُمْ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضُّ طَرْمُ؟

(١) البيت لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٨٧ .

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٩، والمغني ٣/٣٧، وشرح الأشموني ٣/١٨٤، والجميع برواية: كي ليصير، الشاهد في قوله: (كي لينظر) حيث وقعت اللام بعد (كي) ونُصب الفعل به (أن) مضمرة.

(٢) المغني ٣/١١ .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الخزنة ١٠/٢٢٤. وفي ديوانه ص ١٢٦ برواية: إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي....

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ٩٢، برواية: سامنخ طرفي حين ألقاك غيركم لكيما يروا أن الهوى حيث أنظر

الإنصاف ٢/١٣٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤١، والمغني ٣/١٠، والأشموني ٣/١٨٥،

وكلاهما برواية: (فاحسنه) .

الشاهد في قوله: (كما يحسبوا) حيث نُصب الفعل بعد (كما) لأن أصلها (كيما). "وذهب ابن مالك إلى أنها كاف التشبيه كُفَّت

به (ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل. ينظر شرح الأشموني ٣/١٨٦ .

(٤) لم أهدد لقائله.

ثرت قتلاكم: قتلتم مقابلها. اللظى: اللهب الخالص. الهيجاء: الحرب. تضطرم: تلتهب.

والبيت من شواهد الجني الداني ص ٢٦٥، المغني ٣/٣١، وشرح الأشموني ٣/١٨١ .

الشاهد في قوله: (كي تجنحون) حيث لم ينصب الفعل المضارع ؛ لأن (كي) هنا أصلها كيف.

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها ب(لا) اتفاقاً، كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ لَنَا يَوْمَئِذٍ آلَٰئِكُمْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وبمعمول منصوبها، والقسم عند ابن مالك^(١) والكسائي^(٢) واحتجوا بقوله^(٣):
[من الكامل]

وَشَفَاءٌ عَيْتِكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

لأن التقدير (وشفاء عيتك أن تسألني خابراً)، فقدّم ما في حيز (أن) عليه، وإذا جاز تقديم ما في حيز (أن) عليه، مع أنها مصدرية، فليجز تقديم ما في حيز (كي) عليها، إذا كانت مصدرية، ويقوي ذلك، قول الشاعر^(٤):
[من الرجز]

كَأَنَّ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا

ومنع البصريون وهشام^(٥). وحكى ابن السراج^(٦): أن الفراء يجعل (خابراً) حالاً من الغي.
قيل أو من (ياء) المخاطبة .

- (١) قالوا: "ولا يُبطل عملها الفصل، خلافاً للكسائي في المسألتين" ينظر التسهيل ص ٢٣٠.
وشرح ابنه بدر الدين كلام أبيه قائلاً: "قد يفصل بالمعمول أو بجملته شرطية، فيبقى النصب من كلامهم: جنت كي فيك أرغب، وجنتك كي إن تحسن أزورك، بنصب أرغب وأزورك والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما .." ينظر الارتشاف ١٦٤٨/٤-١٦٤٩.
(٢) الارتشاف ١٦٤٨/٤.
(٣) عجز بيت وصدره: هَلَا سَأَلْتِ وَخُبِرْتُ قَوْمٌ عِنْدَهُمْ
وهو لامرأة من بني سليم في الخزانة ٤٣٣/٨
وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٤٥، وشرح الرضي ٤/٣٥.
الشاهد في قوله: (خابراً أن تسألني) حيث تقدم (خابراً) على العامل (أن تسألني) ونصبه وهو نادر.
(٤) البيت للعجاج في الخزانة ٤٣٢/٨.
وهو من شواهد الهمع ٢/٢٨٣، وشرح الأشموني ٣/١٨٩، والخزانة ٨/٤٢٩.
الشاهد في قوله: (بالعصا أن أجلدا) حيث تقدّم معمول معمول أن المصدرية عليها، فالعصا معمول أجلدا وهي معمول أن.
(٥) الارتشاف ١٦٤٨/٤.
(٦) الأصول ٢/١٨٨.

و(حتى) إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها بمعنى (كي) أو (إلى).....

٥- [حَتَّى]

"وحتى" / وحتى تنصب الفعل بتقدير (أن) وهي حرف جرّ عند البصريين^(١)، فلا تدخل إلا على اسم [ب/١٨١] ظاهر أو مقدر، فيشترط تقدير (أن) بعدها، إذا دخلت على فعل، لتصير معها في تأويل الاسم، وقال الكسائي^(٢) وغيره من الكوفيين^(٣): "هي ناصبة بنفسها".

"إذا كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله" لا بالنظر إليه وقت التكلم، كالدخول في قولك: سرت حتى أدخل البلد. فلا يجب أن يكون مستقبلاً بالنظر إلى وقت التكلم، لا بل بالنظر إلى مضمون الفعل وهو السير، كما في المثال الآتي، وإنما تنصب إذا كانت "بمعنى كي" فتكون للسببية، ومن حق السببية أن تكون بعد السبب، نحو: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و ﴿حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧]، "أو بمعنى إلى" لانتهاه، والفرق بينهما إن التي بمعنى (كي) لا تدخل على صريح الاسم، كما لا تدخل (كي) عليه، إلا ما جاء من قولهم: كيمه؟ بخلاف التي بمعنى (إلى) فتدخل كقوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُنَّ حَتَّى مَطَّلَعُ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وتجيء بمعنى الاستثناء، و(أن) الناصبة، رواه ابن مالك^(٤).
وعليه قوله^(٥):
[من الكامل]

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سِمَاخَةً حَتَّى بَجُودٍ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

(١) الكتاب ١٧/٣.

(٢) ينظر الهمع ٣٠٠/٢.

(٣) منهم الفراء، ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/١-١٣٣، وتبعه الكوفيون ينظر الهمع ٣٠٠/٢.

(٤) ينظر التسهيل ص ٢٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٣.

(٥) البيت للمقنع الكندي في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٤.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٤٦/٣، والجنى الداني ص ٥٥٥ والمغني ٢٧٢/٢، والهمع ٣٠١/٢.

الشاهد في قوله: (حتى تجود) حيث جاءت (حتى) هنا بمعنى (إلا) لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسبباً عنه.

مثل: (أسلمت حتى أدخل الجنة)، وكنت سرت حتى أدخل البلد

أي: (إلا أن تجود)، وما في يدك قليل، فالعطاء حينئذٍ سماحة، وقوله^(١): [من الرجز]

وَاللَّهِ لَا يَلْذُهْبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّىٰ أُبْرِيزَ مَالِكًا وَكَأَهْلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسببا عنه، "وجعل ابن هشام من ذلك الحديث^(٢)": "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه"، إذ زمن الميلاد لا يتناول، فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية، فتكون فيه للتعليل، إلا أن تؤوله بمحذوف تقديره (يولد على الفطرة)، ويستمر على ذلك حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه". ومثال ما جمع القيود، قول المصنّف "نحو"^(٣): "أسلمت حتى أدخل الجنة" فهي هنا بمعنى (كي) إذ الإسلام سبب في دخول الجنة، والدخول مستقبل حقيقي بالنظر إلى ما قبله، وبالنظر إلى زمان المتكلم وعليه قوله^(٤): [من الطويل]

دعاني أخي حتى أريد فلم أرد فاقرت عينيه ما كان يأمل [١٨٢/أ]

أي: كي أريد.

"وكنت سرت حتى أدخل البلد" وهي هنا بمعنى (إلى أن)، فالدخول مستقبل لا بالنظر إلى وقت التكلم؛ لأنه يحتمل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا، بل النظر إلى السير، وعليه قوله تعالى:

﴿فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٧].

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤.

من شواهد المغني ٢/٢٧٣، والهمع ١/٣٠١، وشرح الأشموني ٣/٢٠٤.

الشاهد في قوله: (حتى أريد) حيث جاءت (حتى) هنا بمعنى (إلا) لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها، ولا مسببا عنه.

أبير: أهلك. مالك وكاهل: من بني أسد.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣/٢٩٥.

(٣) في الكافية (مثل) ص ١٩٥.

(٤) لم أقع على هذا البيت فيما وقع تحت يدي من المصادر.

الشاهد في قوله: (حتى أريد) حيث جاءت حتى هنا بمعنى (كي).

(وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسِ).. فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ
فِي رَفْعٍ.....

"وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسِ" فَالْمَغِيْبُ مُسْتَقْبَلُ حَقِيقَةٍ، وَ(حَتَّى) هُنَا بِمَعْنَى (إِلَى)، وَقَدْ تَظْهَرُ (أَنْ) مَعَ
الْمَعْطُوفِ عَلَى مَنْصُوبِهَا، كَقَوْلِهِ^(١):

حَتَّى يَكُونَ عَزِيْزًا مِنْ نُفُوسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِيْنَ جَمِيْعًا وَهُوَ مُخْتَارٌ

وَأَجَازُ الْكُوفِيَّوْنَ^(٢) إِظْهَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا زَائِدَةٌ لِلتَّأَكِيدِ، نَحْوُ: لِأَسِيرِنَ حَتَّى أَنْ أَدْخَلَ الْبَلَدَ.

"فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً" فَالتَّحْقِيقُ أَنْ يَبْقَى زَمَانُ الْمُتَكَلِّمِ بَعِيْنِهِ، وَالْحِكَايَةُ أَيُّ: بِطَرِيقِ
الْحِكَايَةِ، كَمَا تَقُولُ سَرْتِ أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ، فَأَدْخَلَ هُنَا حِكَايَةً لِلْحَالِ الْمَاضِيَةِ، كَأَنَّكَ كُنْتَ فِي
زَمَانِ الدَّخُولِ هِيَاتٍ هَذِهِ الْعِبَارَةُ وَيَحْكِيْهَا فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ عَلَى مَا كُنْتَ هِيَاتَهُ وَكَانَ مَا بَعْدَ (حَتَّى) فِي هَذِهِ
الْعِبَارَةِ مَرْفُوعًا فَأَبْقَيْتَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَحِكَايَتُهُ فِي زَمَانِ الْحِكَايَةِ يَكُونُ مَرْفُوعًا، إِذْ لَا يُمْكِنُ حَيْثُئِذٍ تَقْدِيرُ
(أَنْ)، لِأَنَّهَا عِلْمٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ.

"كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ" أَيُّ: اسْتِنْفَافٍ، يَعْنِي أَنْ مَا بَعْدَهَا مُسْتَأْنَفٌ، لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا قَبْلُهَا، فَلَا يَشْتَرِطُ
أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، "فِي رَفْعٍ" مَا بَعْدَهَا، لِعَدَمِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، سِوَاءَ كَانَ مُضَارِعًا أَوْ غَيْرِهِ، إِلَّا عِنْدَ
الْكَسَائِيِّ^(٣)، فَأَجَازَ النَّصْبَ فِي قَوْلِ حَسَانِ^(٤):

يُعْشَرُونَ حَتَّى مَا تَهْرُ كَالْأَهْمِ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

(١) البيت لبزيد بن حمار السكولي في سمط اللألي ١٦٧/١-١٦٨.

وهو من شواهد الهمع ٣٠٠/٢، المغني ٦٩٦/٦.

الشاهد في قوله: (حتى يكون... أو أن يبين) حيث ظهرت (أن) مع الفعل المضارع المعطوف على الفعل المضارع المنصوب بعد حتى.

(٢) الارتشاف ٤/١٦٦٢.

(٣) الهمع ٣٠٢/٢.

(٤) ينظر ديوانه ص ١٨٠.

وهو من شواهد الكتاب ١٩/٣، بروية: لا تهر...، شرح أبيات سيويه للسيراقي ٦٩/٢، برواية: لا تهر، والهمع ٣٠٢/٢،

والأشموني ٢٠٦/٣، وغيرها.

الشاهد في قوله: (حتى ما تهر) حيث جاءت (حتى) للابتداء وما بعدها فعل مضارع مرفوع، وأجاز الكسائي نصبه.

و تجب السببية مثل (مَرَضَ فلان حَتَّى لا يَرَجُوهُ). ومن ثم امتنع الرفع في (كان سيرى حَتَّى أدخلها) في الناقصة و(أسرت حَتَّى تدخلها؟)

(^١) و"حينئذٍ،" تجب السببية" لأنه لما زال الاستقبال اللفظي/ بشرط الاستئناف شرطت السببية التي هي [ب/١٨٢] موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب يتصل بالمسبب معني، جبراً لما فات من الاتصال اللفظي.

" مثل مرض حتى لا يَرَجُوهُ"، هذا مثال لما أريد الحال تحقيقاً، فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التّكلم وعليه قوله (^٢):

[من الطويل]

ولا صُلِحَ حَتَّى تَضُرَّ بَعُونَ وَتَضُرَّ بَعَا

فإن ما قبلها وهو الصلح، مسبب لما بعدها وهو الضبع، أي: مدّ الأيدي بالسيوف، ونضبعا معطوف على (تضبعون)، على توهم النصب، نحو: قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [النافقون: ١٠]، ورفع تضبعون وهو مستقبل ليرى أنه من العزم والحزم عليه، كأنه واقع في الحال، وقد فُريء قوله تعالى: ﴿وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (^٣) [البقرة: ٢١٤] بالرفع نظراً إلى الحال، والنصب إلى الاستقبال.

"ومن ثم" أي: من جهة كون حتى عند إزادة الحال، حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعدها. "امتنع الرفع في (كان سيرى حتى أدخلها) في الناقصة" لأن ما بعدها من تمام ما قبلها، فلا يكون مستأنفاً، وحق المرفوع بعدها أن يكون مستأنفاً، فامتنع الرفع حينئذٍ. "وأسرت حتى تدخلها؟" للحكم عليه بالسبب لعدم الحكم بالسببية وهو السير، لأنه مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام والقطع بوقوع ما

(^١) حاشية بالمخطوط تقول: "والأكثر على أن ما بعدها مرفوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] على

قراءة من قرأ (يقول) بالرفع واثابة الابتدائية تدل إما للتعظيم كقوله :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

وقوله: سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ

(حتى) في البيت، ليست عاطفة؛ لدخول الواو عليها. وإما للتحقير، كقوله:

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كَلَيْتُ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مَجَاشِعُ

(^٢) عجز بيت وصدرة: تَلِدُودُ الْمُلُوكِ عِنْدَكُمْ وَتَلِدُودُنَا

وهو لعمرو بن شاس في ديوانه ص ٣٧، برواية: حتى تضبعوا ثم نضبعا.

وهو من شواهد مجالس ثعلب ١/٥٠، شرح الرضي ٤/٦٠، والخزانة ٨/٥١٩.

ورواية (حتى تضبعونا) لا شاهد فيها.

والشاهد في قوله: (حتى تضبعون) حيث جاءت (حتى) ابتدائية والفعل بعدها مرفوع، ونصب (نضبع) بالعطف على توهم نصب ما قبله.

(^٢) قرأ لرفع الرفع، وقرأ الباقر بالنصب حجة القراءات ١٣١.

وجاز في التامة (كان سيرى حتى أدخلها) و(أيهم سار حتى يدخلها)

بعدها لأنه خبر يستأنف، فيلزم الشك في وقوع السبب مع القطع بوقوع المسبب وهو محال.

"وجاز" الرفع في "كان سيرى حتى أدخلها في التامة" لصحة استئناف ما بعدها وعدم تعلقه بما قبلها" و"جاز" أيهم سار حتى يدخلها" للحكم عليه بالسير وإنما الاستفهام عن تعيين السائر لا عن السير، فيجوز أن يكون المسبب متحقق الحصول، فقوله: (أيهم) عطفٌ بتقدير (جاز) على قوله جاز (في التامة) لا على (كان سيرى حتى أدخلها) / لعدم صلاحية تقييده بقوله: (في التامة) كالمعطوف عليه.

[١٨٣/١]

٦- [لام (كي) ولام الجحود]

ولام كي: مثل (أسلمت لأدخل الجنة). ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي، ل(كان) مثل: ﴿وَمَا

كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾

"ولام كي" حرف جرّ ينصب الفعل المضارع، بإضمار (أن) ما لم يقترن بلا، فإن اقترنت بها، وجب إظهار النون، كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، للفصل بين المتماثلين. وعند الكوفيين^(١) أنها ناصبة بنفسها، "مثل (أسلمت لأدخل الجنة)" وحكمها حكم (كي) في جميع أقسامها. "ولام الجحود" تنصب الفعل المضارع^(٢)، بإضمار أن والفرق بينها، وبين لام (كي)، أن هذه لا يختل المعنى بسقوطها.

ولأنها، "لام تأكيد بعد^(٣) النفي، (أكان) لفظا "نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى، نحو: لم يكن ليفعل، وهي أيضا جارة، ولهذا يقدر بعدها (أن)، فإن قيل: إذا صار الفعل بمعنى المصدر (بأن) المقدرة فكيف يصح الحمل؟ قيل: على حذف المضاف من الاسم، أي: ما كان صفة الله تعذيبهم، أو من الخير، أي: ما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم، فلا يجيء في خير منفي، غير كان ماضيا على الأصح. وأجاز بعضهم^(٤) مجيئها في سائر أخواتها نحو: ما أصبح زيد ليخرج، وكذا (ظننت) نحو: ما ظننت زيدا ليقوم وعدم السماع يرد.

وقد تبدل اللام بأن كثيرا، في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] قيل وقد تقدّر (إن) بعد اللام الزائدة، التي تجيء بعد فعل الأمر والإرادة، نحو: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدَلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُدْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(١) ينظر الارتشاف ٤/١٦٥٩-١٦٦٠.

(٢) لام الجحود تنصب بنفسها عند الكوفيين، ينظر الإنصاف مسألة (٨٢) ٢/١٣٧. وعند ثعلب لقيامها مقام (أن)، ينظر الارتشاف ٤/١٦٥٦.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (تفيد)، وهو تحريف، وما أثبتته من الكافية ص ١٩٦.

(٤) الارتشاف ٤/١٦٥٦، وحاشية الصبان ٣/٤٢٨.

٧- [الفاء والواو]

والفاء بشرطين أحدهما: السببية. الثاني: أن يكون قبلها أمر،

"والفاء" تنصب المضارع بإضمار / (أن) عند البصريين^(١) "بشرطين أحدهما" قصد "السببية" أي: سببية ما قبلها لما ما بعدها، وإنما نصب ما بعدها لقصد التنصيص على كونها سببية؛ لأن العاطفة حكم ما بعدها حكم ما قبلها في الإعراب، وهذه وإن كان فيها معنى العطف فهو في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء.

"الثاني: أن يكون قبلها" أي: قبل الفاء أحد الأشياء الستة، ليعد بتقدم الإنشاء، أو ما في معناه من النفي المستدعي جواباً عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة، "أمر" سواء كان صريحاً نحو: ائني فأشكرك، وقول [أبي النجم العجلي]^(٢):

يَا نَاقُ سِيرِي عَنِّي فَا سِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسُدُّ تَرِيحَا

أو مدلولاً عليه بالخبر، نحو: (أتقي الله امرؤ) [و]^(٣) فَعَلَّ خَيْرًا فَيَثَابَ عَلَيْهِ، و (حسبك الكلام فينام الناس)، أو اسم فعل نحو: (نَزَالَ فَأَقَاتَكَ).^(٤)

وحكم الدعاء حكم الأمر، يقول: اللهم ارزقني مالا فأصدق به، قال الشاعر^(٥): [من الطويل]

فَيَا رَبَّ عَجَّلْ مَا أُؤَمِّلُ مِنْهُمْ فَيَذْفَأْ مَقْرُورٌ وَيَشْبَعُ مُرْمَلٌ

(١) الكتاب ٢٨/٣. شرح التسهيل وفيه قال الكوفيون: نصب بالفاء.

(٢) ديوانه ص ٨٢. وفي النسخة المخطوطة (وقول أبي الفتح) وهو سهو من الناسخ.

العنق: ضرب من السير. والفسيح الواسع. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٤، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٠، ٢٧٤، الفوائد والقواعد ص ٥٢٣.

الشاهد في قوله: (فستريح) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد أمر.

(٣) إضافة يقتضيهما السياق. وهي في شرح الرضي ٤/٦٣.

(٤) شرح الرضي ٤/٦٣-٦٤.

(٥) لم أمتد لقائله، وهو في النسخة المخطوطة (قال الراجز) سهو من الناسخ.

المقرور: المصاب بالبرد. المرمل: المسكين والفقير.

البيت من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٥١، والأشمونى ٣/٢١٠.

الشاهد في قوله: (فَيَذْفَأْ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد الدعاء.

أو نهبي، أو استفهام، أو نفي.....

"أو نهبي" كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] إذا لم ينتقض بإلا، فإذا انتقض ارتفع ما بعدها، كقوله: (لا تضرب إلا عمراً فيتأدب)، والدعاء كقوله: (اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك)، وقوله^(١):

لَا يَنْدَعَنَّكَ مَأْتُورٌ^(٢) وَإِنْ قَدُمْتُ تِرَائِيهِ فَيَجِيئُ الْحُزْنَ وَالنَّدْمَ

"أو نفي" صريح، نحو: ما تأتينا فتحدثنا، أي: ليس منك إتيان فتحدث.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وحكم (لم) حكم التفي، قال / [١٨٤/١] الشاعر^(٣):

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخِيرُهُمْ إِلَّا يَرِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ

وعند بعض المغاربة^(٤)، أنها لا تنصب ما بعدها، إذا تقدمها (لم)، أو مؤول نحو: قلنا تأتينا تحدثنا، وألحق به ما كان فيه سبب، وهو بمعناه وإن لم يكن نفيًا، نحو: كأنك وإل علينا فتشتبنا، دون ما أفاده ولم يجر مجراه في الاستعمال، نحو قولهم: (أنت غير أمير فتضربنا)، بالرفع.

"أو استفهام" نحو: (هل عندكم ماء فأشربها)، أي: هل يكون منكم ماء فشرب مني؟ وعليه قوله تعالى:

﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]

(١) لم أهد لقائله.

مأثور: الذي آثرت نفسك عليه. الترات: جمع الترة وهو الحقد والثار.

والبيت من شواهد الأشموني ٢٠٨/٣.

الشاهد في قوله: (فَيَجِيئُ) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب النهي.

(٢) في النسخة المخطوطة (من ثور) وهو تصحيف.

(٣) البيت لزياد بن حمل في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢.

والارتشاف ١٦٧٤/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥١/٦.

الشاهد في قوله: (لم ألق... فأخبرهم) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب النهي بلم) وحكمه حكم لا.

(٤) ينظر الارتشاف ١٦٧٤/٤.

أو تمنّ، أو عرض.....

[من البسيط]

وقول الشاعر^(١):

هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُفَضِّلِي فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْحَسَنِدِ

"أو تمنّ" نحو: (ليت لي مالا^(٢) فأنفقه)، أي: ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني، ومنه قوله تعالى حاكيا:

﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾

[من البسيط]

[البقرة: ١٦٧]، وقول الشاعر^(٣):

يَا لَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعْدَتْ فَوْقَتْ وَدَامَ لِي وَهَاءُ عُمُرٍ فَنَصَبْتُ طَجِبًا

[من البسيط]

"أو عرض" نحو: ألا تزورنا فنكرمك، أي: ألا زور فيأكرام. وقوله^(٤):

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَنَبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَعَا

ففي هذه المواضع معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف، على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء.

(١) لم أهد لقائله.

لباناتي: حاجاتي.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٢، شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٨٢، وشرح التصريح ٢/٣٧٨ وشرح الأشموني ٣/٢١٠.

الشاهد في قوله: (فارجو) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب الاستفهام.

(٢) في النسخة المخطوطة (مأل)، وهو تحريف.

(٣) لم أهد لقائله.

شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٦، الأشموني ٣/٢١٢.

الشاهد في قوله: (فَنَصَبْتُهَا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة بعد تمنّ.

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤٥، وشرح الأشموني ٣/٢١١، وشرح التصريح ٢/٣٧٨، والهمع ٢/٣٠٨.

الشاهد في قوله: (فَنَبْصِرَ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية؛ الواقعة في جواب العرض.

وقد ألحق بما تقدم التحضيض، فإنه يلحق بالنفي، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ، نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧]، و: ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾ [طه: ١٣٤- القصص: ٤٧] وقوله^(١):

لَوْلَا تَعْوَجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنِيفٍ فَتُخَمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُفْنِيهِ

وألحق الفراء^(٢) الترجي بالتمني؛ لوروده نثرا ونظما، قال تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزِنَ / أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ﴾ [الذِّكْرَى] [عبس: ٣- ٤]، وقال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ / أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٦٣- ٣٧]، بالنصب في قراءة حفص^(٣).
وقول الآخر^(٤):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ، أَوْ دُولَاتَهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ، مِنْ كَمَاتِهَا

فتستريح النفس، من زفرتها

بنصب (فتستريح) وإنما صرفوا ما بعدها إلى النصب، وكان حقه الرفع، لأن الأغلب فيما بعد فاء السببية الاستئناف؛ لقصد التنصيص على كونها سببية كما سبق.

(١) لم أهتم لقائله.

تعوجين: عاج: عطف ومال. دلف: مريض. وجد: شدة الحب.

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٥٤٦/٣، والهمع ٣٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢١١/٣.

الشاهد في قوله: (فتخمد) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة بعد تحضيض.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣.

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٠٤.

(٤) لم أهتم لقائله.

معاني القرآن للفراء ٩/٣، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، المغني ٤٣٨/٢، وشرح الأشموني ٢٢٤/٣.

الشاهد في قوله: (عل.. فتستريح) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية الواقعة بعد الترجي حملا على التمني.

واشتراط كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لتكون غير ثابتة المضمون، فهي كالشرط الذي ليس يتحقق الوقوع فيما بعدها كالجزم، وقد جاء ما بعد الفاء منصوبًا، ولم يتقدمه [شيء منها] كقوله^(١):
[من الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحِقُ بِالْحِجَازِ قَأَسَ تَرْيَحًا

وهو محمول على ضرورة الشعر. ومثله قول الأعشى^(٢):
[من الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزُلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمِسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا

وقد يبقى ما بعدها مرفوعًا، إمّا على الاشتراك كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي فما تأتينا فما تحدثنا. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، يبقى الإثبات والحديث جميعًا، أو على الابتداء، فيكون ما بعد الفاء مستأنفًا منقطعًا، فيكون تقديره: ما تأتينا فأنت تحدثنا، بما لا يوافقنا، وعليه قول العنبري^(٣):
[من الخفيف]

عَجِرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّجِي وَنُكْرِئِي تَرْتَامِيلاً

أي: فنحن نرجي.

(١) البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٥٢٤/٨.

الكتاب ٣/٣٩، المقتضب ٢/٢٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرفي ص ٢٤١، وشرح الكافية للرضي ٤/٦٥، وبرى البيت لأستريحا ولا شاهد فيه.

الشاهد في قوله: (فَأَسْتَرِيحًا) حيث نُصِبَ الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تُسَبِّقَ بشئ وهو للضرورة.

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٨٣، برواية: (لا يدخل). وللأعشى في الخزانة ٨/٣٣٩.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٤٠ برواية الديوان، والمقتضب ٢/٢٤، الخصائص ١/٣٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٧.

الشاهد في قوله: (فَيُعَصَمَا) حيث نُصِبَ الفعل المضارع بأن مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تُسَبِّقَ بشئ وهو للضرورة.

(٣) البيت لبعض الحارثيين في الكتاب ٣/٣١، وورد للعنبري في المفصل ص ٢٤٩.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٧١٢، و الرد على النحاة ص ١٢١، والمغني ٥/٤٩٦.

الشاهد في قوله: (فَنُرَجِّجِي) حيث جاءت الفاء للاستئناف.

والواو: بشرطين: الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك.....

[من الطويل]

وقوله^(١):

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ عَ الْقَوَاءِ فَيَنْطِقِ

أي: فهو ينطق، قال سيبويه^(٢): "ليس الأول سبباً للآخر، بل هو ينطق على كل حال"، وإنما قال الشاعر ذلك، لما جرت عليه قواعد الشعراء من مخاطبة الدمن ونحوها، إيهام وتخيل، ثم رجع وقال:

وَهَلْ يُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بِئِدَاءِ سَمَلِقِ

[١٨٥/أ]

"والواو" تنصب /الفعل المضارع بإضمار (أن)، "بشرطين: أحدهما^(٣) الجمعية" وهو أن ما بعدها مشارك لما قبلها في الحكم الواقع، و"أن يكون قبلها مثل ذلك" الذي قبل الفاء من الأمر، كقول ربيعة^(٤):

[من الوافر]

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لِيَصْرُوتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

أي: يجتمع دعائي ودعاؤك. وفي النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٤٢]

(١) صدر بيت وعجزه: وهل تخبرك اليوم بيداء سَمَلِقِ؟

البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٤٥. برواية: ألم تسأل الربيع الخلاء فينطق

وهو من شواهد الكتاب ٧٣/٣، شرح أبيات سيبويه للسيرافي، وشرح الرضي ٦٦/٤، والمغني والخزانة ٥٢٤/٨.

الشاهد في قوله: (فينطق) حيث بقي الفعل المضارع مرفوعاً بعد فاء السببية لأنه مستأنف.

(٢) الكتاب ٣٧/٣.

(٣) كلمة (أحدهما) غير موجودة في متن الكافية، ينظر ص ١٩٧.

(٤) نسبة سيبويه للأعشى ٤٥/٣، ولم أقع عليه في ديوانه، ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم، المفصل ص ٢٤٨.

٢٢٩/١، وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣، والرد على النحاة ص ١٢٤، وشرح التسهيل ٣٥٨/٣، والمغني ٩٨/٥.

الشاهد في قوله: (وأدع) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد أمر.

وقول الشاعر^(١):

[من الطويل]

وَلَا تُشْتِمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَدَاتَهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفَعَّلْتَ تُسْفِئَةً وَتَجْهَلِ

وهذا الذي بعد النهي، يجوز نصبه وجزمه، وقوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، يجوز النصب بإضمار (أن)، والرفع على الابتداء والواو حالية، والجزم على العطف مثله في إتيان الثلاثة الأوجه.

وقوله^(٢):

[من الكامل]

لَا تَنْهَ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَّلْتَ عَظِيمُ

وفي النفي، قول كعب الغنوي^(٣):

[من الطويل]

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَعْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

(١) البيت لجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٦/٢.

المولى: هنا ابن العم والأداة: الأذى. تسفه: نسبة إلى السفهه وهو الجهل.

وهو من شواهد الكتاب ٤٢/٣، وشرح أبيات سيويه ١٨٨/٢، ١٣٤، والرد على النحاة ص ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٢/٤.

الشاهد في قوله: (وتبلغ) حيث يجوز في هذا الفعل النصب بإضمار أن بعد الواو، والرفع على الابتداء والواو حالية، والجزم على العطف على المجزوم بلا الناهية.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤.

وهو من شواهد الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ٢٦/٢، والجمل ص ١٨٧، وشرح الرضي ٧٦/٤.

والشاهد في قوله: (وتأتي) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد النهي، ويجوز رفعه وجزمه.

(٣) ينظر الأصمعيات ص ٧٦.

من شواهد الكتاب ٤٦/٣، والمفصل ص ٢٤٩، والبسيط السفر الأول/ ٢٣٤، والخزانة ٥٦٩/٨، والصفوة الصفية ٢٣٢/١.

الشاهد في قوله: (ويغضب) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو الواقعة بعد نفي.

قال سيبويه^(١): ويجوز رفع (يغضب) لعطفه على الصلة، وهي (ليس ناعبي)، وعليه قوله تعالى:

﴿لَنْبَيْنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥]، بالنصب والرفع^(٢)، ومنه قول أبي طالب^(٣):
[من الطويل]

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ بُزْيَ مُحَمَّدًا وَكَلَّمَا نَطَاعِنَ دُونَهُ وَتَنَاضَلَ
وَتُسَلِّمَهُ حَتَّى نُضَرَّعَ حَوْلَهُ وَتَذَهَّلُ عَنَّا أَبْنَائِنَا وَالْحَلَائِلَ

والاستفهام كقوله^(٤):
[من الوافر]

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

والتمّي كقوله تعالى: ﴿يَلَيِّنُنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِبَايَتِ رَبِّنَا وَكُنُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] بنصبه في قراءة

(١) الكتاب ٤٦/٣. ورده المبرد، ويرى الرفع هو الوجه، فقال: "فإن الرفع الوجه؛ لأن يغضب في صلة الذي؛ لأن معناه الذي يغضب منه صاحبي. وكان سيبويه يقدم النصب ويشئ بالرفع. وليس القول عند كما قال، لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع يغضب في الصلة كما ذكرت لك.

=ومن أجاز النصب فإنما يجعل يغضب معطوفاً على الشيء، وذلك جائز، ولكنه بعيد. وإنما جاز لأن الشيء منعت، فكان تقديره: وما أنا للشيء الذي هذه حاله، ولأن يغضب صاحبي وهو كلامٌ محمول على معناه؛ لأنه ليس يقول الغضب إنما يقول ما يوجب الغضب. ومثل هذا يجوز". ينظر المقتضب ١٩/٢.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ١٠٨/٤.

(٣) ينظر ديوانه ص ٧٤.

نيزا: نقهر.

المساعد ٩٢/٣.

الشاهد: (ونسلمه) حي ث نصب الفعل بعد الواو الواقع بعد النفي.

(٤) البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥٤، برواية: ألم أك مُحْرِمًا ويكون بيني.

الكتاب ٤٣/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧١٧/١-٧١٨، وشرح التسهيل ٣٥٩/٣، والهمع ٣١٢/٢.

والشاهد في قوله: (ويكون) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بعد استفهام.

[أو]

و(أو) بشرط معنى (إلى أن)، أو (إلا أن).....

حمزة وحفص^(١).

"و أو" تنصب الفعل المضارع إذا كانت، "بمعنى إلى أن أو إلا أن" عند /سيبويه^(٢) ويحتملها [ب/١٨٥] نحو: (لألزمك أو تعطيني حقي)، أي: لألزمك إلى أن تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي.

وعليه قوله تعالى: ﴿يَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلَمُوا﴾ [الفتح: ١٦]^(٣) فيمن قرأه بالنصب. والأصح أن (إلى) في مواضع أرحح من (إلا) والعكس. فتقدّر (إلى) فيما كان ينقضي شيئاً فشيئاً، مثل قوله^(٤): [من الطويل]

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أرحح. وتقدير (إلا) فيما لم يكن ينقضي شيئاً فشيئاً، في كقولك: (لأقتلن الكافر أو يُسلم)

[وكقول الشاعر]: [من الطويل]

وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ فَتَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعَوْبَةَ أَوْ تَسْتَقِيمًا^(٥)

(١) "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر (ولا تكذب) (ونكوث) جميعاً بالرفع.

وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص (ولا تكذب) (ونكوث) بنصبهما، هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن أيوب بن تميم عن ابن عامر" ينظر الحجة للقراء السبعة ١٥٣/٢-١٥٤.

قرأ حفص وحمزة (ولا تكذب) بالنصب، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص ويكون بالنصب، ورفعها الباقون. ينظر الكشف ٤٢٧/١. (٢) الكتاب ٤٦/٣-٤٧.

(٣) "قرأ الجمهور: أو يسلمون، مرفوعاً؛ وأبي، وزيد بن علي: بحذف النون منصوباً بإضمار أن في قول الجمهور من البصريين غير الجرمي، وبها في قول الجرمي والكسائي، وبالإخلاف في قول القراء وبعض الكوفيين. فعلى قول النصب بإضمار أن هو عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم، أي يكون قتال أو إسلام، أي أحد هذين" ينظر البحر المحيط ٤٩٠/٩-٤٩١.

(٤) لم أعتد لقائله.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٧، والمغني ١/٤٣٢، والأشمولي ٣/٢٠٠، والهمع ٢/٣٠٤.

الشاهد في قوله: (أو أدرك) حيث نُصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: إلى أن.

(٥) البيت لزيد بن الأعجم في الكتاب ٤٨/٣.

المقتضب ٢/٢٩، شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤، والمقرب ١/٢٦٣.

الشاهد في قوله: (أو تستقيماً) حيث نُصب الفعل المضارع بعد (أو) التي بمعنى: إلا.

والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا.....

أرجح. ويجوز أن يرتفع ما بعدها، قال سيبويه^(١): ويجوز في مثل قول امرئ القيس^(٢): [من الطويل]

فَقَلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْنُ أَوْلُ مُلْكَأ أَوْ تَمُوتَ فَنُغْدِرَا

الوجهان، الرفع على أن يكون ما بعد أو مبتدأ مقطوعاً عن الأول، يعني: أو نحن ممن يموت، والنصب على الاشتراك الأول والآخر، كأنك قلت: إنما نحاول أو إنما نموت، و"تنصب الحروف" العاطفة وهي الواو والفاء وأو وثم فقط، "إذا كان المعطوف عليه اسمًا" والمعطوف فعلاً مضارعاً بإضمار (أن) كما تنصب به (حتى) بإضمارها إذا كان الفعل مستقبلاً، كقوله^(٣): [من الوافر]

لَلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

وقوله^(٤): [من البسيط]

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِثْرَاباً عَلَى تَرَبِّ

(١) الكتاب ٤٧/٣.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٥.

وهو من شواهد الكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٨/٢، والأزهية ص ١٢٢، وشرح الرضي ٧٣/٤. والشاهد في قوله: (أو نموت) حيث جَوَزَ سيبويه الرفع على العطف على (نحاول) أو على القطع أي: نحن نموت. والنصب على معنى (إلا أن) نموت فنغدرا.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل الكلبيّة في الخزائنة ٥٠٣/٨.

الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب، ٢٧/٢، شرح ملحّة الإعراب ص ٣١٤، شرح الرضي ٥٤/٤، ٧٩. والشاهد في قوله: (وتقرّر) حيث نصب الفعل المضارع بعد الواو العاطفة على اسم صريح.

(٤) لم أهد لقائله.

المعتر: الفقير. أوثر: أفضل. الإتراب: من أترب الرجل: إذا كثر ماله.

يقول: لو لم أتوقع دائماً مجيء الفقراء الذين يتعرضون للمعروف من غير سؤال فأرضيهم بعطائي لما كنت أفضل الغنى على الفقر.

سر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، وابن الناظم ص ٤٨٨، وشرح الأشموني ٢٢٦/٣، وشرح التصريح ٣٨٩/٢.

والشاهد في قوله: (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية التي تقدمها اسم صريح.

ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي) والعاطفة. "ويجب مع (لا) في اللام....."

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع^(١) (فيوحي) بالنصب.

وقول الشاعر^(٢):

إِنِّي وَقَتْلِي كَلِيْبٌ أَمْ أَعْقَلُهُ كَالنَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقْرُ

والواو والفاء و أو في هذه المواضع، لا يشوبها معنى السببية، ولا الجمعية والانتها، "ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي)" ومع اللام الزائدة نحو: أمرت لأن/ أكون، لا التي للجحود؛ لوجوب إضمار (إن) معها كما سبق. والكوفيون جوزوا إظهار (أن) مع لام الجحود، بدلا من التأكيد وتأكيدا له؛ لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها، خلافا للبصريين^(٣)، واستدلوا بقول الشاعر^(٤):

[من الطويل]

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أَمْ عَمَّرُوا، وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لَأَسْمَعَا

وقدّره البصريون بفعل ناصب، أي: ما كنت لأسمع مقالتها، ثم كرر (لأسمع) تفسيرا للمضمر. ومع الحروف "العاطفة" نحو: أعجبتني قيامك وأن تذهب؛ لأن هذه الثلاثة التي هي (لام كي، ولام الزيادة، والعاطفة)، تدخل على اسم صريح، نحو: جئتك للإكرام، وأعجبتني ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو (أن) المصدرية.

(١) الحجة لابن خالويه ص ٣١٩، وقراءة نافع برفع (يرسل)، وإسكان (يوحي). ينظر القراءات وعلل النحويين فيها ٦١١/٢-٦١٢.

(٢) البيت لأبى بن مديحة الخثعمي في اللسان مادة (وجع) ١٥٩/١٥.

أعقله: أودي دينه. عافت البقر: أي: أتت الماء وترددت ولم تمض للشرب.

وشرح التسهيل ٣/٣٧٠، وشرح الأشموني ٣/٢٢٦، وشرح التصريح ٢/٣٩٠، والهمع ٢/٣٢٢، والجميع برواية: وقتلي سليكا والشاهد في قوله: (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة بعد (ثم) وقد تقدمها اسم صريح.

(٣) ينظر المسألة (٨٢) في الإنصاف ٢/١٣٧.

(٤) لم أهد لقائله.

الإنصاف ٢/١٣٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤٣، برواية: لقد وعدتني، وشرح الرضي ٤/٨١، وشرح التصريح ٢/٣٧١.

والشاهد في قوله: (مقالتها) حيث قدّم معمول الفعل (أسمع) عليه ولا يجوز هذا عند البصريين.

ويجب مع (لا) في اللام.

"ويجب" إظهار أن، "مع (لا) في اللام" يعني لام كي، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ بِهَا لَئِيْلٌ يُعَلِّمُ أَهْلَهُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] لئلا يتوالى اللامان المكروه تواليهما. وقال ابن الحاجب^(١): "لأنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام". قال الرضي^(٢): "وهو منقوض بنحو: (جئت بلا مال)، وبنحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾" [المائدة: ٧١].

التنبيه

لا تنصب (أن) مقدّرة في غير ما سبق، إلا نادراً، كما ورد في كلام العرب: "خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ"^(٣)، أي: قبل أن.

"وَمُرَّةٌ يَجْفَرُهَا" أي: أن يجفرها، ومنه^(٤):

[من الطويل]

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِيْمِي أَحْضُرِ الْوَعْيَ

بنصب (أحضر)، على تقدير: أن، وكذا قولهم: "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي"^(٥) بنصب (تسمع) على تقديرها.

(١) ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٨٧٧.

(٢) "وأما قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر.

لأن (لا) من بينها يدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال." ينظر شرح الرضي ٤/٨٠. ٢/٢٥٠

(٣) حكم عليه ثعلب بالشذوذ، قائلا: "خذ اللص قبل يأخذك. قال: قال: هذا شاذ. وقال: خذ اللص قبل يأخذك، القياس. وأشد:

ألا أيهدا الزاجري أحضر الوعى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟ ينظر مجالس ثعلب القسم الثاني ٧/٣٨٣.

(٤) البيت للطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥، برواية: ألا أيهدا الزاجري أحضر الوعى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

المسائل العسكرية ٩٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤٣، وشرح الرضي ٤/٨٢، وشرح التصريح ٢/٣٩١، والجميع برواية الزاجري.

والشاهد في قوله: (أحضر) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة ولم يسبقها شيء، وهو موقوف على السماع. والكوفيون يجوزون

النصب في مثله قياساً شرح الرضي ٤/٨٢.

وروي البيت برفع (أحضر) وعلى هذا لا شاهد بالبيت.

(٥) الفاخر في الأمثال للضيبي ص ٦١، ومجمع الأمثال للميداني، ١/١٢٩. وتماهه "خير من أن تراه"

[جواز المفعول المضارع]

وينجزم ب(لم) و(لَمَّا) ولام الأمر، ولا في النهي، وكلم المجازاة وهي: إن ومهما و إذما وحيثما وأين ومتى، وما ومن وأي وأنى. وأما مع (كيفما وإذا) فشاذ، و(إن) مقدرة. ف(لم) لقلب المضارع ماضياً ونفيه.....

"وينجزم" ^(١) المضارع، "بلم ولما ولام الأمر ولا" المستعملة "في" معنى "النهي، وكلم المجازاة" أي: وينجزم المضارع بكلم المجازاة، أي: كلمات الشرط والجزاء، التي بعضها من الأسماء، وبعضها من الحروف، ولهذا اختار لفظ الكلم، والمجزوم بها فعلان، "وهي: إن ومهما و إذما وحيثما ف(إذ) و(حيث) يميزان المضارع مع (ما) وأما بدونها فلا.

وأين ومتى" وهما يميزان المضارع مطلقا سواء كانا مع (ما) أو (لا) "وَمَنْ وَمَا وَأَيُّ وَأَنْى وَأَمَّا" الجزم "مع كيفما و إذا" ^(٢) فشاذ" لم يبيح في كلامهم على وجه الاطراد. أما مع كيفما فلأن معناه عموم الأحوال ^(٣).

[ب/١٨٦]

"و(إن) مقدرة، ف(لم) لقلب / المضارع ماضياً ونفيه"

[من البسيط]

نحو: لم يقم زيد، وقد لا يجزم لضرورة الشعر، كقوله ^(٤):

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالْجَارِ

(١) في الكافية (وينجزم) ص ١٩٧.

(٢) في النسخة المخطوطة (إذما)، وهو تحريف، ينظر المرجع السابق ص ١٩٩.

(٣) فائدة في حاشية المخطوط: "فإذا قلت: (كيفما تقرأ أقرأ)، كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها، ومن البعيد استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات، وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى (إن) التي هي موضوعة للإبهام، و(إذا) للأمر المقطوع به"

(٤) لم أهد لقائله.

وهو من شواهد سر صناعة الإعراب ٤/٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٥، وشرح الرضي ٤/٨٣، والمعنى ٤٦٨/٣.

الشاهد في قوله: (لم يوفون) حيث لم يجزم الفعل بعد أداة الجزم للضرورة الشعرية.

و(لما) مثلها، وتختص بالاستغراق،

وقد فصل بينها وبين مجزومها، كقول ذي الرمة^(١):

[من الطويل]

فَأَصَحَّتْ مَعَانِيهَا قِفَارًا^(٢) رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤَهِّلِ

وتصحب أدوات الشرط، نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، ولو لم يقم زيد قام عمرو، ويختص^(٣) بنفي الماضي المتقطع.

"ولما مثلها في" الجزم وقلب المضارع ماضيًا ونفيه، "و" لكنها، "تختص" عن (لم) بأمر منها أنها تختص أي: تتميز: - "بالاستغراق" [قال الشاعر]^(٤):

[من الطويل]

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ أَنْتِ أَكِلِ وَإِلَّا فَادْرِكِي وَلَمَّا أُمَّ زَيْقِ

و: فيها معنى التوقع، كقولك لمن ينتظر ركوب الأمير، لما يركب.

[من المتقارب]

وقول الأعشى^(٥):

فَقَمْنَا وَلَمَّا يَصِخْ دِيكُنَا إِلَى حَوْنَةٍ عِنْدَ حَادِدِهَا

ويجيء في غير التوقع ك(نَدِمَ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ)^(٦). ولا تدخل أدوات الشرط عليها.

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٤٦٥/٣، برواية: وَأَصَحَّتْ مَبَادِيهَا قِفَارًا بِلَاذِهَا .

الخصائص ٢٨١/٢، وشرح الرضي ٨٤/٤، وشرح الأشموني ٢٣٥/٣، والهمع ٤٤٧/٢ .

الشاهد في قوله: (لَمْ، سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤَهِّلِ) حيث فصل بين لم أداة الجزم والفعل المجزوم بها للضرورة.

(٢) في النسخة المخطوطة (قفوار).

(٣) أي (لم).

(٤) البيت للممزيق، واسمه شاس بن نهار، وسمي بالممزيق لقوله هذا البيت. ينظر الاشتقاق ص ٣٣٠.

ورصف المباني ص ٣٥٢، والمغني ٤٧٨/٣، وشرح الأشموني ٢٣٤/٣، برواية: فكان خير آكل.

مأكولا: مقتولا.

الشاهد في قوله: (لَمَّا أَمَزِق) حيث جاءت (لَمَّا) هنا للاستغراق.

(٥) وهو ميمون بن قيس، ينظر ديوانه ص ٦٩.

الشاهد في قوله: (لَمَّا يَصِخْ) حيث جاءت (لَمَّا) للتوقيع. وهي جازمة للفعل.

(٦) للفرق بين هذا وقولنا: (ندم ولم ينفعه الندم). الفوائد الضيائية ٢٥٧/٢.

"وجواز حذف الفعل" كقولك لمن سألك عن خروج زيد، خرجت ولما أي: ولما يخرج، كما جاز في
(قد) ^(١) في قوله ^(٢):

[من الكامل]

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

ولا يجوز ذلك في (لم) إلا ما قد ذكر في ضرورة الشعر، من قوله ^(٣):

[من الكامل]

إِخْفَظْ وَدَيْعَتِكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْإِغَارَةِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

وتختص ^(٤) أيضًا بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: إِنْ لَمَّا تضرب، وَمَنْ لَمَّا يضرب، كما تقول: وَإِنْ لم تضرب، وَمَنْ لم تضرب. وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله.

تنبيه

وهي عند سيبويه ^(٥) حرف وجوب لوجوب، فيما مضى، وجوابها فعل ماضٍ لفظاً أو معنى، كقوله تعالى: [١٨٧/١]

﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله تعالى: ﴿

فَلَمَّا آتَتْهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [التوبة: ٧٦]، أو جملة اسمية مع (إذا)

المفاجأة، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ﴾ [يونس: ٢٣]، وتجيء

(١) في النسخة المخطوطة (قدفي) وهو سهو من الناسخ.

(٢) البيت للناطقة الديالية في ديوانه ص ٣٨، برواية: أَلِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا.

شرح الرضي ٨٥/٤، والجنى الدالي ص ٢٦٠، والمغني ٥٣١/٢ برواية كأفد الترحل، والهمع ٤٤٨/٢.

الشاهد في قوله: (قد) حيث حذف ما بعد (قد) والتقدير: كان قد زالت.

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، برواية: يوم الأعارب.

شرح الرضي ٨٥/٤، برواية: يوم الأعارب، والجنى الدالي ص ٢٦٩، والهمع ٤٤٧/٣، والجميع برواية الأعارب، والخزانة ٨/٩، برواية الأعارب.

الشاهد في قوله: (وإن لم) حيث حذف الفعل المضارع بعد (لم) ولا يجوز إلا للضرورة والتقدير: وإن لم تصل.

(٤) أي: لَمَّا.

(٥) الكتاب ٢٣٤/٤.

ولام الأمر: اللام المطلوب بها الفعل.....

بمعنى (إلا) للاستثناء، بعد (قسم)، كقول عمر^(١) [رضي الله عنه]: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا، وقد مرَّ في الاستثناء^(٢)، وعليه قوله^(٣):
[من الرجز]

قَالَتْ لَهُ: يَا لِلَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ إِثْنَيْنِ

"ولام الأمر: [اللام]^(٤) المطلوب بها الفعل" فتدخل لام الدعاء، نحو: ليغفر الله لنا، وقول أبي طالب^(٥):
[من الرجز]

يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبٍ فِي مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ
فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وهي مكسورة وفتحها لغة، حكاها الفراء^(٦) عن بني سليم، ولا يجوز إلا واحداً، وقد تسكن بعد الواو والفاء كثيراً؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف واحد، فهما مع اللام ككلمة واحدة، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَاتَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، وكذا بعد (ثم)، وهي محمولة عليهما لمقابلتهما في العطف، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] وتلزم اللام في المبني للمفعول مطلقاً، متكلماً أو مخاطباً أو غائباً، وللفاعل المتكلم، كقوله تعالى حاكياً:

(١) وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأمر أبا موسى الأشعري رضي الله عنه، بتأديب كاتبه الذي لحن بقوله: "من أبو موسى إلى عمر، فكتب إليه عمر أن أجلد كاتبك سوطاً" ينظر أخبار القضاة ٢٨٦/١، برواية: (أن أجلد كاتبك سوطاً).

(٢) ينظر الجزء الثاني بتحقيق الطالب خالد السلمي ص ١٥٠.

(٣) لم أهد لقائله.

غنت: إذا شرب ثم تنفس.

شرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٥، و الجنى الداني ٥٩٣، المغني ٣/٤٩١.

الشاهد في قوله: (لما غنت) حيث جاءت (لما) بمعنى (إلا) لمجيئها بعد قسم.

(٤) ينظر الكافية ص ١٩٩.

(٥) لم أقع عليه في ديوانه.

المقنب: الفصيصة من الجيش. المسلوب: الذي يأخذ سلبه، أي ما على المقاتل من أداة حرب وغيرها.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/٣٧٨. وشرح الأشموني.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/٢٨٥.

﴿وَلَنَحْمِلُ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقوله صلى الله عليه وآله^(١): "قوموا فَلأصَلِّي لَكُمْ" وللغائب، نحو ما سبق من الأمثلة دون الفاعل المخاطب في الغالب، وقد تدخل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، بالتاء المثناه من فوق^(٢) وقوله: صلى [الله عليه وسلم]^(٣) "لتزّره ولو بشوكة"^(٤)، و: "لتأخذوا مصافكم"^(٥) وعليه قول الشاعر^(٦):

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قَرِيشٍ فَتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ/ [ب/١٨٧]

وقد استجود الزجاج^(٨) دخولها على فعل المخاطب، واستردها غيره، وقد تحذف لام الجزم ويبقى عملها في ثلاثة مواضع، حكاه أبو عبد الله بن مالك^(٩): أحدها كثير مطرد: وهو الحذف بعد أمر، كقوله تعالى:

﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: لتقيموا الصلاة.

(١) السنن الكبرى للنسائي ٢٨٥/١، برواية: بكم.

(٢) وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب بنظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥٩/٢، والحجة لابن خالويه ص ١٠٢، والنشر في القراءات العشر ٢١٤/٢.

وهي قراءة زيد بن ثابت في معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والحجة للقراء السبعة ٣٦٦/٢-٣٦٧، وقراءة أبي بن كعب وابن القعقاع وابن عامر والحسن على ما زعم هارون ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المحرر الوجيز ١٢٦/٣.

(٣) إضافة يقتضيها السياق ليستقيم النص بها.

(٤) فاتحة الإعراب ٤٢٥/٢.

(٥) أوردته الفراء بهذا اللفظ في معاني القرآن ٤٧٠/١.

(٦) لم أهد لقائله.

شرح الرضي ٨٩/٤، والمغني ٢٣٧/٣، وشرح التصريح ٣٩٥/٢، والخزانة ١٤/٩.

والشاهد في قوله: (لتقم) حيث جاء الفعل المضارع بصيغة المخاطب مجزوما بلام الأمر.

(٧) جاء في النسخة المخطوطة (يا ابن).

(٨) "وزعم الزجاج أنها لغة جيدة، وذلك خلاف ما زعم النحويون." ينظر البحر المحيط ٣٦١/٩.

لم أجد لها عند الزجاج، ولم ينقل عنه. وأرجح الزجاجي لأنه استجود هذه اللغة فقال "وإذا كان الأمر للمخاطب باللام، كان مجزوماً بها، كقولك: "لتخرج يا زيد"، و(لتركب يا عمرو)، وهي لغة جيدة." ينظر الجمل ص ٢٠٨.

وذكر الأخفش أنها لغة رديئة ينظر معاني القرآن، وذكر الفراء في معاني القرآن ٤٦٩/١: "كان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل."

(٩) شرح التسهيل ٣٧٩/٣-٣٨١.

ولا التهي: المطلوب بها الترك.....

والثاني: قليل جاز في الاختيار، وهو الحذف بعد غير الأمر، كقول الشاعر^(١): [من الرجز]

قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهُمَا: تَأَذَّنَ فَإِنِّي حَمُوهُمَا^(٢) وَجَارُهُمَا

أي: لتأذن، فحذف اللام وأبقى عملها وليس مضطراً؛ لتمكنه من أن يقول: ائذن.

الثالث: قليل مخصوص بالضرورة، وذلك الحذف دون تقدّم قول لا بصيغة أمر ولا بغيرها،

كقول الشاعر^(٣): [من الوافر]

مُحَمَّدٌ نَفَّدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَّتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

وقول الآخر^(٤): [من الطويل]

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمِشِي لِكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

"ولا للنهي المطلوب بها الترك" فيخرج التافية، وقد جزم بما في مثل: خَشِيتُ لا يَكُنْ له عَلَيَّ حِجَّةٌ،

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي في شرح شواهد المغني للبغدادي ٣٤١/٤.

تدّن: تسمع. حموها: أبو الزوج أو أبو الزوجة.

وهو من شواهد الجنى الداني ص ١١٤، وشرح الأشموني ٢٣٢/٣ برواية: حموها، والمغني ٢٣١/٣، والخزانة ١٣/٩، برواية حموها.

والشاهد في قوله: (لتأذن) حيث خذفت لام الأمر من الفعل المضارع المجزوم بها والتقدير: لتأذن.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (حمواها) وهو تحريف.

(٣) لم أهدد لقائله.

تبالا: سوء العاقبة.

الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، وأسرار العربية ص ٢٨١، شرح الرضي ٨٨/٤، برواية: خفت من أمر.

الشاهد في قوله: (فد) حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المضمر وهو قليل مخصوص بالضرورة.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة، الكتاب ٨/٣-٩.

الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٢/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩١/١، وأمالى ابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٢٩/٣.

الشاهد في قوله: (فاحمishi وبيك) حيث الفعل المضارع بلام الأمر المضمر وهو قليل مخصوص بالضرورة، والفعل الآخر لعطفه

على مجزوم، وتقديرهما: (لتخمشي وليبك)

وَكَلِمُ الْمَجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ وَمَسَبَبِيَّةِ الثَّانِي،.....

وحكمها في الغائب والمخاطب على السواء، ولا تجزم إلا واحدًا، نحو: لا تضرب زيدًا. ويدخل الدعاء نحو:
﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقد يحذف مجزومها ^(١)، ويليهما معموله، كقوله ^(٢):

[من الطويل]

وَقَالُوا أَنَا نَا لَا تَحْشَعُ لِظَالِمٍ [عَزِيْرٍ] ^(٣) وَلَا ذَا حَقِّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ

أي: ولا تظلم ذا حق قومك.

ويقل دخولها على فعل المتكلم، كقوله ^(٤):

[من الطويل]

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ هَا أُبْدَا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضُ

وهي في البيت محتملة للتفي والنهي.

"وكلم المجازاة" المتقدم ذكرها، "تدخل على الفعلين لسببية" الفعل "الأول" ومسببية "الفعل

"الثاني" أي: تجعل الفعل الأول سببًا والثاني مسببًا ولا يلزم أن يكون الأول سببًا حقيقيًا للثاني، لا خارجًا

[١٨٨/أ]

ولا ذهنا بل ينبغي أن يعتبر/المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم

واللازم، نحو قولك: (إن تشمتني أكرمك)، فالشتم ليس سببًا حقيقيًا للإكرام، ولا الإكرام مسببًا حقيقيًا له،

لا ذهنا ولا خارجًا، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهارًا لمكارم الأخلاق، يعني أنه منها يمكن

يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده ^(٥).

(١) نحو: اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا.

(٢) لم أهد لقائله.

شرح التسهيل لابن مالك، ٣/٣٨٣، و الهمع ٢/٤٤٦، و شرح الأشموني ٣/٢٣١.

الشاهد في قوله: (لا ذا حق قومك تظلم) حيث تقدم معمول المجزوم على المجزوم والتقدير: ولا تظلم ذا حق قومك.

(٣) زيادة يستقيم النص والبحر بها، وهي مثبتة في كثير من كتب النحو كالأشموني والهمع.

(٤) لم أهد لقائله.

الجراراض: العظيم البطن، الأكل.

الأزهية ص ١٥٠، ونسبه للفرزدق، والمعنى ٣/٣٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٢٣٠، ونسبه للوليد بن عقبة في شرح

التصريح ٢/٣٩٤.

والشاهد في قوله: (فلا نعد) حيث جزم الفعل المضارع بلا الناهية وقد جاء بصيغة المتكلم وهو قليل.

(٥) الفوائد الضيائية ٢/٢٥٩.

ويسميان شرطاً، فإن كانا مضارعين، أو الأول

"ويسميان شرطاً" لأنه شرط لتحقيق الثاني، "وجزاء" من حيث إنه يبتني عليه الأول ابتناء الجزاء على الفعل. وكلمة الشرط هي العاملة فيهما؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً ويربط إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارتا كالواحدة عند السيرافي^(١)، وذهب الخليل^(٢) والمبرد^(٣) إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما يعملان في الجزاء، لارتباطهما معاً، وصيرورتهما كشيء واحد، لضعف حرف الشرط عن عملين. وقال الكوفيون^(٤): الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالحوار، كما جُرّ (مزمل) بالحوار في قوله^(٥):

[من الطويل]

كبير أناسٍ في بَجادٍ مُزْمَلٍ

والجزم أخو^(٦) الجر.

"فإن كانا مضارعين" كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، "أو الأول" مضارعاً، والثاني: غير مضارع، نحو: إن تزري زرتك، وهو قليل، لم يجيء في الكتاب العزيز، ولا سمع في الشعر إلا قوله^(٧):

[من الخفيف]

(١) شرح الرضي ٩٦/٤.

(٢) "وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتي آتك، فأتك انجزمت يان تأتي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: اتني آتك". ينظر الكتاب ٦٣/٣.

(٣) "فاصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها. ولا يعرب إلا المضارع. فإذا قلت: إن تأتي آتك. ف تأتي مجزومة يان، وآتك مجزومة يان وتأتي ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق. فزيد مرفوع بالابتداء. والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ". ينظر المقضب ٤٩/٢.

(٤) رأي الكوفيين ينظر شرح التسهيل ٣٩٧/٣. ينظر المسألة في الإنصاف المسألة ٨٤.

(٥) عجز بيت وصدرة: كأنَّ تَبيراً في عرائنٍ وَبَلِّه . وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٢. الجاد: كساء مخطط. الجاد: كساء من صوف الإبل. المزمل: الملفوف.

الجميل للخليل ص ١٧٦، الخصائص ١٧٣/١، وشرح الرضي ٩٧/٤، الخزانة ٩٨/٥. والشاهد في قوله: (مزمل) حيث جر لجواره ل(بجاد) وكان حقه الرفع لأنه صفة لكبير.

(٦) في النسخة المخطوطة (أخ). وانظر الرضي ٢٥٤/٢ وفيه، وليس بشيء لأن العمل بالحوار للضرورة. (٧) البيت لأبي زيد الطائي، الخزانة.

الشجا: ما يعترض في الحلق، كالعظم وغيره.

المقضب ٥٩/٢، والمقرب ٢٧٥/١، وشرح الرضي ١١٣/٤، والأشموني ٢٥٦/٣، والخزانة ٧٦/٩.

والشاهد في قوله: (من يكديني.. كنت) حيث جزم أداة الشرط (من) فعل الشرط وجواب الشرط مبني لكونه ماضياً في محل جزم جواب الشرط.

فالجزم. وإن كان الثاني فالوجهان.....

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيْئِي ۖ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

"فالجزم" واجب للمضارع، نحو: إن تكرمني أكرمك، وما تصنع أصنع، وأني تضرب أضرب، ومن تمر أمر، وأين تكن أكن، وحيثما تجلس أجلس، بالجزم للشرط والجزاء لقبولهما ذلك.

وأما قوله^(١): [من الرجز]

يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَحْوَكُ تُضْرَعُ

[ب/١٨٨] فرفع تصرع الثاني للضرورة، ويجوز عند سيبويه^(٢) أن يكون مرفوعاً / على نيه التقدّم، فيكون خبر (إن) كأنه قيل: (إنك تصرع إن يصرع أحوك)، أو على تقدير حذف الفاء، أي: فتصرع، والأول أولى. واعلم أنه لا يصح أن يكون الشرط جملة طلبية، ولا إنشائية، لأن وضع أداة الشرط على أن يكون الخبر الذي يليها مفروض الصدق.

"وإن كان" المضارع هو "الثاني" يعني الجزاء، والأول وهو الشرط ماضٍ "فالوجهان" في المضارع الجزم، لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط، وهو الفصيح المختار، سواء كان الشرط لفظ الماضي كان، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو غيره عند سيبويه^(٣)، وأنشد الفرزدق^(٤):

دَسَّتْ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوُغِيرٍ

(١) البيت لجبرين بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧/٣.

الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح الرضي ١١١/٤، وشرح التصريح ٤٠٣/٢. والشاهد في قوله: (إن يصرع..تصرع) حيث جاء جواب الشرط مرفوعاً، وحقه الجزم ضرورة.

(٢) الكتاب ٦٧/٣. و أسرار العربية، ٣٣١.

(٣) مثل قوله تعالى: "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً" الجن ١٣، ينظر الكتاب ٦٩/٣.

(٤) البيت للفرزدق ٢١٣/١. برواية: دَسَّتْ إِلَيَّ بَأَنَّ.

توغير: حقد.

وهو من شواهد الكتاب ٦٩/٣، شرح أبيات سيبويه ٩٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ص ٣٧١، والهمع ٤٦٠/٢. والشاهد في قوله: (إن قدروا...يشفوا) حيث جاء جواب الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً، وجاء فعل الشرط ماضياً في محل حزم.

والرفع لضعف التعلق، وإما على نيه التقدّم^(١)، أو حذف الفاء^(٢)، وقد أوجبه الكوفيون^(٣)؛ لأن جزمه عندهم للحوار، فإذا لم ينجزم الشرط وجب الرفع، ومنه قول زهير^(٤): [من البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

وقول الآخر^(٥): [من الطويل]

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخَوِّنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبُ يَصْطَطِحِبَانِ

وكذا جاء الوجهان في المعطوف (الجزم، والرفع) على الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادِيًا لَهُ، وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، قريء بالرفع والجزم^(٦)، فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقد يجزم للتوهم، كما أجازوا العطف على التوهم في قول الشاعر^(٧): [من الطويل]

(١) وهو رأي سيبويه ينظر الكتاب ٦٦/٣.

(٢) وهو رأي المبرد ينظر المقتضب ٦٩/٢.

(٣) الارتشاف ١٨٧٧/٤.

(٤) ينظر ديوانه ص ١٠٥.

الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمغني ٢١٧/٥، وشرح الأشمولي ٢٥٨/٣، وغيرها.

والشاهد في قوله: (وإن أتاه.. يقول) حيث جاء الجواب مرفوعاً لأن أداة الشرط لم تعمل في اللفظ، فهو على نية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه.

(٥) البيت للفرزدق، ينظر ديوانه ٣٢٩/٢. برواية: تعش فإن وأثقتني.

(٦) قرأ الحسن وقتادة وأبو عبد الرحمن وأبو جعفر والأعرج وشيبة والحرميان وابن عامر ونذرهم بالنون ورفع الراء وأبو عمرو وعاصم بالياء ورفع الراء وهو استئناف إختيار قطع الفعل أو أضمر قبله ونحن فيكون جملة اسمية، وقرأ ابن مصرف والأعمش والأخوان وأبو عمرو فيما ذكر أبو حاتم بالياء والجزم وروى خارجة عن نافع بالنون والجزم وخرج سكون الراء على وجهين أحدهما أنه سكن لتوالي الحركات كقراءة (وما يشعركم) [الأنعام: ١٠٩] وينصركم فهو مرفوع والآخر أنه مجزوم عطفاً على محل فلا هادي له فإنه في موضع جزم. ينظر البحر المحيط ٢٣٦-٢٣٧.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر ديوانه ص ١٦٩. برواية: ولا سابقاً.

وهو من شواهد الكتاب ٢٩/٣، ١٠٠، وأسرار العربية ص ١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٦/١

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

فكما جروا الثاني وهو (سابق) على توهم أن المعطوف عليه وهو (مدرِك) قد تدخله الباء، فكأنها ثابتة فيه، كذلك جزموا الثاني؛ كأن المعطوف عليه مجزوم لصلاحيته لذلك / فيعطف عليه بالجزم، وإن لم يكن [١٨٩/٢]

مجزومًا. وقد سأل سيويه الخليل^(١)، "عن قوله عز وجل: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فقال هذا كقول "عمر بن عبد يكر" (٢): [مجزوء الكامل]

دَعْنِي فَأَذْهَبْ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا

فإنه جزم (أكفك) على توهم أنه عطفه على مجزوم، لأن المضارع يصلح أن يكون مجزومًا. وقد يجزم الفعل المضارع، إذا وقع سببًا عن صلة (الذي) تشبيهًا له بجواب الشرط، نحو: الذي يأتيني أحسن إليه.

(١) الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) استشهد سيويه ببيت زهير في هذا الموضوع قائلا: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: " فأصَّدق وأكن من الصالحين " فقال: هذا كقول زهير: بدا لي أنني لست مدرِك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جانبا

(٣) البيت لعمر بن معد يكر في محلق ديوانه ص ١٩٧.

المفصل ص ٢٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٤، وشرح الرضي ١٢٦/٤، الخزانة ١٠٠/٩ .

والشاهد في قوله: (وأكفك) حيث جزم الفعل المضارع بعطفه على جواب الأمر المنصوب بأن مضمره بعد الفاء (فأذهب) على توهم سقوط الفاء وجزم (أذهب) في جواب الأمر.

وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا، أو معنى لم يجز الفاء. وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا فالوجهان.....

[من الطويل]

وأشده ابن الأعرابي^(١):

لَا تَحْفَرْنَ بِفَرٍّ تُرِيدُ أَحَا بَهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعُ
كَذَلِكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغْمِ عَوَاقِبِ مَا صَنَعُ

"وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا" نحو: إن خرجت خرجت.

"أو معنى" نحو: إن خرجت لم أخرج، ف(لفظًا) تفصيل للماضي وقد يحتمل أنها تفصيل ل(قد) أي: لم

يقترن ب(قد) سواء كان ملفوظًا بها، كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾

[يوسف: ٧٧]، أو مقدّرًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ

الْكَاذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]، أي: فقد صدقت، "لم يجز الفاء لصلاحيتها"؛ لأن يقع شرطًا فلا حاجة

إلى رابط بينه وبين الشرط، نحو: (لو جئتني أكرمتك)، و(إن زرتني أكرمتك)؛ لأنه لما صلح أن يقع شرطًا

أثر فيه حرف الشرط/بقلب معناه إلى الاستقبال، فاستغنى عن الفاء، "وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بلا [ب/١٨٩]

فالوجهان" بجيء الفاء لأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرًا ظاهرًا،

فجاء بها للشرط، وعليه في مثبت، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] وفي المنفي،

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَحْزَنُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] ومذهب سيبويه تقدير مبتدأ

فيكون جملة اسمية في التقدير، وقال المبرد: لا حاجة إليه، وقال ابن جعفر^(٢) مذهب سيبويه أقيس، لأن

المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر لم تدخل عليه الفاء، وتركها لتقدير تأثير الأداة فيهما؛ لأنهما

كانا صالحان للحال والاستقبال، كما يقدم في المضارع أن(لا) صالحة لهما على الصحيح

(١) لسابق البربري في أمالي الزجاجي ١٨٥، وشرح التسهيل ٤٠١/٣، والبحر المحيط ٧٧/١.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٤٠١/٣.

والشاهد في قوله: (الذي يبغى تصبه) حيث جزم الفعل المضارع لوقوعه سببا عن صلة، تشبيها بجواب الشرط.

(٢) شرح الرضي ١١٨/٤.

..... وإلا فالفاء.....

فخلصتهما الأداة للاستقبال، وهو نوع تأثير فلم يحتج إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] في المنفي بلا وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [الأنفال: ٦٦] في المثبت.

"إلا" يكن ماضيًا بغير (قد)، ولا مضارعًا ولا منفيًا، "فالفاء" واجبة، وهو إذا كان الجزاء جملة اسمية، سواء صدرت بالحرف، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَهْدٍ لَهْدٍ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

و: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، أو لا نحو: (إن جئتني فأنت مكرم)، وقد تحذف من الجملة الاسمية في الشعر، كقول كعب بن مالك^(١):
[من البسيط]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأجاز الكوفيون حذفها مطلقًا، أو كان الجزاء جملة فعلية ماضية مقرونة بقدر ظاهرة، كقوله تعالى:

﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِثْلَانِ﴾ [١٩٠/١]

﴿دُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، أو بالسین كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُورِيهِ أَجْرًا

عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، أو بلن كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾

[آل عمران: ٨٥]، أو بعسى كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٢١] ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ

[الكهف: ٣٩ - ٤٠]، أو بليس كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران:

٢٨]. أو كان الجزاء جملة طلبية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، أو

نهيية كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ عَلِمْتُمْ هُمْ مُؤْمِنِينَ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ﴾ [المتحنة: ١٠]، وكذلك الإنشاء، كالاستفهام

(١) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨.

الكتاب ٦٥/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغني ٣٥٥/١ ومواضع أخرى، وشرح الرضي ١٠٢/٤، والمقاصد الشافية ١٣٧/٦.

والشاهد في قوله: (الله يشكرها) حيث حذف الفاء من الجواب وهو جملة الاسمية، والتقدير: فالله يشكرها.

ويجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء و(إن) مقدرة بعد الأمر والنهي.....

والتمن والعرض والتحضيض والنداء والدعاء فتجب الفاء؛ لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع جزاءً إلا مع علامة الجزاء لترابطها بالشرط واهما، فأداة الشرط لم تؤثر فيها لفظاً ولا معنى، فلا بد من الفاء كما تقدم للضرورة وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وإلا إذا كان الجواب مصدرًا بجمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية؛ [لم يدخل الفاء] لأن الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط لما لها من السعة في الكلام فيقدر تقدم الهمزة على أداة الشرط، نحو قولك: إن أكرمتك أتكرمني؟ وفي نهج البلاغة^(١): "فإن فعل الله بكم أتؤمنون".

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] ويجوز حمل (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام والشرط عليها لأنها أصلها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾ [الأنعام: ٤٧].
أو فعلا كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] ويجوز دخول الفاء (فيها) لعدم عراقتها في الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَتٍ مِّنْ رَبِّي وَآتَيْنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَضُرُّنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣].

"وتجيء إذا" الفجائية "مع الجملة الاسمية موضع الفاء" لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تُنبئ عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية، ولكن الفاء أكثر.
وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها، لأن (إذا) الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت

هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فهي حينئذ حرف كالفاء سواء.

"و"يُجزم الفعل المضارع لفظاً" إن" حال كونها "مقدرة بعد الأمر" نحو: زرني أكرمك أي: إن تزرتني أكرمك.

[ب/١٩٠]

"والنهي" نحو: (لا تفعل الشرّ يكن خيراً لك) أي: إن لم تفعله يكن خيراً لك/

تنبيه

وإذا تقدّم حرف الشرط ما أشبه الجواب معنى فهو دليل عليه ، وليس إياه خلافاً للكوفيين والمبرّذ، فإذا قيل: أكرمك إذا جئتني، فإن أكرمك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه فيجب كون الشرط ماضياً إلا في ضرورة الشعر كقوله^(١): [من الكامل]

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَأَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ

(١) البيت لعبدالله بن عنمة الضبي في الخزانة ٤٢/٩ .

وهو من شواهد شرح الرضي ٩٩/٤، وشرح الأشمولي ٢٧٥/٣، والهمع ٤٥٥/٢ .

والشاهد في قوله: (إن يستزدك) حيث جاء الشرط فعلا مضارعاً وجوابه محذوفاً، والقياس أن يكون الشرط ماضياً إن حلف جوابه.

والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية

"والاستفهام" نحو: هل عندكم ماء أشربه؟ لأن المعنى: أن يكن عندكم ماء أشربه.
 "والتمني" نحو: (ليت لي مالا أنفقه)؛ لأن المعنى: إن يكن لي مال أنفقه. "والعرض" نحو: (ألا تنزل تصب خيرا)؛ لأن المعنى: إن تنزل تصب خيرا. "إذا قصدت السببية" أي: سببية الأول، وسببية الثاني، "وأما اختص تقدير(إن) بما بعد هذه الأشياء؛ لأنها تدل على الطلب، والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة، ويكون ذلك المطلوب سببا لها، وهي مسببة له، فإذا كان المضارع الواقع بعد المطلوب بتلك الأشياء، قدّر(إن) بما ذلك الفعل، ويجعل المضارع الواقع بعدها جزءا فيجزم بها". كذا ذكره في الفوائد الضيائية^(١). لا إذا قصد الاستئناف، كقوله^(٢):
 [من البسيط]

وَقَالَ رَأَيْدَهُمْ أَزْسُوا نَزَاوَهُمَا فَكُلُّ حَتْفٍ إِمْرِي يَجْرِي بِمُقْدَارِ

أو الوصف، نحو: ﴿وَلَيْتَا ۝٥ بَرْتُنِي﴾ [مرم: ٥ - ٦] على قراءة الرفع^(٣)، والحال نحو: ﴿ذَرَّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، ﴿وَلَا تَمَنَّ نَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦] فيجب الرفع، ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الخطيئة^(٤):
 [من الطويل]

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

فيجوز الجزم في مثله على أنه بدل، لموافقة الأول، ويجوز الرفع للقطع.

(١) ينظر الفوائد الضيائية ٢/٢٦٤.

(٢) نسب البيت للأخطل، ولم أجده في ديوانه.

وهو للأخطل في الكتاب ٣/٩٦، والمفصل ص ٢٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٨٠، والخزانة ٩/٨٧.

والشاهد في قوله: (نزاولها) حيث رفع الفعل على الاستئناف.

(٣) قرأ أهل الحرمين وعاصم وحمزة بالرفع، وقرأها أبو عمرو والكسائي بالجزم، ينظر المسبوط، ص ٤٢، والصفوة الصفية

١/٢٠٢.

(٤) البيت للخطيئة في ديوانه ص ٥١، برواية: مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدُ حَيْبَرَ نَارٍ عِنْدَهَا حَيْبَرُ مُوقِدٍ.

وهو من شواهد الكتاب ٣/٨٦، والمقتضب ٢/٦٥، وشرح الرضي ٤/١٢٥، والكناش في فني النحو والصرف ٢/٢٩، والجميع

برواية: متى تأتته تعشو إلى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

والشاهد في قوله: (تعشو) حيث جاء حالا بعد صريح الشرط وهو (تأته)، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط.

نحو: (أسلم تدخل الجنة)، و(لا تكفر تدخل الجنة)، وامتنع: (لا تكفر تدخل النار) خلافاً للكسائي؛ لأن التقدير: (إن لا تكفر).....

"نحو: أسلم تدخل الجنة" بتقدير: (إن تُسَلِّم تدخل الجنة)؛ لأن المطلوب ب(أسلم) هو الإسلام، وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، وقصد أداء تلك السببية، فقدّر (إن) مع الفعل المحذوف المأخوذ من (أسلم)، وجعل (تدخل الجنة) جزاء له، فقيل: (إن تُسَلِّم تدخل الجنة)، وكذا الأمر المدلول عليه بالخبر مثل: / حسبك ينم الناس، ومثل: حَسْبُكَ كَفَيْكَ وَشَرُّكَ وَأَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ وَقَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّتْ عَلَيْهِ، وشفى [١٩١/١] الله فلائلاً يفعل خيراً، وأسماء الأفعال نحو: صه وتراك.

"و" مثلها، "لا تكفر تدخل الجنة" في النهي، أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، هذا النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت، "وامتنع: لا تكفر تدخل النار" يجزم الفعل بعد النفي عند الجمهور؛ لأن المظهر فهو: لا تكفر منفي، والمضمر المقدّر مثبت وتطابقهما واحد، فلما اختلفا فسد المعنى، "خلافاً للكسائي" فأجاز ذلك عند قيام قرينة، وامتناعه عند الجمهور، "لأن التقدير: (إن لا تكفر)" كما تقرر وهو بهذا التقدير ظاهر الفساد.

وأما عدم امتناعه عند الكسائي فلأنه يقول: (معناه بحسب العرف: إن تكفر تدخل النار)، والعرف قرينة قوية، وأما قولهم في العَرَض (ألا تنزل تُصِيب خيراً) بمعنى: إن تنزل تُصِيب خيراً، فلأن كلمة العَرَض همزة إنكار، دخلت على حرف النفي فتفيد الإثبات.

[فعل الأمر]

مثال الأمر صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم.....

"مثال الأمر" إنما قال مثال الأمر؛ لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال، اشتهر في المعنى المصدرى أيضاً.

فأراد النص على المقصود، وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين، مخصوص بالأمر بالصيغة، كذا ذكره المصنف^(١) في شرحه.

"صيغة" يصح أن "يطلب بها الفعل" فشمّل المطلوب من الفعل، إمّا على سبيل الاستعلاء، ك:

﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧٢] وهو المسمى أمراً عند أهل الأصول، أو على وجه الخضوع، وهو المطلوب من البارئ تعالى نحو: (اللهم ارحمني)، أو الالتماس وهو /المطلوب من المساوى، وغير المطلوب [ب/١٩١] كالإباحة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٢) [البقرة: ١٨٧]، والتهديد، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]، "من الفاعل المخاطب" ليخرج ما ليس للفاعل المخاطب، فإنه يؤمر باللام كالتكلم نحو: قوله تعالى حاكياً: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، والغائب نحو: ليضرب زيد. "بحذف حرف المضارعة" يجتز عن قوله تعالى: ﴿فَلْتَفَرِّحُوا﴾^(٣) [يونس: ٥٨]، فيمن قرأ على صيغة الخطاب^(٣)، وعن مثل صه ورويد.

"وحكم آخره" أي: آخر الأمر، "حكم المجزوم" أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح، وسقوط نون الإعراب وحرف العلة؛ لأنه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم أعطي حكمه، وهو البناء على السكون عند البصريين^(٤)، لانتفاء ما يقتضي إعرابه وهو حرف المضارعة، لأن مشابهته للاسم المقتضية للإعراب إنما هي بسببه، فلما زالت جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة، في نحو: (اضرب)، والنون في نحو: (اضربا) و(اضربوا) و(اضربي)، والحرف من نحو: (اغزّ واخشّ وارم)؛ لأن قياسه كما مرّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كالغائب، لكن حذف لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة، فزالت علة الإعراب، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره مجزوماً بالوقف، كما كان مجزوماً للجزم.

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٩/٣، إذ قال: "وهذا حد لما يسميه النحويون والأصوليون: صيغة أمر، ولا يعنون بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقاً، وإنما أرادوا نوعاً من صيغه، وخصوه بهذا اللقب لغلبته."

(٢) الإنصاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢.

(٣) وردت أيضاً في سورة الأعراف آية (٣١). وهو قراءة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) ينظر الإنصاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢.

فإن كان بعده ساكن، وليس رباعي، زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل: (أقتل) و(أضرب) و(اعلم).....

وقال الكوفيون^(١): "بجزومًا باللام المضمة المقدرة". قال الزمخشري^(٢): "وهو خُلف من القول"، "فإن كان بعده" أي: بعد حرف المضارعة متحركًا، إما موجودًا أو محذوفًا؛ لأنه لا يحتاج إلى توصل بل يبدأ بالموجود، وسواء كانت حركته أصلية ك(دحرج) من (يدحرج)، و(قاتل) من (يقاتل)، أو منقولة إليه من متحرك بعده، نحو: (قل) و(بع) و(خف) وإن لم يكن موجودًا/بل كان محذوفًا أعيد ذلك المحذوف، وابتدئ به سواء كان حرف المضارعة بعد حذفه ساكنًا ك(أكرم) من (يكرم) أم متحركًا بحركة ما بعده نحو: (أقل) من (يقيل)، وإن كان ما بعد حرف المضارعة، أو بعد حذفه متحركًا أسكن آخره، وجعل ما بقي أمرًا، تقول في (تعذ) (عذ)، وفي (ضارب) (ضارب)، ولم يذكر المصنف هذا القسم هنا، لظهوره.

فإن كان ما بعده "ساكن، وليس رباعي، زدت همزة وصل" على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وسميت همزة وصل لذلك، أو لاتصال ما قبلها بما بعدها، نحو: (يا زيد اضرب)، فإن الدال تتصل بالضاد فتقابل همزة القطع.

"مضمومة إن كان بعده ضمة" للاتباع (نحو: أقتل)، ولم يبين على الفتح، لئلا يلتبس بالواحد المتكلم المجهول، ولا [على] كسرة لئلا يلتبس بماضي المعلوم الرباعي، نحو: أعلم.

"[و] مكسورة فيما سواه" أي: سوى الساكن الذي بعده ضمة، فإنه لو ضم في مثل: (أضرب)، التبس بالماضي المجهول من الإضراب، ولو فتح لالتبس بالأمر منه، ولو ضم في (اعلم) التبس بالمضارع المجهول، ولو فتح التبس بالماضي الرباعي، "نحو"^(٤): (أقتل) في الأول، "واضرب واعلم" في الثاني، وإنما مثل بمثالين، لأن ما بعد الساكن مكسور ومفتوح.

(١) الإنصاف المسألة (٧٢) ٨٢/٢. شرح الرضي ٢٦٨/٢

(٢) "وقد جاء قليلاً أن يؤمر الفاعل على المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا. وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين. وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمومة وهذا خلف من القول.

(٣) زيادة ليستقيم النص بها، ينظر الكافية ص ٢٠١.

(٤) في الكافية (مثل) المرجع السابق ص ٢٠١.

وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.....

"وإن كان رباعياً فمفتوحة" و"مقطوعة"، أي: الهمزة، وهي المحذوفة من المضارع، إذا استغنى عنها بحرف المضارعة المتقدم عليها، إذ الأصل في مضارع (أكرم) أن يُقال: يؤكرم، لأن الهمزة فيه، وإن كانت زائدة وهي همزة قطع، وإنما حُذفت الهمزة في المضارع، لأنه كان تجتمع همزتان في المضارع المتكلم، فحذفت الثانية التي منها الاستثقال، ثم حمل أحواتها من فعل المخاطب والغائب، وإن لم تقم فيهما تلك العلة، نحو: (يؤكرم وتؤكرم) عليه، طرداً للباب، فقالوا من يؤكرم، (أكرم)، كما قالوا من/ (يدحرج) (دَحْرَج)، لأنهم لو أخذوا منه الأمر باقياً على ما عليه الاستعمال لزمهم، بعد حذف حرف المضارعة، همزة الوصل، لسكون الأول، نحو: (أكرم) بكسر الهمزة ابتداءً، وحذفها درجاً، وكان يلتبس بالأمر من مجرد الثلاثي، من باب (يفعل) بكسر العين، وإذا بقي الأمر على حرف واحد، فإن وقفت عليه ألحقت به هاء السكت، فتقول في الأمر من (وقيت، تقي، فه)، ومن (رأيت، ترى، ره)، ونحو ذلك، وإن وصلتته بما بعده لم يحتج إلى لحوقها، فتقول: قِ يازيدُ.

[ب/١٩٢]

[[الفعل المبني للمجهول، والتغيير الذي يلحقه]]

فعل ما لم يسم فاعله: هو ما حذف فاعله، فإن كان ماضيًا ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره. ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس. ومعتل العين الأفصح قيل وبيع.

"فعل ما لم يسم فاعله": يصح أن يراد ب(ما) الفعل نفسه، فيكون فعل مضاف إليه، تقديره فعل الفعل الذي لم يسم فاعله، وهو من باب إضافة العام إلى الخاص، نحو: فعل الماضي، وفعل المضارع، وفعل الأمر؛ والصحيح إضافته إلى المفعول، تقديره: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وأضيف إليه لأنه صيغ له. "هو ما حذف فاعله" مطردًا عند سيبويه^(١)، لا عند الكسائي^(٢) لخروج نحو: ضربني وضربت زيدًا؛ لأن فاعل الأول عنده محذوفٌ كذلك، ولم يقل هنا، وأقيم المفعول مقامه، اكتفاءً بذكره فيما سبق، وهو مراد هنا كذلك.

"فإن كان" الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة الفعل مقامه، "ماضيًا ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره" لتلا يلتبس بغيره، سواء كان ثلاثيًا أو مزيدًا فيه، أو رباعيًا^(٣)، نحو: (ضرب ودُحرج وأعلم وأنطلق)، لأنه لو لم يغير بعد حذف الفاعل، للبس بالفاعل، وعدل إلى ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، لحصول الخفة بالخروج من الضم إلى الكسر، وإلا لكان التغيير يجيء مع العكس، والكسر مع الثقل، واختير هذا الوزن للمبني للمفعول، دون المبني للفاعل، لثقله وقلة استعمال هذا النوع. "ويضم الثالث مع الهمزة"^(٤) نحو: (أنطلق وأقتدر).

"والثاني مع التاء" نحو: (تُعَلِّم، وتُجْوهل وتُدُحرج)، "خوف اللبس" عند الدرّج/ بصيغة الأمر (أنطلق، [١٩٣/١] واقتدر) في الأول، [ولتلا يلتبس]^(٥) بصيغة مضارع (عَلِمْتَ وجاهلت ودُحرجت) في الثاني. "ومعتل العين" من الثلاثي الماضي نحو: (قال وباع) فيه ثلاث لغات، "الأفصح" منها "قيل وبيع"، بإخلاص الكسرة وقلب الواو ياء، إذ أصلهما (قُولٌ وبيع) بكسر العين، فاستثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت ولم تنقل إلى ما قبلها إذ النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فسكن حرف العلة، وهو الواو والياء بعد الضمة، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، فقيل: (بيع) ومُجِل عليه (قول)، لمشابهته له في اعتلال العين.

(١) الكتاب ١/٣٣.

(٢) شرح الرضي ٤/١٣٢.

(٣) جاء في النسخة المخطوطة (مزيد فيه أو رباعي) وهو تحريف.

(٤) أي همزة الوصل، ينظر الكافية ص ٢٠٢.

(٥) إضافة يقتضيها السياق، الفوائد الضيائية ٢/٢٧٠.

وجاء الإشمام والواو. ومثله باب (اختير) و(انقيد). دون (أستخير) و(أقيم).....

"وجاء الإشمام" وهو جعلك الحركة بين الضم والكسر والحرف المعتل بعدها بين الواو والياء؛ للتنبيه على أن الأصل في هذا الكسر الضم. وقيل بل المراد به هنا كالإشمام حالة الوقف، وهو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً، وهو خلاف المشهور عند النحاة والقراء، وقيل: بل هو أن تأتي بضمة بعدها ياء ساكنة، وهذه أيضاً غير مشهورة عندهم^(١).

ويلزم الإشمام عند اللبس مع الضم، وذلك مثل: (عُوق الطالب) إذا جعلته للمخاطب، وقلت: عُقت يا طالب، وكذا الكسر في مثل: (بيع العبد)، إذا قيل: بعت يا عبد، التبس بالفاعل، مع إخلاص الضم والكسر، فلا بد من الإشمام.

"والواو" لما سبق من أنه لما سکن حرف العلة بعد ضمة، قلبت الياء واوًا، لتناسب ضمة آفاء، فقيل: (قُول وُبوع)، وهي لغة فقعمس ودبير وهما من فصحاء بني أسد. ومنه قول الشاعر^(٢): [من الرجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

"ومثله" أي: مثل باب الماضي المجهول، من معتل العين من الثلاثي.

"باب" الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال.

"أختير وأنقيد" في الثلاثة الأوجه، "دون / أستخير وأقيم" يعني بابي (استفعل وأفعل) معتلي العين، [ب/١٩٣]

فلا يجيء فيهما الضم والإشمام، لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل، إذ أصلهما (استخير و أقوم) بالياء والواو المكسورتين، والقياس فيهما إذا سکن ما قبلهما أن تنقل حركتهما إليه، وتقلب العين ياء إذا كانت واوًا، فيقال: (أستخير، وأقيم) لغة واحدة.

(١) "لأن الإشمام عندهم حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء" ينظر شرح الرضي ١٣٤/٤.

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١.

البيت من شواهد أسرار العربية للأبباري ص ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٨/٤، وشرح التسهيل ٦٣/٢، وشرح الأشموني ٤١٥/١.

والشاهد في قوله: (بُوع) حيث جاء الفعل (باع) مبنيًا للمجهول (بُوع) على لغة فقعمس ودبير، والمشهور (بيع).

وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً.

"وإن كان" الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المفعول مقامه، "مضارعاً ضمَّ أوله"، وهو حرف المضارعة، نحو: (يُضْرَب ويُكْرَم، ويُلْتَزَم، ويُسْتَحْرَج، ويُنْدَحْرَج)، حملاً على ضم أول الماضي، "وفتح ما قبل آخره" ولم يكتف بضم الأول لالتباسه، بنحو: (يُخْرَج)، ولا يفتح الآخر، لالتباسه بنحو: (يَعْلَم)، وخص بالفتحة؛ لختفها، وتقل المضارع بالزيادة.

"ومعتل العين" المبني للمفعول، تنقل حركته إلى ما قبله، وعادت حرف العلة إلى ما قبله، "ينقلب فيه ألفاً" ياء كانت أو واوًا، نحو: (يُقَال، ويُبَاع، ويُنْتَار، ويُنْقَاد، ويُسْتَخَار، ويُسْتَقَام) ومثله معتل اللام، في نحو: (يرضى ويرعى).

[[المتعدّي وغير المتعدّي]]

فالمتعدّي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق ك(ضرب). وغير المتعدّي: بخلافه ك(قعد).

"المتعدّي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق" أي: على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به، ويتوقّف فهمه عليه، فإن كلّ فعل لا بد له من فاعل، وفهمه موقوف على فهمه، لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد، فيقال: هذا الفعل صادر من الفاعل، وقائم به، ومسند إليه. ولا يُقال في الاصطلاح إنه متعلّق به، فإن التعلّق نسبة الفعل إلى غير الفاعل. فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفًا على فهم غير الفاعل فهو المتعدّي. ك(ضرب) "فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله إلا بعد تعقله بخلاف الزمان /، والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول، فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن^(١).

وإنما يكون الفعل المتعدّي في الأغلب بعضو ك(ضرب بيده) فيتعدّي بنفسه لا بحرف جرّ، وما ورد منه متعدّيًا بالحرف فالحرف فيه زائد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و:

﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، ولهذا يعطف على الموضع بالنصب، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا^(٢)

بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قال لبيد^(٣):

وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالذَّا وَ دُونَ مَعْدٍ فَلْتَرْعُكَ الْعَوَاذِلُ

"وغير المتعدّي" وهو اللازم "بخلافه" أي: بخلاف المتعدّي، يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل، ك(قعد) "فإنه وإن كان له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية، وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلّقات جائز. وغير المتعدّي يصير متعدّيًا^(٤) بتضعيف العين [نحو: فرّحت زيدا]، أو بالهمزة [نحو: أذهبْتُ زيدا]^(٥).

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (فامسحوا)، وهو تحريف.

(٣) البيت للبيد في ديوانه ص ٨٥، برواية (من دون عدنان باقيا).

وهو من شواهد الكتاب ١/٦٨، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٣١، وشرح الرضي ٤/١٣٩.

والشاهد في قوله: (دون معدّ) حيث نصب (دون) يعطفه على موضع (من) والتقدير: فإن لم تجد دونَ عدنان والذَّا ودون معدّ.

(٤) جاء في النسخة المخطوطة (صار متعدّد)، وهو تحريف.

(٥) عن الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤.

وهو يكون بجميع البدن، ويبنى من فعل مضموم العين ك(سرق)، أو مكسورها ك(حَمِق)، أو معتلاً ك(وجل)، ولا يتعدى إلا بحرف الجر، فلا يجوز حذفه على المختار، إلا مع (إنَّ وأنَّ) بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي^(١)، والأول أولى، لضعف الجار عن العمل مضمراً، ولهذا شدَّ نحو: اللهُ لأفعلن، وقوله^(٢):

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ

يبقاء الجر، مع حذف الجار، أي: (إلى كليب)، وقول الآخر^(٣):

وَكَرِيهَةٌ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُثَّةِ حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أي: فارتقى إلى الأعلام. وإنما جاز حذفها كثيراً معها، لاستطالتهما بصلتهما.

وأجاز الأَخفش الصغير^(٤) حذف الجر مع غيرها قياساً، إذا تعين الجار كما في البيتين،

وكقولهم: (خرجتُ الدار)، قال تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا

عُقَدَةَ النَّكَّاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و: ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) شرح الرضي ١٣٩/٤.

(٢) الفرزدق ديوانه ٤٢٠/١. وهو في النسخة المخطوطة (خير قبيلة) سهو من الناسخ.

شرح الرضي ١٤٠/٤، والمغني ٦٠/١، وشرح الأشموني ٤٤٠/١، و الخزانة ١١٣/٩.

والشاهد في قوله: (أشارت كليب) حيث أُعمل حرف الجر بالاسم المجرور بعد حذفه، وهو شاذ.

(٣) لم أهتمد إلى قائله.

وهو من شواهد الكافية الشافية ٨٣١/٢، الهمع ٣٨٣/٢، والأشموني ١١٢/٢، شرح ابن عقيل ٣٩/٢.

والشاهد في قوله: (فارتقى الأعلام) حيث أُعمل حرف الجر بالاسم المجرور بعد حذفه والتقدير (إلى الأعلام)، وهو شاذ.

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن الأَخفش الصغير، تلميذ ثعلب والمبرد، (ت ٣١٥هـ). ينظر إنباه الرواة ٢٧٦/٢.

وينظر رأيه في الخزانة ١٢٠/٩.

وقول الشاعر^(١):

[من الوافر]

تمــــرون الــــديار ولم تعوجــــوا

[ب/١٩٤]

قيل وحذف حرف الجر منه شاذ/ .

وقال الرضي^(٢): "الأولى أن لا يحمل على الشذوذ، بل يُضْمَنُ اللازم^(٣) معنى المتعدي، فمعنى تمرن تمرن تجوزون، كأنه قال: تجوزون الديار، و(ألزمن صراطك)، و([لا]^(٤)) تنووا عقدة النكاح)، وذلك كما ضَمَّنَ الفعل معنى غيره، فتعدى تعدياً ما ضَمَّنَ معناه، كقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه".

وكذا ما حذف منه الحرف لكثرة الاستعمال، نحو: (كسبتك الخير)، و(وزنتك المال)، و(كلتك

الطعام)، أي: لك، قال تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: ٤٧] و﴿لَا يَأْلُونَكُمُ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] وقد يشتهر بالتعدي واللزوم، فيصح أن يسمي لازماً ومتعدياً، نحو: شكرتك وشكرت لك، ونصحتك، ونصحت لك، قال الشاعر^(٥):

[من البسيط]

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

أي: أليت على حب العراق.

(١) هذا صدر بيت وعجزه: كَلَأْتُكُمْ عَلَيَّ إِذْنُ حَرَامٍ

وهو لجرير في الخزائنة ١٢١/٩. ولم أجده في ديوانه.

وهو من شواهد المقرب ١١٥/١، وشرح الرضي ١٤٠/٤، والمغني ١٢١/١، الجميع برواية (لم تعوجوا).

والمقاصد الشافية ١٤٢/٣، ١٢٦، برواية (لن تعوجوا).

والشاهد في قوله: (تمرن الديار) وأصله بالديار، حيث حذف حرف الجر ونصب ما بعده بالفعل اللازم شذوذاً.

(٢) شرح الرضي ١٤١/٤.

(٣) ورد في النسخة المخطوطة (اللام)، وهو تصحيف وما أثبتته هو الصواب.

(٤) ما بين الحاصرتين إضافة يقتضيها السياق.

(٥) البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥.

آليت: أقسمت. حب العراق: ما ينبت من حبوب.

والبيت من شواهد الكتاب ٣٨/١، الجنى الداني ص ٤٧٣، وشرح الأشموني ٤٤١/١، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢٥٩/٢.

والشاهد في قوله: (آليت حب العراق) حيث حذف حرف الجر (على) ثم نُصِبَ الاسم بعده بعد أن كان مجروراً به للضرورة.

والمتعدّي يكون إلى واحد ك(ضَرَبَ)، وإلى اثنين ك(أعطى)، و(عَلِمَ).....

وقول الآخر^(١): [من الطويل]

تَحْنُ فُتْبِلِي مَا يَمَّا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي أَلْنِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي

أي: لقضى علي.

قال أبو الحسن وابن عصفور: ما كان من هذا النوع يحمل بنفس المفعول، فالأصل تعديه بنفسه، والحرف زائد، نحو: مسحت برأسي ونحشنتُ بصدري، وإلا فالأصل تعديه بالحرف، نحو: نصحت لك.

"والمتعدّي إلى واحد ك(ضَرَبَ) وإلى اثنين" فلا يخلو، إما أن يكون مبتدأ وخبراً، أو لا، إن لم يكونا، "ك(أعطى)" زيد عمرًا درهمًا، ولا حصر لهذا النوع من الأفعال، فإن كانا في الأصل مبتدأ وخبر، "و" ذلك في باب، "علم"^(٢) وأخواتها، نحو: علم زيد عمرًا قائمًا، فهو متعدّد كما مرّ، وغير متعدّد إلى الثاني إلا بالحرف، كاختار وأمر، تقول: أخترت زيدًا من الرجال وأمرت بالخير، وبحذف كما مرّ، نحو: قول الشاعر^(٣):

[من البسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا كَسَبْتُ مُخْصِيَةً رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ

(١) البيت لأعرابي من بني كلاب في الكامل ١/٨١-٨٢.

المسائل العسكرية ص ٩٦، برواية: (أحن كما حنت وأبكي صباة) والضرائر الشعرية لابن عصفور ص ١٤٦، والجنى الداني ص ٤٧٤، شرح شواهد المغني للبغدادي ٣/٢٢٧.

والشاهد في قوله: (لقضاني) حيث حذف حرف الجر (علي) ونصب ما بعده بعد أن كان مجرورًا به للضرورة.

(٢) جاء في النسخة المخطوطة (أعلم)، وما أثبتته من الكافية ص ٢٠٣.

(٣) من أبيات سيويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل.

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٢/٣٢١، الأصول ١/١٧٨، وشرح المفصل ٤/٢٩٧، والجميع برواية: (رب العباد إليه الوجه).

والشاهد في قوله: (أستغفر الله ذنبًا) على حذف حرف الجر، وتعديّة الفعل إلى الخير بنفسه، وأصله: أستغفر الله من ذنب.

وإلى ثلاثة كـ (كأعلم وأرى و أنبأ ونبأ)،

وأمرتك الخير، قال الشاعر^(١):
 [من البسيط]
 أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

وقوله^(٢):
 [من الطويل]

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً

"[و] ^(٣) إلى ثلاثة" باتفاق، وذلك بأن تدخل الهمزة على المتعدي إلى الاثنين، فيتعدى إلى ثلاثة، "كأعلم وأرى" تقول: أعلمتك زيدًا منطلقًا، بمعنى: حملتك على أن تعلم زيدًا منطلقًا، وهو سماعي فلا يقاس عليه، خلافًا للأخفش^(٤) فيجوز/ عنده تعدي باقي أفعال القلوب بالهمزة من الاثنين إلى الثلاثة، فيجوز عنده، (أحسبتك زيدًا منطلقًا)، وكذا (أظننتك) و(أحلتك) و(أزعمتك) و(أوجدتك) ولو جاز القياس في هذا، لجاز أيضًا في غير أفعال القلوب، نحو: (أكسوتك عمرًا جبة) و(أجعلتك زيدًا قائمًا)، وجاز بالتضعيف أيضًا في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقًا، وألحق سيبويه^(٥) بما سبق، "نبأ" ثم زاد أبو علي^(٦) "أنبأ" ثم زاد

[١٩٥/أ]

(١) يروى البيت لغير شاعر فهو لعمر بن معد يكرب الزبيدي في ديوانه ص ٣٣-٣٥، وإلى خفاف بن ندبة السلمي في ديوانه ص ١٢٦.

وهو من شواهد الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٦/٢ ومواضع أخرى في المقتضب، والأصول ١٧٨/١، وأما ابن الشجري ١٣٣/٢. والشاهد في قوله: (أمرتك الخير) على حذف حرف الجر، وتعدي الفعل إلى الخير بنفسه، وأصله: أمرتك بالخير.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه: وخيرًا إذا هبَّ الرِّيحُ الرِّيحَانُ
 والبيت للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١.

وهو من شواهد الكتاب ٣٩/١، والمقتضب ٣٣٠/٤، والأصول ١٨٠/١، وشرح الرضي ١٤٢/٤. والشاهد في قوله: (اختير الرجال) حيث حذف حرف الجر، وأصله: اختير من الرجال.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ينظر الكافية ص ٢٠٣.

(٤) المسائل العسكرية ينظر ص ٧٩.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) الإيضاح العضدي ١٧٥.

(خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و(حَدَّثَ).....

السيرافي، "خَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ" فهذه تتعدى إلى ثلاثة، لكن ليس لكونها أصلاً في التعدية، بل تعديتها إليها بواسطة اشتغالها على معنى الإعلام، وقد ورد تعديتها إلى الثلاثة في أشعار العرب، كقول الشاعر في الأول^(١):

نَبَيْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأْسِمَهَا يَهْدِي إِلَيَّ غَزَائِبَ الْأَشْجَارِ

وأنشد ابن خروف شاهداً في الثاني^(٢):

وَأُنْبَيْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وقول الآخر شاهداً في الثالث^(٣):

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَعَبَابَ بَعْلِكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِينِي

وفي الرابع قوله^(٤):

وَحُجْرَتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةٌ فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا

سوداء: اسم امرأة. والغميم موضع بالحجاز كذا في العباب^(٤).

(١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٥٩.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٢/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، المقاصد النحوية ٤٣٩/٢. والشاهد في قوله: (نبئت زرعة... يهدي) حيث تعدى الفعل (نبأ) إلى ثلاثة مفاعيل، وهي (الناء) نائب الفاعل، وزرعة، وجملة يهدي.

(٢) أعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ٢٥، برواية: ونُبَيْتُ. وفي النسخة المخطوطة (قول) وصوابه ما أثبتته. وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٤/٢، برواية: ونُبَيْتُ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، والأشمولي ٣٨٤/١.

والشاهد في قوله: (أنبت قيسا... خير أهل اليمن) حيث تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل وقيسا وخير.

(٣) البيت لرجل من بني كلاب وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، وشرح التصريح ٣٨٧/١، شرح الأشمولي ٣٨٢/١. والشاهد في قوله: (أخبرتني دنفا) حيث تعدى الفعل (أخبر) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل والياء في أخبرتني ودفنا.

(٤) البيت للعوام بن عقبة بن كعب شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤/٢. الغميم: موضع في بلاد الحجاز.

وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وشرح التصريح ٣٨٧/١، شرح الأشمولي ٣٨٤/١. والشاهد في قوله: (خبرت سوداء الغميم مريضة) حيث تعدى الفعل (خبر) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل وسوداء ومريضة.

وهذه مفعولها الأول كمفعول (أَعْطَيْتُ)، والثاني والثالث كمفعولي (عَلِمْتُ).....

[من الخفيف]

وفي الخامس قول الحارث بن حلزة^(١):

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدَّ تُثْمَوُهُ لَأُهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث، أو الثالث وحده بالباء، نحو: حدثتك بخروج زيد.

"وهذه مفعولها الأول، كمفعول (أَعْطَيْتُ)" في جواز الاقتصار عليه^(٢)، وهو مذهب ابن السراج^(٣)، واختاره المتأخرون^(٤).

"والثاني والثالث / كمفعولي (عَلِمْتُ)" في عدم افتراقهما، فإذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر، ويجوز [ب/١٩٥] حذفهما معًا.

(١) البيت للحارث بن حلزة في المفصل ص ٢٥٨.

وتخليص الشواهد ص ٤٦٨، و شرح التصريح ٣٨٧/١، و شرح الأشموني ٣٨٣/١، برواية (الولاء).

والشاهد في قوله (حدثتموه... له علينا العلاء): حيث تعدى الفعل (حَدَّ) إلى ثلاثة مفاعيل وهي (الناء) نائب الفاعل والهاء في حدثتموه، والجملة الاسمية (له علينا العلاء).

(٢) فأول الثلاثة ما لأول مفعولي كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز في كل مفعول أثر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي ظننت، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت، فمثال الاقتصار عليه: أعلمتُ زيدا، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما. ومثال الاستغناء عنه: أعلمت دارك طيبة، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض في تسمية من أعلمت. شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٢.

(٣) الأصول ٢٨٥/٢.

(٤) ابن مالك في التسهيل ص ٧٤.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية:

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٨٣	٤٢	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا الْحَقَّ ﴾	البقرة
١٢٠	٧٢	﴿ وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْنُبُونَ ﴾	البقرة
١١٥	٩١	﴿ فَلَيْمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾	البقرة
١٣٨	٩٦	﴿ وَلَنَجْذِئَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ ﴾	البقرة
١٨٠	١٦٧	﴿ لَوْ أَتَاكُمْ لَنَا كَرَةٌ لَنَأْكُرَنَّ بِهَا فَمَنْ تَبَوَّأُ مِنْهُمْ ﴾	البقرة
١٦١	١٨٤	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾	البقرة
٢٠٧	١٨٧	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾	البقرة
٢١٣	١٩٥	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	البقرة
٦٨	٢١٢	﴿ زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾	البقرة
١٧٥	٢١٤	﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾	البقرة
١٧٢	٢١٧	﴿ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ ﴾	البقرة
٥٦	٢٢٨	﴿ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ ﴾	البقرة
٩٧			
١٦٢	٢٣٣	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	البقرة
٢١٤	٢٣٣	﴿ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾	البقرة
٢١٤	٢٣٥	﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾	البقرة
١٥٦	٢٣٧	﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	البقرة
١٩٢	٢٤٩	﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾	البقرة
١٠٣	٢٥١	﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾	البقرة

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٦٩	٢٧٥	﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ﴾	البقرة
١٩٦	٢٨٦	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾	البقرة
٢٠٢	٢٨	﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾	آل عمران
٢٠٢	٣١	﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾	آل عمران
٢٠٢	٨٥	﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ عِوَجَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾	آل عمران
٢١٥	١١٨	﴿ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا ﴾	آل عمران
٦٨	١٢٠	﴿ إِنْ تَمَسَّكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾	آل عمران
١٩٧			
٦٠	١	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ﴾	النساء
٦٠	١	﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	النساء
٣٧	٢٨	﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾	النساء
١٦٨	٥٣	﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾	النساء
١٨٠	٧٣	﴿ يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	النساء
١٩٣	١٠٢	﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴾	النساء
١٠٦	١٤٨	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾	النساء
١٢٠	١	﴿ عِدَّةَ مَحَلِّ الصَّيْدِ ﴾	المائدة
١٢٠	٢	﴿ وَلَا ءَأَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾	المائدة
٢١٣	٦	﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾	المائدة
٧٧	٣٨	﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	المائدة
١٤	٥٤	﴿ مَنْ يَرْتَدَّ ﴾	المائدة

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٨٩	٧١	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾	المائدة
٦٢	٧٣	﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ آيَاتِ اللَّهِ ثَالِثُ تَلْدِثَةٍ إِلَيْهِ إِلَّا ﴾	المائدة
١٥٤	٨٤	﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾	المائدة
١٢٠	٩٥	﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾	المائدة
٢٠١	٩٥	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾	المائدة
٢٠٢	١١٦	﴿ إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾	المائدة
٢٠٢	١١٨	﴿ إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾	المائدة
١٨٥	٢٧	﴿ يَلَيِّنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	الأنعام
٢٠٣	٤٦	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	الأنعام
٢٠٣	٤٧	﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾	الأنعام
٢٠٧	٧٢	﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	الأنعام
٢٠٥	٩١	﴿ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾	الأنعام
١١٥	٩٦	﴿ وَجَعَلَ الْإِيلَ سَكَنًا ﴾	الأنعام
١٦٤	١٠٣	﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾	الأنعام
١٩٩	١٠٩	﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ ﴾	الأنعام
١٤٥	١١٧	﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾	الأنعام
١٣٩	١٢٣	﴿ أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	الأنعام

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٢١	١٣٧	﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤَهُمْ ﴾	الأنعام
٢١٤	١٦	﴿ لَا قُعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	الأعراف
٦٨	٣٠	﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾	الأعراف
١٣	٣١	﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾	الأعراف
١٥١	٤٤	﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ ﴾	الأعراف
١٥١	٥٠	﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾	الأعراف
١٧٩	٥٣	﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾	الأعراف
٦٨	٧٣	﴿ قَدْ جَاءَ تَكْمٌ بَيْنَهُ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	الأعراف
١٧٣	٨٧	﴿ فَأَصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا ﴾	الأعراف
٥٨	١٦٠	﴿ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾	الأعراف
١٩٩	١٨٦	﴿ مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ ﴾	الأعراف
٢٠٢	١٨٦	﴿ مَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ، ﴾	الأعراف
١٧٧	٣٣	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	الأنفال
٢٠٢	٦٦	﴿ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ ﴾	الأنفال
٨٩	٢	﴿ وَأَعْلَمُوا أَنكُمْ عِزٌّ مُّعْجِزٌ لِلَّهِ ﴾	التوبة
٥١	٦	﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾	التوبة
٢١٥	٤٧	﴿ يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ ﴾	التوبة
١٩٢	٧٦	﴿ فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ، بَخِلُوا بِهِ، وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾	التوبة

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٩٢	٢٣	﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ﴾	يونس
١٧٧	٣٧	﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾	يونس
١٩٤	٥٨	﴿ فَلَيْسَ حُورًا ﴾	يونس
٢٠٧			
٦٨	٩٤	﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾	يونس
١٢٥	١٢	﴿ وَضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ ﴾	هود
١٥١	٦٣	﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ ﴾	هود
٢٠٣	٩٨	﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ ﴾	هود
٥٨	٤	﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	يوسف
٨٧	٤	﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾	يوسف
٢٠١	٢٦	﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ، فَدَمٍ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾	يوسف
٢٠٢	٢٧	﴿ وَإِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ، فَدَمٍ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾	يوسف
١٣٧	٣٣	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾	يوسف
٧٤	٣٧	﴿ تُرْزَقَانِيهِ ﴾	يوسف
١٠٩	٤٣	﴿ لِلرُّبِيَا تَعْبُرُونَ ﴾	يوسف
٢٠١	٧٧	﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾	يوسف
١٦٣	٨٠	﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾	يوسف
١٦٥			

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٥٤	٩٨	﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ ﴾	يوسف
١٩٤	٣١	﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾	إبراهيم
١٢١	٤٧	﴿ مُخَلَّفٌ وَعُدَّةٌ رُسُلُهُ ﴾	
١١٠	٢٢	﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ ﴾	الحجر
١٦٨	٧٦	﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	الإسراء
١١٤، ١١١	١٨	﴿ وَكَلَبُهُمْ بِسِطٍّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾	الكهف
٦٢	٢٢	﴿ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾	الكهف
٥٩-٥٧	٢٥	﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	الكهف
٢٠٢	٤٠-٣٩	﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ	الكهف
٨٣	٥٠	﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾	الكهف
٨٧	١٠٣	﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	الكهف
٢٠٥	٦-٥	﴿ وَإِنِّي ﴿٥﴾ بَرِيءٌ ﴾	مریم
١٦٥	٢٦	﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا ﴾	مریم
١٠٤	٣١	﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾	مریم
٨٣	٨٢	﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾	مریم
١٤٤	٧	﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾	طه
١٧٩	٨١	﴿ وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾	طه
١٤	٨١	﴿ وَمَنْ يَحِلَّلْ عَلَيْهِ غَضَبِي ﴾	طه
١٨١	١٣٤	﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَاتِكَ ﴾	طه
١٨٥	٥	﴿ لِنَسْبِنَ لَكُمْ وَنَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ﴾	الحج

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٩٣	٢٩	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾	الحج
١١٩	٣٥	﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾	الحج
١٦٤	٧٣	﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ﴾	الحج
٢٥	٥٢	﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾	المؤمنون
١٠٢	٢	﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾	النور
٢١٥	٦٣	﴿ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾	النور
١٨١	٧	﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾	الفرقان
١٤١	٢٤	﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا ﴾	الفرقان
٤٦	٢٨	﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا ﴾	الفرقان
٨٧	٤	﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾	الشعراء
١٦٨	١٩	﴿ فَعَلْتَ فَعَلْتُكَ ﴾	الشعراء
١٦٨	٢٠	﴿ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾	الشعراء
٧٢	١٨	﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾	النمل
٧٢	١٩	﴿ فَتَبَسَّ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾	النمل
٢١٣	٧٢	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	النمل
١٦٤	١٧	﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	القصص
٥٥	٢٧	﴿ ثَمَنِي حِجَجٌ ﴾	القصص
١٨١	٤٧	﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾	القصص
٦٥	٨٣	﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾	القصص

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٩٤ ٢٠٧	١٢	﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ ﴾	العنكبوت
٢٠٣	٣٦	﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	الروم
١٣٩	٦	﴿ الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾	الأحزاب
١٣٩	٦	﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	الأحزاب
٥٢	٣٢	﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	الأحزاب
١٧٧	٣٣	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾	الأحزاب
٢٠٢	١٤	﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ ﴾	فاطر
١١٣	٢٨	﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾	فاطر
١٧٩	٣٦	﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾	فاطر
١٥١	٤١	﴿ وَلَيْنَ زَالًا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	فاطر
١٥٤	٢٢	﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾	يس
٦٦	٧٢	﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ ﴾	يس
٨٩	٣٨	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾	الصفات
١٠٢	١٠٢	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى ﴾	الصفات
١٢٣	١٠٧	﴿ وَقَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾	الصفات
١٥٧	٦٤	﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَ أَعْبُدَ ﴾	الزمر
١٨١	٣٧-٣٦	﴿ لَعَلِّي أَتْلُعَ أَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾	غافر

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٨٧	١١	﴿ قَالْنَا أَنبَأْنَا طَائِعِينَ ﴾	فصلت
٢٠٧	٤٠	﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾	فصلت
١٧٧	١٥	﴿ وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾	الشورى
١٩٨	٢٠	﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾	الشورى
١٨٨	٥١	﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	الشورى
١٥٧، ٧٤	١٧	﴿ أُنْعِدَانِي ﴾	الأحقاف
١٩٩	٣٨	﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾	محمد
٢٠٢	١٠	﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَنَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	الفتح
١٨٦ ٣٠	١٦	﴿ تَتَّالِفُونَ أَن يُسَلِّمُوا ﴾	الفتح
٣٧	١٨	﴿ إِذْ يَبْعُوثُكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾	الفتح
٨٢	٢٤	﴿ أَلْقِيَا ﴾	ق
٧١	٢٠	﴿ كَانْتُمْ أَعْجَازٌ تَحُلُّ مُنْقَعِرِ ﴾	القمر
١٣٢	٢٦	﴿ مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرِ ﴾	القمر
١٥٤	٣١	﴿ سَنَفْرَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾	الرحمن
٧١	٥٣-٥٢	﴿ لَا كُفْرَ مِن شَجَرٍ مِّن زُؤْمٍ ﴿٥٥﴾ فَأَثَرُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾	الواقعة
١٤٠	٨٥	﴿ وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾	الواقعة
١٦٨	٢٣	﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	الحديد

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
١٧٧ ١٨٩	٢٩	﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾	الحديد
١٤	٢	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	المجادلة
٦٢	٧	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾	المجادلة
١٤	٤	﴿وَمَنْ يُشَاقِّ﴾	الحشر
١٧١	٧	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	الحشر
٦٩	٩	﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	الحشر
٢٠٢	١٠	﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ﴾	المتحنة
١٧٢	٧	﴿حَتَّى يَنْفَضُوا﴾	المنافقون
١٧٥ ٢٠٠	١٠	﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	المنافقون
٧٧	٤	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحريم
٩٩	٦	﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾	القلم
٧١	٧	﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	الحاقة
١١٠	٢١	﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾	الحاقة
٥١	٤٧	﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزِينَ﴾	الحاقة
١٥٣	٩	﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَهٗ شَهَابًا مَّصْدًا﴾	الجن
٢٠١ ٢٠٢	١٣	﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	الجن
١٦١	١٦	﴿وَالْوَالِدَاتُ عَلَىٰ الْوَالِدِ الطَّرِيقَةَ﴾	الجن
١٦١	٢٨	﴿أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾	الجن

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٣٧	١٥-١٦	﴿ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾	المزمل
٧٠	١٨	﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾	المزمل
٢٠٥	٦	﴿ وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾	المدثر
٥١	٣٥	﴿ لِأَحَدَىٰ الْأَكْبَرِ ﴾	المدثر
٦٤	٩	﴿ وَجُمُعِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾	القيامة
٦٤	٢٩	﴿ وَالنَّفَقَاتِ السَّاقِ بِالسَّاقِ ﴾	القيامة
١١٢	١٤	﴿ وَدَائِبَةٍ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا نَذِيلًا ﴾	الإنسان
٧٠	١١	﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ ﴾	المرسلات
١٨٢	٣٦	﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾	المرسلات
١٠١	٢٨	﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾	النبأ
١٨١	٣	﴿ لَعَلَّهُ يَرْزُقَنِي ﴾	عبس
١٨١	٤	﴿ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾	عبس
٤٩	٥	﴿ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾	الانفطار
١١٠	٦	﴿ مَلَأْ دَافِقِي ﴾	الطارق
١٠٢	١٤-١٥	﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ﴿١١﴾ يَتِيمًا ﴾	البلد
٦٥	١	﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾	الشمس
١٥٤	٥	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَارْحَمِي ﴾	الضحى
٢٠٣	١٤	﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴾	العلق
١٧٢	٥	﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	القدر
١٥٧	٨	﴿ ثُمَّ لَتَسْتَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾	التكاثر
٢٥	١	﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾	قريش

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية	السورة
١	١٥١	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾	الكوثر
١	٥٢	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص

ثانياً: فهرس الحديث الشريف والأثر:

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر
٥٢	أحد خير منا؟
١٩٣	أقسمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً
٥٨	إنَّ لله سبحانه تسعة وتسعين اسماً..
٥٦	صلى ثمان ركعات..."
٣٦	ليس من أمر امصيام.....
٩٢	في الخضروات صدقة
٨٤	قد بلغت منا البلغين.
١٩٤	قوموا فالأصلي لكم.
١٧٣	كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
١٤١	لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي...
١٩٤	لتأخذوا مصافكم
١٩٤	لتزره ولو بشوكه
١٤٢، ١٤١	اللهم أبدلني عنهم خيراً منهم وأبدلهم في....مني
٧١	اللهم رب السموات السبع...
٧١	لا دريت ولا تليت
٧٦	مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين.
٧٤	يا حستان.

ثالثاً: فهرس الحكم والأمثال.

رقم الصفحة	المثل
١٣٣	أبل من حنيف الحناتم
١٣٤	أحمق من هبنقة
١٠٦	إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل
١٣٧	أزهى من ديك
١٣٧	أشأم من السوس
١٣٧	وأشغل من ذات التحيين
١٣٣	أفلس من ابن المذلّق
٨٠	التقت حلقتا البطان
١٣٣	ألص من شظاظ
١٨٩	تسمع بالمعيدي
٤٣	خير حالبيك تنطحين
٤٢	قبّح الله معزى خيرها خطة

رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز.

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية	صدر البيت
(أ)				
١٦٢	الكامل	-	المهيجاء	أن ما رأيت
٥٨	الوافر	الربيع بن ضبع	الفتاء	إذا عاش
١٨٥	الوافر	الحطيفة	الإحساء	ألم أك
٢١٩	الخفيف	الحارث بن حلزة	العلاء	أو مُنعثم
(ب)				
٤٢	الرجز	هند بنت أبي سفيان	جدبة	لأنكحرن
٩١	الوافر	-	حسابا	ألم نسق
١٠٩	الوافر	جرير	اجتلابا	ألم تعلم
١٢٨	البيسيط	أبو زيد الطائي	أنيابا	هيفاء
١٨٠	البيسيط	-	فنصطحبا	يا ليت
٢٠٠	مجزوء الكامل	عمرو معديكير	جانبا	دعني
٤٥	الرجز	-	أزبنا	يا عجباً
١٦٨	المتقارب	الأعشى	بأبجنا	لكي يعلم
١٥٤	المتقارب	خويلد بن مطحل الهذلي	الغائب	يرى
١١٤	الطويل	-	تحطب	فيا موقدا
٤٠	الطويل	الأسدي	تحلب	كذبتم
١٣١	البيسيط	الضحاك	كلب	فراشة الحلم
١٦٦	البيسيط	عبدالله بن عنمة الضبي	مكروب	ازجر
٧٣	الطويل	حميد بن ثور	فتغيب	على أخوديين
١٤٠	الطويل	الفرزدق	أطيب	فقال
١٥٨	الطويل	عامر بن الطفيل	أب	فما سودتني

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
فلولا الله	الإهَابِ	منذر بن حسان	الوافر	١٣١
لولا توقع	ترب	-	البسيط	١٨٧
وقد ذقتمونا	المجْرَبِ	رجل من بني مازن	الطويل	١٠٠
أَمَرْتُكَ	نَشَبِ	عمرو بن معد يكرب	البسيط	٢١٧
إِذَا مَا غَدَوْنَا	نَحْطِبِ	امرؤ القيس	الطويل	١٦٣
كأنما ظعينة يرتج	كعب بركب الوطب	-	الرجز	٨١
عَلَى حِينِ	الثعالبِ	الأعشى	الطويل	١٠٧
فليكن يا ربَّ	السالب المقانبِ	أبو طالب	الرجز	١٩٣
وَمَا كُلُّ	بَلِيْبِ	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	١١٢
(ت)				
لَيْتَ	فَاشْتَرَيْتُ	رؤية	الرجز	٢١١
يَارَبِّ يارب	تَمُوتُ وُقِيْتُ	رؤية	الرجز	١٠٠
نَصَّرَ	الطلحات	عبيدالله بن قيس الرقيات	الخفيف	٨٦
قل	المصُيبَاتِ	أبو دهب الجمحي	المنسرح	٤٥
قد علمت	التَّقَّتِ	جحدر بن ربيعة	الرجز	٧١
وَإِذَا الْعَدَاوَى دارت	فَمَلَّتِ الْجِلَّةِ	سلمى بن ربيعة الضبي	الكامل	٧٣
(ج)				
متى تأتاه	تأججا	الحطيئة	الطويل	٢٠٥

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
(ح)				
سأتركُ	فأستريحها	المغيرة بن حبناء	الوافر	١٨٢
يا ناقُ	فنستريحها	أبو النجم العجلي	الرجز	١٧٨
أخو ييضات	سبوخُ	أحد المهذليين	الطويل	٩٣
(خ)				
إِذَا الرَّجَالُ	طَبَّأَخُ	عنترة	البسيط	١٣٥
(د)				
حمدا	أنقيادا	-	الخفيف	١٠٨
أن تقرأن	أَحَدَا	-	البسيط	١٦٢
دعاني	مردا	الصمة القشيري	الطويل	٨٥
فبت	غدا	جرير	البسيط	١١٥
أشلى	أودُ	الراعي النميري	البسيط	٤١
أتاني	فديدُ	زيد الخيل	الوافر	١١٧
نبئت	فديدُ	رؤبة	الرجز	٤١
يثني عليك	مزيدُ	عبدالله بن عنمة الضبي	الكامل	٢٠٤
ألم يأتيك	زيادُ	قيس بن زهير	الوافر	١٥٩
إذا قلت	بالوجدِ	-	الطويل	١٥٨
وليس يظلمني	الأحدِ	-	البسيط	٥٢
إذا ما دعوا	المردِ	النمر بن تولب	الطويل	٤٥
هل تعرفون	للجسدِ	-	البسيط	١٨٠
أزف الترحل	قدِ	النابعة الذبياني	الكامل	١٩٢
من يكديني	الوريدِ	أبو زيد الطائي	الخفيف	١٩٨
(ر)				
ثم زادوا	فحزُّ	طرفة	الرمل	١١٩
متى ما تلقني	تستطارا	عنترة	الوافر	٨١
لم يلق	نهارا	جرير	الكامل	١٤١

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
سقيناهم	أصبرا	النابعة الجعدي	الطويل	١٤٤
ولم أر	فخرا	زيادة الحارثي	الطويل	١٣٨
فقلت له	فنعدرا	امرؤ القيس	الطويل	١٨٧
إذا صحَّ	تيسرا	-	الطويل	١٠٩
وقد ظهرت	القمرأ	ذو الرمة	البيسيط	٥١
لا تتركني	أطيرا	-	الرجز	١٦٦
حتى يكون	مختارُ	يزيد بن حمار السكوني	البيسيط	١٧٤
فقلت	أصبر	-	الطويل	١٤١
فقلت	أخير	-	الطويل	
هُمَا نَحْطَتَا	أَجْدَرُ	تأبط شراً	الطويل	٨٠
فكان	وَمُعْصِرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٥٩
قد ذهبت	وَتَقْمَطِرُ	-	الرجز	٤٤
وطرفك	تنظرُ	عمر بن أبي ربيعة جميل بثينة	الطويل	١٧٠
فأبتُ	تَصْفِرُ	تأبط شرا	الطويل	١٦٠
ضروب	عَاقِرُ	أبو طالب	الطويل	١١٦
إني وقتلي	البقرُ	أنس بن مدركة الخثعمي	البيسيط	١٨٨
إن امرأ	لَمَعْرُورُ	-	البيسيط	٦٩
لولا فوارس	بالجارِ	-	البيسيط	١٩٠
وقال رائدهم	بمقدارِ	الأخطل	البيسيط	٢٠٥
نبئت	الأشعار	النابعة الذبياني	الكامل	٢١٨
لأستسهلن	لصابر	-	الطويل	١٨٦

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
ولقد جنيتك	الأوبر	-	الكامل	٣٩
ولست	للكاثر	الأعشى	السريع	١٤٣
وإن كلابا	العشر	رجل من بني كلاب	الطويل	٦٠
ولفوك	خمر	-	الكامل	١٤١
دست	توغير	الفرزدق	البسيط	١٩٨
(س)				
أكر	القوانسا	عباس بن مرداس	الطويل	١٤٥
آليت	السوس	المتلمس	البسيط	٢١٥
أقاتل	المكيس	زيد الخيل	الطويل	١٠٠
كي لتقضي	مختلس	عبيد الله بن قيس الرقيات	المديد	١٦٩
أعلاقة	المخلص	المرار الأسدي	الكامل	١٠٨
(ص)				
كلوا	الأحوصا	الأعشى	الطويل	٨٨
أتاني	خميص	-	الوافر	٥٧
(ض)				
جارية	إياض	رؤية	الرجز	١٣٥
(ع)				
فل تحقرن كذاك	تقع صنع	أعرابي	الطويل	٢٠١
فقاتل	تخدعا	جميل بثينة	الطويل	١٦٩
ولقد شربت	أربعا	الأعشى	الكامل	٥٥
لكا لرجل	لأسمعا	-	الطويل	١٨٨
يا ابن الكرام	سمعا	-	البسيط	١٨٠
لقد علمت	مسمعا	المرار	الطويل	١٠٤

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
وزادني	منعا	الأحوص	البسيط	١٣٢
إذا قيل	الأصابع	الفرزدق	الطويل	٢١٤
إذ هي عليها	إصبغ	-	الرجز	٦٥
يا أقرع	تصرع	جرير البجلي	الرجز	١٩٨
فواعجبا	بجاشع	الفرزدق	الطويل	١٧٥
فارحم	وقع	عبدالله بن الحجاج	الكامل	٩٦
فإنك لكالرجل	شوارع أواقع	-	الطويل	١٠٥
أردت	بلقع	-	الطويل	١٦٩
وإن امراً	بالمطامع	-	الطويل	١١٤
ومساميح	الطمع	سويد أبي كاهل	الرمل	٨٩
(ف)				
الحافظو	وكف	رجل من لأنصار	المنسرح	١١٩، ٨٩
أمن ربع	وكيف	الخطيئة	الطويل	١٠٤
كفى	شاف	بشر بن أبي خازم	الوافر	٩٩
ونحن بغرس	السدف	قيس بن الخطيم	المنسرح	١٤٣
للبس عباءة	الشفوف	ميسون بنت بحدل	الوافر	١٨٧
(ق)				
إذا العجوز	تملق	رؤية	الرجز	١٥٩
إذا حاجة	تسيق	الأعشى	الطويل	١٥٤
جهول	زهوق	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	١١٧
هل أنت	مخراقي	-	البسيط	١٢٢
فإن كنت	أمزق	للممزق	الطويل	١٩١
فإنك ترجو	المدلق	-	الطويل	١٣٤

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية	صدر البيت
(ك)				
٧٤	الرجز	لجحدر بن مالك أو وائلة بن الأسقع	محك	ليث
٤٦	الطويل	الأخطل	المعارك	وقد كان
٧٤	الرجز	منظور الأسدي	سك	كان بين فكها
(ل)				
١٠٤	المتقارب	-	الأجل	ضعيف النكاية
١٢١	الرجز	الشمخ	الكسل	رب ابن عم
١٩٥	الوافر	للأعشى أو لأبي طالب	تبالا	محمد
١٣٨	الوافر	ذو الرمة	قَدَّالًا	ومية
١٦٧	الرجز	-	مُسْتَقْبِلًا بِلَا الفضلا	أعمل واحذر وافصل
١١٦	الطويل	القلاخ	أَعْقَلًا	أنح الحرب
١٧٣	الرجز	امرؤ القيس	كاهلا	والله لا يذهب
١٤٤	الرجز	-	أَوْلَا	ياليتها
١٨٢	الخفيف	لبعض الحارثيين أوللعنبري	التأميلا	غير أنا
١٠١	الطويل	ابن الأعرابي	الْقَتْلُ	ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ
١٠٧	البيسط	-	وَجِلُّ	يَا غَافِرَ
٢١٣	الطويل	لبيد	العَوَازِلُ	وَإِنْ لَمْ يَجِدْ
١١٣	البيسط	الأعشى	الْوَعِلُ	كناطح صخرة
١٧٥	الطويل	جرير	أشكَلُ	فما زالت
١٠٨	البيسط	-	الْأَمَلُ	قالت نعم
١٧٣	الطويل	-	يَأْمَلُ	دعاني

صدر البيت	القافية	الشاعر	البحر	رقم الصفحة
فيارب	مرمل	-	الطويل	١٧٨
أستغفر الله	العمل	-	البسيط	٢١٦
إن الذي سمك	أطول	الفرزدق	الكامل	١٤٤
على أني	قبيل	-	الطويل	١٢٧
ليس العطاء	قليل	المقنع الكندي	الكامل	١٧٢
أرجو وأمل	تنويل	كعب بن زهير	البسيط	١٥٨
لن تزالوا	الجبالي	الأعشى	الخفيف	١٦٤
ردوا	لتزال	-	البسيط	١٥١
يغشون	المقبل	حسان بن ثابت	الكامل	١٧٤
كذبتهم	نناضل الحلائل	أبو طالب	الطويل	١٨٥
كأن خصييه	حنظلي	خطام الجاشعي	الرجز	٨٠، ٦١
فاليوم أشرب	وإغلي	امرؤ القيس	السريع	١٥٦
فأضححت	توهلي	ذو الرمة	الطويل	١٩١
ولا تشتم	تجهل	جرير	الطويل	١٨٤
وما أنا	بقوول	كعب الغنوي	الطويل	١٨٤
وفاقا	ججيل	-	الطويل	١٠٨
(م)				
لنا الجففات	دما	حسان بن ثابت	الطويل	٩٧
لنا هضبة	فيعضما	الأعشى	الطويل	١٨٢
يديان	تعضما	-	الكامل	٧٩
أقامت	مصطلاهما	الشماخ	الطويل	١٢٧
وكنت	تستقيما	زياد بن الأعجم	الطويل	١٨٦
ونأخذ	سنام	النابغة	الوافر	١٢٩
لا يخذعنك	الندم	-	البسيط	١٧٩
وإن أتاه	حرم	زهير بن أبي سلمى	البسيط	١٩٩

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
كي تجنحون	تضطرثم	-	البسيط	١٧٠
إذا ما خرجنا	الجراضم	-	الطويل	١٩٦
ما شد	المسلم	-	الكامل	١٣٦
لم ألق	هم	زياد بن حمل	البسيط	١٧٩
حتى تمجر	المظلوم	لبيد	الكامل	١٠٦
أظلم	ظلم	أبودهبل الجمحي	الكامل	١٠٩
قتلنا	الغشوم	الوليد بن عقبة	الوافر	١١٩
لا تنه	عظيم	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	١٨٤
فقلت	رلم	-	الوافر	٦٤
عيرات	الأعكام	الكميت	الخفيف	٩٣
ثلاث	الأهاتم	الفرزدق	الطويل	٥٧
وما زلت	هرم	-	البسيط	١٤٠
شم مهاوين	قزم	الكميت	البسيط	١١٩
ما برئت	العم	-	الرجز	٦٩
إذا أدلجو	عاصم	المخبل السعدي	الطويل	٩٣
ولسنا	نسالم	-	الطويل	٨٩
فيها اثنتان	الأسحم	عنتره	الكامل	٦٠
وكريمة	الأعلام	-	الكامل	٢١٤
احفظ	وإن لم	إبراهيم بن هرمة	الكامل	١٩٢
وقالوا	تظلم	-	الطويل	١٩٦
ابعد	الظلم	المتني	البسيط	١٣٥
حتى شأها	لم ينم	ساعده الهذلي	البسيط	١١٧
(ن)				
وأنبئت	اليمن	الأعشى	المتقارب	٢١٨
ومهمين	الترسين	خطام الجاشعي	مشطور السريع	٧٧
قالت له	اثنين	-	الرجز	١٩٣
لها ثنانيا	ثمان	-	الرجز	٥٦

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
وإن لنا أبا	بنرئ	سعيد الهمداني	الوافر	٩٠، ٨٥
الناس	حسان	-	البسيط	١٤٢
لو كنت إذن لقام	شيبانا لانا	قريظ بن أنيف العنبري	البسيط	١٦٧
الحمد لله	مسانا	أمية بن أبي الصلت	البسيط	٩٩
قد كنت	الليانا	رؤية	الرجز	١٠٥
فمالك والتحول	الحالينا	الكميت	الوافر	٤٣
ليت شعري	عاذلونا	-	الخفيف	١١٣
لا ترج	مأمونا	-	البسيط	١٢١
فما وجدت	أسودينا	الكميت	الوافر	٨٨
والله لن يصلوا	دفيينا	أبو طالب	الكامل	١٦٥
لتقم أنت	المسلمينا	-	الخفيف	١٩٤
فلأنت	لبنينا	-	الكامل	١٤٠
تعش	يصطحبان	الفرزدق	الطويل	١٩٩
فإن الفحل	العجان	طفيل الغنوي	الوافر	٨١
سريت	بأرسان	امرؤ القيس	الطويل	١٧٥
من يفعل	مثلان	كعب بن مالك	البسيط	٢٠٢
وإذا مات	بقلان	مرار الفقعسي	الكامل	٤٧
علا زيدنا	يمان	رجل من طيء	الطويل	٤٦
دعتني	الأخوان	-	الطويل	٥٤
فقلت	داعيان	الأعشى - ربيعة بن جشم	الوافر	١٨٣
لأكلة	البطن	-	الرجز	١٤٢
الله أعطاك	وهن	ابن هرمة	البسيط	٤٧

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية	صدر البيت
٩١ ، ٨٥	الوافر	سحيم بن وثيل	الأزْبَعِينِ الشُّؤُونِ	وماذا يدري أخو خمسين
٨٤	الوافر	جرير	آخِرِينَ	عرفنا
٧٦	البسيط	عمرو بن عداء الكلبي	جَمَالَيْنِ	لأصبح
(هـ)				
١٦٥	المنسرح	لأعرابي	الحَلْفَةُ	فلن ينجب
١٧٠	الطويل	حاتم الطائي	داخِلُهُ	وأوقدت
٩٧	الطويل	-	أَفْعَلَهُ أَقْدَلَهُ مَقْبَلَهُ	إِلَّا أَنْ أَفْعَالًا كحمل ومن جمعه
١٣٩	الرجز	-	يَرْحُمُهُ	يا ربِّ
٣٧	المنسرح	بجير بن عنمة الطائي	وَأَمْسَلِمَةَ	ذاك خليلي
٧٣	الرجز	امرأة من فقحس	شَهْرِيْنَةَ	يا ربِّ حالٍ لك
١٠٣	الكامل	الفرزدق	أَبْنَاؤُهَا	حرب
١٠٣	-	الفرزدق	سَفَهَاؤُهَا	هيهات
٧٥	الرجز	رؤبة وقيل لغيره	عَايَاتُهَا	إن أباهَا
١٨١	الرجز	-	لَمَاتُهَا	عل صروف
١٩١	المتقارب	الأعشى	حدادها	فقمنا
٢١٨	الطويل	العوام بن عقبة بن كعب	أَعُوذُهَا	وَنُجِبَتْ
١٩٥	الرجز	منظور بن مرثد الأسدي	جارها	قلت
٣٨	الرجز	أبو النجم العجلي	فَصُورِهَا	باعد

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية	صدر البيت
١٦١	الطويل	أبو محجن	عروفتها أذوقها	إذا مث ولا تدفني
٧٠	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	إبقالها	فلا مزنة
١٦٦	الطويل	كثير عزة	أقبلها	لئن عاد
١١٢	الطويل	الأحطل	خليلها	وكرار
١٨١	البسيط	-	يفنيه	لولا تعوجين
(و)				
٧٦	الطويل	عوف بن عطية التيمي	فتنكبوا	لنا إبلان
(ي)				
٢٠٠	الطويل	زهير بن أبي سلمى	جائيا	بدا لي
١٤٧	الطويل	سحيم بن وثيل	واديًا ساريا	مررت أقل به
٨٠	الطويل	-	وَأَشِيَا	خليلي
٤٢	المتقارب	أبو ذؤيب الهدلي	العِصِيَّ	على أطرقا
٤٤	الطويل	-	نَفْسِي	ولما رأيت
١٥٧	الرجز	-	الدَّكِّي	أبيت
٦٠	الوافر	الحطيمة	عِيَالِي	ثلاثة أنفس
٩٩	الطويل	الفرزدق	كَلَامِي	على حلفة
١١٨	الرجز	العجاج	الْحَمِي	والقاطنات
٢١٦	الطويل	أعرابي من بني كلاب	لَقَضَائِي	تحن
٢١٨	البسيط	رجل من بني كلاب	تَعُودِي	وما عليك

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
(الألف اللينة)				
على مثل	بكي	متمم بن نويرة	الطويل	١٩٥
وكم مالى	كالدمى	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	١١٣

خامساً: فهرس أنصاف الأبيات.

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٢٠	الكامل	الأحطل	أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَّا
٧٥	الرجز	رؤية	أَحِبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
١٨٩	الطويل	طرفة بن العبد	أَلَا أَيُّهَا اللَّائِيْمِي أَحْضِرِ الْوَعَى
١٨٣	الطويل	جميل بثينة	أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّيْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
١٣٢	الرجز	رؤية	بَلَّالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ
٢١٥	الوافر	حرير	تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا
١٠١	الرجز	رؤية	سَرَهْفَتُهُ أَيْمًا سِرْهَافِ
١١٨	الكامل	أبو كبير الهذلي	عَوَاقِدُ حَبِكَ النِّطَاقِ
٤٣	مجزوء الكامل	-	كَأَبِي بَرَاقِشَ كُلِّ يَوْمٍ تُؤْبَهُ يَتَلَوْنَ
١٧١	الرجز	العجاج	كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا
٤٠	الرجز	الطهاوي	كَأَنَّهُ جَبْهَةٌ دَرَى حَبًّا
١٠٠		-	وَكَأَنَّ صَوْتِ الصَّنَجِ فِي مُصْأَلِصِلِهِ
١٩٧	الطويل	امرؤ القيس	كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
١٢٨	الرجز	حميد الأرقط	لَا حِقُّ بَطْنٍ بِقَرَا سَمِينٍ
٣٨	الطويل	طفيل الغنوي وآخرون	لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ
٢١٧	الطويل	الفرزدق	مِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً
١٥٩	البسيط	إبراهيم بن هرمة	مَنْ حَيْثُمَا سَلَكَوْا أَذْنُوْنَا فَانْظُرُوا
١٢٠	الطويل	للأشهب بن رميلة	وَإِنَّ الَّذِي حَاطَتْ بِقَلْعٍ دِمَاؤُهُمْ
٢٤		أبو النجم	وَيَلِدُ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا
٩٠، ٥٧	الرجز	امرأة من بني عُقَيْل	وَحَاتِمِ الطَّائِيِّ وَهَابِ الْمِئِي
١٧١	الكامل	امرأة من بني سليم	وَشِفَاءِ عَيْكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

رقم الصفحة	البحر	القائل	البيت
٢٥	الرجز	-	وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم
١٧٥	عجز من الطويل	عمرو بن شأس	ولا صلح حتى تضبعون وتضبعا
١١١	الطويل	لذي الرمة	وقائلة تخشى علي أطنه
١٨٣	الطويل	جميل بثينة	وهل يجبرتك اليوم بيداء سملق
٧٦	الكامل	-	يديان بيضاوان عند محلم

سنادسا: فهرس الأعلام.

ترتيب الأعلام جاء على النمط الآتي، ترتيبا أبجديا بحذف (ال) و (ابن) و(أب).

العلم	رقم الصفحة
الأخفش	٦٢، ٨٣، ١٠٨، ١١٢، ١١٥، ١٣٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٩، ٢١٥.
الأخفش الصغير	٢١٤
الأصمعي	٤٦
ابن بابشاذ	١٢٨
ثعلب	٦٣، ٦٢
جار الله الزمخشري	٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ١٠٥، ١٥٦، ١٦٣، ٢٠٨.
الجامي	١٤٦، ٢٠٥.
الجزولي	٧٧
ابن جعفر	٢٠١
الجوهري	١٣٣، ٥٦.
ابن الحاجب	٤٦، ٥٩، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ١١٥، ١٣٨، ١٦٨، ١٧٣، ١٨٩.
حمزة	٥٩
الخببيصي	١٤٦
ابن خروف =	٩٧، ٢١٦، ٢١٨.
الخليل	٣٦، ١٠٤، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٤
الرضي	٣٦، ٥٥، ٥٩، ٦٣، ٦٩، ٩٤، ٩٧، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٥، ١٦٧، ١٨٩، ٢١٥.
الزجاج	٥٩، ٧٤، ١٩٤.
ابن السراج	٤٦، ٤٨، ١٦٤، ١٧١، ٢١٩.
سيبويه	٣٦، ٤٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٧.
السيرافي	٤٨، ٦٣، ١٠٦، ١٩٧، ٢١٨.

العلم	رقم الصفحة
أبو عبدالله بن مالك	٣٦، ٧٧، ١٠٧، ١١٤، ١٣٤، ١٤٣، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢، ١٩٤.
أبو عبيدة	٥٢
أبو عبيدة اللغوي	١٦٣، ١٦٥.
ابن عصفور	١٠٩، ٢١٦.
ابن عقيل	٥٨
أبو علي	٥٢، ٧٧، ٧٨، ١٥٣، ١٧٠، ٢١٧.
الفراء	٥٨، ١٠٢، ١٠٨، ١١١، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ١٩٣.
الكسائي	٦٢، ٦٣، ١١٤، ١٢٠، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٤.
ابن كيسان	٨٦، ٨٧
المازني	٦١، ٧٩
المبرد	٣٦، ٥٢، ٦٨، ٧٩، ١٢٧، ١٣٤، ١٩٧.
اللحياني	١٦٣
ابن الناظم	١١٤
ابن هشام	١٧٣
يونس بن حبيب	١٤٥

سابعاً: فهرس القبائل.

رقم الصفحة	القبيلة
٤١	أسد
٤١	تغلب
٥٣، ٥١، ١٤	تميم
٧٥	بني الحارث
٥٣، ٥١، ١٤	الحجاز
٣٦	حمير
٢١١	ديبر
١٩٣	بني سليم
٣٦	طيئ
٢١١	ققعس
٩٢	هذيل
٤٢	بني هلال
٤١	يشكر

ثامنا : فهرس البلدان.

الصفحة	البلد
٦٧	أجلى
٤	إسنا
٤١	إصمت
٤٢	أطرقا
٤٠	بعلبك
٨ ،٧	حيس
٨	زيد
٨ ،٦	صعدة
٧	صنعاء
٨ ،٧	العدين
٢١٨	الغميم
٤	القاهرة
٩	مصر
٤٠	معدي كرب
١٠ ،٩ ،٨ ،٧	اليمن

تاسعا: قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أ- المطبوعات:

- أخبار القضاة لوكيح محمد بن خلف بن حيّان، مكتبة المدائن الرياض.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط. الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الأهمية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية. لبنان- بيروت. ط. الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قداره، ط. الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م. دار الجيل بيروت.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، راجعه وقدم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت ط. الثاني ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي: لعبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، بيروت- لبنان.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط. الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية، ط. الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٦٣م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه أ. عبد أ. علي مهنا وأ. سمير جابر، ط. الثانية ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، حققه وقدم عليه: سعيد الأفغاني، ط. الثانية ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة. بيروت.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لعبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت.
- الإقليد في شرح المفصل لثاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، تحقيق ودراسة د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الشجري، لربة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق د. محمود الطناحي. ط. الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أمالي السهيلي لأبي القاسم الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة. الإمام المتوكل على الله، إسماعيل بن القاسم ودوره في توحيد اليمن، إعداد سلوى سعد سليمان الغالي ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري، دار الطلائع.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط.الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مطبعة دار التأليف.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د.موسى بناي العليلى، مطبعة العاني بغداد.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط. السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، عناية الشيخ: عرفان العشا حسونة - زهير جعيد، المكتبة التجارية: مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الأشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: د.عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط.الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، بيروت-لبنان.
- بغية الوعاة في طبقات الأدباء للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط.الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي، دار التربية للطباعة والنشر.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.الرابعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- تاج العروس للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي، دار صادر-بيروت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط.الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- تاريخ اليمن السياسي، لمحمد يحيى الحداد، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- التبصرة والتذكرة: للصميري، تحقيق: د.فتحى أحمد مصطفى علي الدين. ط. الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الفكر بدمشق.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د.عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي. دار القلم-دمشق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كمال بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبي سعيد عبد الله البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم، ط. الأولى.
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان. ط. الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- تكوين اليمن الحديث، د. سيد مصطفى سالم، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الهروي، تحقيق: أ. علي حسن هلاي، مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: أ. د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ط. الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الجمل للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ٣١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لمحمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ط. الأولى، الفجالة- القاهرة.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه: د. أحمد عبدالسلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد أبو زغلول، ط. الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للدسوقي، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى، ط. الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩.
- الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدّم له: د. فتحي حجازي، ط. الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، وضع حواشيه وعلّق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الحماسة للبحري، تحقيق وشرح: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- الحيوان للجاحظ، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط. الرابعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الخصائص لابن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة للأصبهاني، حققه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: عبد المجيد قطامش، دار المعارف بمصر.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، ط. الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود ود. جاد مخلوف جاد ود. زكريا عبدالمجيد النوتي، قدم له وقرضه: د. أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط. الثانية ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان أبي دهب الجمحي رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبدالعظيم عبدالمحسن، مطبعة القضاء في النجف، ط. الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى التبيان في شرح الديوان، ضبط نصه وصححه: د. كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه، شرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية.
- ديوان أعشى همدان وأخباره. تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، ط. الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ديوان امرئ القيس، دار بيروت، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثالثة، دار المعارف بمصر.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان تأبط شرًا وأخباره، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ديوان حسان بن ثابت: حققه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي برواية أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، شرحه وعلّق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي داؤد الإيادي، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٤٧١هـ/١٩٥١م، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ديوان ذي الرّمة، غيلان بن عقبة العدوي، تحقيق وتقديم وتعليق: د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ط. الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الثانية مزيدة ومنقحة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان الصّمة بن عبدالله القشيري، جمعه وحققه: د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي

الأديبي-الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م

- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، وتليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة. تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصّقال، ط. الثانية ٢٠٠٠م، المؤسسة الهربية للدراسات والنشر بيروت-لبنان، ودائرة الثقافة والفنون، البحرين.
- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط ١٩٩٧.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار بيروت، بيروت ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ديوان العجاج، رواية عبدا لملك بن قريب الأصمعي، وشرحه عني بتحقيقه: د. عزة حسن مكتبة دار الشروق، سوريا-بيروت.
- ديوان العرجي، وحققه وشرحه: د. سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط. الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وشرح وتحقيق، أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ديوان عُمر بن أبي ربيعة، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ديوان عنتر بن شداد العبسي، تقلد وترتيب وشرح: عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، ط. الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت، ط. الأولى القاهرة ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، ط. الثانية بيروت ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه: د.إحسان عباس، دار الثقافة بيروت-لبنان ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير صنعه الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، ط.الثانية ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط.الثانية ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ديوان المعاني للإمام أبي هلال العسكري، عالم الكتب.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت. ط. الأولى ٢٠٠٠م.
- ديوان المهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٤ القسم الأدبي. هـ-١٩٤٥م. ط. ١.
- الراعي النميري عصره حياته شعره د.محمد نبيه حجاب، مكتبة مصر، مطبعة الرسالة، ط. الأولى ١٣٨٣هـ ١٦٦٣م.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: د.محمد إبراهيم البناء، ط.الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، دار الاعتصام، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: د أحمد محمد الخراط، ط. الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط.الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق: د.حسن هندراوي، دار القلم، دمشق،

- ط. الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
 - سمط اللألي في شرح أمالي القاضي لأبي عبيد البكري الأؤنبي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر، ط. الثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
 - سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح للترمذي، حققه وصححه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط. ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
 - السنن الكبرى: للبيهقي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان/١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
 - السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري و سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩١م.
 - شرح ابن عقيل لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبيدالله بدر الدّين محمد بن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، توزيع عباس أحمد الباز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
 - شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط. الأولى ١٩٧٤م، مطبعة الغري الحديثة، نجف.
 - شرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت.
 - شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز بن رباح، أحمد يوسف دقاق. ط. الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. مطبعة زيد بن ثابت.
 - شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط. الأولى ١٧٩٣هـ-١٩٧٣م.
 - شرح أشعار الهذليين: للسكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد

شاكراً، مطبعة المدني-القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن أحمد، إشراف إميل يعقوب، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، ط الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحّب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق:ازد علي محمد وآخرون، دار السلام، ط. الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح جمل للزجاجي لابن خروف، تحقيق:د.سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية احياء التراث الإسلامي.
- شرح ديوان جميل بثينة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام للخطيب التبريزي، كتب حواشيه:غريب الشيخ، وضع فهارسه العامة:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل بيروت. ط. الأولى. ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهد، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها :الأساتذة محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد الإيضاح لعبدالله بن بري، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني-بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح القصائد العشر للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى التبريزي، ضبطه وصححه الأستاذ عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط ١-١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: د. جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى ١٩٧٦م، الكويت.
- شرح ملحّة الإعراب لأبي محمد الحريري، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية،

بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، الناشر محمد علي بيضون.

• شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتنحيم لصدر القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة جامعة أم القرى. دار الغرب الإسلامي.

• شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان.

• شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدّم له د. شوقي ضيف ط. الثانية ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

• شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعه السكري رواي عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

• شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلام الشتيري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط. ١. ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ط. ٢. ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ط. ٣. ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

• شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق صنعه: د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط. الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

• شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام (ديوان القبيلة)، جمع وتحقيق ودراسة: د. وفاء فهمي السنديوني، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

• شعر النابغة الجعدي، ط. الأولى، ١٩٦٤م-١٣٨٤هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

• الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.

• الصحاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية.

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط. الثانية بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

• صحيح البخاري، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان لعلاء الدين بلبان الفارسي، حققه وخرّج أحاديثه، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- صحيح مسلم- قدم له وصححه وشرح غريبه وخرّج أحاديثه على الصحاح الخمسة والسنن الكبرى للنسائي والشمال للترمذي أحمد شمس الدين. ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- صفة الصفوة للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، حققه وعلّق عليه: محمود فاحوري، وخرّج أحاديثه: د. محمد رواس قلعه جي، ط. الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان
- الصفوة الصفية للنيلي، تحقيق: د. محسن العميري، مركز إحياء التراث، بمكة المكرمة.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ط. الأولى ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، شرحه محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر.
- طبقات القراء للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى المعروف بتاريخ اليمن، لعبدالله بن علي الوزير، تحقيق: محمد عبدالرحيم جازم، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط. الثانية ١٤٢٨هـ-١٤٢٩هـ/٢٠٠٧م-٢٠٠٨م. صنعاء.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.
- العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن، لأميرة علي المداح، ط. الأولى، المملكة العربية السعودية-جدة.
- علل التثنية لأبي الفتح ابن جني، تحقيق الدكتور: صبيح التميمي، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب ١٩٩٢م-١٤١٣هـ، مكتبة الثقافة الدينية.
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للعيني، ضبطه وصححه: عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط. الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد الجزري، عنى بنشره ج. برجستراسر، ط. الثالثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦.
- الفاخر في الأمثال لأبي سلمة الكوفي الضبي تحقيق وفهرسة د. قصي الحسين دار ومكتبة الهلال بيروت-لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ضبطه وحققه: حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) لنور الدين الجامي، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- الفوائد والقواعد للثمانيني، تحقيق: د. عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، بيروت-لبنان.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة المناوي، ط. الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دراسة وتحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط. الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، الناشر مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق د: عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- كتاب البيان في شرح اللمع، عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمويه، ط. الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. عمان - الأردن.
- كتاب ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي إسماعيل القالي البغدادي، دار الفكر.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، ط. الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. مؤسسة الرسالة.
- كتاب الكناش في فني النحو والصرف لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. المكتبة العصرية صيدا-بيروت.
- الكتاب لسبيويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب.
- الكشاف للزمخشري، ويليه الكافي الشاف للعسقلاني، دار المعرفة بيروت-لبنان.
- الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد عثمان، ط. الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر الدمشقي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط. الأولى دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، بيروت-لبنان.

- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط. الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ط. الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط. الثانية مصورة ١٩٨٤.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق وفصل وضبط غرائبه وعلق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت-لبنان.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٢٨٩هـ-١٩٦٩م.
- المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها لابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط. الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: د. عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المخصص لابن سيده، قدّم له الدكتور خليل إبراهيم جقال، دار إحياء التراث العربي،

- بيروت-لبنان، ط. الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد الأنباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، ط. الأولى، بغداد-١٩٧٨، مطبعة العاني.
 - المزهري في علوم اللغة للسيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
 - المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق: أ.د. علي جابر المنصوري. ٢٠٠٢.
 - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
 - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار الفكر، دمشق.
 - المستقصي في أمثال العرب للزحشري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط. الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي- وفي أوله فهرس رواة المسند من الصحابة وضعه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت.
 - معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
 - معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق ومراجعة أ.علي محمد النجار، دار السرور.
 - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه أ.علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
 - معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
 - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري

- الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، ط. الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، د. ف عبد الرحيم، دار القلم دمشق، ط. الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبداللطيف محمد الخطيب.
 - المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف.
 - المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط ٢.
 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
 - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق ١٩٨٢م.
 - المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
 - الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط. الأولى ١٩٩٦. بيروت - لبنان .
 - المنصف لابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: أ. إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. الأولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
 - الموشح للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، ١٩٦٥، دار نفضة مصر.
 - المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجليل، بيروت - لبنان، ط ٢.
 - مقاييس اللغة لابن فارس، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط. الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
 - المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق

١٩٨٢م.

- المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي، تحقيق ومراجعة: أ.د. عبدالرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط. الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، الناشر مكتبة إحياء التراث الإسلامي.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، قدم له: أ.علي محمد الضباع، وخرّج آياته: الشيخ زكريا عميرات، ط. الأولى ١٤١٨-١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. نصرت عبدالرحمن ط. الأولى ١٩٨٢م. مطبعة عمال المطابع التعاونية، عمان-الأردن.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- نهج البلاغة وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، شرح الأستاذ الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ط. الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

ب. المخطوطات:

- الموشح للخبيصي.
- بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية الحاجب، رسالة علمية تحقيق: طلال الحساني، وخالد السلمي، إشراف الأستاذ الدكتور: محسن بن سالم العميري.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الحديث الشريف والآثر.

ثالثاً: فهرس الحكم والأمثال.

رابعاً: فهرس الأشعار والأمرجاز.

خامساً: فهرس أنصاف الآيات.

سادساً: فهرس الأعلام.

سابعاً: فهرس القبائل.

ثامناً: فهرس البلدان.

تاسعاً: قائمة المصادر والمراجع.

عاشراً: فهرس الموضوعات.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	التمهيد
٤	وقفه مع ابن الحاجب و كتابه الكافية
٥	الكافية في سطور
٦	وقفه مع الشارح
٩	الحياة السياسية و الدينية و الفكرية في اليمن في عصر المؤلف
	المبحث الأول : شرح اليمني على الكافية .
١١	أولاً : موضوع الشرح .
١١	ثانياً : منهج المؤلف و أسلوبه .
١٦	ثالثاً : مصادره .
١٨	رابعاً : شواهد الشرح .
	المبحث الثاني: موقف الشارح من السابقين
٢٤	أولاً : موافقاته للسابقين
٢٥	ثانياً : مخالفاته للسابقين
	المبحث الثالث : الاستدراكات و الترجيحات .
٢٧	أولاً : الاستدراكات .
٢٩	ثانياً : الترجيحات .
٣١	خاتمة الدراسة .
٣٢	المطلب الأول : منهج التحقيق .
٣٣	المطلب الثاني : وصف المخطوط .
٣٤	المطلب الثالث : توثيق المخطوط لصاحبه .
٣٥	المعرفة و النكرة .

٤٩	النكرة .
٥٠	أسماء العدد .
٦٤	المذكر و المؤنث .
٧٣	المثنى .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٣	الجموع .
٨٤	جمع المذكر السالم .
٩٢	جمع المؤنث السالم .
٩٥	جمع التكسير .
٩٨	المصادر .
١١٠	اسم الفاعل .
١٢٣	اسم المفعول .
١٢٤	الصفة المشبهة .
١٣٢	اسم التفضيل .
١٤٩	الفعل .
١٥١	الفعل الماضي .
١٥٣	الفعل المضارع .
١٦١	نواصب الفعل المضارع .
١٩٠	جوازم الفعل المضارع .
٢٠٧	فعل الأمر .
٢١٠	الفعل المبني للمجهول و التغيير الذي يلحقه .
٢١٣	المتعدّي و غير المتعدّي .
٢٢٠	أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

- ٢٣٢ ثانياً : فهرس الحديث الشريف و الأثر .
- ٢٣٣ ثالثاً : فهرس الحكم و الأمثال .
- ٢٣٤ رابعاً : فهرس الأشعار و الأرجاز .
- ٢٤٧ خامساً : فهرس أنصاف الأبيات .
- ٢٤٩ سادساً : فهرس الأعلام .
- ٢٥١ سابعاً : فهرس القبائل .
- ٢٥٢ ثامناً : فهرس البلدان .
- ٢٥٣ تاسعاً : قائمة المصادر و المراجع .
- عاشرأ : فهرس الموضوعات .